



كتاب

في

الحساب

الجزء

الاول

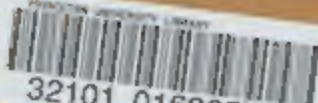
من

الكتاب

المعروف

بالكتاب





32101 016365734

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

DUE JUN 15 1995

DUE JUN 15 1997

JUN 15 2011

DUE JUN 15 1999



كِتَابُ الْخِلَافِ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الطُّوسِي

قُدِّسَتْ رُوحُهُ

٣٨٥ — ٨٤٦

الْجُزْءُ الثَّانِي

مُؤَسَّسَةُ النُّشْرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْقَائِمَةُ
بِمَجْلَعِ الْمَدْرِيسَةِ الْمُشْرِقِيَّةِ

2272
66587
355
1987
Juz' 2

الكتاب: الخلاف (الجزء الثاني)
المؤلف: شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
المحققون: الحاج السيد علي الخراساني والحاج السيد جواد الشهرستاني
والحاج الشيخ مهدي نجف
المشرف: الحاج الشيخ مجتبی العراقي
الموضوع: فقه اللغة: عربي
عدد الأجزاء: ٥ أجزاء عدد الصفحات: ٤٩٦
الناشرة: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
الطبع: مطبعة مؤسسة النشر الاسلامي
الطبعة: الجديدة المطبوع: ٢٠١٠ نسخة
التاريخ: ١٤١٩ هـ.ق



32101 016365734

كتاب الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة ١: يجب في المال حق سوى الزكاة المفروضة، وهو ما يخرج يوم الحصاد من الضغث بعد الضغث، والخفّة بعد الخفّة يوم الجذاذ، وبه قال الشافعي (١) والنخعي ومجاهد (٢).
وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٣).
دليلنا: اجماع الفرقة وأخبارهم.
وأيضاً قوله تعالى: «وآتوا حقه يوم حصاده» (٤) فأوجب اخراج حقه يوم الحصاد، والأمر يقتضي الوجوب، والزكاة لا تجب إلا بعد التصفية والتذرية، وبلوغه المبلغ الذي يجب فيه الزكاة.
وأيضاً روت فاطمة بنت قيس (٥) ان النبي صلى الله عليه وآله قال: «في

(١) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وقد نسب النووي في المجموع ٥: ٥٩٣ هذا القول للشمي وأوضح في كتابه خلاص الشافعي القول المذكور، ولعله من سهو النسخ.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣: ٩٦، والمحلى ٥: ٢١٨، والمجموع ٥: ٥٩٣ - ٥٩٤، وعمدة القاري ٨: ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٣) المجموع ٥: ٥٩٣، وعمدة القاري ٨: ٢٣٧.

(٤) الانعام: ١٤١.

(٥) فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، نعت الضحاك بن قيس الامير، وكانت أسن منه، في بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر، حكى ابن الأثير في اسد الغابة بسنده عن

المال حق سوى الزكاة» (١).

وروى حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى: «وآتوا حقه يوم حصاده» (٢) قالوا جميعاً: قال أبو جعفر عليه السلام: هذا من الصدقة، يعطى المسكين القبضة بعد القبضة، ومن الجذاذ الحقة بعد الحقة حتى يفرغ (٣).

مسألة ٢: في خمس وعشرين من الابل خمس شياه، وفي ست وعشرين بنت مخاض، وبه قال أمير المؤمنين عليه السلام (٤).

وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا: في خمس وعشرين بنت مخاض (٥)، وأما ما زاد على ذلك فليس في النصب خلاف إلى عشرين ومائة. دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم.

الشعبي قال: قالت قاطمة بنت قيس طلقتني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سكنى لك ولا نفقة، ولنا طلقتها زوجها أبو حفص خطبها معاوية وأبو جهم بن حذيفة، فاستشارت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو حذيفة فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأمرها بإسامة بن زيد فزوجته. روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم روى عنها القاسم بن محمد بن أبي بكر وأبوسلمة بن عبد الرحمن والشعبي. الإصابة ٤: ٣٧٣، وإسد الغابة ٥: ٥٢٦، وتهذيب التهذيب ١٢: ٤٤٣.

(١) سنن الترمذي ٣: ٤٨ حديث ٦٥٩ و ٦٦٠، وسنن الدارمي ١: ٣٨٥ بلفظ آخر.

(٢) الأنعام: ١٤١.

(٣) الكافي ٣: ٥٦٥ حديث ٢، والتهذيب ٤: ١٠٦ حديث ٣٠٣. وفيها للحديث تنمة، اقتصر المؤلف (قتس سره) على مورد الشاهد فقط.

(٤) سنن البيهقي ٤: ٩٢، وسنن أبي داود ٢: ٩٩ حديث ١٥٧٢، والمبسوط للسرخسي ٢: ١٥٠، والمجموع ٥: ٤٠٠، وسبل السلام ٢: ٥٩٢.

(٥) الأم ٢: ٥، والمغنية ١: ٩٨، والمبسوط للسرخسي ٢: ١٥٠، والمجموع ٥: ٣٨٩-٤٠٠، وبداية المجتهد ١: ٢٥٠، وسبل السلام ٢: ٥٩٢، وفتح العزيز ٥: ٣١٨.

ما يجب فيه حقة أو ننت لبون.

وأجمعوا على أن فيها ثلاث حقائق، وكان يجب في مائة وسبعين ثلاث حقائق، وذلك أيضاً لم يقل به أحد، لأنّ أنا حسبه يقول: فيها ثلاث حقائق وأربع شيا، ومالك يقول: فيها حقة وثلاث سات لبون، وكذلك يقول الشافعي.

ون أراد أن ذلك في الزيادة والمريد عليه، فلا يحومس أن يكون أرادته لاند أن يجمع في المال الامران، أو يكون المراد أني لا مريم أمكن.

ولأول بطلان أجمعوا على أن في مائة وحس ثلاث حقائق، ولم يجمع فيه العدد، فلم يسر إلا أنه أراد أني محس أمكن في المال، فانه يجب ذلك.

وإد ثبت ذلك فيمكن في مائة واحد وعشرين ثلاث سات لبون، فوجب ذلك فيه كما أنه يجب في مائة وحس ثلاث حقائق، وهذا بين.

وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك سوء (١)

وكذلك روى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام (٢)

وروى المصلي بن يسر، ومريد المحلي عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك (٣).

وروى إبراهيم عن مسلم (٤) عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إد سبع لائل مائة وعشرين وواحدة فصب ثلاث سات لبون» (٥). وهذا نص.

(١) التهذيب ٤: ٢٠ حديث ٥٢، والامتنع ٢: ١٩ حديث ٥٦.

(٢) الكافي ٣: ٥٣٢ حديث ٢، والتهذيب ٤: ٢١ حديث ٥٣، والامتنع ٢: ١٩ حديث ٥٧.

(٣) الكافي ٣: ٥٣١ الحديث الأول، والتهذيب ٤: ٢٢ حديث ٥٥، والامتنع ٢: ٢٠ حديث ٥٩.

(٤) في بعض نسخ محضه إبراهيم بن مسلم، وهو مجهول، حدث عن أبي بصير.

(٥) لم ينف على هذا الحديث بهذا سند، وقد روى ابن حزم في المحلى ٦: ٦١، وحاكم في

وأيضا روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال «إدا سمعت حسنة وعشرين فميت بك محض، ولا شيء في رباذك حتى تسع سنأ وثلاثين، فاذا سمعها ففيها بنت لبون» (١).

وقوله لا شيء في رباذتها يعني دخول على نكرة فاقصصى به لا شيء فيه محال.

وروى حريز عن رزاه وعمر بن مسلم وأبي بصير ويريد من معاوية والعصم بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عبيد بن سلام في حديث ركة لاس وسبق الحديث على ما قبله ثم قال: وليس على سف شيء، ولا على لكسور شيء (٢).

مسألة ٨: إذا سمعت الابل مئتين، كان ساعى بالخيرين أن يأخذ أربع حقائق أو خمس بنات لبون.

وقال أبو حنيفة أربع حقائق لا غير (٣).

ومثله في قولك: أحدهم مثل ما فله (٤)، ولا حرم مثل قول أبي حنيفة (٥).

دليلا: ما قدمه من لا حرم من أن الابل إذا رادت على مائة وعشرين في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (٦). وهذا عدد حسمه في

١. ص ١٠٠، نصف ص ١٠٠، وفيه كتاب بعد حبو بعد حديثه بوجه جديد
الأخرى عنه والله أعلم بالصواب.

(٢) كافي ٣: ٥٣١، حديث ١، وحدث ٤: ٢٢، حديث ٥٥، ورواه ٢: ٢١، حديث ٥٩.

(٣) اللباب ١: ١٤٣٠، والهداية ١: ٩٤، وبداية الحب ١: ٢٥١.

(٤) المجموع ٥: ٣٩٠.

(٥) لا ٢: ٦، والمجموع ٥: ٣٩٠، وفيه حديث ٥: ٣٥١، وسورة ٢: ٥.

(٦) كافي ٣: ٥٣١، الحديث ١٠٠، وحدث ٤: ٢٢، حديث ٥٥، والامتنع ٢: ٢١، حديث ٥٩.

حميّدات وأربعينات فحب أن يكون محيّرًا.

مسألة ٩: إِنْ كُنْتَ الْإِبِلَ كُلَّهَا مُرَاضًا، لَا يَكْلِفُ صَاحِبَهَا شِرَاءَ صَحِيحَةٍ

لِلرُّكَّةِ، وَتَوْحَّدَ مَعَهُ. وَهَذَا لِلشَّافِعِيِّ (١).

وَقَالَ مَالِكٌ: يَكْتَفَى شِرَاءُ صَحِيحَةٍ (٢).

دليلنا: إجماع الفرق.

وَيْضًا الْخَبَرُ بِدِي تَصْنَعُ ذِكْرَ كِتَابِ مُبِرِ الْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ عَدِمَهُ

قَالَ فِيهِ: «لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ دَحُونُ مُتَسَلِّطٍ، وَاحْتَلَّ أَحْبَارُ بَنِي رَتِّ مَالِ (٣)

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَيْضًا فَقِيٌّ مِنْ أَوْحِبِّ شِرَاءِ صَحِيحَةٍ بِدَلَالَةٍ، وَلَيْسَ فِي شَرْعٍ مِنْ ذَلِكَ

عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ النِّعَةِ.

مسألة ١٠: مَنْ وَحِبَّ عَلَيْهِ خَدْعُهُ، وَعَدِمَهُ حَصْنٌ، وَهِيَ تَبِي تَكُونُ

حَامِلًا، ثُمَّ يَحِبُّ عَلَيْهِ عَصْنُهُ. وَإِنْ نَزَعَ بِرَتِّ مَالٍ حَرَّ أَحَدَهَا، وَهَذَا

الْمَعْنَى، أَمْحُجُ بَوَاحِشَةً وَمَالِكٌ وَشَافِعِيُّ (٤).

وَقَالَ دَاوُدُ وَهَلْ لَطَفَرُ: لَا نَقُصُّ مَحْصِيًّا مَكَانَ حَنْثٍ، وَلَا شَيْئًا هُوَ أَعْبَى

مَكَانَ مَا هُوَ دُونُهَا (٥).

دليلنا: أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِي الْحَدِّ، بِإِذَا نَزَعَ بِهِ مَالِكُهُ حَارَّ خَدْعُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ

(١) رَأَى ٢، ٦، ٥، ٣٩٩، ١٦، ١٢، وَكَذَلِكَ ١١١

(٢) مَعْنَى لَمْ يَدْعُهُ ٢، ١٦٧، وَتَوْحَّدَ ٨٢

(٣) «أَلَا تَرَى بَنِي رَتِّ» ٣، اصْبَحَ بِدِي مِنْ بَصَرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. نَكَبَ مِنْ بَصَرِهِ
عَنِ الصَّدَقَاتِ: «لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا دَحُونُ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ وَلَا عَصْفٌ» وَلَا تُعْرَفُ بِهَيْمَةٍ وَلَا تُعْرَفُ
وَلَا يُسَوِّدَنَّ صَاحِبَهَا فِيهَا، وَاصْدَعْ الْمَالَ صَدَقَيْنِ ثُمَّ تَحْتَرَهُ. وَهَذَا بِدَلَالَةِ عَرَضٍ بِدِي رَتِّ
اصْدَعْ الْبَقِيَّةَ صَدَقَيْنِ ثُمَّ تَحْتَرَهُ، هَذَا بِدَلَالَةِ عَرَضٍ بِدِي رَتِّ. اخْتَارَهُ... إِلَى آخِرِهَا.

(٤) الْإِمَامُ ٢: ٨، وَالْمَجْمُوعُ ٥: ٤٢٨.

(٥) الْمَجْمُوعُ ٥: ٢٣٨.

وشرع إعطائه من غير أن يحس عليه حر أحده.

وقد بقي حتى صنفته عنه وقد عني أحد كرمه - ب (١)، وتماهي أن
بوحد دلت بغير حصة صحت - ب، وقد مع بصدقه فيه عنه على حال.

مسألة ١١: من وجب عليه سنة أو سنة أو سنة من دلت وكسب الأهل
بها دس يدوي كمن بغير شاه، حر أن يؤخذ مكسبه بغير دسمة، وإدريس
به صاحب المال.

وقد ب في فعي أن كسب عنه خمس من دلت مرصدة كسب باخه ريس أن
يعطى شه أو واحد من. وكذا كسب عنه خمس كسب باخه ريس شه
أو بغير من، وب كسب عنه عشرون فهو حرج ريس ربع سنة أو بغير من
الباب واحد (٢).

ووفى مالك وداود لا يقبل منه في كسب من غير نعم (٣).

ووفى مالك لشمس في أنه يقبل منه كسب سوا حصة وحصة مكان
سب محض واحد ب دود فيه مع (٤)، إذ أنهم يفتون أن دلت لا على حصة
القيمة وأسد، لأن سب عنه لا يجوز (٥).

دلتنا: إجماع عرفة، وأنه لا يفتن في حوز أحد بقيمة من الركوات،
وإد كمال قيمة بغير قيمة سنة أو قيمة شئيين حر أحده بدلت.

(١) صحيح مسلم ١٥٠، ٢، وصحيح مسلم ١: ٥١ حديث ٢٩، وسنن أبي داود ٢: ١٠٥ حديث

١٥٨١، وسنن دار ماجه ١: ٥٦٨ حديث ١٧٨٣، وسنن الترمذي ٣: ٢١ حديث ٦٢٥، وسنن

دارمي ٣٧٩، ومسنند أحمد من حبل ١: ٢٣٣

(٢) مجموع ٥: ٣٩٥، ٣٩٦، ومعني لاس قداسة ٢: ٤٤، والمختص ٢: ٢٢، وسنن الإسلام

٥٩٢ ٢

(٣) مجموع ٥: ٣٩٥، والمعني لاس قداسة ٢: ٤٤، وسنن الإسلام ٢: ٥٩٢.

(٤) عني ٦: ٢٢.

(٥) المحلى ٢: ١٨، والمبسوط ٢: ١٥٦.

مسألة ١٢: من وحسب عسبه ساه في حسن العمل أحدث منه من عسب عم
أهل البلد، سواء كنت عم أهل البلد ميتة أو معرّبة أو بصبته، وسواء كان
ضائناً أو ماعزاً، وبه قال الشافعي (١).

وقال مالك: بصر إن عسب ذلك، وإن كان بضائناً هو الغالب أحدب
منه، وإن كان الماعز الغالب أخذ منه (٢).

دليلنا: ما روه سويد بن غفلة عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال: "يُهيأ أن يأخذ من براضع، وأمر أن يأخذ حديق من حديق، وشي
من الماعز، وأطلق (٣).

ويُصَدُّ قوله في حسن من لابس شدة، والامسح بجمع على جمع ما قدمه.
مسألة ١٣: إذا حارب عسبه الخوف وأمكنه ذاء برمه الأداء، وإن لم يفعل
من القدرة برمه الصمد، وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إذا تمكنه الأداء برمه الأداء إلا بالمصاهرة، ولا
مطالبة عسبه في الاموال بصبته، وإنما تتوجه المطالبة في الظاهرة، ودأبكم
لأداء فلم يفعل حتى هلك فلا صمد عسبه (٥).

دليلنا: أن المصدم متى بدمته، فإذا أمكنه ود يخرج كمن صمد له، ولم
يحكم ببراءة دمه لأنه لا دلالة على ذلك.

(١) لا م ٢، ٨، و مجموع ٥، ٣٩٩، ونحوه ١، ٨٠، وفتح مبرور ٥، ٣٤٦

(٢) زاد المعاد ٢٥٤

(٣) حكي مؤلف في مجموع ٥، ٣٩٩ عن سويد بن غفلة عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال: "يُهيأ أن يأخذ من براضع، وأمر أن يأخذ حديق من حديق، وشي من الماعز، وأطلق
مؤلف في هذا الحديث. وبه يورد ودود بن أبي بكر وغيره من المصنفين

نظر من سمي ٥، ٣٠. ومن في داود ٢، ١٢ حديث ١٥٨

(٤) الام ٢، ١٩، و مجموع ٥، ٣٧٦، و مسود ٢، ١١٤، و معي لاس قدمه ٢، ٥٣٩

(٥) المسود ١، ١٧٤-١٧٥، و مجموع ٥، ٣٧٦، و معي لاس قدمه ٢، ٥٣٩

عليه وآله سؤاله عن الاوقاص؟ فقال: ليس فيها شيء. ذكره هذا الحبر الدارقطني (١).

وروى حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد والمفضل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عبيد السلام قالا في الفقرة في كل ثلاثين مائة سبع حوي، وليس في أقل من ذلك شيء، وفي أربعين مائة مائة مائة، وليس فيها بين الثلاثين إلى أربعين شيء حتى تبلغ أربعين فاد بلغت أربعين ففيها مائة، وليس فيها بين لأربعين إلى ستين شيء، ود بلغت ليس ففيها تسعين إلى سبعين، فاد بلغت ليس ففيها تسعين ومائة في الثمانين، فاد بلغت ثمانين في كل أربعين مائة إلى سبعين، فاد بلغت تسعين ففيها ثلاث تسعين حويات، فاد بلغت عشرين ومائة في كل أربعين مائة، ثم يرجع البقرة إلى سائر ما وليس على شيء شيء، ولا على الكسور شيء، ولا على عوامل شيء، إنما صدقة على السائمة رعية، وكل من من عبه الخوف عند ربه فلا شيء عليه حتى يحول عبه خوف، ود من عبه الخوف وحب عبه (٢).

مسألة ١٥: ركة حمر في كل ثلاثين تسع وتسعة، وفي كل أربعين مائة، وليس بعد الأربعين شيء حتى تبلغ مائة، فاد بلغت تسعين وتسعين، ثم على هذا الحد في كل ثلاثين سبع وتسعة، وفي كل أربعين مائة. وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والثوري وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق (٣).

١، روى أبي في نسخة ٩٩، وقد حذف من الحديث مع نسخة مطبوعة من من

رخصي، وقد حذف من نسخة المطبوعة من نسخة المطبوعة من نسخة المطبوعة

(٢) الكافي ٣: ٥٣٤، الحديث ١٠٠، وسند ٢٤٤، حديث ٥٧، ولا يصح ٢٠٠، حديث ٥٩.

(٣) الأم ٢: ٩، ومجموع ٥: ٤١٦، ونحو (ليس فدية) ٢: ٤٥٧، وهذا، والآثار (مخطوط) ٤٨.

وعن أبي حنيفة ثلاث روايات:

مشهور عنه م ذكره في الأصول، وهو أن م رادب وحملت الزكاة فيه بحسبه، فاد بعت احداً وزرع من ثمره فيها مئة وربع عشر مئة، وعين المناظرة.

وشاية روه حسن بن زيد لأشياء عنه في ريدب حتى سبع حسين، فإذا بلغت فيها مئة وربع مئة.

وبدائه رواه حسن بن عمرو (١) مثل قوله (٢).

دليلنا: جمع المرفعة، ونصب خبره ووس عن انس بن مالك عن ذلك (٣)، وخبر راره وغيره عن أن جعفر بن عبد الله عنهما (٤) صريح بما قلناه فلا وجه لاعادته.

مسألة ١٦: إذا بعت حرمه به وعشرين كتاباً فيه ثلث مئة وربع تباع مخير في ذلك.

وللشافعي فيه قولان: أحدهما أن فيه ثلاث مئذات لا يجوز عمره، والآخر مثل قوله من تنحجر (١).

(١) أبو عبد الله محمد بن عمرو بن محمد بن عمرو القشيري، القاضى ببجلي الكوفي،

حدثنا في حقه، سمع منه وعنه عنه، روى عنه أحمد بن حنبل، وروي القضاة بواسط وبغداد

بعدني يوسف، وهو م كتب كتب أبي حنيفة، مات سنة ١٨٨هـ وقيل ١٩٠هـ بحريه

(٢) له من حديثه، وكذا النقاش ٢٦٧:١، وشرح فتح القدير ١٣٣:٢، وأهنية ١: ٩٩،

وعني لأبي قدامة ٢: ٤٥٧، وشرح النهاية ٢: ١٣٣.

(٣) من أنه قضى ٣٠ حديث ٣

(٤) بضم الميم، ود الشرح كني في ك في ٣ ٥٣٤ حديث (١) و"شرح خصوسي في تهذيب

٢١ ٢١ حديث ٥٧

(٥) رقم ٢ ٩، وجمع ٥ ٦ ١٠، وشرح غفر ٣٣٣ وفتح غفر ٣، وشرح الآثار

٤٨٥ ١

واحدة ففيها شاة، ومن فيها أكثر من شاتين حتى يبلغ مائتين، وإذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك، وإذا رادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شاة، ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى سبع ثلاثمائة، وإذا سعت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شاة، وإذا رادت واحدة ففيها أربع حتى تسع أربعمائة، وإذا تمت أربعمائة كد على كل مائة شاة، ويسقط الأمر الأول، وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء، وليس في السبع شيء، ولا في كل ما لا يحول عليه لحول غيره فلا شيء عليه، ود حال عنه الحول وحسب عنه (١).

مسألة ١٨: السحل لا تسع الأمهات في شيء من الخواص الذي يجب فيه زكاة، بل يكتفى به من حوز نفسه، وبه قال السجعي والخمس البصري (٢).

وجاءت لفقاء في ذلك على خلاف بينهم مسدكرة.
دليلنا: جمع لفقاء، والاصل براءة الدمة، من أوجب عليه شيئاً في لسحل بما مراده، ومع مذهب فعله الدس.
وابصار روت عشة عن لسي صتي الله عليه وآله أنه قال: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» (٣).

وقد قدمنا في رواية من تقدم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ما هو صريح بذلك، فلا معنى لأعادته.
وروي عن ابن عمر أنه قال: لا زكاة في مال حتى يحول عنه الحول عند ربه (٤).

(١) نك في ٣: ٥٣٤ حديث الأول، وحديث ٤: ٢٥ حديث ٥٨، والاصح ٢٢: ٢٢ حديث ٦١.

(٢) المجموع ٥: ٣٧٤، والمضي لاين قدومه ٢: ٤٧٠.

(٣) من ابن حنبل ١: ٥٧٦ حديث ١٧٩٢، ومن البيهقي ٤: ٩٥.

(٤) من البيهقي ٤: ١٠٣، ومن الدارقطني ٢: ٩٢ حديث ٨.

وروى عبد الرحمن بن ريد عن أسلم (١) عن أبيه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «ليس في ما المستعمل زكاة» (٢).

مسألة ١٩: قد سئلت لا زكاة في سخايل ما لم يخل عليها الخول.

ومن أوجب فيها الزكاة اختلفوا فقال الشافعي: السخايل تتبع لأمهات ثلاث شرائط: أن تكون لأمهات بصاراً، وأن تكون السخايل من عيال لا من غيرهم، وأن يكون النسخ في أثناء الخول لا بعده.

وقال في شرط الأول: داملك عشرين سنة ستة أشهر فربحت حتى بلغت أربعين شاة، كان ابتداء الخول من حين بلغت بصاراً، سواء كنت بده من عيال، أو من غيرهم. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه (٣).

وقال مالك يسطر فيه، وإن كنت العائده من غيرهم كما في شافعي، وإن كنت من عيال كان حوها حول الأمهات، فإذا خول من حين ملك الأمهات، أخذ الزكاة من اليك (٤).

وقال في لشرط الثاني، وهو: كان الأصل بصاراً، فاستعاد مالاً من غيرهم، وكنت العائده من غير عيال، فبصم به، وكان حول العائده معتبراً بنفسها، وسواء كانت العائده من حيسها، مثل أن كان عده خمس من الإبل ستة أشهر، ثم ملك خمس من الإبل، أو من غير حيسها مثل أن كان عده خمس من الإبل، فاستعاد ثلاثين بقرة (٥).

(١) عبد الرحمن بن ريد عن أسلم العدوي، مولاهم يحيى، روى عن أبيه عن ابن عمر وابن النكدر وعنه ابن

وهب وعبد الرزاق ووكيع وغيرهم. وهو من حجب في هيب بعد ٦٧٧

(٢) سنن البيهقي ١٠٤: ١٠٤.

(٣) الام ١٢: ٢، والمجموع ٥، ٣٧٣، والمعني لابن قدامة ٢: ٤٧١، وشرح فتح القدير ٢: ١٤٨.

(٤) بداية المجتهد ١٩: ٢٥٤، والمجموع ٥: ٣٦٤، معني لابن قدامة ٣: ٤٧١.

(٥) بداية المجتهد ١: ٢٥٥.

وقال مالك وأبو حنيفة إن كتب في سنة من غير حله مثل قول
لنفعي، وإن كتب من حله، كان حوله الفسدة حوله الأصل، حتى لو
كانت عنده خمس من لائن حوله، لا يؤمن. فثبت حله من الأصل، ثم مضى
اليوم، زكى المالكين معاً (١).

وغيره لو حله في سنة واحدة كان ركني سنة، وقد إن ركني سنة،
مثل أن كان عنده سنة درهم حوله، وحرج ركنه، ثم سترى سترين خمس
من لائن، وفيه ما حله من سنة سنة حوله، كم قال سافعي
وقال إن كان له عند، وحرج ركنه بفسدة عنه، ثم سترى به خمس من لائن،
مثل قول الشافعي.

وهذا اختلاف قد سقده بمقدمه من أنه لا ركة على مال حتى حوله عنه
حوله، سجد أن كتب أو مستند أو واحد من حسن إن حسن.
مسألة ٢٠: ما حوله من نعم، الخدم من مصل، وشي من غير ولا يؤخذ
منه دون الخدعة، ولا يرمه أكثر من سنة. وقد قال سافعي (٢).
وقال أبو حنيفة، لا يوجد، لا سنة فيه (٣).
وقال مالك يوجب جده فيه (٤).

دليلنا: إجماع الفرق.

ونصاً روى سويد بن عمارة قال: أنكر مصدق رسول الله صلى الله عليه

(١) بداهة المجتهد ١: ٢٥٤، والمجموع ٥: ٣٧٤.

(٢) لا ٢: ١٠٠، عملي ٥: ٣٩١ و ٤: ٤٠، والموحى ١: ٨٠، والمعي لأمر عدله ٢: ٤٦٣، وفتح
القريب المجيب، ٣٠.

(٣) القيس ١: ١٠٥، وموسى عدله ١: ١٦٦، ومعه به ١٠٠٠١، وموسى ٢: ١٨٢، والمعي
لائق فداة ٢: ٤٧٤.

(٤) المودة الكبرى ١: ٣١٦، ولفظي لائن قدلة ٢: ٤٧٤.

وتنه عقب بهد اُردخ من مرصع، ومرد لردخ حشمه وسية (١)
مسألة ٢١: تصرف من فروان وخترت من، وعرف كحر كاك
وخترت اشد، من ساقى مقدره فقه كمن مر حب حشمه، فموجد منه
وون عمر من خطب تصرف من لبات فوش، خترت اشد وحشمه،
وخترت من على مريضة من تصرف من فوش وون ابرهري (٢).
وهو مقدره سون سيرة مقدره، مقدرت من وحشمه، وختر
الساعي المريضة من الاحرى (٣).

وقد ساقى تصرف من ككرت من دسمة (٤).
دلسا: راجع تصرف، وختر مروي من مريضة على سيرة سلامه
وهو لعدمه عند توشه به ووضه به، وهو معروف (٥)
مسألة ٢٢: من كان سيرة اربعون شه ني، حشمه ني، وون كرت
دكورا كان مخترا من اقصاء سكر وارش. وون كرت رعي من مشردكر
كسب وونني فقيراهسته، وون مؤخذ من سكر
وقد ساقى من كان اربعون شه، ودكور وارش، عقب ني قولاً
وحد (٦).

-
- (١) الظرف مصدري حديث في هامش المسألة «١٢» المتقدمة
(٢) السنن الكبرى ٤: ١٠٢، وسنن ابوداود ٢: ٩٨ حديث ١٥٩٨، والعي لابن قدامة ٢: ٤٦٩،
والبحر الرخاير ٣: ١٦٥.
(٣) السنن الكبرى ٤: ١٠٢، والبحر الرخاير ٣: ١٦٦.
(٤) سنن ابوداود ٣: ٩٥، وكر سبقي في سيرة ٤: ١٠٢، وحي في سيرة في البدء هدي
لدهين من غير سيرة قائلها.
(٥) ذكره شيخ مفيد في تصحيحه ٤٢ ورجح كسبي في كافي ٣: ٥٣٦ حديث ١٠١، بهد ٤
٩٦ حديث ٢٧٤.
(٦) الام ٢: ١٢، والمجموع ٥: ٤٢٢.

وان كانت ذكوراً فعلى وجهين: فان أبو اسحاق وأبو الطيب بن سلمة (١): لا يؤخذ إلا الاتي (٢).

وقال ابن حبرون: يؤخذ من ذكر، قال: وهو قول شافعي (٣) دليلاً: ان الاربعين ثبت أنه يحب فيها شاة، وهذا لاسم يبيع على الذكر والاثني على حد واحد، فيحب أن يكون محيراً.

وأنت البقر، فلأن النبي صلى الله عليه وآله قال: «في كل أربعين مسنة» (٤) والذكر لا يسمى بذلك، فيحب تناع النص.

مسألة ٢٣: إذا كان عنده بصاب من لاشاة بن، أو بقر، أو غنم، فتوالد، ثم ماتت لأمهات، لم يكن حوله حول الأمهات، ولا يحب فيها شيء، ويستأنف لها الحول.

وقال شافعي: إذا كانت عنده أربعون شاة مثلاً، فولدت أربعين سخلة، كان حوله حول لأمهات، فاد حل على لأمهات الحول، وحل فيها الزكاة من لسخال. وهذا مخصوص لشافعي، وبه قول أبو العباس، وعنه عامة أصحابه (٥).

وقر أبو القاسم بن بشر لاماطي من صحبه: يظرفه، قال بعض من الأمهات ما قصرت الأمهات عن بصاب، بظن حول الكمل، وكذا للسخال

(١) أبو عيسى، محمد بن الفضل بن سلمة بن محمد بن عبد الله، من مكدي عني، شافعية، حد

حد عن أبيه من بن مريح، في سنة ٣١٦ هـ، حديث الأسماء بن عبد ٢ ٢١٦ هـ، والحدود

في سنة ١٣. (٢) المجموع ٤٢١-٤٢٢. (٣) مجموع ٤٢٢.

١١، قطعة من حديث طبري بن رواد، حكي في الكافي ٣ ٣٤١ حديث الأول، والشيخ بطوسي في

حديثه ٤ ٢٤ حديث ٥ ومن حقه في سنة ١٠٧١ حديث ١٨٠٣، وفي رواية في سنة ٩٩

حديث ٥١٢، ورواه في سنة ٩٠٣ حديث ٢٢٢، حكي في سنة بعد ١ ٣٨٢.

ومالك في موطأه ١: ٢٥٩ حديث ٢١.

(٥) الام ١٦: ٢، والمجموع ٣٧٣، وفتح العريز ٥. ٣٨١

حول نفسها من حين كمل استصحاب. وان لم ينقص الامهات عن نصاب،
فالحول بحاله (١).

وقال أبو حنيفة: ان ماتت الامهات، نقص الحول مكر حال، وم يكن
للسحال حول حتى يصير ثيباً. فاداصر تدنيا، يستأنف من حول. وان بقي
من الامهات شيء، ولو واحدة، كان حول بغيره. كما قال شافعي (٢).
وحكي هذا مذهب عن الاماطي، وول من حكاه في نسخة ثلثه
أوجه (٣).

دليلاً: إجماع بفرقة، ونصاً وان لاصل براءة بدمه، فمن أوجب في
سحاح بامفرادها، أو بانضمامها إلى الامهات، أو جعل حوله حول لامهات،
فعليه الدلالة.

ونص فوه عليه السلام: «لا ركاة في ما حتى يحول عليه الحول» (٤)
يدل على ذلك، لان السحال لم يحل عليه الحول.

وروى حنبل الجعفي عن اشعبي أنه لبي صني لله عليه وآله قال: «ليس
في السحال زكاة» (٥).

مسألة ٢٤: قد يتبين انه إذا منك أربع شاة، فوالت أربع سحاة، ثم
تداولت الامهات، لا تحب في السحال شيء، بل يستأنف حولها.
وقال الشافعي: لا يسقط حوله، وإذا حال على الامهات الحول أحد من

(١) مجموع ٥: ٣٧٠، وفتح تحرير ٥: ٣٨١، وعمدة الفاري ٨: ٢٤٦.

(٢) فتح التحرير ٥: ٣٨٠. (٣) المجموع ٥: ٣٧٣.

(٤) انظر سنن السرمدي ٣: ٢٥ حديث ٦٣١ و٦٣٢، وسنن ابن ماجه ١: ٥٧١ حديث ١٧٩٢،

وموطا مالك ١: ٢٤٥ حديث ٤٤، ومسند أحمد من حبل ١: ١٤٨، وسنن الدارقطني ٢: ٩٠، وسنن البيهقي

١: ٩٥ و١٠٣-١٠٤.

(٥) روي نحو هذا الحديث عن عمر بن الخطاب في نسخة ١: ٢٦٥ ولا حظ.

لسحب الزكاة، وخصص فيه واحد منها، ولا تكف شراء كسرة (١).
 وقد ثبت، يكف شراء كسرة، ولا يؤخذ منه واحد منها (٢) وهذا
 فرع ينفصل عنه، لأن عدد يستأنف - سحب الحول على مئتين، وقد حلت
 عليها الحول اخذ منها.

مسألة ٢٥: قد بنا أنه لا يؤخذ من لصغار شيء حتى يحول عليها الحول
 وقد ثبت فعلى من مضى يحول فيه؛ عدد بصغارت سعة بلامها،
 ونظير من مدنيه أنه يؤخذ من الصغار لصغر، ومن تكثار الكثرة من خمس
 وعشرين فصلاً فصلياً، ومن منه وثلاثين فصلاً فصلياً، وعلى هذا، وكذلك
 في العنق والبقر (٣).

وقد أنشأ العباس وثو سحرى معاً لا أحد، لأن من لم يخصص عليها
 محاص، وسب سوب، وحمه، وخذعة، وسابول، وعلى هذا حساب (٤)
 وهذا الفرع ينفصل عنه لما مضى لقول فيه.

مسألة ٢٦: لا يجوز نقل من تركته من يد إلى يد مع وجود مستحقه،
 فإن نقله كان من ماله أن هبته، وإن لم يجد له مستحقاً جاز له نقله، ولا
 ضمان عليه أصلاً.

ويشفعى في ذلك قولنا، أحدهم: أنه يجزيه (٥)، والآخر: أنه لا يعتد به (٦)،
 دليلنا: إجماع اعراف المحقق، فاهم لا يحتشمون في ذلك، وقد ثبت رويهم في
 ذلك (٧).

(١) الام ٢: ١٢، والمجموع: ٥: ٣٧٠، فتح العزيز: ٥: ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) لدونة الكبرى ١: ٣١٢، والمجموع ٥: ٣٧٤.

(٣) فتح العزيز ٥: ٣٨٠. (٤) الصلح السابق. (٥) والام ٢: ٨١، والمجموع ٦: ٢٢١.

(٦) انظر الكافي ٣: ٥٥٣ حديث ٤٠١، ومن لا يخبره عنه ٢: ١٥ حديث ٤٦، ومديد ٤

مسألة ٢٧ إذا كان له ثمنون شاة في بلد، فصالحه له عي في كل بلد من البلدين شاة، لم يدرمه أكثر من شاة، وكان يحير بين أن يخرجهما في أي بلد شاء، وعنى الساعي أن يفسد قوة إذا قال: أخرجت في البلد الآخر، ولا يطالبه بيمين.

والله تعالى: يحب عبده أنه وحده يخرجه في بلد، في كل بلد نصفها، وإن قال أخرجته في بلد واحد أخره، فإن صدقه الساعي مضي، وإن تهمة كذب عليه تمين (١)، وهل تمين على الوحود ولا سحب؟ عني قولن (٢).

هذا قوله في حور من البلد من بلد، وإن لم يخرجه أحد في كل واحد من البلدين نصف شاة، ولا ينصف في ماضي.

دلتنا: إجماع القصة على قول أمير المؤمنين عليه السلام أنه منه حق ولاه الصدقات بول ما هم من غير أن يصد أموالهم من قبل. هل منه في أموالكم من حق؟ قال أحدث بحب ومضى معه، وإن لم يثبت فلا رجعة (٣).

ومر عبده سلام ممنوع من رت ماله، ولم يرد مستظهر ولا يمين، فمن أوجب ذلك فعليه الدلالة.

مسألة ٢٨: إذا قال رت الماله من عدي ودعة، أو له يحل عليه الخول، قل منه قوة ولا يصدق بيمين، سواء كان خلافاً بقدر أو يكس كذلك. وقال الشافعي: إذا احتسب، في قول رت الماله في لا يحل بظاهر، وعليه تمين مستحباً وإن حالف أحد هو فعلي وجهي. وما حذف لظاهر هو

(١) الام ١٩٠٢، والمجموع ٦: ١٧٤. (٢) المجموع ٦: ١٧٤.

(٣) الكافي ٣: ٥٣٦ قصة من حديث لأور مع خلاف في طه، ووجه في نهدي ٤: ٩٦

حديث ٢٧٤ ومعه ٤٢، وبها سلامة، ثم يكس وسري من ٢٥ من ٣٨٠ تحقيق

صبيحي الصالح.

أن يقول هذا، وديعة، قال: لأن يظهر به منك له، إذا كان في يده، فهد لنبي على وجهين.

وإذا كان خلاف في خوف، فإنه لا يخالف لظاهره، فيكون ليس استحباب، فكن موضع يقول: اتين استحبوا وان حلف ولا ترك، وكل موضع يقول يدرمه نبي وان حلف ولا أحد منه بذلك الظاهر لا بالكون (١).

دليلاً: ما قدمه في مسألة الأولى سوء، فلا وجه لاعدنه (٢).

مسألة ٢٩: إذا حال على من خوف، وسرقة تحب في عين من، ولرت المال أن يعين ذلك في أي جزء شاء، وله أن يعصى من غير ذلك أيضاً بغيره. مثل ذلك: أن يمتد أربعين سنة، وحال عليه خوف، سئل أهل صدقة منها شاة غير معتة، وله أن يعين ما شاء من يده وبشعره في حديد، وهو أصبح اقوالاً عند أصحابه. وبه قول أبو حنيفة (٣).

وهو لثاني تحب في دمه رت مال وأعين مرهنة في لدمه، فكان جميع المال رهناً بما في الذمة (٤).

دليلاً: إجماع الفقهاء، ولأن كل حر روي في وجوب إركه تضمن أن لا يأس إذا سعت حملاً ففيه شاة - في قوله: - فاد بلعن ست وعشرين ففيه ست محص، وكذلك فيما بعد، وكذلك والو في البقر، إذا سعت ثلاثين، ففيه سبع أو تسعة، وفانو في لعم، إذا سعت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا رادت ففيه شاة، وهذه الأحبار صريحة بأن الفريضة تستعمل بالأعين لا

(١) الام ٢ ١٦، ومختصر ابن أبي ٤٣

(٢) انظر ما قدمه من ضعف رحمه الله في المسألة (٢٧)

(٣) المجموع ٥: ٣٧٧ و ٣٧٩، وفتح الميزان ٥: ٥٥١، والسطح ٢ ١٦٦

(٤) لمجموع ٥ ٣٧٧ و ٣٦٩

بالنسبة (١).

وأيضاً الأصل سرعة لدعة، من علق عليها شيئاً، كان عليه الدلالة.
مسألة ٣٠: من كان له ما من دراهم أو درير فضة، أو سرق، أو
حدث، أو عرق، أو ذهب في موضع ثم سبه، وحار عليه حوب، فلا خلاف
أنه لا تحب عليه ركعة منه، لكن في حوب ارتكابه فيه خلاف، فعندنا لا تحب
فيه اسركة. ومنه قول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وهو قول الشافعي في
«تقديم» (٢).

وقال في «الحديد»: نخب فيه الركاه، ويدون (٣).

دليلاً. إجماع عريقة وأخبارهم لا يثبتون في ذلك.

مسألة ٣١: من على ماله، أو على بعضه حتى لا يوجد له الصدقة، وإن كان جاهلاً بذلك على وجه واحد من الصدقة، وإن كان جاهلاً بجميعها، ثم فعله غيره، لا مال، وأخذ منه الصدقة، وإن كان جاهلاً بذلك، إن كان الإمام عدلاً غيره، وإن لم يكن الإمام عدلاً، لم يعرفه، وبأخذ منه الصدقة، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وشيخنا (٤).

وقال أحمد بن حنبل وطائفة من أصحاب أحمد بن حنبل، فوجدته تركاة ويؤخذ
معه نصف ماله (٥).

(١) انظر الكافي ٣ ٥٣٢ حديث ٢، و ٥٣٤ حديث ١، و ٥٣٥ حديث ١. ومن لا يحضره الفقيه ٢

٢ حديث ٣٢، وبتدريج ٢١ حديث ٥٣ و ٢٤ حديث ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢
حديث ٥٧ و ٢٣ حديث ٦٢ و ٦١.

(٢) الهداية ٩٦: ٩٧، وكبر البغاث ١: ٢٥٦، والام ٢: ٥٩، والمجموع ٥: ٣٤١، وقسم العرب ٥: ٥.

749 2 2010 1 1 2010 1 1 2010 1 1

(٣) مجموع ٥ ٠٤٦، وبلغ اجمالي ٥ ٢٩٩، وهذا هو المجموع

(٤) ۲۸، ۱۶، و مختصر ری ۰، ۳۳۵، ۰، ۳۳۴، ۰، ۳۳۳، ۰، ۳۳۲، ۰، ۳۳۱، ۰، ۳۳۰، ۰، ۳۲۹

(5) معنی لیس قد مد ۲ ۲۳۱ و مجموعہ ۵ ۳۳۶ و مد ب ۹

وروي ذلك عن مالك أيضاً.

دلتنا: ب. ركعة قد ثبت وجوب عنه، فوجد منه بلا خلاف، وعمره جمع عنه، وأثبت تحت أن بشرط عدم إمامه، لأنه لا يكون عبداً معصوماً، وما أحد صنف منه ولا يحتاج إلى دليل، وليس في تسريع ما بين عليه.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس في الركعة حق سون الركاة» (١) ولم يفضل.

مسألة ٣٢: المصعب، إذا أحد صدقه، أو رأى أدنى منه من وجوب ركعة عليه، لأن ذلك حكمه صمه به، والصدقة لأهله، ويجب عنه حرجه، وقد روي أن ذلك محرمة (٢)، وأبواب جود.

ووب تسعفي، إذا أحد ركعة إمامه غير عدل حرأت عنه، لأن إمامته لم تزل بفسقه (٣).

ودهب أكثر تفقه من تخففت وأكثر أصحاب تسعفي، أن آله دافس زالت إمامته (٤).

(١) وفي حديث آخر عن عتبة بن ربيعة عن عائشة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال، روي ذلك من جهة في سنة ٥٧ حديث ١٧٨٩، وحكاية عن ابن ماجه البيهقي في الجامع الصغير ٢، ٤٦٦، وروى في بعض عدله ٣٦٥.

وروي أنه في سنة ٣٨٥، والترمذي في سنة ٤٨٣ حديث ٦٥٩ و ٦٦٠ من دهمه بنت قيس الحديث سقط آخره: «ان في المال حقاً سوى الركعة»، وعدم حقه في مسألة الأولى من كتاب الركاة ملاحظ.

(٢) صرح لك في ٣ ٥٤٣ (دلتنا في أحد صنف من إخراج)، ومن لا يختصه القصة ٢ ١٥.

حديث ٤١، وحدث ٣٩ حديث ٩٨ و ١٠٠، ولا يصح ٢٠، حديث ٧٥ و ٧٧.

(٣) مجموع ٦ ١٦٤، وشرح الكبير لأن دهمه يصوب مع معنى ٢ ٦٧٣.

(٤) اللبوة الكبرى ١ ٣٢٨، والمجموع ٦ ١٦٤.

و حقیقہ شہ، کی نو گنت واحد۔ ہر ایک دس دس و عشرون تہ ستائے تہ حقیقہ شہ
و حقدہ، و اب م سکن اسم ب حصہ کہ تہ ہر سلاست شہہ علی کن واحد
شہ (۱)۔ وہ تہ اذور علی، و بیست س معر (۲)۔

وہاں غصہ و صغور اس کہ اس شخصہ خستہ شدہ و کم قوت ساقی،
وہاں کہ اس شخصہ و صغور، اعتراف کہ وہ حد ہنسہ، وہ ویر شخصہ (۳)

وقد مضت. ثم تركه بركة واحدة كمن كان وحده في
خيطه بعد أن مضى بركوبه مع أولئك فيكونوا ستة، ومثلان قصر
مضت أحدهم عن بقية فلا تركه عليه، وبذلك كان سبعين بركة فلا بركة
فيها، وبذلك كان سبعين بركوباً غير أن أولئك هم من بني، فعلى صاحب
لا يعني أنه، ولا شيء على وجه الحب لعشرين (٤)

دلالة: إخراج الفرق، وأحده (٥) وهو لا يختص به في قدمه.
وروى أسد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلغ مائة رجل
أربعين فلا شيء فيها» (٦) ولم يفرق.

و روی عمه و فرزندش علی امیر قزوین و حسن دود (۶) من الابل

(١) الأم ٢: ١٤، والمجموع ٥: ٥٢٣، وفتح الحرير ٥: ٣٨١-٣٩٠، وبديهة الجهد ١: ٢٥٤،
والمبوط ٢: ١٥٣-١٥٤. (٢) المجموع ٥: ١٣٣، وعلى رأس اليد ٢: ١٧٦.

(۳) مجموعہ ۵، ۱۲۴، ۱ بجلی و ۱۰ فرسٹ ۶، ۱۶۷، ۱۰ ٹیبلت کے لیے ۹

(٤) انوطاً ١٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ ٠ ١٠٠٠٠٠٠

(٥) انظر ما رواه العسقلاني حديث ٢٥ حديث ٥٩، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣

٦) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$: $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$ $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

(٦) دون قصة زوجة "وحد" مع عتقته وهي حمي بالله بعدد سبعة وثمانين في العشرة
وقيل غير ذلك. انظر النهاية ٢: ١٧١ وفتح العروس ٢: ٣٤٧.

صدقة» (١) ولم يفصل.

ومما مر من أن من سبي صبي من عبده أو من فدية «أو جمع من منفرد
ولا يشرى من مجموع» (٢) فحمله على أنه لا جمع من منفرد في ذلك لتوحد
المركة بركة رجل واحد، ولا يشرى من مجموع في ذلك، لأنه إذا كان ذلك
موجوداً في مكان في موضع متفرقة يشرى منه وقد يستعمل خبر.

مسألة ٣٦: إذا كان رجل واحد له ثوبان في موضعين، ومائة
وسروان في ثلاثة مواضع، لا يجب عليه كبر من شيء واحد، وقد قال أبو
حنيفة (٣).

وقال الشافعي لا يجمع من ذلك، بل يؤخذ منه في كل موضع، قال
النصاب ما يجب فيه (٤).

دليلنا: إجماع عسرة، ولأن لأحد برءة مئة، وقد قد لا خلاف فيه،
وما ادعوه ليس عليه دليل.

وقوله عليه السلام «لا يشرى من مجموع» (٥) ممكن أن يكون يرت واحد،
وأن المراد به الجمع في المثلث.

فإن قالوا: المراد المجتمع في موضع واحد.

فقد قد لا ذلك غير وجب، فسمي أن يكون المراد من ذلك.

مسألة ٣٧: لا يجب مركة في النصاب الواحد، كالك من شركين، من
بد رهم وبد يرومان سحران وسعلاب. وقد قال أبو حنيفة ومالك

(١) صحيح البخاري ٢: ١٤٨، والوطأ ١: ٢٤٥، ذيل حديث ٢ باختلاف نسخة.

(٢) من أس مائة ١: ٥٧٧، حديث ١٨٠٥ و ١٨٠٧ و ١٨١٠، ومن أس مائة ٢: ٩٨، حديث

١٥٦٨، ومن الترمذي ٣: ١٩، حديث ٦٢١، ومن الدارقطني ٢: ١٠٤، حديث ١.

(٣) شرح فتح القدير ٢: ٥٠١، وبذائع الصنائع ٢: ٢٩.

(٤) لا ٢: ١٩، (٥) لاحظ قوله صلى الله عليه وآله في شأنه بضمه (١٣٤).

والشافعي في «القديم» (١).

وقال في «الحديد» نصم الحصة في ذلك، ونحب فيه الركاه (٢).
 دليلنا: أنه إذا ثبت أنه الشركة واختلطة في مواشي لا يحب فيها الركاه، فلا
 تحب أيضاً في هذه الاموال، لأن أحداً لا يفرق بين الماشية.
 مسألة ٣٨: إذا كان لثلاث أربعون شاة، وقامت في يده ستة أشهر، ثم
 بع نصفها، بطل حوله. ففي حال على الجميع خوف، لا تحب فيه الركاه لا على
 النصف ولا على المشتري وإن حال عليه خوف من يوم بشرته.
 وقال الشافعي: إن حوله باق إذا باع مشدداً، ففي حال عليه الخول وحسب
 عدله الركاه، وعلى شريكه إذا حال الخول من يوم اشتراه، على هذه عامة
 أصحابه (٣).

وقال ابن حبر: يستألف الخول بينهما من يوم يسعه، لأنه يحصل بينهما
 الشركة في هذا الوقت (٤).

دليلنا: أن ثبت أن مال اشركة لا تحب فيه الركاه، بدفع نصيب كل
 واحد عن النصاب، وإذا كان هذا دفعاً من النصاب، لم تحب فيه الركاه على
 ما يتناه.

مسألة ٣٩: من كان له أربعون شاة واستأجرها خبيراً بشاة منها، سقط
 عنه ركايتها إن كان يريد الشاة بلا خلاف، لأنه نقص المال عن النصاب، وإن
 لم يردده، فعند مثل ذلك، لأن ملكه قد نقص عن النصاب.
 وقال الشافعي: فيه الركاه على الجميع بالحساب (٥).

وهذه المسألة فرع على أن المال المحتفظ فيه الركاه، وقد يتنافساده، فلا وجه

(١) و(٢) المجموع ٥: ٤٥٠، وبداية المجتهد ١: ٢٤٩. (٣) الام ٢: ٢٠، والمجموع ٥: ٤٣٧.

(٤) المجموع ٥: ٤٣٧. (٥) المجموع ٥: ٣٤٩، وفتح العزيز ٥: ٥٠٧-٥٠٨.

ومهم من قرب وهو ثوب معدس من سريج: على أصحاب العشرين على كل واحد نصف شه، وعلى صاحب اثنين شاة ونصف، فيكون في الكل ثلاث شياه (١) وهذه لمأثله أيضاً سقطت، لأن بيت الله تعالى في نصاب بيت دون خلطة، وهذه الأقاويل مسمية على أن من حصته زكاة، وقد تبادله. مسألة ٤٢: مال الصبي والمحسوب إذا كان صامتاً لا يحجب فيه لركبائه، وإن كان علاتاً ومواشي يجب على وليه أن يخرج عنه.

وقال الشافعي: ماله مثل مال البالغ العاقل تحب فيه زكاة، ولم يفضل. به قال عمر، ومن عمره وعائشه (٢)، ورواه عن علي بنه سلام، وعن الحسن بن علي عنه سلام (٣)، وبه قال الزهري، ورسمه، وهو مشهور عن مالك، وبه قال سيب بن سعد، ومن أبي سبي، وأحمد، وسحق (٤) وقال لا ورعي والتوري تحب الزكاة في ماله، كمن لا تحب إخراجهم، من خصي، حتى إذا بلغ خصي عرفوه مبيعاً، فخرج به نفسه. وبه قال ابن مسعود (٥).

ودهب من شربة ونحو حسنه وأصحب به إلى أنه لا تحب في ملكه زكاة. ولم يقضوا (٦).

(١) لمجموع ٤٤٥٠.

(٢) الآ ٢: ٢٨، ومجموع ٢٣٦، ومصر ٤٤١، و١٠٠، ومعنى به فداؤه ٢.

٤٨٨، وبه قال محمد ١، ٢٣٦، وهذه ٢٦، ومعنى به ١، ٩، وسواء ٢، ٦٢.

وشرح فتح القدير ١: ٤٨٣، وصل السلام ٢: ٦٥.

(٣) مجموع ٥، ٢٣، ومعنى به فداؤه ٢، ٤٤١، ١، ٢٣٦، وسواء ٢، ٦٢.

(٤) منوية كبير ١، ٢٤٩، وبه قال محمد ٢٣٦، وسواء ٢، ١٦٢، ومجموع ٥، ٢٣١.

ومعنى به فداؤه ٢: ٤٨٨. (٥) يعني به فداؤه ٢، ٤، ومجموع ٥، ٢٣١.

(٦) ١، ١٠، وسواء ٢، ٢٣، وبه قال ٩٦، ومصر ١، ٤٨٣، وسواء ١.

٨٧، ومعنى به فداؤه ٢: ٤٨٨، ومداؤه المجتهد ١: ٢٣٦.

دليلنا: إجماع شريفة، وأيضاً الأصل عدم الركة، وإيجاه يحتج إلى دلس، وليس في الشرع ما يدل على ما قالوه.

وعكس أن يستدل بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «رفع يده عن ثلاثة عن أصبي حتى يلع، وعن داء حتى يسه، وعن نحو حتى يقيق» (١).

ولا يرمم مثل ذلك في مواسي والغلاب، لأن قبل ذلك بدل.

مسألة ٤٣: المكاتب على صريين مشروط عنه ومعتق، وبأن كان مشروطاً عنه فبحكمه يرى لا يثبت شيئاً، ود حصل معه ما في مثله الركة لم تلزمه ركة، ولا يجب أيضاً على مؤن ركة، لأنه ما ملكه ملكه بصرفه على كل حال، وإن كان غير مشروط عنه وبه يحرر بعد ركة، وبأن كان معه ما [خصه من الحرية قدر] (٢) حب فيه ركة ووجب عنه ركة، لأنه ملكه، ولا يلزمه فيما عداه، ولا على سيده لما قلناه.

وقال شافعي: لا ركة في مال مكاتب على كل حال، وبه قال جميع فقهاء (٣) إلا أن ثور وبه قال حب فيه ركة (٤).

دليلنا: إجماع شريفة على أن لكتبة على عمن الهندس ذكره، ود ثبت ذلك في يصح صدقته إن ملكه لزمه ركة، وبأن عكس صدقته أنه لا يبرمه زكاته بلا خلاف.

(١) صحيح البخاري ٢٨: ٢٠٤، وصلى الرمدي ٢٤: ٢٢٢ حديث ١٤٢٣، وصلى أبي داود ٤: ١٤٠

حديث ٤٤٠١ و ٤٤٠٣، ومسند احمد ٦: ١٠٠ و ١٤٤ باختلاف في النواظير.

(٢) في بعض النسخ «الحرية قدر».

(٣) إلا ٢: ٢٧، ومختصر برو ٤١، ومجموع ٥: ٣٢٦ و ٣٣، ووجيز ١: ١٧، ومصحح عربي ٥

٥٩١، وما به ٩٦، وشرح فتح مديرا ١: ٤٩٦، وسبوت ٢: ١٦٤، ومنتها ١: ١٤٥

وإداهه المحب ١: ٣٦، وكذا به لأجيب ١٠٦ (٤) مجموع ٥: ٢٣، وصدقته بحب ١: ٢٣٧

وقد روي عن ابن عمر وجابر بها قال: لا زكاة في مال مكاتب (١) ولا مخالف لها.

مسألة ٤٤: يكتب ان كان مشروطاً عليه وهو في عسلولة مولاه برمه
فطرته، وان لم يكن في عيلته يمكن أن يقول: إنها تلمه عموم الاحسان بوجوب
حراج امطرة عن محمود (٢)، ويمكن أن يقول: لا تلمه، لانه ليس في
عيلته.

وان كان عمر مشروط بعيبه، ومحرره حره. وان كان في عيبه لزومه
فصرته، وان لم يكن في عيبه لا يبرمه، لانه ليس بممكوك بالاطلاق، ولا هو محرر
بالاطلاق، فيكون له حكم نفسه ولا يلزمه انفسه بل ذلك.

وقال الشعبي، لا يلزم واحدٌ منهُ، ولم يفضل (٣) ومن أصحابه من قال:
يحب عبده أن يخرج الفطرة عن نفسه، لأن الفطرة تنبع سبعة (٤).

دليلنا: ان الاصل برءه خدمة، وليس ههنا ما يدل على وجوب مقصورة على واحد منها.

فإن موضوع لدن فيه إب على هؤلاء شققة، إذا كان مشروط عليه أن كان في عبته، فعموم لأحرار الموحدة للمقطرة على من يهوى من أمة بيت وغيرهم.

مسألة ٤٥: إذا مات مؤن عبده ملاً، وأمه لا تمك، وتبي يسير التصرف

(١) رؤس = مدققين في سنة ٢٠٠١ حسب لوائح عن حابر، و"سوق في سنة ١٩٩٠ عن
 "سوق عن عمر وشهد حسب في لوائح "السوق في عام ٢٠٠١ ركة "حي يعقل" وفي لوائح
 "السوق في عام العبد ولا المكاتب زكاة".

(۲) تقریباً ۴ ۱۷ حدیث و ۱۲۰۱ رقم لا حصہ فقہ ۳ ۱۴ حدیث و ۱۹۱۱ حدیث
 ۴ ۷۱ حدیث ۱۹۳ و ۱۹۴ و الاسرار ۲: ۱۶ حدیث ۱۸۹.

(٣) مجموع ١٢٠، وبحر ٩٩، وحصى ٦، ١٣٥، ومعني لأم فداه ٣ ٢ ٤ - ٧،
 وندة نهد ١ ٢٧١ (٢) مختصر مربي ٥٥، ومجموع ٦ ١٢٠، وبحر ٩٩

فيه، ويجوز به لشراء منه، وقد ثبت ذلك، والزكاة ترم السيد، لأنه ماله، وبه انتزاعه منه على كل حال.

وقال الشافعي في «الحديد»: لا يملك، وزكاه على سيده كمن قساه، وبه قال أبو حنيفة (١).

وقر في «القديم»: يملك، وبه قد يثبت، وعلى هذا فإن لا يرمه زكاة في هذا المال (٢).

دليلاً: إجماع معرفة على أن يملك لا يملك، فإذا ثبت ذلك فالمال للسيد فيلزمه زكاته.

وأيضاً فلا خلاف بين أصحابنا في أن من أعتمقه وبه من أنه لا يملك ذلك كمن ماله بمشترى، وإن لم يعمم كمن يبيع، فبأنه ملكه لا يملك لمشتري ذلك مع علمه، ولا حاربه أخذه إذا لم يعممه.

مسألة ٤٦: لا يجوز تقديم الزكاة قبل حلول الحول إلا على وجه مقرض، وإذا حل الحول حاربه أن يحتسب به من الزكاة إذا كان مقرض مستحقاً والمقرض يجب عليه الزكاة.

وأما الكفارة، فلا يجوز تقديمه على الحبس

وقال الشافعي: يجوز تقديم زكاة قبل الحول، وتقديم الكفارة على الحبس (٣).

وبه داود وأهل طهر ورأسه: لا يجوز تقديم شيء منه قبل وحوله بحال (٤).

(١) لا ٢ ٢٦، مجموع ٥: ٣٣١، وهدية ١: ٩٦، والندب ١: ١٤٠، وهدية المجتهد ١: ٢٣٧.

وشرح فتح القدير ١: ٤٨٦. (٢) المجموع ٥: ٣٣١، وهدية المجتهد ١: ٢٣٧.

(٣) الام ٢: ٢٠، والمجموع ٦: ١٤٦، والوسط ٢: ١٧٧، وبداية المجتهد ١: ٢٦٦، ومقي المحتاج ١:

٤١٦، ومقي لاس قدمه ٢: ٤٩٥ (٤) المعنى ٦: ٩٥-٩٦، ومقي لاس قدمه ٢: ٤٩٥.

المدفع إلى أهل السهماء، ثم هبت بعد تفرقت في يد السلي، كات صمد. وبه قال الشافعي (١).

وقب أن حسمه وأضاحه: لا صمد صمد (٢).

فأمر بد هبت عفرته به بصم لا حلاف.

ديلمنا على ه فنه ه به قنص ه سس ه من عفر مو من مستحق ولا سرج

من ادافع، فوجب عنه صمد ه، لا برء ذمة من دلت يخته ح ي دس

مسألة ٤٨: إذا تسلف من أهل السهماء، وجاء وقت تركه، وقد تغير

صفته، أو صفة واحد من قبل المدفع إلى أهل السهماء، ه هبت قبل مدفع بعير

تفریط، فإن صمد دلت على المدفع والمدفع به.

وقل شافعي منه وجهان، أحدهما: صمد به على تركه (٣)

والثاني: على أهل السهماء (٤).

ديلمنا: به قد حصل من كل واحد من عفرين، ه، وسس أحدهم ود

الصمد من صاحبه، فوجب عليه الصمد

مسألة ٤٩: ما ينعته النوى من الصدقة مردد من أن يقع موقعه أو

يسترد. وبه قال الشافعي (٥).

وقب أنو حسمه: سس له أن يسترد. من هو مردد من أن يقع موقعه ويقع

مقتوعاً (٦).

(١) الام ٢ ٢١، ومختصر بري ٤٤، ومجموع ٦ ١٥٩، وفتح حر ٥ ٥٣٩، يعني لاس همد

٥٠٢ ٢ (٢) شرح فتح القدير ١: ٥١٦، وفتح الحرير ٥ ٥٣٩

(٣) الام ٢ ٢١، ومجموع ٦ ١٥٧، والوحي ١ ٨٨، وفتح الحرير ٥ ٥٣٦، ومعنى لاس همد

٥٠٢ ٢

(٤) المجموع ٦: ١٥٧، والوحي ١ ٨٨، وفتح الحرير ٥ ٥٣٦، يعني لاس همد ٥ ٢ ٢

(٥) مجموع ٦ ٥٧، وفتح الحرير ٥ ٥٣٦، ٥٣٨ (٦)، بسند ٣ ٢ ١، ومجموع ٦ ١٤٨

دليلنا على ذلك: أنا قد بينا أنه يجوز تقديم الزكاة على جهة القرض، فإد
ثب ذلك، وتغير حال الفقير من الفقر إلى الغنى، سقط عنه الدين، بل يتأكد
قضاؤه عليه، فمن سقط عنه ما كان عليه فعليه لدلالة.

مسألة ٥٠: إذا عطل زكته لغيره، ثم حان عليه الخول وقد أيسر المعصي،
ون كان أيسر بذلك لما لم يفت موعدها ولا يسترد، ون أيسر بغيره سترد
أو يقام عوضه. وهو مذهب شافعي (١).

وول أبو حنيفة: لا ترد على حان أسرته أو غيره (٢).

دليلنا: أنه قد ثبت أنه لا تسحق الزكاة على، وإذا كان هذا الما دينه
عليه ثم يسحقه إذا حان عليه الخول، وإذا كان في هذه حال غير مستحق لا
يجوز له أن يحتسب بذلك.

مسألة ٥١: إذا عطل زكته وهو محتج، ثم أيسر، ثم فتر وقت حان الخول
جاز أن يحتسب له بذلك.

ولشافعي فيه قولان: أحدهما مثل قولنا (٣)، والآخر أنه لا يحتسب به
به (٤).

دليلنا: أن قد بينا أن هذا الما دين عليه، ومن احتسب بعد حان، وإذا
كان في هذا وقت مسح حان أن يحتسب عنه فيه.

مسألة ٥٢: إذا دفع إليه وهو موسر في حال ثم افتقر عند الخول حان أن
يحتسب به.

(١) الام ٢: ٢٩، والمجموع ٦: ١٥٤، والسراج الموقاج: ١٣٥، والبيوط ٣: ١٢، وعمدة القاري

٨: ٢٨٧، والمقي لاين قدامة ٢: ٥٠٠

(٢) البيوط ٣: ١٢، واللباب ١: ١٥٦، وعمدة القاري ٨: ٢٨٧، والمجموع ٦: ١٥٦، ومعني لاين

قدامة ٢: ٥٠٠

(٣) الام ٢: ٢٩، والمجموع ٦: ١٥٤، ووجه ١: ٨٩ (٤) المجموع ٦: ١٥٤، ووجه ١: ٨٨

مسألة ٥٥: إذا كان عبده رطباً ففعل به ذرة حبوب، حذر له أن يحسب به. وإذا كان عبده مائة ومشروباً فعقل به ذرة، ثم نتجت شاة، ثم حان الحول لا يلزمه شيء آخر وكذا إذا كان عبده مائة ففعل به شاتين، ثم نتجت شاة، ثم حان حول لا يلزمه شيء آخر وبنو قولنا حقيقاً إلا أنه قال في المسألة الأولى، إذا عقل من أربعين ذرة ففعل موقعتها لأن المال قد نقص عن الأربعين (١).

وقولنا فعلى في المسألة الأولى أنه آخره، وفي المسألة والثالثة أنه يؤخذ عنه شاة أخرى (٢).

دلالتنا: أنه قد سب أن ما يعتقه على وجه الدين، وما يكون كذا فكأنه حصل عبده، وحذره أن يحسب به، لأن ما لم ينقص عن نصفه في مسأله الأولى، وفي المسألة الأخيرة لا يلزمه شيء آخر، وإن كان عبده قد عتقه وقد عتق منك، لأن ما سب أن يعتقه به، لأنه لا يقصه إلى لامهات على ما مضى أهول فيه.

مسألة ٥٦: إذا مات مائة في ذرة حبوب، ونقص مائة من الورثة، انقطع حوله، واستأنف الورثة الحول.

وقولنا فعلى في المسألة «لا يستقطع حوله» ونسي ورثة على حول مورثهم (٣).

وقولنا في «الحدية» مثل قوله (٤). وعلى هذا إذا كان عقل ركته كان لمورثة استرجاعه.

(١) الموطأ ٢: ١٧٧، ومجموع ١: ٤١، وفتح مبريد ٥: ٥٣٢

(٢) لام ٢: ٣١، ومختصر برز ٥٥، وفتح مبريد ٥: ٥٣٢

(٣) مجموع ٥: ٣٦٣، وفتح مبريد ٥: ٥٣٢

(٤) لام ٢: ٢١، ومجموع ٥: ٣٣، وفتح مبريد ٥: ٥٣٢

ديلمة: على تقصير حوزة ركعة من فروع الاعمال، ومن شرط وجوبها حوزة حوزة في بيت. وهذا من غير غلبة حوزة في بيت واحد منها، فثبت أن لا يرد فيه ركعة. ومن بين حوزة حوزة على حوزة الآخر فعليه الدلالة.

مسألة ٥٧: ستة شرط في الركعة، وهو مذهب جميع الفقهاء (١)، لا لأوراعي، فإنه قال: لا تقتصر إلى التبعة (٢).

ديلمة: فوه من دون أمر ولا يعدو من محض له الدس. إلى قوله: ويؤتى ركعة (٣) ولا إحلاص لا يكون إلا لئلا.

ويص فلا خلاف من إدوى كونه ركعة أجزاء عنه، ولم يدل دليل على إجزائها مع فقد أئمة.

ونصف فوه سبي حتى الله عليه وآله: (٤) لا علم من بيت (٤) من على ذلك.

مسألة ٥٨: محل تبة ركعة حوزة لأعضاء وسب في فيه وحدها: أحدهم من بيت (٥)، والذ في به يجوز أن يمدتها (٦).

(١) الام ٢: ٢٢، والديلمة ١: ١٤٠، والمغني لابن قدامة ٢: ٥٠٢، والمصنوع ٦: ١٦٩، ١٨.

وفتح المزي ٥: ٥٢٢، والفتح المزي ٣: ١٤٢.

(٢) مجموع ٦: ٨، ومغني ٦: ٥٢٢، (٣) التبعة: ٥.

(٤) "مذهب ٤: ١٨٦ حديث ٥١٦، ومغني ٦: ٢٣٩، وصحيح البخاري ١: ٢،

وصحيح مسلم ٣: ١٥١٥ حديث ١٥٥، ومسنود أحمد بن حنبل ١: ٢٥، وسنن أبي ٧: ٣٤.

وسنن ابن ماجة ٢: ١٤١٣ حديث ٤٢٢٧، وسنن النسائي ١: ٥٨، وسنن الترمذي ١: ١٧٩.

حديث ٢١٤٧، وسنن أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٥) مختصر المزي: ٤٤، وفتح المزي ٥: ٥٢٢.

(٦) الام ٢: ٢٣، ومختصر المزي: ٤٤، وفتح المزي ٥: ٥٢٢.

دليلاً: به لا خلاف أنها إذا دبرت أحرأت، وليس على حوارها دليل، إذا تقدمت.

مسألة ٥٩: محو، حرج القيمة في ركعة كنه، وفي سقطرة أي شيء كسب القيمة، ويكون قيمة على وجه اسد لا على أنه أصل. وبه فإن أبو حنيفة (١)، لا أن أصحابه اختلفوا على وجهين:

مهم من قال: أبو حنيفة هو المخصوص عنه، وقيمة بدل (٢) ومهم من قال: الواجب أحد الشينين، أم مخصص عنه أو القيمة، وبه اخرج فهو الأصل. ولم يخروا في القيمة مكى در، ولا نصف صاع تمر حيد بصاع دون قيمته (٣).

وقر لشعبي وأصحه به: اخرج قيمة في ركعة لا يحور، وإنما يخرج المخصص عليه، وكذلك يخرج لمخصص عليه في خرج فيه على سبيل التمهيد لا على سبيل مفهوم، وكذلك دل في لاس في كدراب، وكذلك فوه في المطر (٤). وبه قال مالك، غير أنه حالف في لأعدان فقال، خور وروى عن ذهب، وذهب عن ورق (٥).

دليلاً: جمع مرفعة، وهم لا يختلفون في ذلك. وأيضاً فقد روى لري (٦) عن أبي حنيفة أنه قال: كسب

(١) الباب ١: ١٤٧، والميسوط ٢: ١٥٦، وشرح فتح القدير ٢: ١٤٤، والمبطل المدب ٩: ٢٣٥،

والمجموع ٥: ٤٢٩، والمبطل لابن قدامة ٢: ٦٧١-٦٧٢، والفتح الرباني ٩: ١٤٧.

(٢) الميسوط ٢: ١٥٦. (٣) المنقح شرح الموطأ ٢: ٩٣.

(٤) المجموع ٥: ٤٢٩، والميسوط ٣: ١٥٦، ومعني لأن قدامة ٢: ٦٧١ (٥) مجموع ٥: ٤٢٩.

(٦) أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، صفة الكوفة، به في عنه، هرب، بن بركي روى به من حاتم يوسف بن عمرو بن الكوفة فسب به، صاحب روى به حور، وهدى عنها نسلاً وروى عنها، وثقه آكا من روجه به، توفي سنة ٢٧٤ وبيع ٢٨٠. انظر رجال الشيخ الطوسي: ٣٩٨ و٤١٠، والمهرصة: ٢٠، ورجال النحاشي: ٥٩، وتبقيح لقال ١: ٨٢.

إليه: هل يجوز جمعيت فداث أن يخرج ما يجب في الحرت الحنطة والشعير، وما يجب على مذهب دراهم بقيمة ما يسوي ثم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء مديه؟ وأجاب عليه السلام: أنه يسر يخرج منه (١).

وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال، سألته عن الرجل يعطي عن زكاته عن لدرهم دينار، وعن الدناير دراهم بالقيمة، فيحل ذلك له أم لا؟ قال لا بأس (٢).

مسألة ٦٠: يجوز أن يتوكل الإنسان خرج ركة بنفسه عن أمواله الطاهرة والباطنة، ولا فصل في الطاهرة أن يعطيها الإمام، وإن فرقها بنفسه حره. وقال الشافعي: يجوز أن يخرج ركة لأمور الباطنة بنفسه قولاً واحداً، والأموال الطاهرة على قولين: قول في «الحديد»، يجوز أيضاً، وقال في «القديم»: لا يجوز (٣)، وبه قال مالك وأبو حنيفة (٤).

دليلنا: كل آية تضمنت الأمر بابتداء ركة مثل قوله تعالى: «أقموا صلاة وأنوا ركاه» (٥) وقوله: «ويؤنوا الركاه» (٦) وما شبه ذلك يتناول ذلك، لا شيء منه، ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل.

ولا ينافي ذلك قوله: «جد من أموالهم صدقه» (٧) لأن بقوله: «جد طالب الإمام بها وحب دفعها منه»، وإن لم يملك وأخرج بنفسه حره.

مسألة ٦١: لا يجب الركاه في ماشية حتى يكون سائمة للبدن والسمل، فإن

(١) بكري ٣ ٥٥٩ حديث ١، ومن لا يخبره نفسه ٢ ١٦ حديث ٥٢، وتهذيب ٤ ١٥ حديث

٢٧١ بحلاف سرر عاقله

(٢) قرب الألبان ١٠٢، وبكري ٣ ٥٥٩ حديث ٢، ومن لا يخبره نفسه ٢ ٢٦ حديث ٥١،

وتهذيب ٤ ١٥ حديث ٢٧٢ بحلاف سرر عاقله، وفي ١٣ فتح مبرر ٥ ٥٢٠

(٤) أي في أصحاب ١ ٢٦٠، وفي فتح مبرر ٥ ٥٢

(٥) سورة ١٠ (٦) سورة ٥٥ (٦) سورة ١٢

والاكثُر، وبه قال أبو حنيفة (١).

وقال الشافعي: إذا كانت سائمة في بعض الحول، ومعموفة في بعض الحول، سقطت الزكاة. فمما مقدار العلف، قال فيه وجهين:

أحدهما: أن يعدها إرمان الذي لا يعرم فيه السوم.

ولآخر: أن يثبت به حكم العلف أن ينوى العلف ويعنف، وقد حصل

الفعل والنية انقطع الحول وإن كان العلف بعض يوم (٢).

ومن أصحابه من قال عدها أبي حنيفة (٣).

دليلاً على ذلك: أن حكمه اسوم إذا كان معموفاً فلا يجوز إسقاطه إلا

بديل، ونس على ما عتبره الشافعي دليل في إسقاط حكم اسوم به.

مسألة ٦٣: لا زكاة في شيء من الخيول إلا في الإبل والبقر والغنم وحوماً،

وقد روى أصحابنا أن في الحمل اعتاق على كل فرس ديسرين، وفي غير يعتاق ديناراً على وجه الاستحباب (٤).

وقال الشافعي: لا زكاة في شيء من حيوان إلا في ثلاثة الإحساس.

وبه قال مالك، والاوزع، وليث بن سعد، وشوري، ونويوسف، ومحمد.

وعامة فقهاء قالوا: سواء كانت ذكوراً، أو إناثاً، أو سائمة، أو معموفة

وعلى كل حال (٥).

وقال أبو حنيفة: إن كانت إناث ذكوراً فلا زكاة فيها (٦)، وإن كانت

(١) نسخة ٢ ١٦٦، وفتح تحرير في شرح بوجه ٥ ٤٩٥

(٢) مجموع ٥ ٣٥٨، وكذا في لاج ١ ١٠٨

(٣) مجموع ٥ ٣٥٨، وفتح تحرير ٥ ٤٩٥، وكذا في الاحدر ١ ١٠٨، وسعر بخر ٣ ١٥٧

(٤) الهدى ٤ ٦٧ حديث ١٨٣

(٥) لآزر المخطوط ٤ ٤٦، و ٢ ٢٦، ومجموع ٥ ٣٣٧ و ٣٣٩، وسعي لاس فدايه ٢ ٤٨٦.

ومعتمد من رشد ١ ٢٤٤، وكذا في لاج ١ ١٠٦، وسبح القوم ١٧٣

(٦) المجموع ٥ ٣٣٩

وان كان غيره مثل أن يبدل بغيره، أو يهدى بقصده، أو ما أشبه ذلك،
 ينقص حبه، واستأنف الخوف في اليد التي، وبه قال مالك (١).
 وروى الشافعي، بسند حسن، حول في جميع ذلك، وهو قول (٢).
 وروى أبو حنيفة، في كتاب لا يملك من ثوب شافعي وقول، وفي لا يملك من
 ثوب قصة بقصة، أو يهدى بغيره، وحكي عن قوله أن يبدل بغيره
 بقصة أن يبقى (٣).

دليلنا: إجماع عريقة على أنه لا زكاة في مال حتى يحول عليه الخوف، وقد ساد لم
 من عنه الخوف، وهذا أقوى مقننه من مذهب الشافعي.
 وأما ما أخرجه من مذهب وأقصه، إذا كان سيد ماله مثله حصصه
 نحوه عنه السلام: «في رقة ربع عشرة» (٤) وما حرم غيره من الأحبار
 منصفه من خوف زكاة في الإحساس، وقد ينقص من ما يكون بدلاً من غيره أو
 غير بدل.

مسألة ٦٥: بكرة بالاسك أن ينقص بغيره من حول الخوف فمرأ من
 الزكاة، قال فعل وحيث عنه الخوف وهو قول من النصب فلا زكاة عنه وبه
 قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي (٥).

وقال بعض التابعين لا تسعة عشر مائة، وقد حول عنه الخوف ويسر معه
 بصاب أخذت الزكاة منه. وبه قال مالك (٦).

(١) اندوثة بكبرى ١: ٣٢١، ومعه من من رشد ١: ٢٤٩، والسلف ١: ١٧٦، وفتح

العرير ٥: ٤٩٠، (٢) الام ٢: ٢٤، والمجموع ٥: ٣٦٦، وفتح العرير ٥: ٤٩٠.

(٣) التت في الفتاوى ١: ١٧٦، والمبوط ٢: ١٦٦، وفتح العرير ٥: ٤٩٠.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ١: ١٢، وفيه: «في الرقة ربع عشرة».

(٥) التت في الفتاوى ١: ١٧٦، والمبوط ٢: ١٦٦، ومختصر أبي: ٤٦، والمجموع ٥: ٤٦٨.

(٦) معتمدات من رشد: ٢٣٥، وبدانة اعبد: ١: ٢٦٤، والمجموع ٥: ٤٦٨، وفتح العرير ٥: ٤٩٢.

وروى أبو سعيد الخدري أن أنس بن مالك رضي الله عنه وآله قال: «ليس في دون خمسة أوسق من التمر صدقة» (١).

وروى أبو الزبير (٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه وآله قال: «لا زكاة في شيء من الحنظل حتى يبلغ خمسة أوسق، وإذا بلغ خمسة أوسق ففيه الصدقة والوسق ستون صاعاً» (٣).

وفي كتاب عمرو بن حزم مذكور أنه روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله «ما سقت أسماء في العشر من شيء يصح أو عرت فيه نصف عشر إذا بلغ خمسة أوسق» (٤).

مسألة ٧٠: الصاع أربعة أمداد، ومد رطلان وربع ر عراقي.

وقال أبو حنيفة: المد، رطلان (٥).

وقال الشافعي: رطل وثلاث (٦).

دليلاً: إجماع الفرق، ولأن ما اعسرناه يجمع على معنى الزكاة به، وإذا نقص عنه ففيه خلاف.

مسألة ٧١: إذا نقص عن اصاب شيء، فإن ذلك أو أكثره لم تجب فيه زكاة، وهو لحساب اصحاب الشافعي وقالوا: لو نقص أو قبض لم تجب فيه زكاة.

(١) صحيح البخاري ٤: ١٤٧، وسنن ابن ماجة ١: ٥٧١ حديث ١٧٩٣، وموطأ مالك ١: ٢٧٤ حديث ٣٩٦، وسنن الترمذي ٥: ٣٩٦ و ٤.

(٢) أبو الزبير، محمد بن مسلم بن ميسرة الأسدي النخعي، مولاهم، روى عن بعدد الأربعة وعشرة وخمسة وسبعين وعشرين عنه عطاء بن ربيعة، وزياد بن أبي أنس، وغيرهم. يذهب المذهب إلى (٣) سنن الدارقطني ٢: ٩٨ حديث ١٩٠، وكذا سنن ٦: ٣٢٦ حديث ١٥٨٧٤.

(٤) سنن أبي حنيفة ٤: ١٢١، والمستدرک علی الصحیحین ١: ٣٩٥، وسنن أبي داود ٢: ١٠٨ حديث ١٥٩٧ باختلاف يسير بالنسبة.

(٥) مدائع بضائع ٢: ٧٣، ورسالة في تحرير المدد في شرحه ٦، وندوة مجتهد ١: ٢٥٧.

(٦) المباح عموم ٣٣٩، وكلمة لاحد ١: ١١٥، ورسالة في تحرير المدد في شرحه ٢١.

وفيه قول آخر وهو أن ذلك على تقديره، وإن نقص رجل أو رطلان
وحب فيه الزكاة (١).

دليلاً: أن سبي سبي به حبه وآله جعل الحصة بحد، فهو وحده
بركة في نقص، والحصة حد، وإن ذكره مجمع على وجوب الزكاة فيه،
وما نقص عنه ليس عليه دليل.

مسألة ٧٢: حصة من عتاق ركاتب من حصة لا تحب فيه بركة،
وبه قال أبو حنيفة (٢).

وبه معنى فيه قولنا: أحدهم حب، والآخرة: لا حب (٣)
دليلاً: إجماع الأئمة، وإن الأصل براءة العتق، من وجب عليه سنة فعنه
الدلالة.

مسألة ٧٣: يجوز الحرص على إرباب العتاق، وتصميمهم حصة لمساكين، وبه
قال شافعي، وعطاء، ورهري، ومالك، وأبو ثور ودكروته إجماع صحابة (١).
وقال أشوري وأبو حنيفة لا يجوز الحرص في شرع، وهو من لرحم
ضعيف، وتخص لا يسوع العمل به، ولا تضمن الزكاة هذا حكمه المتعمدون
من أصحاب الشافعي عنه.

وأصحده يوم يسكرون ويقولون الحرص حشر ولكن إذا اتهم ربك في
لركه حرص عنه، وتركه في يده بالحرص، وإن كان على ما حرص قدك،
وإن حثله ودعى رتب من لقصص، وإن كان ما يذكره قريباً قبل منه، وإن

١. مجموع ٥ ٤٥ ٤٥٨.

(٢) فتح مبرور ٥ ٣٩١ و ٥ ٣٩٠ عبد ١ ٣٤٠

(٣) مجموع ٥ ٤٥

٤٤١ مدونة بكره ١ ٣٣٩، وفتح ب ٣ ٢٧٠، وعمدة القاري ٩ ٦٧-٦٨، وبداية المجتهد

٢٥، أصل لا يحد ٢ ٣٠٦، وفتح نحر ٣ ١ ٦٢، وسبل السلام ٢ ٦١٣

لاربعة: التمر، والزبيب، والحظوة، والشعير.

وقال سافعي: لا تحب الزكاة، لأن في أبيه لآدميون ويعتد حن
الاذحار، وهو بر، والشعير، وسدحس، ولدره، وسبقلاء، وخميص،
والعديس (١). وم يمس من من نفسه كدرفضوب وخوه، ونسته لآدميون
لكنه لا يمسك كخصروب كنه لفته، وصبغ، وخدر، ويقول لا زكاة
فيه. وم يمس من لا يسته لآدميون مثل السوط لا زكاة فيه.

وتماز ولا يحنف قوه في عصب، والرضب (٢).

وحنف قوه في الريتون فف في (المديم) فيه لركة، وول في
(الجديد): لا زكاة فيه (٣).

ولاعى ليقول في الورس، ولرعمرن وبه وول منك، والثوري، واس أني يلى،
ونويوسف، ومحمد بن محمد أقول ليس في ورس زكاة (٤).

وقال أبو حنيفة ورفرو حسن بن زيد: كل ست يسق ماء لا يص فيه
العشر، سوء كل فوت، أو غير فوت (٥). وحنف في خصروب العسر، وفي
اليقول كلها، وفي كل الثمار (٦).

(١) ٣٤ ٢ ٥، والمجموع ٥ ٤٩٣، وكفاية الاحيار ١: ١٠٨، وسبل سلام ٢: ٦٦١، ومنع

بري ٣ ٢٧٣، وسبل سلام ٣٣٨

(٢) مجموع ٥ ٤٥٤، وسبل سلام ٣٣٨

(٣) للمجموع ٥ ٤٥٤، وسبل سلام ١: ٩٠، وبداية المجتهد ١: ٢٤٥، وكفاية الاحيار ١: ١٠٩.

(٤) الام ٢ ٣٨، والمجموع ٥ ٤٥٥، وسبل سلام ١: ٩٠، والمدونة الكبرى ١: ٢٩٤، وبداية المجتهد ١:

٢٤٥، والمباح القوم: ٣٣٩

(٥) اللباب ١: ١٥٠، والسبل في العتاي ١: ١٨٤، والمجموع ٥ ٤٥٦، والمعي لابن قدامة ٢:

٥٤٩، والمثل العتب ٥ ١٩٩.

(٦) سبل سلام ٣ ٢٩٣، وسبل سلام ١: ١٨٤، وسبل سلام ٢ ٥٣، وحكم مرقب محمد ص:

٣ ١٢٠، وسبل سلام ١: ٢٧٤، ومجموع ٥ ٤٩٤، والمعي لابن قدامة ٢ ٥٤٩.

في شهر رجب سنة ١٢٨٠ هـ الموافق لـ ١٨٦٣ م وحضر فقهي كبير رسول
الله صلى الله عليه وآله (١).

مسألة ٧٥: لا ركة في ركوب، وبه قولنا في «الحديث»، وبه ذهب ابن أبي ليلى والحسن بن صالح بن حي (٢).

وقمار في «عبد» عبد ركة، وندون ملت وندون عبي وندون وندون
حسنة وندون يوسف ومحمد (٣)، كهي حنة حنة في حصة في حصة وندون (٤)

دلیل: ما قمتناہ فی المسألة الاولى سواء.

مسئله ۷۶: یک قایق در رودخانه ای که عمق آن ۵ متر است در حال عبور است.

وقال أبو حنيفة: إن كان في حصص حرج فلا شيء فيه، وإن كان في عدة أرضه فيه العشر (٦).

[illegible]

(٢) مجموع ٥ ٢٠٦ + ٢٠١ ، وكذا في باقي
٢ ٥٧٢ ، ومنه المبرز ٥: ٥٦٢ .

(٣) مجموع = ١٥٦ + ١٥٦، و٢٥٠ محمد، و٢٥٠ وحكماء، و٢٥٠ خيرة، و٢٥٠ منحصص، ٣٠٠، و٢٠٠
تحرير = ٥٦٢، والهاج القوم: ٣٣٦، والنبل العلية: ٧٠٠ = ٢٠١.

١٦٩

(٥) الام ٢: ٣٩، والمجموع ٥: ١٥٥، والنوح ١: ٩٠، وفتح العرير ٥: ٥٦٣، واحكام القران
لجصاصه ٣: ١٥٤، والمي لابي فهد ٢: ٥٠٢، وفتح تباري ٣: ٢٧١، وشرح فتح القدير ٢:

(٦) أحكام القرآن للخصاص ٣: ١٥٤، واللبوط ٢: ٢١٥، واليايىب ١: ١٥٣، والهداه ١: ٢٩، وشرح فتح القدير ٢: ٥، وفتح الباري ٣: ٢٧١، ونسب حقه من ٣٩، ومعنى ٢٩: هداه ٢

٥٧٣، والمجموع ١٠٦:٥، وفتح العرير ١٠٦٣:٥.

يداً بيد كيف شتم» (١).

ولو كان شعير من حسن حصّة، مد حارسه متفاضلاً.

مسألة ٧٨: كلّ مؤنة تنحقّ العتلات إن وقت حراج أركاه على رت المال،
ونه قار جميع عقده (٢)، لا عده، وله و ب: لمؤنة على رت مال
والمساكين بالحصّة (٣).

دليلاً: قوله عنه «السلام»: «في سفت لست عشر» (٤) «أو نصف

عشر، ولو أرمده مؤنة لقي ثل من عشر أو نصف العشر.

مسألة ٧٩: إذا سقي لأرض سحر وسير سيج معاً، وب كاد نصفين، حد
نصفين، وإن كاد متعاصيين، عت لاكثر. وليس في قولا: أحدهما مثل
ما قلناه، والآخر بحسابه (٥).

دليلاً: إجماع الفرقة.

مسألة ٨٠: كلّ أرض فاحت عبوه بالسف فهي أرض لجميع المسلمين

بفائه وعندهم، وبلا مال لأحد من قبيلتها ممن يراه بما يره من نصف أو ثلث،

(١) سنن أبي داود ٦٧٤، ومسنده أحمد بن حنبل ٥٣٢، وفيه نصف من ٣١، وابن ماجه ٢٨٤

١٥٧، حديث ٢٢٥٤، وصحيح مسلم ٣١٠، حديث ٨٠ و ٨١ باختلاف يسير لا يضر، يعني

فلا حد ٢ مجموع ٤٦١ و ٥١١، وفيه خبر ٥١٦، يعني لأن في ٢ ٥٧

٣ المجموع ٤٦١

(٢) في ٣ ٢ ٥ قطعة من حديث ١ و ٢ و ٥١٣، حديث ٣، و ٢ ٥ حديث ٦، وبه ٤

١٣ قطعة من حديث ٣٤ و ٣٦، لا يضر ٢ ١٤ قطعة من حديث ٤١ و ٤٢، وصحيح

سحر ٢ ١٥٥، من أرمده في ٣ ٣ حديث ٦٣٩ و ٦٣٠، وصحيح مسلم ٣ ٦٧٥

حديث ٧، وموجود من ١ ٢٦١، حديث ٣٣، وبه أحمد بن حنبل ١ ١٤٥ و ٣ ٣٤١ و ٣٥٣،

بغيره يعني ٢ ١٢٩، حديث ٥ و ١٠، من سنن أبي داود ٥٠، وفيه ٢ ٢ ٨

حديث ١٥٩٦ و ١٥٩٧.

(٥) الام ٢: ٣٨، والمجموع ٤٦٣، وعنصر الرمي ٤٨، والعي لابن قدامة ٢: ٥٥٠

وعلى منفق بعد خراج حق خمسة، وعشر ونصف عشر، في يقص في يده
وبلغ خمسة أوسق

وإن - فعلى خراج وعشر يختمون في أرض وحدد، يكون خراج في
رقبتها وعشر في غنم (١) فإن وأرض خراج سور عرق وحده من تخوم
موصى إلى عدادان ضولا، ومن سدة سنة في جنوب عرصا - وبه قال الشافعي،
وربما، ومالك، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، وأحمد وسنن (٢)

وإن أبو حنيفة وأحمد في عشرة وخراج لا خمسة، بل ينفق العشر،
ويثبت الخراج (٣).

ول أبو حنيفة وعدهم في سنة خلاف.

وإن سراج ما ذهب، ككتاب سنة ووق، وحدث في الإمام قد فتح
أرض أعوة فعليه أن يمسكه عند من العشر، ولا يجوز أن يهرق على ملك
المشركين.

ولا خلاف أن عمر فتح سور أعوة، وحينئذ في صنع، فعند ته
قسمه في العشر، وسمعه من سمس و... رأى في أفتهم على
العامة من عو ما عده عن جهاد وتقتل جهاد، وبالسور جهاد حرب
أسود، فرأى لمصنعه في شخص يسميه، وسمي من سمس علم، فبهم من ترك
حقه بعوض، ومنهم من تركه بغير عوض.

فمن حصص لأرض سب من بعد شافعي ته - وقها على المسلمين، ثم
أجرها منهم بقدر معلوم، بوجد منه في كذا سنة عن كذا حريق من كرم

عموم ٥، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣

واعتقد أصحاب أبي حنيفة تأقيف. ان العشر والخرج الذي هو الجزية
يجمعان، فتكلموا عليه.
وقد بينا الغلط فيه.

وعد الكلام في غير هذه المسألة إلى فصلين:
أحدهم: إذا فتح أرضاً عبوة بالسيف ما الذي يصنع؟ عندما تقسم،
وعندهم بالخيار (١).

ولذي إذا ضرب عدوم هذه خربة، هل تقسم بالاسلام أم لا؟
دليلاً. إجماع المرفقة، والاحرار التي أورددها في كتاب تهذيب الاحكام
مفضلة مشروحة (٢).

وروى محمد بن علي الخبي قال: سئل أبو عبد الله عنه السلام عن اسواد
مامسته؟ فقال هو لجميع المسلمين، من هو اليوم، ومن يدخل في الاسلام بعد
ليوم، ومن لم يخلو بعد. قد: أشترى من لدهاقين؟ قال لا يصح؛ لأن
يشترى منهم على أن يصيرهم مسلمين، وإذا شاء وب لا مرأى يأخذها أحدهم.
قنا. فإذا أخذها منه، قال. نعم يرد عليه رأس ماله، وبه ما كل من عليها
عمل (٣).

وروى أبو الربيع الشامي (٤) عن أبي عبد الله عنه سلام قال: لا تشتروا

(١) انظر الاحكام السلطانية لساوري ١٤٧، وحراج أبي يوسف: ٦٨.

(٢) التهذيب ٤: ١١٨ باب ٣٤ الخراج وعمارة الارضين، وانظر الكافي ٣: ٥١٢ باب أقل ما يجب
فيه الزكاة من الحرث الحديث الثاني.

(٣) التهذيب ٧: ١٤٧ حديث ٦٥٢، والامتناع ٣: ١٠٩ حديث ٣٨٤.

(٤) أبو الربيع حميد بن محمد بن علي شامي حري من أصحاب الإمام نهار والصادق عليه
السلام. في كتاب روى عنه من مسك، و١٠٠ من حري. صبر راجع بشيخ انطوسى ١٢٠.
ونزهت: ١٨٦، ورجال النجاشي. ١١٧، وتتميع القول ١: ٣٨٦.

من أرض السواد شيئاً إلا من كان له دعة، وإبائها هي فيء المسلمين (١).

مسألة ٨١: إذا أخذ العشر من الثمار والحب مرة، لم يتكرر وجوبه فيما بعد ذلك، ولو حاب عليه أحوب، وبه قل جميع الفقهاء (٢).

وقال الحسن البصري كلّمنا حال عبّيه اخوي، وعنده مصدق منه، فسمه
العشر (٣).

دليلاً: إجماع الصرقة، وأيضاً لاصل براءة الدمة وعدم الركاة، وإتيان وجه
في أول دفعة إجماعاً، وتكرره يحتاج إلى دلالة، وليس في الشرع ما يدل عليه

مسألة ٨٢: إذا كانت له بحس، وعنه صمها دين، مات قبل قضاء الدين، لم يستقر اسحق في الورثة، بل تكون دفعة على حكم منكه حتى يقضى دينه. ومتى بدأ صلاح ثمره في حبه فقد وحس في هذه الثمرة حق بركة وحق بديان، وإن بدأ صلاحه بعد موته لا يتعلق به حق بركة. لأن بوجوب قد سقط عن الميت موته، ولم يحصل بعد لورثة، فسحب فيه الزكاة عليها، وبه قول أبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي (٤).

وقال لياقود من أصحابه: إن التحصيل تستحق كل مهنة، ويرتفع
الدين بها كما يرتفع بالرهن.

وقالوا: لا بد صلاحها قبل موته فقد تضمن به حق دين وبركة. وان بد
صلاحها بعد موته كانت الثمرة للنوثة، ووجب عليها فيه ابركة، ولا يتعنى به
الدين (٥).

(١) رقم ١٥٢ جلد ٦٦٤، صفحات ١٢١ و ١٢٢ — ٦٥٣، الألبان، ٣ ١٩٩

حدیث ۳۸۵. (۲) المجموعہ ۵۶۸، جامعہ اسلامیہ لاہور، ص ۲۵۶

(٣) مجموع ٥٦٨ . (٤) المجموع ١٩٠١٦ : ٥٢

(3) في حوالي ١٦ كم من شاطئ البحر، في منطقة تسمى "البحر" و "البحر"

مبا هوائل لم تتعلق بها حقّ الحرمان، وهو كذهب».

دليلاً: قوله تعالى: «ذكر الأمراض ومن يسحق بتركه» في آية: «من بعد وصية يوصي بها أو دين» (١) فيبين أن الفرائض إنما تستحق بعد الوصية والدين، فمن أثبت قبل الدين فقد أثبت ما هو.

مسأله ۸۳. اگر K یک نیمه گروه و ϕ و ψ دو کب مشروط علیه ϕ و ψ متطابق و ψ بود می یک بسته ضمیمه و ψ لا یعنی به معشر و به قی

لشافی (۲).

وقال أبو حيفة: فيه العشر (٣).

و ان کما مکاتب مصطفیٰ و قد اثنی بعض مکاتبتہ و بہ یسرہ مقدارہ تخور
مہ من مہ برکہ ادا بع مہر حب فہ برکہ.

وہد انھیں اُرعہ حد میں رہنے کی فوجی اہلیت کی
حال ما قلیاہ.

دليله من آية لا يحب لأعدائهم ولا يحب لأعدائهم الركة.

وأبعد لأصل ركعة دفعة، وسن في سري - هذا من فيه بركه.
 وعده لا خلاف أن من ترك ركعة فيه، ولم يقم نحو حصة من
 هذه عشر من ركعة، وعشر ركعة بدالة مروية عن أمي صتي لله عليه
 وآله روى عنه ابن أمي صتي لله عليه وآله في الكرم: «يُحْرَصُ
 كَيْ حَرَصَ بِحَلِّ قُتُودِي رُكْعَةً رُبْعًا كَيْ قُودِي رُكْعَةً لِحَلِّ نَحْرِي» (٤).

وَوَدَّ بَرٌّ لِّسَيِّدَتِي مَعَ عَمَلِهِ وَرَبِّهِ فَاِذَا رَكَعًا فِي شَيْءٍ مِنْ

[illegible]

(٣) المجموع ٢٣٠٠٠٠، وفتح العريض ٥١٩٠٠.

(٤) مقررہ روئے کار کے تحت ۲۱۳۳ روپے ۲۱ پیسے ۱۱ جی ڈی ۱۶۳ وائی

البیہ ۱: ۱۲۲، وصی النعمانی ۳: ۳۶-حیث ۶۴۴.

خرث حتى يبلغ حصة أوسق ود ربع حصة أوساق فله ركة» (١).
 وروى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «ليس فيما
 دون حصة أوساق من تمر صدقة» (٢) وهذهصوص على أن العشر ركة
 مسألة ٨٤: إذا استأجر أرضاً من غير أرض حرج، كان العشر على مالك
 الربع دون مالك الأرض، وبه قال الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد (٣).
 وقال أبو حنيفة: يجب على مالك لأرض دون مالك ربع (٤).
 دليلنا: قوله عليه السلام: «في سبب اسماء» (٥) وأوجب لركة في
 نفس ربع، وإذا كان ملكه لمستأجر وجب عليه فيه الركة، وذلك لأرض مما
 يأخذ الأجرة، ولا حرة لا يجب فيه ركة خلاف.
 مسألة ٨٥: إذا شترى الدقي أرضاً عشرية وجب منه فيها الخمس، وبه
 قال أبو يوسف، فإنه قال: عليه فيه عشر (٦).
 وقال محمد: عليه عشر واحد (٧).
 وقال أبو حنيفة: تنف خراجية (٨).

(١) سنن الدارطني ٢: ٩٨ حديث ١٦.

(٢) صحيح مسلم ٢: ٦٧٤ حديث ١٠١٠، سنن أبي داود ٢: ٩٣ حديث ٥، وسنن ترمذي ٥: ٣٦.

وسنن أبي يعلى ٤: ١٢٠ (٣) المجموع ٥: ٥٦٢، ومسند ٣: ٥، وحي ٢: ٢٨٩.

(٤) المسوط ٣: ٥، والمجموع ٥: ٥٦٢، ويعني أن قدمه ٢: ٥١٩.

(٥) مقتطع من حديث طبري، روى صحيح كني في كني ٣: ٥١٢ حديث ١، ونصف في

التهديب ٤: ٣٨ حديث ٩٦، والاستبصار ٢: ٢٦ حديث ٧٣، مع تقدمه وحر

(٦) سب ١٨٥، وهذه ١: ١٠، وشرح فتح البدر ٢: ١٢، والمجموع ٥: ٥٦٠، وسنن

الحقاني ١: ٢٩٤.

(٧) حنف ١: ١٨٥، وهذه ١: ١١، وشرح فتح البدر ٢: ٢، ويعني ٥: ٥٦١.

وسنن الحقاني ١: ٢٩٤.

(٨) السب ١: ١٨٥، وللهب ١: ١١٩، وشرح فتح البدر ٢: ١٢، والمجموع ٥: ٥٦٠، وسنن

حقاني ١: ٢٩٤، ويعني أن قدمه ٢: ٥٩٠.

وقال الشافعي: لا عشر عليه ولا حراج (١).

دليلنا: إجماع العروة، فاهم لا يحتشمون في هذه المسألة، وهي مستورة هم، منصوص عليها.

روى ذلك أبو عبيدة الخداء قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول أتينا دمي اشترى من مسلم أرضاً ون عليه الخمس (٢).

مسألة ٨٦: إذا بيع تعبي - وهم بضاري العرب - أرضه من مسلم، وحب على المسلم فيها العشر، أو نصف العشر، ولا حرج عنه.

وقال الشافعي: عليه العشر .

وقال أبو حنيفة: يؤخذ منه عشرين (٣).

دليلنا: إن هذا منك قد حصل لمسلم، ولا تح عليه في ذلك أكثر من العشر، وما كان يؤخذ من لدمي من الحراج كان حرة، فلا يلزم لمسلم ذلك.

مسألة ٨٧: إذا اشترى تعبي من دمي أرضاً رمنته الحرية، كما كانت ترم النمي.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه عشرين (٤)، وهذا العشران عندهم خراج يؤخذ باسم الصدقة.

وقال الشافعي: لا عشر عليه ولا خراج.

دليلنا: إن هذا منك قد حصل لدمي فوجب عليه فيه الحرية كما يلزم في سائر أهل الذمة.

(١) المجموع ٥: ٥٦٠.

(٢) من لا يحضره الفقه ٢: ٢٢ حديث ٨١، والتهذيب ٤: ١٣٩ حديث ٣٩٣.

(٣) قال يحيى بن آدم: يرضى في حراج: ٦٦، قال بعضهم: تصاعف عليها الصدقة.

(٤) أسنوط ٣: ٤٨.

مسألة ٨٨: إذا نقص من المثلثي درهم حصة أو حصة في جميع الموارير، أو بعض الموارير، فلا ركة فيه. وبه قال أبو حنيفة والشافعي (١).
وقال مالك: لا تنقص الحصة والخصة في جميع الموارير ففيها الركة (٢).
هذا هو المعروف من مذهب مالك.

وقال الأهرى (٣): ليس هذا مذهب مالك، وإنما مذهبه أنها لا تنقصت في بعض الموازين، وهي كمنة في بعضها، ففيها لركاة (٤).

دليلنا: أنه لا خلاف أن في اثنتي ركاة، وإذا بعض فليس على وجوب الزكاة فيها دليل، فوجب نفيه. لأن الأصل براءة النعمة.

وأبصاراً روى أبو سعيد الخدري أن سبيّ صتيّ الله عليه وآله قال: «ليس
فيها دون خمس أوق صدقة» (٥) وهي مائتا درهم
وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صتيّ الله عليه وآله

(١) الام ٢: ٣٩، والمجموع ٦: ٨، وفتح مرسر ٦: ٧، وكذا في ذخائر ١: ١١٤، واستق شرح الموطأ ١: ١٦٦.

(٢) المتن: شرح الرطاب: ٢: ٩٦، والمجموع: ٦، ٧.

(۳) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأمازيغي شرح إماميته، نقله على محمد بن يوسف وأمه نور
 الحسن روى عن أبي عبد الله وعبد الله بن إدريس يحيى بن عبد الله بن يوسف بن شرح مختصر ابن
 عبد الحكم م م م ۳۷۵ طبعات نفسها ۱۱۱، وتاريخ بغداد ۴۶۲، وشذرات
 الذهب ۳ ۸۵

(٤) و في سبقي شرح لموطا ٩٦ فحكى بوخس بن منصور و بوكر لايري ان معنى دث
ث تكون في مبراب واره، وفي مبراب دافصة، وذا ففصب في جميع المواقف فلا ركه فيها وانظر
فتح المبرور ٦ ٧

(٥) صحيح البخاري ٢ ١٤٣ ١٤١، وصحيح مسلم ٢ ٦٧٤ حديث ٣، ومسنون في - ود ٢ ٩٤
 حديث ١٥٥٨، ومسنون في سمرقند ٣ ٢٢ حديث ٦٢٦، ومسنون في سفي ٤ ٣٣، وأيضاً ١ ٢٢٤
 حديث ١، ومسنون في الباقلي ٢ ٩٣ حديث ٥، ومسنون في السدي ٥ ٣٦، ومسنون في مدحة ١ ٥٧٧
 وكثير العمل ٦: ٣٢٥.

تة قال «ليس في دوو حمه أو في صدقة» وهي مائتا درهم
وروي على عس السبي صبي انه عليه وآله تة قال «صدقه الرقة من كل
ربعم درهماً درهم، وليس في في من مائتين شيء، وإذا كتب مائتين فصها
حمسة دراهم» (١).

مسألة ٨٩. إذا كان عليه دراهم محمود عليه، لا ركه فيها حتى تنبع ما فيها
من المصصة مائتي درهم، سواء كان عس نصف أو ثلث أو أكثر، وبه قول
الشافعي (٢).

وهو أن أبو حنيفة لا كتاب العس نصف أو أكثر من مائة، وإن كان
العس دون النصف سقط حكمه عس، وكانت كل مصصة المصصة أي لا عس
فيها (٣). وإذا كان مائتي درهم فصه حصة، وأخرج منها حمسة معشوسة
أحره، وبو كان عليه ديس مائة درهم فصه حصة وأعطى مائتين من هذه
أحره (٤).

وكن هذه لا عور عور، ولا عند شافعي (٥).

دليلاً أن الأصل براءة المدعى، ومذكره لا خلاف فيه، وليس على ما
قاله دليل.

وتصريح روي عن سبي صبي انه عليه وآله تة قال: «ليس في دوو حمسة
أواق من الورق صدقة» (٦).

١. سنن ترمذي ٣: ١٦٠ حديث ٢٠٢، مسند أحمد ١: ٣٠١٣، وسنن أبي داود ١: ١٠٠ حديث

١٥٧٤، مسند أبي حنيفة ١: ١١١ وفي خلافه ١: ١٠٠ عس عور حديث

(٢) الام ٢: ٣٩، والمجموع ٦: ٩٠، وفتح العزيز ٦: ١٢

(٣) سنن أبي حنيفة ١: ١١١، والمجموع ٦: ١٩، وفتح العزيز ٦: ١٢

(٤) مجموع ٦: ١٩، وفتح العزيز ٦: ١٢ (٥) فتح العزيز ٦: ١٢

(٦) صحاح شافعي ٢: ١٤١، وصحاح مسلم ٢: ٦٥٥ حديث ٦، وموسم سنن ١: ٢٤٤ حديث

٢. وسنن أبي حنيفة ٢: ٩٣ حديث ٦، وسنن أبي حنيفة ٢: ١٣٤.

وأيضاً فوضع عليه سلاماً: لركاة في تسعة أجزاء: الذهب والفضة (١) والغش ليس بفضة، وكل هذهصوص.

مسألة ٩٠: لا ركاة في سائر الذهب والفضة، ومنى جتمع معه درهم أو دنانير ومعه سدرت أو سدر، أخرج ركاه من الدرهم ودينارين معه لنصاب، ولم يضم السبائك والنقار إليها.

وقال جميع الفقهاء بضم بعضه وبعض (٢).

وعند أبي ديث يرمه بدفعه لغيره من ركاه (٣)

دليلاً: لأخبار أبي ذرٍّ في تركه في تكسب نفسه ذكرهم (٤)، وأيضاً لأخبار برءة السمة، ومذكره عن ركاه لا خلاف، وقد قلوه بس على وجوب الزكاة فيه دليل.

مسألة ٩١: من كان له سبوف بحره فضة أو ذهب، أو زوى، مستهلك كان أو غير مستهلك، لا تجب فيه الزكاة.

وقال شافعي وفي أبي الفقهاء لا ركاه مستهلك بحره أو جرد واحد وسبوف مخصص منه شيء يبيع بصدقه ركاه فيه، لأنه مستهلك، وإن لم يكن مستهلكاً وركب، داخلاً وسبوف مخصص منه شيء يبيع بصدقه، وإن لا يضافه إلى ماله نصيباً ففيه الزكاة (٥).

(١) الكافي ٣: ٤٩٧، ومن لا يحرره الفقيه ١: ١٠٠، والمختار ٢: ٤٢١، حديث ١٩ و٢١، ومعاني

الأخبار ١٥٤ حديث ١٠١، وحديث ٤: ٣ حديث ٥٥١، والاصحبار ١٢٢ حديث ٢٠٩.

(٢) مسند ١٥، وسبوف ٢: ١٩٣، شرح صحيح مسلم ١: ٥٢١، ورحمة الله على خلاف لأحمد

المطوع مع انباز ١: ١١٧، والميزان ٢: ٨.

(٣) البوط شيخ بطوسي ٢١٠: ٢١٠، وحمل العلم والعمل: ١٢٤.

(٤) سبوف ٣: ٥١٨، حديث ٥: ١٠١، وحديث ٤: ١٩١، وحديث ١٦ و١٩، ولا يفتي ٢: ١٢

باب الركاة في سائر الذهب والفضة.

(٥) الام ٢: ٤٠، والمجموع ٦: ٤٣، والمغني لابن قدامة ٢: ٦٠٩

دليلنا: تأتينا في المسألة الأولى ان السائث و مصاع ليس فيها بركة،
وإذا ثبت ذلك فهذه فرع عليها، ولا أحد يفرق بينها.
مسألة ٩٢: إذا كان له لحام لفرسه محلى بذهب أو فضة، لم يلزمه ركاته،
واستعمال ذلك حرام، لانه من السرف.

وقال الشافعي: ان لقمحه بذهب فهو حرام بلا خلاف، ويلزمه ركاته (١)،
وإذا كان بالفضة فعلى وجهين:
أحدهما: مباح، لانه من حلى ارجاح كلسكين والسيف والخاتم، فلا
يلزمه ركاته (٢).

والآخر: انه حرم، لانه من حلي الفرس، فعلى هذا يلزمه ركاته.
دليلنا: ما قدمناه من ان ما عدا درهم ولدناير ليس فيه بركة (٣)،
وهذا ليس بدناير ولا دراهم.

مسألة ٩٣: إذا كان معه مائتا درهم حاصصة، وحتت عنه خمسة دراهم
مها حلصه، فإن أخرج بهارح (٤) لم يجره، وعليه أن يتم خمسة دراهم حلصه.
وقال أبو العباس بن سريج من أصحاب الشافعي: لا يجره (٥)
وقال محمد بن الحسن قال أبو حنيفة: ان أخرج منها خمسة دراهم بهرحة حره (٦).

(١) في المحتاج ١: ٣٩٢.

(٢) مجموع ٦: ٣٨، ونوحد ١: ٩٤، وفتح المبرر ٦: ٢٩، ومعني مجمع ١: ٣٩٢.

(٣) تقدم في المسألة «٩٠» من هذا الكتاب.

(٤) بهارح جمع بهرح، أصله وردية من نسج، وهو مغز، بهرح درهم بهرح وله
الجوهري في الصحاح ١: ٣٠٠ مادة (بهرج).

(٥) يستند ذلك على حكاية محمد بن يحيى بن برنقسي في سحر بركة ٣: ١٥٤ حيث نقل عن أبي
العباس قوله: لا يجزي تبرع وصح كالرديء عن أحد.

(٦) للبيهقي ٢: ١٩٤، والمجموع ٦: ١٩، وفتح المعبر ٦: ١٢، والمغني لابن قدامة ٢: ٦٠٢، والبحر

وقال: محمد عليه أن يخرج ما نقص (١).

دليلنا: الاحبار المروية في أن في مئتي درهم خمسة منها (٢).

وأنصاف عبيد سلام. «في الرقة ربع العشر» (٣) وهذا يقتضي أن يرمه ربع العشر منها، وقد أخرج هـ لم يخرج منها.

مسألة ٩٤: إذا كان معه حنبل ورنه مئتي درهم، وقيمته لأحسن بصدقه ثلاثمائة درهم، لا تحب فيها الركاة.

وقال محمد: قال أبو حنيفة إن أخرج حمة درهم أخره، ورنه مئتي يوسف (٤).

وقال محمد بن الحسن: لا يخرج، ورنه قال أصحاب الشافعي (٥).

دليلنا: أن قد ثبت أن ما ليس بدينار ولا دينار ولا تحب فيه الركاة، وسنن أن ما من المتخارة ليس فيه الركاة، فعلى الوجهين لا تحب في هذه ركاة، لا في وزنه ولا في قيمته.

وأما على قول من قال من أصحابنا، أن ما من المتخارة فيه الركاة (٦)، فيسعي أن يكون له تحب فيه ركاة ثلاثمائة، لأن الركاة تحب في القيمة، وقيمتها ثلاثمائة.

مسألة ٩٥: لعتر في الفضة التي تحب فيها لركاة ابور، وهو أن يكون كل درهم ستة دويين، وكل عشرة مائة مثاقيل، ولا اعتبار بالعدد، ولا بالسود

(١) حكي ٥. محمد بن عمر بن محمد ٣٠٠ ١٥٤. عبيد حنبل فيكمه

(٢) انظر من ر عبيد الفضة ٢ ٨ ٩ حديث ٢٦. وكذا ٣ ٥١٥ حديث ١، واليه

١٢، ٤ حديث ٣١، والاصحار ٢: ١٣ حديث ٣٩.

(٣) مسند محمد بن حسن ١ ١٢ ٤. مسند ٣ ٣٧. وسنن حنبل ١ ٢٧٨

(٤) المجموع ٦ ٤٥، وكفه لأحد ١ ١١٤. وفيه عمر بن ٦ ٣٦. وسنن ٣ ٣٧. وسنن

أحمد بن ١ ٢٧٨ (٦) عمر بن محمد ٥٠٠ في مسنده ١٠٥ و ١٠٦ «

العلقة في كل درهم درهم ودقة، ولا بطرية خفيفة التي في كل درهم أربعة دوليل، وبه قال جميع الفقهاء (١).

وقول المعري (٢). لا اعتبار بعد دون مائة، وقد نعت مائتي عدد قليل الزكاة، سواء كانت وقية أو من خفيفة، وبذلك استأمن من ما شئ عدد أقل زكاة فيها، سواء كانت خفيفة أو واقية (٣).

دليلنا: جمع معرفة، من جمع لامة، وقول المعري لا بعد منه. ومع ذلك فقد انقرض وانعقد الاجماع على خلافه.

مسأله ٩٦: لا زكاة في مال من مال يكون تحريمه من قبل صاحبه. وقال أبو حنيفة، والشافعي في «القديم»: لا زكاة في الدين (٤)، ولم يعقلا. وقول الشافعي في غنة كسبه به زكاة (٥).

وقول أصحابه: لا زكاة في مال من مال لأنه يحول، فإنه يكون على مني، وعلى مني حادثة في المهرود في المثل، أو على حادثة في الظاهر والباطن.

وبذلك على مني زكاة زكاة، كزكاة وهدي مثل قولنا. وبذلك على مني زكاة في ماله دون نظيره، وبذلك على مني زكاة وحده ويمعه، فلا زكاة عنه في حال، وقد قصه زكاة. وبذلك على مني زكاة وحدا (٦).

(١) بيان ١٤٨، وسواء ١٩٤، والمجموع ١٤٨، وفتح المبرر ١٤٨، وفتح المبرر ١٤٨، وفتح المبرر ١٤٨.

تقدير الشريعة: ٢٧، ومذاهب المحدثين: ٢٤٧.

١٢٠، على مني زكاة زكاة، كزكاة وهدي مثل قولنا.

(٣) المجموع ١٩٦.

(٤) التنقيح في الفتاوى: ١٧٠، والمجموع ٢١: ٢١، وفتح المبرر ٥٠٢.

(٥) المجموع ١٩٦، وفتح المبرر ٥٠٢.

(٦) الام ٥١: ٢، والمجموع ٢١: ٢١، وفتح المبرر ٥٠٢ و ٥٠٥.

والكس على ملى حد في شهر ودينار، فحكم فيه وفي المعسر
وحد: لا تحب عنه حراج ركعة منه في حد (١)

ويكن إذا قصه هل يركعه أم لا؟ على قولين كما يعصوب سواء، أحدهما
يركعه لمضي، وشي: يستحب أحول كنه لا يثبت.

والكس يدين إلى حد، فهل يركعه أم لا؟ على وجهين، فـ أبو
سعد: عنك (٢)، وروى أبو عبيد بن الحريرة لا يركعه (٣)، فعلى قولين
في هريرة لا ركعه عنه أحمد، وعلى قول أبي سعد لا ركعه في الحد عليه.
وإذا قصه فهل يستحب أم لا؟ على قولين كما يعصوب سواء.

وإن اعانته كس مسكناً منه ففيه ركعة في الدين الذي فيه المال، وإن
أخرجه في غيره فلي قولين.

وإن كان مسوعاً أو مقصوداً برحوصلانه لم تحب عنه أن يخرج ركعة، ود
عد إليه فهل يخرج الركعة لمضي؟ على قولين كما يعصوب سواء
دليلاً: إجماع المرفقة، وأحمد رحمه (٤)، وأيضاً: أنص برعة بدعة، واخت
ركعة في هذا حد يختار من دلالة شرعية، وليس فيه شيء على مائة موه،
فوجب فيه.

مسألة ٩٧: لا ركعة في رد على شئ حتى يبلغ أربعين درهماً، وعلى هذا
سابع ما يقع في كس أربعين درهماً درهم، ومقصود عند لا شيء فيه، والذهب
ما زاد على عشرين ليس فيه شيء حتى يبلغ أربعة دراهم، ففيها عشرين درهماً، وله
قال أبو حنيفة (٥).

وقال في شيء: في زاد على عشرين وعلى عشرين درهماً أربعين، ولو

(١) و(٢) و(٣) المجموع ٢٦: ٢٠، وفتح الحديث ٥٢٥.

(٤) انظر بهذيب ٤: ٣٤ حديث ٨٧، والاسعد ٢: ٣٦ حديث ١٠٩٦٩.

(٥) الباب ١: ١٤٩-١٥٠، والوسط ٢: ١٩٠، والمجموع ١٧: ١٧، وفيه نسخة ٢٤٨.

وأله لما بعثه الى اليمن قال له: «لا تأخذ من كسر شيئاً ولا شيئاً من الورق حتى يلع مائتي درهم، فإد نلعها فجد حمة دراهم، ولا تأخذ من ريدتها شيئاً حتى نلع أربعين درهماً، فإد نلعها فجد درهماً» (١) وهذا نص.

مسألة ٩٨: إدا ارتد الانسان ثم حل الحول، فإن كان ارتد عن فطرة الاسلام وحب عبه الفل ولا يستب، وده قد انتف في ورثته، وليس عبهم فيه زكاة، لانهم يستأنعون الحول.

ون كان إسلامه عن كفر ثم رتد انتصر به العود، فإن عاد إلى الاسلام بعد حلول حول وحب عبه الزكاة حول حول الاو، ون لم يعد فمثل بعد حلول حول، أو حتى ندرهم الحرب وحب أن يخرج عبه الزكاة، لان ملكه كان باقياً إلى حين القتل.

ولشافعي في ما مرند فولان: أحدهم: فيه زكاة. ولشافعي: يتوقف فيه (٢).

دليلنا: أنه قد ثبت أنه مأثور بالزكاة، ولا يجوز سقاطها، لأن دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

وأيضاً جميع الآيات لمناولة حول الزكاة يشون بكفر وفسم، فن خصها فعليه الدلالة.

مسألة ٩٩: لا زكاة في الذهب حتى يمدع عشرين مثقالاً، وإدا بلغت عشرين مثقالاً فصفاً نصف مثقال، ون نقص من عشرين ووفيرا لا نج فيه الزكاة، ون رد عليه في كل أربعين درهماً، برغزديده، ونعق أنوحسفه (٣).

(١) سنن الدارقطني ٩٣: ٢ حديث ١.

(٢) الام ٢: ٢٧، ومختصر الزبي: ٤٩، والمجموع ٥: ٣٣٨.

(٣) مسوط ٢: ١٩، وشرح مع القدير ١: ٥٢٤، والمف ١: ١٦٧، ومجموع ٦: ١١٠، وديبه

ديبر نصف ديبر، ومن كل ربعين ديبر رُأد ر (١).

مسألة ١٠٠: إذا كان معه ذهب وفضة، ينقص كل واحد منهما عن نصفه بم نصفه أحدهم إلى الآخر. من أن يكون معه مئة درهم وبشرة دباير لا تسعة ولا لآخر، وبه قال شافعي وأكثر أهل الكوفة، من أن يبي وشريك (٢)، وخمس من صالح من حتى. وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٣).

وذهب طائفة إلى أنهم متى قصر عن نصف صميم أحدهم إلى الآخر، وأحد شركته ذهب، أنه ميت، وإذ ورثي، وأبو حنبل، وأبو يوسف، وعمر (٤).

ثم اختلفوا في كيفية حصه على مذهب

فكنهم قال، لا، حصة أصب. لآخر، دون النصف، وهو أن يجعل كل ديبر راء عشرة درهم، وإذا كان معه مئة درهم وعشرة ديبر صميمه، فهو وأحد شركته، سوء كسب قيمة ذهب أكثر من مئة أو أقل، وبكأن معه مئة درهم وتسعة ديبر لم يصبه، وبكأن قيمة ذهب نصف درهم (٥).

(١) روى الحديث ابن ماجه في سننه ١: ٥٧١ حديث ١٧٩١، والدارقطني في سننه ٢: ٩٢ حديث

١ عن عائشة مثله

(٢) نوعه لله، شريك بن عبد الله الحميري الكوفي، وصفي كوفه، روى عن سلمة بن كهيل

وريد بن علاقة وسمان بن حرب وعبرهم، وعنه وكيع وروثان الهادي، مائة سنة ١٧٧

مخرجه، ٤٠٠٠ يديب ٤٠٠٠، وشريك لذهب ١: ٢٨٧، وظهر لذهب ٢: ٦٩.

(٣) الام ٢: ٤٠، والمجموع ٦: ١٨، وسوط ٢: ١٩٢، ومعني لاس لذهب ٢: ٥٩٧.

(٤) الباب ١: ١٥١، والمبسوط ٢: ١٩٣، وديع صديع ٢: ١٩، والديوبه الكبرى ١: ٢٤٢،

وإدنية محمد ١: ٢٤٨-٣٤٩، والمجموع ٦: ١٨، والمعني لاس لذهب ٢: ٥٩٨، والبحر سرخار

١٥١٣

(٥) الباب ١: ١٥١، وسوط ٢: ١٩٣، وبيح لحناني ١: ٢٨١-١٨٢، والمجموع ٦: ١٨، والبحر

الزخار ٣: ١٥١.

وقال أبو حنيفة: أصمُّ رُلَى ما هو الا حوط للمساكين بلقيمة أو الاجزاء، فان كان معه مائة درهم وعشرة دنانير ضممتها بالاجزاء، وان كانت قيمة الذهب تسعين درهماً وان كانت قيمة مائة درهم تسعة دنانير ضممتها إليه، ولم أصم بالاجزاء احتياطاً للمساكين (١).

دليلنا: إجماع العرفه فاهم لا يختلفون فيه، وأيضاً ما اعتبرناه لا خلاف فيه، وما ادعوه ليس على صحته دليل.

وروى أبو سعيد الخدرى عن لسيّ صلى الله عليه وآله انه قال: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» (٢).

هل قال: يجب فيها أن يصم إليها غيرها فقد ترك الآخر.

وكذلك مرواه علي عبيه السلام عن لسيّ صلى الله عليه وآله من قوله: «ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة» (٣) يدل على ذلك أيضاً.

مسأله ١٠١: كل مال يجب لركاة في عنه بصب وحو فلا زكاة فيه حتى يكون الصاب موحوداً في أو الحو إلى آخره، فان كان عنده أربعون مثاق، فدهست واحدة، انقطع الحو. فان ملك واحدة كمل الصاب وستأنف. وهكذا في عين الذهب والفضة متى نقص لصاب بقطع الحو، فاذا أكمل ستأنف الحو. وبه قال الشافعي وأصحابه (٤).

وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: إذا كان الصاب موحوداً في طري الحو لم يضطر بقصص بعضه في وسطه، وإنما يقطع الحو بدهاب كنه، فاما بدهاب بعضه فلا (٥).

(١) تبين عمود ١ ٢٨١-٢٨٢، والمجموع ٦ ١٨، والبحر نرجار ٣ ١٥١

(٢) صحيح بخارى ٢ ١٤٨، وصحيح مسلم ٢ ٦٧٥ حديث ٦، وموطأ ١ ٢٤٤ حديث

٣، ومسند الشافعي ٢ ٩٣ حديث ٦، ومسند شيخنا ٤ ١٣٤ (٣) دعوى الإسلام ٢٤٨

(٤) الام ٢: ١٢، والمجموع ٥: ٣٥٩-٣٦٠. (٥) للسيوط ٢: ١٧٢.

وقال مالك : لو ملكت عشرين شاة شهر^١، ثم توالدت، وبلغت أربعين، كان حولها حول الاصل (١).

وقال أبو حنيفة: لو ملكت أربعين شاة ساعة ثم هبكت إلا واحدة، ثم مضى عليها أحد عشر شهراً، ثم ملكت تمام النصاب، أخرج ركاه الكل (٢)
 دليلنا: إجماع الفرقه، ولأن ما اعترده لا خلاف أن فيه ركاة، وما ادعوه ليس عليه دليل.

وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه حول» (٣) وهذا لم يحل عليه الحول، وبما حلت على بعضه.

مسألة ١٠٢: حلتي على صريين: مباح، وغير مباح.
 فعير مباح، أن تتحد الرجل لنفسه حلتي نساء كالسور، وخلقها، ويطوق. وأن تتحد لمرأة نفسها حلتي برجال كالمطقة، وحلة السيف وغيره. فهذا عدد لا ركاة فيه، لأنه مصاع، لا من حيث كد حيا. وقد يتبادر السبائك ليس فيها زكاة.

وحلف جمع لفقهاء في ذلك، وقالوا: فيه زكاة (٤).
 وثم المباح، أن تتحد المرأة لنفسه حلتي النساء، وتتحد رجل لنفسه حلتي رجال كالتكبي، ووسطقة، فهذا المرح عدد انه لا ركاة فيه.
 لبشافي فيه قولان:

قال في «لقدیم» و«سويطي» وأحد قوليه في «لام»: لا ركاة فيه، وبه قال في نسخة من عمر، وحار، ونس. وعائشة، وأسهاء. وفي لتابعين

(١) المجموع ٣٧٤: ٥، وفتح العريه ٤٨٦. (٢) المبوط ١٧٢: ٢، وفتح العريه ٤٨٧.

(٣) سنن ماجه ١: ٥٧١ حديث ١٧٩٢

(٤) الام ٢: ٤١ و٤٢، ٢٨٦، ومختصر ترمذ ٤٩، ومجموع ٤٦، وفتح العريه ٢٠١-٢٠٢.

وكفاية الاحبار ١: ١١٥، والمبوط ٢: ١٩١.

فتأديل الفضة والذهب قال: والكعبة ومساكن المساجد في ذلك سوء (١)، في أجزائه وأدبها لا تحب فيه الركاة، وما حرمه فيه الركاة (٢).

ولا يضّر لا صحابنا في هذه المسائل غير أن الأصل الإباحة، فينبغي أن يكون ذلك مباحاً إلا أنه لا ركاة فيه على كل حال، لأنها مسائل. وقد بينا أنه لا تحب الركاة، إلا في الدراهم والدنانير.

مسألة ١٠٤: أنواني الذهب والفضة يحرم اتخاذها واستعمالها، غير أنه لا تجب فيها الزكاة.

وقال الشافعي حرم استعمالها قولاً واحداً (٣)، وفي اتخاذها قولان: أحدهما: محصور، وآخر: مباح. وعلى كل حال تحب فيه ركاة (٤).
دليلاً: ما قدمناه من أن المصاع لا تحب فيه الركاة، وبما تحب في الدرهم والدنانير.

وقد يدل على حظر استعمالها: ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه من استعمال آية الذهب والفضة، وفذل: «من شرب في آية الفضة أنما يخرج في بطنه نار جهنم» (٥).

مسألة ١٠٥: كل ما يخرج من البحر من لؤلؤ، ومرجان، أو رنجد، أو در، أو عر، أو ذهب، أو فضة فيه الخمس، إلا السمك وما يجري مجراه. وكذلك لحكم في غير رنجد، ولؤلؤ، والصفير وغيره من الأحجار

(١) و(٢) المصدر السابق.

(٣) الوحي ١: ٩٤، والمجموع ٦: ٤٠، وكفاية الأحيار ١: ١١٤.

(٤) (م ٢) ٤٤، ووجوه ١: ٩٣، والمجموع ٦: ٤٤، وكفاية الأحيار ١: ١٥.

(٥) صحيح البخاري ١: ١٤٦، وصحيح مسلم ٣: ١٦٣، حديث ٣، وموسم الحديث ٢: ٩٢٤.

حديث ١١، وموسم أحمد بن حنبل ٦: ٩٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١

والمعادن، وبه قال عبيد الله بن الحسن البصري، وأبو يوسف (١).
وقال الشافعي: كل ذلك لا شيء فيه إلا الذهب والفضة، فإن فيه
الزكاة. وبه قال مالك، وأبو حنيفة، ومحمد بن حسن (٢).
وليلنا: إجماع العروة، فإنهم لا يحتجون فيه.
وأيضاً قوله تعالى: «وعملوا بما غمضتم من شيء فإن لله حمه» (٣) وهه
عزيمة.

مسألة ١٠٦: لا زكاة في مال التجارة عند المحض من أصحابه، وإدراج
استأنف به الحلول (٤).

وفيه من قول: فيه الزكاة إذا طلب رأس مال أو مديون (٥).
ومهم من قول: إذا باعه زكاة لسنة واحدة (٦).
ووافقنا ابن عباس في أنه لا زكاة فيه وبه قال أهل الظاهر كداود
وأصحابه (٧).

(١) الطبرج لأبي يوسف ٧٠، وشافعي في الحديث ١، ١٧٨، وموسى ٢، ٢١٢، ٢١٣، وبني
الحديث شرح كبر موسى ١، ٢٩١، وبه حكمه بن حزم في المحلى ٦، ١١٦، عن أبي يوسف
«أما ما سمعنا من عبيد الله بن الحسن البصري قال سمعنا من أبي حنيفة أنه قال
نسب البعوض ذلك إلى الحسن البصري وأما فاعلم بالصواب.

٢، ٢، ٢، ٤٢، ومختصر بنوي ٥، ومجموع ٦، ٧٦، وفتح مبرر ٦، ٨٨، وبوط ٢، ٢١٢
٢١٣، وعمدة القاري ٩، ٩٦، وحسن محمد بن ١، ٢٩٠، وأبدونه كبرى ١، ٢٩٢
(٣) الأصح ٤١

(٤) ذهب إلى هذا القول الشيخ المفيد قسّم ماله في القنينة ٤٠، والسيد المرتضى قسّم ماله في
لاشتم ٧٨، وبو صلاح حبي

(٥) لأنه من بائنه في مجمع ٥٢، وسلاطين عبدالمعز في الراسم: ١٣٦
(٦) قال الشيخ المفيد قسّم ماله في نفسه ٤٠، وبه إذا باعه زكاة لسنة واحدة وذلك هو
لاحد

(٧) المحلى ٢٣٨٠٥، والمعنى لأبي قدامة ٢، ٦٢٣، والمجموع ٦، ٤٧.

الثالثة. شترى سبعة مائتين، فما كل بعدسة أشهر باعها بثلاثمائة، فصت لعائدة مئة مائة، فحول عائدة من حين نص، ولا تصم إلى لاصل. وبه قال الشافعي قولاً واحداً.

وقول أصحابه لمألة على ثلاثة طرق:

منهم من قال: إذا نص المال كان حوب لعائدة من حين نصت قولاً واحداً (١).

وقال أبو العباس: ركة لعائدة من حين ظهرت نصت أو لم نص (٢).

وقر المرني ونواسحاق وعبرهما: لمألة على قوين:

أحدهما: حوب لعائدة حول الاصل. وبه قال أبو حنيفة.

والثاني: حولها من حيث نصت (٣).

دليلنا: أن الاصل براءة بدمية، ومن صم مائة إلى لاصل يحتاج إلى

دليل.

وأيضاً روي عنه عنه سلام به قال: «لا ركة في مال حتى يحول عنه»

الحول» (٤) وعائدة لم يحل عليه حوب، فلا تحب فيه الركة.

مسألة ١٠٨: قد نسا أنه لا ركة في مال بتجارة، وإن على مذهب قوم من

أصحابنا فيه الركة، فعلى هذا إذا شترى عرساً لتجارة ب درهم أو دينار، كان

حول المصلحة حول لاصل. وإن اشترى عرساً بتجارة بعرص كل عنه لبقية

كأثاث البيت وإن حول لسبعة من حين ملكه لتجارة. وبه قال

(١) المجموع ٥٨٦، وفتح تحرير ٥٨٦، ومعني الحد ١٦ ٣٩٩، والمعني لأن قد مر ٢ ٦٣٠.

وأيضاً عنه ٢٦٥ (٢) مجموع ٥٨٦

(٣) مختصر مرني ٥٠، ومجموع ٥٨٦، وفتح تحرير ٥٨٦، ومعني لأن قد مر ٢ ٦٣٠، وبه به

المختار ٢٦٥.

(٤) عرفت لأشهر من مصدر حديث في نسخة ٦٤ ولا حجه ليكره ولا حجة

الشافعي (١):

وقال مالك: لا تدور في حول التجارة؛ لأن ما يشتريها ما كان تحت فيه الزكاة كالأذهب والورق. فأما إذا شري معرض كان للقيمة فلا يحري في حول الزكاة (٢).

دليلاً: مروءة سمرة بن حذاف (٣) قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يأمر أن يخرج بركه من الذي يذلل (٤).

وأيضاً متاع البيت لا زكاة فيه ولا خلاف، ففي عرضه أو عرضه ليتحدره وأما تحت عليه بركة إذا كان يحول على ما تحت فيه بركة.

مسألة ١٠٩: على مذهب من أوجب زكاة في سحرة تتعلق بركة بالقيمة، ونحو فيها. وبه قال شافعي (٥):

وقال أبو حنيفة: تتعلق بالسعة، ونحو فيها لا بقيمة، فإن أخرج المعرض فقد أخرج أصل لواحب، وإن عدل عنه إلى القيمة فقد عدل إلى يد الزكاة (٦).

(١) الام ٢: ٤٧، ومختصر الترمذي: ٥٠، والمجموع ٦: ٥٥، وبداية المجتهد ١: ٢٦١.

(٢) المدونة الكبرى ١: ٢٥١، وبداية المجتهد ١: ٢٦١.

(٣) سمرة - صحيح مسلم وصححه أئمة - من حديث بن هلال بن حرب الخزازي، استعمله ابن أبي عمير.

شرحته في البصرة وكوفة واستعمله معاوية بن ولادة مصر ثم غيره فدون عن طه موه وبه لو اطلعت الله كم اطلعت معديني " ما - سنة ٥٨٠ وفي غير ذلك لأحمد به ٢: ٧٨، وأسد

العامة ٢: ٣٥٤، والجرح والتعديل ٤: ١٥٤، وشذرات الذهب ١: ٦٥، وحديث أبي حنيفة ٤

٢٣٦، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٧٣ و٧٧ و٧٨.

(٤) سنن أبي داود ٢: ٩٥ حديث ١٥٦٢، وهو حديث في سنة ٢: ١٢٧ دليل حديث ٩ رحمه

الله وحكمه - سكي في سهل بعد ١٠ ٣٢ و١٣٤٠ نسخة واحدة

(٥) الام ٢: ٤٧، والمجموع ٦: ٦٣، وسبوح ٢: ١٩١، يعني ذكر قدمه ٢: ٦٢٤

(٦) الفتاوى الهندية ١: ١٦٩، وسبوح ٢: ١٤١، وندب مع الصائغ ٢: ٢١، ٢٢، يعني

لاين فداة ٢: ٦٢٤، وسنة المجتهد ١: ٢٦٠.

دليلاً: أنه لا بد من قومه السبعة، وأنه لا يمكن استثناء إحداهم، وقد ثبت ذلك وجوب أن يأخذ منها الزكاة.

وروى سحرى بن عقدة عن سديد لركة، أنه ورد في نهديس الأحكام عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «كن عرص فهو مردود، والدرهم والدينار (١) وهديس على أن ركاه متعنه دسمة»

مسألة ١١٠: إذا ملك عرصه سحابة، فحب عليه خوص من حب مملكه، وبلغت قيمته نصاباً، كان فيه الزكاة، وإن قصر عن نصاب فلا زكاة فيه، وإذا نعت قيمته في خوص شيء من متوف خوص من حب مع النصاب. وقال من أبي هريرة عن أصحاب الله صلى الله عليه وآله: «أبى وقت نعت قيمه نصاباً»

والك آخر خوص في حقه وقومه وأخذ منه الزكاة (٢).
وقال أبو سحرى: يفتقع حكمه خوص لأخر من خوص الأول ويكون له، أشفي عصب حروح الأول، وإذا حب لشيء قومه (٣).
دليلاً: ما روى عنه عليه السلام من قوله: «لا يكره في حب حتى حول عنه الخوص» (٤) وإن يحول الخوص من حب يكمل النصاب، فحب أن يكون هو المراعى.

مسألة ١١١: إذا ملك سبعة مسخرة في أول خوص، ثم ملك حري مسخرة بعدها بشهر آخر، ثم حري بعدها بشهر، ثم حب حب، نصرت حب حب خوص

١ - حديثان بصرفهما من رواية أبي سحرى بن عقدة عن سديد لركة، ٩٣ حديث ٢٦٩ والاشتهار ٢، ٣٩ حديث ١٢١، والحديث الذي رواه شيخ الكليني فأنس مرة في الكافي ٣٠٣
٢ - حديث من عصب «كأنه حب» مذهب ومذهب فهو عرص مردود ذلك في
٣ - الحديث «كأنه حب» (٢) المجموع ٦: ٦٨. (٣) المصدر السابق

٤ - عصب زاد من عصب. حديث في المسألة ٦٤ من هذا الكتاب ولا حاجة لا عادة ذكرها

لاون ووسمته بصاب، وحوو اشة وسمته بصب، وحوو اشة كدك، يزكي كل سعة بجوها.

ول كانت لاون بصب، وحوو حوو لاون ووسمته بصب، وحوو حوو اشة ولثله ووسمه كان واحدة مهي أقل من بصب، أحد من الاون ركة خمسة درهم، ومن اشة ولثله من كل ربع درهم درهم

وول لشعبي في بصب لاون مثل وقده، وفي رادعته ربع العنبر. وان كسب نخاه وحوو حوو لاون وهي أقل من بصب، وحوو حوو اشة وهي أقل من بصب، م بصب بصبه في بعض واعسرا تكبه بصب وحوو حوو من بصب بصب، وم بقى بعد ذلك على ما قدمناه.

وقل الشعبي بصب بصبه في بعض، وحوو منه اركة (١). دليلنا: ان الاصل بركة بدمعة، ومكره حنح في دحل، وبض بصب في الاموال الصامة به لا بصب بصبه في بعض، فحكم اموال سحره حكم الصامته، لان أحداً لا يفرق.

مسألة ١١٢: اذا شري عرساً متحرة فبها ثلاث مسائل وسها، ان يكون بصب بصباً من ادياه او بصب بصب من وول من أصحاب، ان مال متحرة يس من ركة بقتع حوو لاصل، وعنى مذهب من اوجب، ان حوو عرس حوو لاصل. وبه وول اشفعي قولاً واحداً (٢).

ول كان له شري عرساً مقببة، مثل نبيء من مبيع لسب من

(١) الام ٢: ٣٩، ومختصر ابي

(٢) الام ٢: ٤٧، ٤٨، ومختصر شري ٥٠، والوحيد ١: ٩٤-٩٥، والمجموع ٦: ٥٤، وفتح تحرير

مسألة ١١٣: إذا كان عنده سبعة ستة أشهر، ثم باعه سبعة حول على قول من لم يوجب البركة في مال التحارة، وعي قوب من أوجب فيه بي على الأول. وقال شافعي بي على حول لأصل (١)، وهذا هو على مذهب من أوجب في مال تحارة الركبة، وأنه من لا يوجب، فلا يصح، ويبني على أنه لا ركبة في مال التحارة، وقد مضت في تقدمه.

مسأله ۱۱۴: إذا شترى سبعة لسخارة بصلب من حسن الانعام، مثلاً
اشترى بمانتي درهم أو بعشر من دبراً، ثم حال الحول، فبقيت سبعة من
استراها به، ولا يعتبر نقد بصلب. وإن لم يكن بصلب لا يدرمه ركته، لأن البصير
مع الربح بصلباً، ويحول عنه الحول. وبه وبالشافعي، إلا أنه قال: إن كان
لشئ أقل من بصلب، وبه وجهان. أحدهما بقوله: استراها به (۲). وقال أبو
سحاق: يقوم بحال نقد البد (۳)، ووافقه أبو يوسف في أنه يقوم بالنقد الذي
اشتراها به (۴). وقال محمد: يقوم بصلب بعد السدد، وبه قال ابن
الحمد (۵) (۶).

(١) الام ٢: ٤٧، ومختصر المرقى ٥٠.

(٢) الأم ٤٧.٢، ٤٨، ومختصر اسرى ٥٠، ٥١، والمجموع ٦٥، ٦٦، وفتح تقرير ٧١، والعمى لابر قدامة ٢؛ ٦٢٦.

(٣) الألف ٢ ٤٧-٤٨، مجموع ٦ ٦٦، وفيه مبرر ٦ ٧-٨ وسود ٢ ٩١ و مد يد النصم
٢٠٢١، وتبين الحقائق ٢٠٢١، وحاشية تبين الحقائق ٢٠٢١.

(٤) تبين الحقائق ١: ٢٨٠، وجاشة مسن ظهر نو ١ ٣٨

[illegible]

٦، مجموع: ٦٤، قصة الغريزة ٧، ومسود ٣، ١٩١، غدا مع صديق ٣، ٢١، وفي
الحدث ١، ٢٧٩، والمعلم لابن قدامة ٢، ٦٢٦.

وقال الأصمصري: سي ولا يستأنف، وكان يقول: لئني وإن لم أعص
خلاف الإجماع (١).

وقال أبو حنيفة إن كنت من أهل ذلك فلا تمسك بي حينما كنت أو حينما
ول كنت في شيء من ذلك حينما كنت أو حينما (٢).

دليلنا: مروى عنه عليه السلام أنه قال: تركاه في درهم واحد من
وعدها سعة (٣)، ولم يوافق من أن يكون لأحد رقة واحدة عنده،
فيجب حملها على العموم.

مسألة ١١٩: إذا سرق عرصه سحره، حرق في حوله من حين أشربه،
وبه قال الشافعي (٤).

وقال مالك: إن أشربه فلا حرج، كقولنا، وإن كان عرصه من حرق في حوله
الزكاة (٥).

دليلنا: قوله عليه السلام: «لا تركاه في من حتى يحول عنه حوله» (٦)
وهذا لم يحل عليه الحول.

مسألة ١١٧: إذا ملك مائة مائة، ثم نكحها، ثم تصرفها مرة واحدة
أبداً، وبه قال شافعي وأبو حنيفة ومالك (٧).

(١) فتح العزيز ٦: ٥٤.

(٢) أنيسوط ٢: ١٦٦، وفتح التحرير ٥: ٤٩٠.

(٣) انظر ك في ٣ ١٩ حديث ٢ ومن لا يضره عنه ٢ ١ ٢٦، ومبدئ ١
حديث ١.

(٤) الام ٢: ٤٧، وعنصر الزمي ٥٠، والمباح القوم: ٣٤٩.

(٥) مقدمات ابن رشد ٢٩: ٢٥٠، وسعة السالك ١: ٢٢٣.

(٦) مبدئ ١: ١٠٠، ومبدئ ٢: ١٠٠، ومبدئ ٣: ١٠٠، ومبدئ ٤: ١٠٠.

(٧) لام ٢: ١٨، ووجيز ٩٤، وشمس ٦: ٤٩، ومبدئ ٢: ٩٦، ومعنى صحيح
٣٩٨: ٢١، وبلغة السالك ٢٤: ٢٢٤.

وقال الحسين الكرابيسي (١) من أصحاب الشافعي: تصير لتجارة محرد
الثبة، وبه قال أحمد وإسحاق (٢).

دليلاً: أن قد اتفعا أنه إذا شترى ثبة القبة لا يزمه ركته، فمن ادعى
أن بالية عاد إلى اتجارة فعليه الدلالة.

مسألة ١١٨: النصاب يرعى في أوب الخول إلى آخره، وسواء كان ذلك
في الماشية أو الاثمان أو التجارات.

وقال أبو حيفة: النصاب يرعى في طري الخول، وإن نقص فيما سها جاز
في جميع لاشياء، لا ثمان والمواشي. وبه قول الثوري (٣).

وقال الشافعي وأصحابه فيه قولان:

قال أبو العباس: لا يذ من النصاب طول اخول في لموشي والاثمان
والتجارات (٤).

وقال باقي أصحابه: مان اتجارة يرعى فيه لنصاب حين حول الخول،
فان كان في أوب الخول أقل من نصاب لم يضره ذلك، فأق لا ثمان والمواشي
فلا يذ فيها من النصاب من أوله إلى آخره (٥).

دليلاً: أن من عترياه لاحلاف أنه يعتق به ركة، ومن ادعوه ليس عليه
دلالة.

(١) الحسن بن علي النعماني - بكراسي - سنة ١١١٠ - فقه محدث، صاحب
الشافعي، وأحد القضاة، من سنة ٢٤٥ ووفيل ٢٤٨ هجرية - ربيع بعدد ٨ - ٦٤،
ووفيل لأعداد ١ - ١٨١، وصفت شافعية ٦، ويهدب تهذيب ٢ - ٣٥٩، وشذرات
الذهب ٢ - ١١٧.

(٢) أنفي لابن قدامة ٢: ٦٢٤، والمجموع ٦: ٤٨ - ٤٩.

(٣) بسوط ٢: ١٧٢، وفتح عديرا ١: ٥٢٨، وشرح حديث ٢٨، وهدب تهذيب ١: ٢٦٣.

(٤) المجموع ٦: ٥٥.

(٥) مجمع ٦: ٥٥، والوجيز ١: ٩٤، بسوط ٢: ٧٢، وكذا في آخر ١١٧.

مسألة ١٢٠: إذا مكث مراً، فتوفي عليه ركعة، تركت ركعة العين وركعة المتحرفة، مثل أن اشتري أربعة مائة متحرفة، أو خمسين لاس، أو ثلاثين من الفهر، وكذا لو اشترى مثلاً متحرفة وتمرت ووجبت ركعة الفهر، أو رضاء فرغها فشد سلس، فلا خلاف أنه لا تحب فيه ركعة معها، وإنما خلاف في أنها تحب، فعند أنه تحب ركعة مع ركعة ركاه متحرفة، وبه قال الشافعي في «الجديد» (١).

وقال في «القديم»: تحب ركعة المتحرفة وتسقط ركعة العين، وبه قال أهل لعرف (٢).

دليلنا: كثر حروردي وحوب الركعة في لأعدن يتناول هذا الموضع مثل قوله: «في أربعين من الفهر مائة، وفي خمس من لاس مائة، وفي ثلاثين من الفهر تسع» (٣) وهو بعض، فمن أسقط فعليه دليل.

وأما من عددا أن ركعة المتحرفة ليس بواجب على مريض، فهو سقط ركاه العين في سبوتها، وحدث خلاف لأجمع.

مسألة ١٢١: إذا اشتري مائة درهم متحرفة، أو مائة درهم متحرفة، وحل أخوه وهو يسوي مائة درهم، ثم نقص من المكال داء فصار يسوي مائة درهم، كتب بحد من أن يخرج خمسة قسرة من ذلك ليطعم أو درهمين ويصل، وهو قول شافعي، وأبو يوسف، ومحمد (١).

(١) (الام ٢: ٢٨، ومختصر برقي ٥١، ومجموع ٦: ٥٠، وسبوت ٢: ١٠)

(٢) (الام ٢: ٢٨، ومختصر برقي ٥١، ومجموع ٦: ٥٠، وسبوت ٢: ١٧٠)

(٣) من سبوت ٢: ١٠، حديث ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، وسنن في دور ٢: ٩٦

حديث ٥٦٧، ٩٠٢، حديث ٥٦٢، وسنن في دور ١: ٥٦٣، حديث ٦٩٨، ١٠: ٥٧٦

حديث ٥٠٣، ١٠: ٥٧٦، حديث ١٠: ٥٧٦، وسنن في دور ١: ١٧ (٢٧ و ٣٥)

فلاحظ. (٤) المجموع ٦: ٦٩، وفتح المعري ٦: ٦٩، والبسوط ٣: ١٥.

وقال أبو حنيفة هو خيار بين أن يخرج حصة درهم أو خمسة أقرره (١).
 دليلنا: أنا قد بينا أن لركه تعمق بقبعة، والعمدة راعى وقت
 لأجراح، ولا مكان شرط في الصمد، فإذا نقص في الامكان فقد نقص
 منه، ومن مال الساكن فلا يدرمه أكثر من خمسة أقرره أو قيمتها درهمين
 ونصف.

مسألة ١٢٢: مسألة معها قرص أن يصعد د، فصر كق فصر درهمين،
 فلا يدرمه أكثر من خمسة دراهم، وقمة فصر من ونصف
 وقال أبو حنيفة: هو خيار بين أن يخرج حصة درهم أو خمسة أقرره، لأنه
 يعتبر القيمة عند حلول الخول (٢).

وقال أبو يوسف وعمره هو خيار بين أن يخرج عشرة دراهم أو خمسة
 أقرره، لأنه يعتبر القيمة حين الإخراج (٣).
 وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أولها: يخرج خمسة دراهم، لأن عنه ربع عشر خمسة حين أحوط.
 والآخر: أخرج حصة أقرره ولا يكسب قسمه عشرة دراهم، لأن الحق
 تنق بالعين، فما زاد فللمساكين.
 وثالث: هو خيار بين أن يخرج حصة درهم أو خمسة أقرره قسمه عشرة
 دراهم (٤).

دليلا: أن عشرة مخرج على لرومه، وم عشرة ليس عنه دليل.
 مسألة ١٢٣: إذا دفع إلى رجل ألف درهم مصارفة على أن يشتري به
 مائة وربع سهم، فاشتري سبعة آلاف، وحب خوب، وهي تسوي نفس،

(١) باب ١١٦، وأما في هدية ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، وشرح مع

التقدير ٥٢٨: (٢) الفتاوى الأهلية ١: ١٨٠، وبيدائع الصائغ ٢: ٧١-٧٢

(٣) مدع مصانغ ٢: ٢٢ (٤) مجمع ٦: ٦٩، ومع تحرير ٦: ٦٩

فإنه تجب في الألف لركاة، لأنه قد حل الخوف عليها. وأما الريح ون فيه
ركاة من حين ظهر، إلى أن يحول عليه الخوف.

وركاة لأصل على رت مال، وزكاة الريح في أصحابها من قال: إن
المضارب به آخره بشئ وليس له من الريح شيء (١)، فعلى هذا ركاة الريح
على رت المال.

ومنه من قال: إنه من يريح بمقدار وقع بصره عنه (٢)، فعلى هذا يرم
بضارب الركاة من يريح بمقدار ما يصبه منه، وزكاة في يريح على صاحب
المال، هذا إذا كان المضارب مسلماً.

ون كان دماً من وف. ن يريح لصاحب المال، كان لركاة عليه ومن
قال: يساهم على صاحب مال بمقدار ما يصبه منه، وليس يرم بدمي شيء،
لأنه لا تجب الزكاة في ماله.

وقد شهدني: إذا حل الخوف وسعة تسوى النفس وحسب ركاة في
لكن، لأن لريح في مال المتحذرة يسع لأصل في خوف (٣). وأما من تجب
عليه فقولان:

أحدهم: ركاة الكل على رت المال

وشهدني: على رت مال ركاة لأصل، وركاة حصته من الريح وعلى
العامل زكاة حصته من الريح (٤).

دليلنا: روى عن سفيان بن عيينة وأبيه أنه قال: «لا ركاة في مال حتى
يحول عليه الخوف» (٥) والريح لم يحل عليه خوف.

(١) وهو شيخ المصنف في المسألة: ٩٧.

(٢) قوله من حرم في بصره ٧٠، وحكمه بعلامه علي بن محمد ٢٣ عن ابن عباس

(٣) المجموع ٦: ٧٠. (٤) المجموع ٦: ٧٠، ومعنى المحتاج ١، ٢٠١.

(٥) انظر مصدر الحديث في المسألة ٦٤٨ «المتقمة».

وأيضاً الاصل مراعاة الدمة، ولاصل تحب فيه الزكاة بلا خلاف، فمن أوجب في الريح الركعة قبل الحول فعليه لدلالة، فأما صحة أحد المذهبين في مال المضارب فقد بينا في لكتاب لكبير.

مسألة ١٢٤: انما يملك المضارب لريح من حين يظهر الريح في السعة. وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه، وهو أصحهما، وله قول أبو حنيفة (١).

فعلى هذا يكون عليه ركعة من حين ظهر لريح
والآخر: ما قلناه يثبت، وهو أحد المذهبين (٢)، فعلى هذا ركعة لكل من
رب المال إلى أن يقاسم.

دللنا: أنه إذا صح أن الريح سبب وثب، فحين ظهر لريح يجب أن يثبت
للمضارب كما يثبت للمالك.

ويصّر روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من أعطى مالا
لمضاربة فاشترى أو قال بعت أو راد على ما اشتراه بدرهم سعتق منه
نصيبه ويستسعى فيما بقي لرب المال (٣).

فولاه يثبت ما يظهر دون ما سعه من هذا القول.

مسألة ١٢٥: إذا ملك نصف من أموال الركبية ذهب، أو الفضة، أو
الاس، أو الفبر، أو النعم، أو غيرها، وحرث، أو الحارة وعليه دين يجتهد به،
وكان كل من عثره بعد الدين، كان الدين في مقدله ما عدا مال الركاة

(١) ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢،

سواء كان ذلك عفوياً أو عرصاً أو ثلثاً أو ثلثي نسيء كذب، وعنده الزكاة في النصاب.

وبناءً على ذلك فإن غير حصص الدين في زكاة، فعدد الدين لا يمنع من وجوب الزكاة.

واختلف الناس فيه على أربعة مذاهب:

فقال الشافعي في حدود ولا دين لا يمنع وجوب زكاة، وبه قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ومحمد بن يسلم، وسليمان بن (١).

وقال في مقدمه، وحلاف العرفس في حدود الدين مع وجوب الزكاة، قال كان الدين مقدماً عليه مع من وجوب زكاة، وإن كان قبل مع زكاة في ذاته، وإن بقي منه نصف في زكاة، ولا زكاة فيه وبه قال الحسن بنصري، وسليمان بن يسار، وسليمان بن سعيد، وأحمد، وسحق (٢).

وذهب قوم إلى أنه إن كان في دين من الأثمان أو سحره مع دين من وجوب الزكاة فيه، وإن كان من دنية أو ثمن، وخرت ما منع ذهب إليه مالك، والأوزاعي (٣).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ليس يمنع من وجوب الزكاة في الدنية، ولتحرره، ولأنه إن وقف الأموال بعشرة آخرت وثمانين لا يمنع وجوب العشر. وكذا يصح دين يمنع وجوب زكاة، والعشر ليس بزكاة عندهم، فلا يمنع الدين منه (٤).

(١) الام ٢٠٥، ومجموع ٥٠٣٤٤، وسبق في حدود ١٦٢، وأبهي لاس فداية ٢: ٦٣٣،

والشرح لكبير على المقنع لاس فداية ٢: ٤٥٤

(٢) مجموع ٥٠٣٤٤، أبهي لاس فداية ٢: ٦٣٤، وشرح لكبير ٢: ٤٥٤ - ٤٥٥

(٣) مجموع ٥٠٣٤٤، وأبهي لاس فداية ٢: ٦٣٤، والشرح لكبير ٢: ٤٥٥

(٤) أبهي لاس فداية ٢: ٦٣٤، وبداية المجتهد ١: ٢٣٨.

دليلاً: أنه إذا جعل لله على نفسه من ذلك المال مائة فقد زال بذلك ملكه، فإذا حل الخول لم يبق معه بصاب، فلا يحب عليه، لأنه علق السر بالمال لا بالدعة.

مسألة ١٢٨: إذا ملك مائتين، فحان عليه الحوب، وحسب تركاة فيه، فتصدق بها كنهه وليس معه ما غيرها، لم يفسد بذلك فرض ركعة. ويشافعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما قلناه (١).

والثاني أن خمسة مع عن الفرض، ولذا في عن النص. دليلاً: أن حراج الركعة عدة، وعبادة تحتاج إلى بقاء، فهي تخرد عن به العباداة والوجوب لم يجر.

ولو قيل: به يجري عنه لأنه يسحق الركعة فيه، ود أخرج أن مستحلفه فقد أحرأ عنه، لأن ذلك يجري مجرى الودعة. إذا لم يوفه مع رد الودعة لكان قوياً، والأحوط الأول.

مسألة ١٢٩: إذا كان له ألف، فاستقرض ألفاً غيرها، ورهن هذه عند المقرض، وبه يبرمه ركعة لألف لي في يده إذا حال عليه الحوب دون الألف بي هي رهن، ومقرض لا يبرمه شيء، لأن من مقرض ركاته على المستقرض دون القارض.

وقد الشافعي: هذا قد مكث ألفين وعليه ألف دين، ود قال: دين لا يجمع وحوب الركعة ركني لألف، وإذا فلت يجمع ركني لألف. وأما المقرض في يده رهن بألف، ورهن لا يجمع وحوب ركعة على رهن، وله دين على الرهن ألف، فهو يحب ركعة في ألفين على قولين (٢).

(١) لمجموع ٦: ١٨٥.

(٢) لا ٢: ٥١، مختصر مربي ٥١: ٥٢، وأج ١: ١٦، ومجموع ٥: ٣٦٦.

دليلاً: أنه لا خلاف بين طائفة أن ركعة قرص على المستقرص دون
القرص، وإن المال اعانك، دائم يتمكن منه لا يبرمه تركه، وشره لا
يتمكن منه، فعلى هذا صح ما قلناه.

ومقرص يستقر عنه ركاه قرص بلا خلاف من لطيفة، ويؤيد به يرم
المستقرص ركعة لا يعين مكان قوب، لأن ذلك المقرص لا خلاف من لطيفة
به يبرمه تركها، وذلك يبرهونه هو قدر حتى 'تصرف فيها' بأن يترك رهبها،
وإن لم يترك كان ممكناً به يبرمه تركه بلا خلاف سبه (١).

مسألة ١٣٠: إذا وجد مصدر من الأئمة وغيرها من مواشي، عرفها
سنة، ثم هو كسب ماله ومكبه، وإذا حل بعد ذلك عنه حو وأحوال، برمت
ركاه، فيه ما لا، وإن كان صاماً له. وفي صحته فلا ركعة عنه، لأن ما
مشت من لا يتمكن منه لا ركاه فيه.

وقال الشافعي: إذا كان بعد سنة هل يدخل في مكبه من حته؟
قولن: أحدهم وهو المذهب أنه لا يمكنها، لأن حته (٢) وإن كان يدخل
بغير اختياره (٣).

وأما فإن لا يمكنها، لأن حته، وقد مكبه وإن كان من لا ثمن تحت
مشه في دمه، وإن كانت ماشية وحب قمتها في دمه (٤).

وفي ركاة وإذا حل الحو من حب النقص فلا ركاه فيه، لأنه أمين (٥).
وأما صاحب المال فيه ما لا يبرمه موضعه على قوائ من لعصب، وإذا
حوال شتي وإن لم يمكنها فهي أمانة في يده.

(١) الام ٢: ٥١، ومختصر لثري ٥: ٥٢، والمجموع ٥: ٣٤٣

(٢) المجموع ٥: ٣٤٢، و١٥: ٢٦٧، ويعني لأن قدالة ٢: ٦٤١

(٣) مجموع ٥: ٣٤٢، و١٥: ٢٦٧ (٤) مجموع ١٥: ٢٦٧ (٥) مجموع ٥: ٣٤٢

ورث المال على قولين مثل اصدناه او اذاعناها مستقط وحال خوب وهو كرحل له ألف وعبيه ألف، وروى عن أبي سعيد، فهاهه جمع، وقيل: لا يجمع، فهاهه لا يجمع، دائم يكنه من سواه بقدره، ولا يكون به من سواه لزمه ركاه، ورت المال على قولين كحصاة ومعصوب (١)

دليلاً: ما روي عنهم عليه السلام في قولنا: بقصة غير الحرم يعرفها ستة ثم هي كسبل ماله (٢) وسئل عنه ما حاله لركوة فهاهه الركوة. مسألة ١٣١: إذا أكرى در أربع سنين مائة دينار معقته أو مصفقه، وبها تكون أيضاً معقته، ثم حال خوب. سئل عنه ركوة الكسب، قال: كان متمكناً من أخذها، وكل ما حال عليه خوب لزمه ركوة الكسب، إلا أنه لا يجب عليه حراجه إلا بعد مضي مده التي يستغرقها متمكناً منه، وقد مضت مده ركاه ما مضى، ولا يستأنف الخول.

ولشافعي فيه قولان أحدهما: حنبر امرئ و يويطي وكثر أصداهه مثل ما فساه (٣)، والآخر: شافعي عنه أنه إذا حال عليه الخول ركاه بحصة وعشرين، وفي الثانية زكي خمسين (٤).

وقال مالك: كتبنا مضي شهر منك الشهر

(١) المجموع ٥: ٣٤٢، ٣٤٣

(٢) روى الشيخ المصنف فقه سوره في التهذيب ٦: ٣٨٩ حديث ١١٦٣، ولاستبصار ٦٨٣: ٦٨٣ حديث ٢٧٧ عنه عن أبي عبد الله عنه سلام في بعضه يجهل الرجل يعرف هو من غيره يعني من عنه سلام نعم وبعضه يجهل الرجل وحدثه قال عليه سلام يعرفه نفسه و جاء لما طالب وإلا فهي كليل ماله... إلى آخره.

(٣) الإلمام ٢: ٦١، ومختصر سري ٥٢، وحبر ١٦، والمجموع ٦: ٢٣، وفتح المبرور ٥: ٥١٤، ومعني المحتاج ١: ٤١٢.

(٤) زام ٢: ٦١، ومختصر سري ٥٢، وحبر ١٦، وفتح المبرور ٥: ٥١٤، ومعني المحتاج ١: ٤١٢.

وقال أبو حنيفة: إذا مضي خمس سنة منك عشرين ذباً رأياً، وعندهم معاً حينئذ يستأنف الحول.

دليلنا: أن عبد الله الأخره تسحق بنفس العقد باجماع الفرقة على ذلك على ما سنده في الأحكام، كما سبب مصلحته أو معيشته، وقد كان هذا منك صحيحاً وحال الحول لزمته زكاته.

والذي يدل على أن منك صحيح، به يصحح به تصرف فيه جميع صرف ملك، لا ترون به وكأنك لاخره حرة في ذلك، فمعه ذلك أن منك صحيح.

مسألة ١٣٢: حور فسمه اسمه في دار حرب، وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: بكره أن تستمها في دار حرب (٢).

دليلنا على ذلك أنه لا يقع في الشراء منع منه، فسمي به يكون حراً.

مسألة ١٣٣: إذا حصص أموال مشركين في أيدي مسلمين فمعه مملوكه، سواء كانت الحرب قائمة أو تقضت.

وقال الشافعي: إن كانت الحرب قائمة فلا يملك ولا يملك به، ومعه أن يقول أحدث حقي وبصبي منه، وإن كانت الحرب تقضت فلا يملكه، ولكنه يملك إن يملكها (٣).

دليلنا: ما روي عنهم عليهم السلام أن من سرق من مال أسير عتقه ما يصبه فلا يضع عنه (٤) فهو يكره مالكه بوجوب عنه العتق وأيضاً فلا خلاف أنه لو وطئ حاربه من أسير، وأنه لا يكون ربياً، ولا

(١) لا ٤ ٤١ (٢) لا ١ ٣٣٣ (٣) ج ١ ١٦٦، مجمع ٥ ٣٥٤

(٤) من لا يصبه عنه ٤ ٤٥ حديث ١٥١، ومعه ١ ١٦٦ حديث ٤١، ولا يصبه

يقام عليه اخذ. وعددا أنه يدرأ عنه الحد بمقدار ما يصيبه منها، فلو لا أنه ما لك لما وجب ذلك.

مسألة ١٣٤: إذا ملك من ما انعم به بصدأ تحب فيه الزكاة حرى في الحول ورمته ركته، سواء كانت العينة أحاساً محتففة مثل الذهب والفضة والمواشي، أو جنساً واحداً.

وقال شافعى: إن حتر أن يملك ومث وكانت العينة أحد ما محتففة لا تلمه لركته، وإن كانت حساً واحداً رمة (١).

دليلاً: أنه قد ملك من كل حس من تحب فيه الزكاة، فوجب أن تحب عليه ذلك، فتدبر الأمر له بذلك، ولا شيء يمنع منه، وشافعى أنه مع منه لأنه قال: أنه لا يملك من كل حس بل الامم يحتر أن يعطيه من أي حس شاء قسمته تحكماً (٢) وهذا عند الحسن بصحيح، لأن في كل حس نصيب، فليس بالامام منه منه، وإنما قدما ذلك لأن مرون من وجوب قسمة العائنه يخرج منه الخمس، والى في نفسه من لمدينة (٣) تدون ذلك، وم يقولون، إن الامام مختير في ذلك، وله قسمة تحكم.

ويقول: لا تحب عليه الزكاة لأنه غير متمكن من تحصرف فيه من القسمة لكان قوياً.

مسألة ١٣٥: من ملك بصدأ، فله عنه قبل حول سحار الخمس، أو حدر اثلاث، أو ما راد على ذلك على مذهب، أو كان له عند فب عنه قبل أن يهل شوال بشرط، ثم أهل سوا في مدة بشرط، وإن كان بشرط سابع، أو لم، وإن ركة لمال وركه الفضة على السبع، وإن كان الشرط لمشتري دون لبايع

(١) مجموع ٥ ٣٥٣، ومعني بحج ١ ١١ ٤١٢ (٢) مجموع ٥ ٣٥٣

(٣) تفسير العياشي ٢: ٦١ حلف ٥١، والتهذيب ٤: ١٣٢ حديث ٣٦٩.

فركته على المشتري، ركه الفطرة في الحبل، وزكاة المال يتألف الخون به.
 ولشاعبي في انتقار ملك ثلاثة أفعال:
 أحدها: به يتقل بنفس العقد، فعلى هذا ركة الفطرة على المشتري.
 ولآخر أنه شرطين، العقد ونقصاء أخبار، والفطرة على النفع.
 ولثالث: أنه مراعى، فإن تم بيع بالفطرة على المشتري، وإن مسح
 والفطرة على سائغ، لأن به تيسر انتقار ملك بالعقد.
 وزكاة لاموا مثل ذلك مسية على لافوا اثلاثة.
 إذ قد يتقل بنفس العقد، فلا ركة عليه
 وإن قال: بشرط، فالزكاة على البائع.
 وإن قال: مرعى، وإن صح بيع مسلف المشتري حول، وإن تمسح
 فالزكاة على البائع (١).
 دليل: ما روى عن موسى صلى الله عليه وآله أنه قال: «الموسول عند
 شروطهم» (٢).
 وإذا سب هذا، وإن كان الشرط المدفع، أو هو، فثبت ذهب المدفع، فعليه
 ركه. وإن كان الشرط الممشتري، أمته نف الخون، لأن ملك المدفع قد ركب.
 مسألة ١٣٦: من راع ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القمع، كان البيع
 صحيحاً، وإن قمع فداك. وإن حو عن عه حتى بدا صلاح الثمرة، فلا يخلو ما أن
 يطالب المشتري بقمع، أو لا تبع بالقمع، أو يتفق على القمع، فإن هما دنت،
 ولا ركة على واحد منهما. وإن عفا على نفسه، أو حاد إلى تبع بركه، كان به
 تركه، وكانت الزكاة على المشتري.

وقال شافعي: إن صلب المدفع بقطع مسح بيع بينهما، وعاد الملك

این صحیح، و کتب رکاته عبیه. و کتب لایحق علی قطع، و لایحق علی
سنة حار. و کتب ترکذ علی الشری (۱).

وقولنا هو سحر، ان سحر على نسخة مسند أبيه، وقد روى في نسخة
في نسخة واحدة، اشترى النسخة منه فو. ١٥. أخره عن مشروعي نسخة
والآخر: يفسخ اليوم (٢).

دَلِيلُنَا: عَلَى مَدْفَنَاهُ: لَا الْخُصْمُ بِرَأْيِهِ، وَفِيهِ بَعْدُ يُجِزُّ فِي دَلَالَةٍ،
وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

مسألة ١٣٧: ذكره العلامة في شرحه في تصدقه، وليس
محتطور فيه وبأن حصة والده (٣).

وقال مالك : البيع مفسوخ (٤).

دليلنا: قوله تعالى «وَحَلَّ اللَّهُ سَمْعَ وَبْصَرَ الْبُيُوتِ» (٥) وهو مع، ليس ادعى فسخه، فعله الدلالة.

مسألة ١٣٨: المعدد كتبها حب فبها خمس من مذهب، والحقبة،
وخديد، وصغر، ومحسن، والرمص وخوف من سطع ولم لا يسمع،
كساقوب، والبرجد، وصبر ورج وخوها، وكذبت صبر، وبوماء، ولمح،
والزجاج وغيره.

وقال ابن عباس: لا يحب في المحدث شيء، لا ذهب وانصه و لا فيها

(۱) مجموع ۵: ۲۶۶.

۱۶، ذکر سورہ فی المصنوعہ ص ۴۷۶ و ۴۷۷ بحوالہ من روای حسنہ واحد من مکتبہ

$$A_2 = \begin{pmatrix} 1 & 2 \\ 2 & 1 \end{pmatrix} \quad \text{و} \quad A_3 = \begin{pmatrix} 1 & 2 & 3 \\ 2 & 1 & 2 \\ 3 & 2 & 1 \end{pmatrix} \quad \text{و} \quad A_4 = \begin{pmatrix} 1 & 2 & 3 & 4 \\ 2 & 1 & 2 & 3 \\ 3 & 2 & 1 & 2 \\ 4 & 3 & 2 & 1 \end{pmatrix}$$

(١) حكى حي في ١٠٢٠ ، وأحيى في نسخة أخرى ١٠٢٠ ، من حيث في هذه نسخة
يعدم القمطر، وتنبأ قول التمسح لأجل الظاهر.

بعدم التفتيح، وتسيا حول القمع لأجل الظاهر.

(٥) القدر ٢٧٥

ارکده، و ده عدد مس فيه شىء، نصفه فیه نصفه (۱).
وقد اُوحى فيه کتبى بمصنوع من حديد، و برصه من، و ذهب، و انصبة
فیه خمس، و ده لا بمصنوع فیس فيه شىء من - قوس، و زمره، و اشجورج
ولا زکاة فيه لانه حجاره (۲).

وقال أبو حبيقة ومحمد في رسل حمص (٣)
وقال أبو يوسف، لاسي، وفيه، ورواه س في حبيقة (٤)
وقال أبو يوسف قبل ذات حبيقة هو ك رصاص، فعما فيه
خمس (٥).

وكان أبو يوسف وسأله عن طريقه بعد ذلك فقال له يخلف الرصاص.
فلم أرفعه شيئاً (٦). فروايه عن أبي حمزة ومحمد بن أبي عبد الله
خمس.

دلتنا: إجماع المرفقة واحد وهو، ونقص قوة عدد «الاسم» من عظمته من شيء قال له خمسة» (٧) وهذه الأشياء كُنْه في عظمته (الاسم) .
وأيضاً الاحتمال التي وردت عنده عنده السلام في أن الأرض خمسها .
وان ما خمس لأشياء حتى أربع سحار (٨) ثم ورد ذلك .
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال «في أركان خمس» (٩)

والمعدن ركاز.

مسألة ١٣٩: يجب الخمس في جميع المستفاد من أرباح، المتحارث، وولمعات، والثمار على اختلاف أجناسها بعد اخراج حقوقه ومؤنّها، واخراج مؤنّة الرجل لنفسه ومؤنّة عياله سنة.

ولم يوافقا على ذلك أحد من العلماء.

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (١)، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك، لأنه إذا أخرج الخمس عما ذكرناه كانت ذمته بريئة بيقين، وإن لم يخرج في برءة ذمته خلاف.

مسألة ١٤٠: وقت وجوب خمس في المعادن حين الأخذ، ووقت الإخراج حين التصفية والمزاع منه، ويكون مؤنة وما يلزم عنه من أصله، والخمس فيما بقي، وبه قال أبو حنيفة ولا ورأى (٢).

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يرعى به حصول الخول، وهو اختيار المرني، لأنه لا تحب لركة إلا في الذهب والفضة، وهو يرعى فيها حصول الخول (٣).

والأحرار وعبيد أصحابه: أنه يحب عليه حين السكون، وعليه إخراج حصى
التصفية والفرع، فإن أخرجه قبل التصفية لم يجره (٤).

حدیث ۹، وسن سرمدی ۳: ۳۴۷ حدیث ۶۶۴، وسن أحمد بن حنبل ۱: ۳۱۴، وسن المانی

٤١، وسرى أبي داود ٣: ١٨١ حديث ٣٠٨٥، ومنه البقي ٤: ١٥٥.

(١) انظر م. رواد، *مشرح المصنف*، ج ١، ص ١٢١ (د.ب. خ. ص. والعمام)،

٥٤ (باب وجوب خمس في مكنته الألبان جلاء بعد حال)

(٢) مجموع ٦٨١، وانبعى لاس قدمه ٢ ٦١٩، وفتح بغير ٦ ٩١

(٣) مختصر المري ٥٣، وجميع ٦٨١، وقصر المري ٩١: ٦، واللبوط ٢٢: ٢١١.

(٤) مجموع ٨٠ و٨٤، وقتهم ٦٩٦ و٩١، والمعنى لاس قدمه ٦١٩ و٢، والبسوط ٢ و٢١١،

ومضى المحتاج : ٣٩٤-٣٩٥.

دليلاً: قوله تعالى «فان لله حمه» (١) ولا امر يقتضي الفور، فيجب الخمس على الفور.

وأما حساب سقعة من أصله فعليه إجماع القرعة.

وأيضاً الأصل براءة الدمة، وما قناه مجمع عليه، ومقالوه ليس عليه دليل. مسألة ١٤١: لا تأس سبع تراب المعادن وتراب بصاعة، إلا أن تراب الصياغة يتصدق بثمانه.

وقال مالك: يجوز بيع تراب المعدن دون تراب بصياعة (٢).

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز بيعه (٣).

دليلاً: قوله تعالى «وأحل الله اسع وحرم الربوا» (٤) وهذا بيع.

وأيضاً الأصل الإباحة، ولم يحتج إلى دليل.

مسألة ١٤٢: قد سأل أن المعادن فيها الخمس، ولا يرعى فيها النصاب. وبه قال إلهري وأبو حنيفة كالركر سواء، إلا أن الكور لا تحب فيه خمس إلا إذا سعت أحد الذي تحب فيه الركاة (٥).

وقال الشافعي في القديم والام والخديد ولا ملاء. اب لو حب ربع عشر. وبه قال أحمد وإسحاق (٦).

وأوماً لشافعي في الركاة إلى عيار النصاب مدني درهم (٧)، وذهب

(١) الاتعال: ٤١. (٢) بداية المجدد ٢: ١٥٧، والمجموع ٦: ٩٠.

(٣) لام ٢: ٤٢، ومختصر بري ٥٣، ومجموع ٦: ٩٨، ٩٠، مدني مجلد ٢: ١٥٧.

(٤) نمرود ٢٧٥.

(٥) مسعود ٢: ٣١١، وألعي لاس قد منه ٢: ٦١٨، ومجموع ٦: ١٠١، وندبه مجلد ١: ٢٥.

(٦) مؤخر ١: ٩٦، والمجموع ٦: ٩٠، وكندبه لاح ١: ١١٨، ومسعود سرحسي ٢: ٢١١، ومعني

مجدد ١: ٣٩٤، وندبه المجدد ١: ٢٥٠.

(٧) لام ٢: ٤٣، ومختصر بري ٥٣، والمجموع ٦: ٢، وكندبه لاح ١: ١١٣، وألعي لاس قد منه

غيرهم إلى أن المعدل الركعة وفيها الخمس (١).

وقال عمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي: ما وجد نذرة مجمعة، أو كان في أثر سبعين في صلاة وعشرها، ففيه الخمس. وأومر إليه في (٢) لا.
وكان أبو سحر في شرح المسألة على ثلاثة أقوال ولا يختلف مذهبه في أن في المعادن الزكاة.

دليلاً: إجماع الفرقة، وروى نوهريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إني أركركم الخمس قبل: يارسول الله وما الركركم؟» فقال: بذهب والقصة الدنان حنفها لله سبحانه في الأرض يوم حنفيها» (٣) وهذه صفة معادن. وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن حذيفة بن أسيد رضي الله عنه أنه سئل عن رجل وجد كسراً في قرية حرة فقال: «لا» وحدثه في قرية غير مسكونة، أو في قرية حاهية ففيه، وفي تركركم الخمس» (٤).

ثبت أن المعادن ركركم، لأنه عصف على الركركم
مسألة ١٤٣: إذا كان المعدن لمكان أحد من خمسة، سواء كان مشروطاً عليه أو لم يكن. وبه قال أبو حنيفة (٥).

وقال الشافعي: لا شيء عليه (٦).

دليلاً: أن ذلك حرم، ولا يختص بالاحرار دون عبيد والمكاتب، ولشافعي أنها مع من لا عنده به زكاة، وقد يتخلفه، وأنه خمس.

مسألة ١٤٤: ينبغي إذا عمل في معدن يبيع منه، فإن حانف وأخرج شيئاً

(١) الام ٢، ٤٣، وعصماني ٥٣. (٢) الام ٢، ٤٣، والذو الفقار الكبير ١: ٢٨٧-٢٨٨.

(٣) روى الحديث نبي في ١: ١٥٢، مع اختلاف يسير باللفظ.

(٤) روى أحمد بن حنبل: مسند ٢: ١٩٦ و ٢٣٣، وصحفي في سنن سلام ٢: ٦١١.

ما يؤقت معنى الحديث دون اللفظ فلاحظ.

(٥) سنن أبي داود ١: ١١٨، وسنن ٢: ٢٢٢. (٦) المجموع ٦: ٩.

منه منك، ويؤخذ منه خمس. وبه وول بوحسنة والشافعي، إلا أنه قال: لا يؤخذ منه شيء لأنه زكاة، ولا يؤخذ منه زكاة (١).

دليلاً: من فقهه في مسأله لاور سوء من أن ديث خمس، وليس تركه. ولا يمنع الكفر من وجوب الخمس في ماله.

مسألة ١٤٥: حتى الخمس تمت مستحقة مع شيء يخرج من المعدن شيئاً، وبه قال أبو حنيفة (٢).

وقال شافعي، اخرج منك كنه، ويجب عنه نيت كس حق (٣).
دليلاً: قوله تعالى «ول من حمه» (٤) وهذا يسوون له خمس من نفس للغنيمة.

وكذلك الاحكام لمرور أن المعدن فيه خمس (٥) - وول ديث.
مسألة ١٤٦: الزكاة هو كس ما هو حبه خمس بلا خلاف، ويراعى عدد فيه أن يقع صدر يجب في مثله الزكاة، وهو هو شافعي في حديد (٦).

وول في المديم خمس فيه وكثره، وبه قال مالك وأبو حنيفة (٧).
دليلاً: إجماع المرفة ونص في اعسره لا خلاف أن فيه خمس، ومن نقص فليس عليه دليل.

(١) مجموع ٦٦، ١١١، ويؤخذ ١٠٠، وفتح مدبر ٦ - ١٠٦.

(٢) سبب في ٢١٩، وحسبه من حدود ٢٨٩، والمجموع ١٠٢، وظني لأين

١٠٢ ٢ ٦١٤ (٣) مجموع ١٠٣، ومعني لا فقهه ٢ ٦١٤ (٤) لأين ٤١.

(٥) نظره وه سبب حدود ١ كنه من لا حصه غنيمه ٢١٢ (رب احسن)، وما روه

المصنف في التهذيب ٤: ١٢١ حديث ٣٤٥ و٣٤٦.

(٦) الام ٢: ٤٥، وعتمهر المزي: ٥٣، والمجموع ٩٩ و١٠٢.

(٧) مجموع ٦ ٩٩ و١٠٢، ويؤخذ كسرى ٢٩١، ومسجد ٢ ١٠٢، ومن حقائق

مسألة ١٤٧: النفقة التي تلزم على الماعدن ولركب من أصل ما يجرح.

وقال الشافعي: ترمم رت المال (١).

دليلاً: إجماع الفرق.

مسألة ١٤٨: إذا وجد درهم مصروبه في الحاهنة فهو ركب، ويجب فيه

الخمس، سواء كان ذلك في دار الإسلام أو دار الحرب، وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: يجب فيه خمس إن كان في دار الإسلام، وإن كان في دار الحرب لا شيء عليه (٣).

دليلاً: قوله تعالى: «وإن لله حمه» (٤) وم يفرق، والاحسان الواردة إن الركاز فيه الخمس على عمومها (٥).

وحرر أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إن في الركاز الخمس» (٦)، عام أيضاً ولم يفرق.

مسألة ١٤٩: إذا وجد كسرٌ عليه أثر الإسلام، مثل تكويط الدرهم أو دينار مصروبة في دار لا إسلام، وبس عليه أثر ملك، يؤخذ منه خمس.

وقال الشافعي: هو عسرته بنقصه إذا كان عليه أثر لا إسلام (٧)، وإن كتب مهمة لا مئة فيه، ولا وفيه مئة، أخذ منه بمئة النقطة. والثاني:

(١) المجموع ٩١: ٦.

(٢) الوجيز ٩٧: ١، والمجموع ٩٧: ٦.

(٣) القدر من حديث ١١٥، ١١٠، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(٤) نص: «حمه» ٢، حديث ٧٣، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

٣٤٧.

(٦) صحيح: «حمه» ٢، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(٧) صحيح: «حمه» ٢، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(٧) المجموع ٩٨: ٦، وفتح العزيز ١٠٥.

حكم من وجد ركاراً في دار استأجرها ١٢٣

أنه ركار وعبد عليه المكان، فإن كان في دار لحرب خمس، وإن كان في دار
الاسلام فهي لقطة (١).

دليلاً: عموم طهر اقرار واحداً انوردة في هذا المعنى (٢)، وتخصيصها
يحتاج إلى دليل.

مسألة ١٥٠: إذا وجد ركاراً في بيت مسلم أو دمي في دار الاسلام لا
يتعرض له جماعة، وإن كان منك خربي في دار لحرب فهو ركار، وبه قول أبو
يوسف وأبو ثور (٣).

وقال الشافعي: هو غنيمة (٤).

وفائدة الخلاف: تصرف لأن وجوب خمس فيه مجمع عليه
دليلاً: عموم الاحبار المتأونة بوجوب خمس في الركار (٥) إلى حصانها
الدليل.

مسألة ١٥١: إذا وجد ركاراً في دار مستأجره، وحلف لمكتري ومالك،
وَدَّعى كلاً واحداً منها أنه به، كان يقول قول المكتري مع عسره، وبه قول
شافعي (٦).

وقال المزني: القول قول المالك (٧).

دليلاً: أن طهراته بمكثري، لأن لذلك لا يكري داراً وله فيه دهن.

(١) التوجيه ١، ٩٦، المجموع ٦، ٩، وفتح تحرير ٦، ٥١.

(٢) انظر قوله تعالى: سورة النساء ٥١، وفيه خبر حديثي في جرد ٦، ٣٤٥، والرب
خامس.

(٣) المجموع ٦، ٣٢.

(٤) الآدم ٢، ٤٥، ووجه ١، ٩٦، والمجموع ٦، ٩١، وفتح تحرير ٦، ٩، ومعني لاس لادعه ٢.

(٥) ٦، ٣، وشرح الكفر على الجمع لاس لادعه ٢، ٥٩٤.

(٦) ظره روه الشيخ مصنف قدس سره في تهذيب ٤، ١٢٢، حاشيا ٣٤٧.

(٧) توجيه ١، ٩٧، والمجموع ٦، ٩٦، وفتح تحرير ٦، ١.

(٨) المجموع ٦، ٩٦، وفتح العزيز ٦، ١١٠.

فإن فعل فهو نادر، والغالب ما قلناه.

مسألة ١٥٢: مصرف الخمس من التركة والتعدد مصرف في ١٠. وبه قول أبو حنيفة (١).

وقول شافعي وأكثر أصحابه: مصرف مصرف تركه، وبه قول مالك، والليث بن سعد (٢).

وقول المروسي يوكمل من أصحاب - فعلى مصرف موحى في تعدد مصرف تصدقات، وفي مصرف حق تركه مصرف في (٣) دليلنا: عموم ما مر، والاحتمال الواردة في مسألتين (٤)، وعليه إجماع الطائفة.

مسألة ١٥٣: إذا جازل من خمس من ماله، فليس به أن يرده على من أخذه منه، وبه قال الشافعي (٥).

وحكي عن أبي حنيفة أنه قال به أن يرده عليه (٦). دليلنا: أن الخمس مستحقه، فلا يجوز أن يعتصم من ذلك مستحقه، ووجود لا يحوم من أن يكون من أهل خمس أو من غير أهله، وإن كان من غير أهله فلا يجوز أن يعطيه، لأنه لا يستحقه ومن كان من أهله فيه مشارك حر، فلا يجوز إعطائه، إلا أن يقاص من غيره.

مسألة ١٥٤: على من وجد التركة رصده وأخرج خمس منه، وبه قال الشافعي (٧).

وحكي في تقدم عن أبي حنيفة أنه لا يجزئ كسبه ولا شيء عليه، وبين اظهاره وأخراج الخمس منه.

(١) المجموع ٦: ١٠٢. (٢) والمجموع ٦: ١٠١-١٠٢، وفتح العريض ٦: ٣.

(٣) نسخة ٢: ٢٢، حذر ٧٩، ومذهب ٤: ٢٥، حذر ٣٦، ٣٦١، ٥١، مجموع ٦: ٩.

(٤) المجموع ٦: ٩٠، والمعي لابن قدامة ٢: ٦١٥. (٧) الام ٢: ٤٥.



كتاب زكاة الفطرة

مسألة ١٥٦: ركعة عطسه فرض، وبه قال الساجي (١).

وقال أبو حنيفة: هي واجبة عليه مفروضة (٢).

دليلنا: إجماع عرفة، وبه قوله من «الفتح من تركي» وذكر اسم ربه قصتي (٣) وروى عنه عليه السلام أنه سأل في ركعة الفطرة، والاحسان المروية في هذا المعنى أكثر من أن نحصى (٤)، وصهره يقتضي الأمر، وهو يقتضي الإيجاب.

وروى عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله فرض صدقة من مصال صهره لصدته من بيت وأموال، وضعة بسمكة، فمن ذكها قبل صلاة كاتب به ركعة، ومن ذكها بعد صلاة فهي صدقة من صدقات (٥).

(١) زاد ٦٣٢ ومحمد بن ١٠٥٤ مجموع ٦٠٤٠ وفيه خبر ٦٠٤٠ وكذا زاد.

١٨ يعني مجموع ١٠٤٠

(٢) هذه ١١٥٠ وفيه ٨٠٠ مجموع ٦٠٤٠ وسرخ فتح ٢٠٢٠ ٢٠٢٠ ٢٠٢٠ ٢٠٢٠ ٢٠٢٠ وفيه خبر ٦٠٤٠ (٣) لأعلى: ١٤-١٥.

(٤) انظر تفسير علي بن إبراهيم ٢: ٧٢١، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ١١٩ حديث ٥١٥، وتهذيب ٤: ١٠٩ حديث ٣١٤، والدرر لشور ٦: ٣٣٩-٣٤٠.

(٥) ذكره بن زاذان في مجمع الأصول في حديث ٦٠٤٠ حديث ٢٦٣٢ عن بن عمر، وفي طبعه ٣٠٤٠ حديث ٢٧٣٣ حكاه عن ابن عباس، كما وإن المصادر أنبه حكاه عن بن عمر بعد ملاحظته في أبي داود ٢: ١١٦ حديث ١٦٠٩، ومن ابن ماجة ١: ١٠٤٠

وحكى أبو ثور في الحديث أن علي بن أبي طالب حرّجه عن مكاتبه (١)
 دليلنا: على المشروط عليه هو أنّه عبده، ثمّ وجب إخصره عليه من عب
 يوجب عليه في المكاتب مشروط عليه، لأنّه داخل فيه
 ثمّ انحصر فلاه ليس بمكاتب له، لأنّ عبده حرّ ولا هو حرّ كنه فيرميه،
 فيجب أن تسقط القصر بمقدار ما تحرّره
 مسألة ١٦٦: يجب على روح حرّ حرج عطرة عن روحه. ومه قد
 الشافعي، ومالك وأبو ثور (٢).

ودهب الثوري وثوب حبيبه وضربه في انه لا تتحمل الروحانية (٣).
 دليلاً: اجمع لفرقه، وهم لا يهتمون به
 وأيضاً روى إبراهيم بن أبي يحيى المحمري (٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه

- [illegible]

٤١. تدرج في هذا الكتاب في حياة الإمام محمد بن حسين مولى السلم، عنه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام
الرضا عليه السلام، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكان
خاصاً بحدوث العامة، سمعته يقول في الحلال والحرام، رواه عن الإمام الصادق
عليه السلام. قيل إنه مات سنة ١٨٤ وقل ٤٠

[illegible]

وعندنا أنه يرميه، لأنه في عبءه، وهذا داخل تحت العموم، والصريح يروي أنه تحب عنه الفصرة يجرحها عن نفسه وعن وده (١)، وأما الشافعي فقال: لأن عليه نفقته (٢).

مسألة ١٦٤: إذا كان نولد صغيراً موسراً لم أنه نفسه، وعليه فصرته. وبه قال محمد بن الحسن (٣).

وروي أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف والثوري: نفقته وفطرته من مال نفسه (٤).

دليل: كثر روي في أنه تحب الفصرة على رجل يجرحها عن نفسه، وعن وده (٥) يشاوب هذا الموضع، فعلى من حضره دلالة.

مسألة ١٦٥: ولد الولد إذا كان صغيراً موسراً كان أو معسراً مثل ولد الصليب على ما مضى القول فيه (٦).

وسمى بماء ٣٥١ - ٣٥٢، ولا ٢ ٦٣ و ٦٥، وكفاية الاحبار ١، ١٢٠، وسنة محمد ١، ٢٧٠.

(١) من رخصه نفسه ٢ ١١٨ حديث ٥١٠ و ٥١١، ونجس ٤ ٧٦ حديث ٣١٥، والاستبصار ٢: ٤٧ - ٤٨ حديث ١١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٧ و ١٥٨.

(٢) الام ٢: ٦٣ و ٦٥، وكفاية الاحبار ١: ١١٩، ومغني المحتاج ١، ٤٠٥، والمباح القوم: ٣٥١، وسنة محمد ١، ٢٧٠.

(٣) نكاح ٥٩، وسنن ١٦٣، والموسم ٣ ٤، وسنة ١١٥، وشرح فتح صغير ٢ ٣٣، وسنن حنابل ٣ ٧، وشرح سنن ٢ ٣٢، ومغني ٦ ١٣٩، وعموم ٦ ١٤١.

(٤) سنن ١ ١٥٩، وسنن ١ ١٦٣، وسنن ٣ ١٠٤، وسنة ١ ١١٥، ومروني للإصلاح ٢٢، والفتاوى ١ ١٩٢، وشرح فتح صغير ٢ ٣٢، وسنن حنابل ٣ ١٠٧، وسنة ١ ٣٥٥، ومغني ٢ ٢٥٤، ومغني ٦ ١٣٩، ولا ٢ ٦٣، وسنة محمد ١ ٢٧٠، وشرح الصائفة ٢ ٣٢.

(٥) ص ١٦، ومن رخصه نفسه ٢ ١١٤، ونجس ٤ ٧٦، والاستبصار ٢ ٤٦.

(٦) انظر المسألة لرقعة ١٦٣.

دليلنا: عموم الاحتمار بقى روي في أن الناس يحرم على نفسه لو دين (١) والود يتناول هذا الموضع، لأنه على عمومها. من حضه من دون الصحيح فعنه لدلالة، وداثنت لفظة وحت الفطرة لانه صدر من عماله، فبت وه عموم سقط في وحت الفطرة عمن يموه.

مسألة ١٦٧: ولد كبر ان كان موصراً فمقتة وفطره عنه بلا خلاف، وان كان معسراً فمقتة وفطره على والده، صحيحاً كان أو رماً. وقال الشافعي ان كان رماً بمقتة وفطره على أمه (٢).

وقل أبو حنيفة: عليه الفقة دون منطرة (٣). وان كان معسراً صحيحاً فعلى طريقه، مهم من قول على قوس (٤)، ومهم من قال، لا نفقة على والده قولاً واحداً (٥). دليلنا: من فساه في مسألة الأولى سوء.

مسألة ١٦٨: إذا كان له مملوك أعنت بعينه حياته وحسب عليه فطرته رضى عوده أو لم يرح، وان لم بعينه حياته لا ترمه فطرته. وروى عنه فعلى في الأولى من نافذه (٦)، وفي شاذي على قوين: أحدهما ترمه فطرته، وهو قول أبي سحر (٧).

(١) النظر الكافي ٣: ٥٥١ و٥٥٢ و٤: ١٣ و٥: ٥١٢، والتهذيب ٤: ٥٦ و٦: ٢٩٣، والاستبصار ٢:

٣٣ و٣: ٤٣، وأمنه ٣: ٥١، والمصالح ٢٤٧ و٢٨٨، وعمل الشرايع ١: ٣٧١.

(٢) الأم ٢: ٦٣ و٥: ١٠، ومعني المحتاج ١: ٤٠٥، والمبسوط ٣: ٥.

(٣) طبائيب ١: ١٨٦، والمبسوط ٣: ١٠٥، وهدهد ١: ١١٦، وبيبي الحقائق ١: ٣٠٧، وشرح

العامة ٢: ٣٣.

(٤) ص ٩٨، والمبسوط ٣: ١٠٥، ومعني المحتاج ١: ٤٠٥.

(٥) نوح ٩٨، وكفاية الاختيار ١: ١١٩-١٢٠، والسراج الوهاج ١: ١٣١.

(٦) الأم ٢: ٦٣ و٦٥، ونوح ٩٩، وفتح سمرقند ٦: ١٥٢، والمجموع ٦: ١١٥، ومعني

المصالح ١: ٤٠٤. (٧) المجموع ٦: ١١٥، وفتح المعرير ٦: ١٥٢.

والثاني: لا تلزمه، وبه قال المزي (١).

دليلنا: أنه إذا لم يعلم بقائه لا يعلم بموته لعدم، وإذا لم يتحقق الملك لا تلزمه، لأن نسبي صتي لله عليه وهو قول. «خرجته عن نفسه وعن ممسوكه» (٢) وهذا لا يعلم به أنه ممسوك فلا تلزمه.

فأما إذا علم حياته ونسب أوحسا عليه بممسه (الاحدار) (٣).

مسألة ١٦٩: ممسوك المعضوب - وهو مفعد حقة لا يدره بصفته وبه قول أبو حنيفة (٤).

وقال الشافعي: تلزمه (٥).

دليلنا: أن من هذه صفته ينعى عليه عن ما سيبه في بعد، وعليه إجماع صرفة، وقد ينعى لا تلزمه بصفته، لأن يتكفل بصفته فتروم حينئذ فطرته.

مسألة ١٧٠: إذا كان ممسوك كافر، أو روجه كفرة، وجب عليه إخراج الفطرة عنها.

وقال شافعي: لا يجب عليه إخراج الفطرة عن الكافر (٦).

وقال أبو حنيفة: تلزمه إخراج الفطرة عن ممسوك وإن كان كافراً، ولا

(١) مجموع ٦: ٥٠، فتح حرر ١٥١-١٥٣.

(٢) (١٣) الإله: بروحه ٢: ١١٤، ١١٦، والتهذيب ٤: ٧١، والامتنع ٢: ٤٦، وصحيح

سبح ٢: ١٤٩، وصحيح مسلم ٢: ٦٥، ٦٦، وسنن ماجه ١: ٥٧٩، ٥٨٢، وموطأ

مالك ١: ٢٧٧، وسنن الترمذي ٥: ٣٥-٣٦، وسنن الترمذي ٣: ٢٣، وسنن أبي داود ٢: ١٠٨،

وسنن دارقطني ٢: ١٣٩، وغيره.

(٤) الهدية ٢: ٤٩، واللباب ١: ١٩١، وبدائع الصنائع ٤: ٣٩.

(٥) الام ٥: ١٠٣، والمجموع ١٨: ٣١٧.

(٦) (١٦) الام ٢: ٦٥، وبوحرر ٩٨، ومجموع ٦: ١٨، ١٤، ١٥١، ومعني محتاج ١: ٤٠٣، وندبه

المجهد ١: ٢٧١.

بِرْمِهِ أَحْرَجَ هِيَ عَنْ رُوحَةٍ، سَاءَ مِنْهُ عَنِ أَنَّ الْفِطْرَةَ لَا تُحِبُّ بِرُوحِيَّةٍ (١).

دَلِيلُنَا: عَمُومُ الْإِنْخِبَارِ.

وَأَمَّا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْ أَصْغَرٍ وَكَبِيرٍ وَآخِرٍ وَأَوَّلٍ مِنْ حَوْنٍ (٢).

وَفِيهِ دَلِيلَانِ أَحَدُهُمَا فِي قُوَّةِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَمُرَّ. وَالْآخَرُ فِي قَوْلِهِ: مَنْ تَمُونُونَ، وَهَذَا مِنْ عَمَلِهِ.

مَسْأَلَةٌ ١٧١: إِنْ كَانَ مُشْرِكٌ عَدِمَ مُشْرِكٌ، وَأَسْمَى عَبْدًا، أُحْرَجَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا يَتَرُكُ عَلَى مِلْكِهِ. وَإِنْ أَهْلُ هَذَا شَوْكٌ ثُمَّ أُسْمِيَ بِهِ فَسَلَّ اسْرُوبًا، لَمْ يَبْرَمْ فِطْرَتَهُ.

وَلِشَافِعِيِّ فِيهِ وَجْهٌ أَحَدُهُمْ مِثْلُ مَا فَسَّاهُ وَثَلَاثِي أَيْ يَرْكَبُ، وَهُوَ أَصَحُّهَا عِنْدَهُمْ (٣).

دَلِيلُنَا: أَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الْعِدَّةِ، وَأَحَابُ ذَلِكَ عَنْهُ يُنْجِزُ أَيُّ دَلِيلٍ. وَعِنْدَ الْوَلَدِ كِتَابُ كُفَرٍ بِحُطِّ الْعِدَّةِ، وَأَحْرَاجُ الرُّكَّةِ لَا يَصْغَحُ مِنْهُ، لَا بِحُجَّتِهِ بَلْ بِتَبَعِ الْفِرَةِ. وَهِيَ لَا تَدْنِي مِنْهُ مَعَ كُفَرِهِ.

مَسْأَلَةٌ ١٧٢: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ رُكَّةَ عَصْرَةٍ تُحْمَلُ بِرُوحَتِهِ، وَإِنْ أُحْرَجَتْ لِمَرْأَةٍ عَنْ نَفْسِهِ بَدَلِ رُوحَتِهِ أُحْرَجَتْ بِهَا بِخِلَافِ، وَإِنْ أُحْرَجَتْ بِغَيْرِ أَدْنٍ وَهِيَ لَا يَجُزِي عَنْهَا.

وَلِشَافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمْ مِثْلُ مَا فَسَّاهُ، وَالْآخَرُ فِي أَرَاهُ يُجْزِي (٤). دَلِيلُنَا: أَنَّ قَدْرَ تَبَعِ أَيْ فِطْرَتِهِ عَلَى رُوحَتِهِ، فَقَعْبُهُ لَا يَسْقُطُ الْفَرْضُ عَنْهُ إِلَّا

(١) كُتِبَ ١٥٩-١٦٠، وَهَذِهِ ١١٦-١١٧، وَمِنْ عَمَلِهِ ٣١٠، وَالمجموع ٦-١٨

١٩٠-١٩١، ١٤١٥، ١٤١٦، ٢٦١ (٢) مِنْ أَيْ يَصْغَحُ ٢-٤ حُدُثَ ١٢

(٣) فَتْحُ الْعَرِيقِ ١٦٢-١٦٣، وَمَعْنَى اِحْتِاجِ ١-٤٠٢

(٤) التَّوْحِيدُ ١: ٩٨، وَالمجموع ٦٦-١٢٣، ١٢٤-١٢٥، وَفَتْحُ الْعَزِيزِ ٦٦-١٣٨.

بدليل، ولا دليل على ذلك .

مسأله ١٧٣: حثف روايت أصحابنا فمن ولد له مولود ليلة لعيد، فروي أنه سمره فطره (١). وروي أنه لا يبرمه فطره، ده أهن شون (٢).

وفد شافعي في القديم: تحب الفطرة بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، فان تزوج امرأة أو ميث عداً أو ولد له ولد أو أسلم كفر قبل طوع الفجر بلحظة، ثم طبع فعليه فطره، وان ماتوا قبل صوعه فلا شيء عليه. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه (٣).

وقال في الجديد: تحب لعروب الشمس في آخريوم من رمضان، فلو تزوج امرأة أو ميث عداً أو ولد له ولد أو أسلم كفر قبل لعروب لحظة، ثم عرفت، وحبب لفطرة، وان ماتوا قبل لعروب بلحظة فلا فطره عليه (٤).
فإن حدثت الروحانية أو ميث العبد أو ولد له ولد بعد لعروب ورأوا قبل طلوع الفجر، فلا فطره بلا خلاف.

وقال مالك في عبيد عبوه الجديد، وفي لولد فعوله القديم (٥).
دليلاً: عني أنه لا يبرمه؛ ما رواه معاوية بن عمار أنه سأل أبا عبد الله عنه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر، عليه فطرة؟ قال: لا قد حرج الشهر.

(١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١١٦ حديث ١٩٩، وبهيب ٤: ٧٢ بين حديث ١٩٧، وفيه من

الشيخ القدوري في المص ٦٧

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ١١٦ حديث ٥٠، وبهيب ٤: ٧٢ حديث ١٩٧

(٣) الوجيز ٩٨، ومجموع ٦: ١٢٥-١٢٦، وكفه له لاحد ١: ١١٩، والصاب ١: ١٦١،

وهدية ١: ١١٧، وسر الحقل ١: ٣١٠، وبنده عهد ١: ٢٧٣

(٤) الام ٢: ٦٣ و٦٥، والوجيز ١: ٩٨، ومجموع ٦: ١٢٥-١٢٧، وعصر المرئي: ٥٤، وكفاية

الاحير ١: ١١٩، وهدية مجتهد ١: ٢٧٣، وفتح القوم ٣٥٠.

(٥) ادوية الكسرى ١: ٣٥٤، ومفصلات ابن رشد ١: ٢٥٥-٢٥٦، وبنده الثالث ١: ٢٣٨.

وهدية المجتهد ١: ٢٧٣.

وسأنته عمن أسهم فيه عطر عنه فطرة؟ فاب: لا (١).

وارواية لآخرى رواها العيص بن لقاسم عن سائب بن عبد الله عنه

سلام عن اعطره متى هي؟ فاب: قبل ان يصلاه يوم الفطر (٢).

وانوجه في جمع سهم أن يحمل الحجر لاون على سقوطه لقرص بحروح

شهر، وشدة حممه على الاستحباب، ويقوى ذلك أن لا يصبر ردة بدمه،

فلا يعلق عليها شيء إلا بدليل.

روى عن ابن عباس فاب: قرص رسول الله صلى الله عليه وآله صدقة

اعطرة في رمضه لصفحة لمصائمه من سمو وارفعت وضممة ايمه كى (٣).

مسأله ١٧٤: إذا كان بعد من شرب كى فميه فطرته والحصة، وكذلك

ان كان يمين ألف عبد، أو كان ألف عبد نفس مشاء، ما كان واحد.

وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: إذا كان بعد من شرب كى منقصب فطرته، وهو كان

بينها ألف عبد مشاعاً فلا فطرة (٥).

دلتنا: عموم الاحبار في وجوب حراج الفطرة عن عبد (٦)، ولم يفرقوا

(١) لكفي: ١٧٢ حديث ١٧، والفقيه ١١٦: ٢، حديث ٥١٠، وسديد ٤: ٧٢ حديث ١٩٧.

(٢) بهد ٤: ٧٥ حديث ٢١٢، والاستبصار ٢: ٤٤ حديث ١٤١.

(٣) من أبي داود ٢: ١١ حديث ١٦٠٩، ومن ابن ماجة ١: ٥٨٥ حديث ١٨٢٧، ومن

در المنظر ٢: ١٣٨ حديث ١٠٠، ومن كسره ٤: ٦٣، وجامع الاصول ٤: ٣٥٤ حديث

٢٧٣٣

(٤) مختصر عمر ١: ٥٤، ووجه ١: ٩١، وجميع ٦: ١٢١ و١٢٢، وفتح العزيز ٦: ١٤٣.

(٥) تلمذ ١: ١٦، وسيد ١: ١٥٢، وهدى ١: ١٦، وجميع ٦: ١٣٠، وفتح العزيز

١: ١٤٣.

(٦) من روى في لكفي ٤: ١٦٠، وجميع ٢: ١١٤، وسديد ٤: ١٦٠، وسديد ٤: ١٦٠.

ولا حظ.

ہیں اُن یَکون مَشاعاً اَوْ غَیر مَشاع۔

وَأَيْضاً لِاحِدِهِ يَمْتَصِي دَيْتاً، لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ رِيّاً دَمَهُ بِيَسْ، وَبَدَأَ لَمْ يَخْرُجْ فِي بَرَاءَتِهَا خِلَافاً.

مسئلہ ۱۷۵: دُوحِد علی شریکیں کہ عدد واحد، کہ غلبہ میں خاص قوی، اُعداب عدد، وہ مختلف قوی، ثم کہہ تحریر میں اذاعتق میں حسن واحد، سوء کہ اذاعق و اذاعق، من اخرج مختلف کہ اُیضاً جائزاً.

وہ وہ میں شریکیں اخرج میں حسن واحد میں اذاعق قوی (۱).
وہ وہ اذاعق: اخرج میں جنسین مختلف میں قوی، اذاعق یہ جب
اخراج میں اذاعق قوی، وہ وہ اذاعق میں اخرج (۲)
والذی اذاعق اذاعق میں اذاعق اذاعق اذاعق میں اذاعق قوی اذاعق،
لأنه متى يلزم المكلف دون قوت نفسه (۳)

ذیلہا: عموم اذاعق میں اذاعق میں وہ اذاعق
وہ وہ میں اذاعق میں اذاعق ذکرہ عن اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق:
قوت یہ: اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق
علی کل من قوت قوت اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق (۴).
وہ وہ اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق اذاعق
عبداللہ علیہ السلام (۵).

(۱) جامع ۱۰، وأعمد ۶، ۱۳۵، وفتح المبرور ۶، ۲۲۵-۲۲۶، ومعنی المحتاج ۱: ۴۰۷.

(۲) جامع ۶، ۱۳۰ و ۱۳۵، وفتح المبرور ۶: ۲۲۴، ومعنی المحتاج ۱: ۴۰۷.

(۳) جامع ۶، ۱۳۰ و ۱۳۲ و ۱۳۵، وفتح المبرور ۶: ۲۱۲.

(۴) التہذیب ۴: ۷۸، حلیہ ۲۲۰، والامبیہار ۲: ۴۲، حلیہ ۱۳۶.

(۵) التہذیب ۴: ۷۸، حلیہ ۲۲۱، والامبیہار ۲: ۴۳، حلیہ ۱۳۷.

مسألة ١٧٦: إذا كان بعض مملوك حراً، وبعضه مملوكاً، لزمته فطرته
مقدار ما يملك منه. وبه قال شافعي (١).

وقال أبو حنيفة: لا فطرة في هذا (٢).

وقال مالك: على سيده مقدار ما يملك، ولا شيء على العبد باخريه (٣).

وقال ابن ماجة: يرمه بكاه مئة، ولا شيء على العبد (٤).

وعند أبي يونس مئة، إذا كان يملك مائة، وحب عنه فطرته، وإلا فلا

شيء عليه (٥).

وقال شافعي: إن كان معه مريض عن قوب يومه رمنه، وإلا فلا شيء

عنه (٦).

دليلنا: ما دللنا به على تعدد شريك.

مسألة ١٧٧: إذا باع عبد قبل هلال شوال، وفهن شوال قبل أن يمضي

ثلاثة يومين هي شرط في الخصال، كان الفطرة على سيده، لأنه في ملكه

عند، وإن كان شرط أكثر من ثلاثة أيام لم ينع، وأنها، كما مثل ذلك

على سائر فطرته، وإن كان الشرط في رد المشتري، كذا لفطره عليه، لأنه

إذا احتار دت على أن يعقد كذا في الأول.

(١) الام ٢، ٦٥، والوجيز ١: ٩٩، ومختصر الررد: ٥٤، والمجموع ٦: ١٢٠، وفتح المبرر ٦: ١٤٢،

وعصمة القاري ٩: ١١٩، والمجلد ٦: ١٣٥، ومعي المنهاج ١: ٤١٣.

(٢) مسند أبي يونس ١: ١٢٠، وفتح المبرر ٦: ١٢٠، والمجموع ٦: ١٢٠، وفتح

المبرر ٦: ١٤٣، ومعي ٦: ٣٥.

(٣) مدونة لكبرى ١: ٣٥٠، وبلغة السالك ١: ٢٣٧-٢٣٨، والمجموع ٦: ١٢٠، وفتح المبرر ٦:

٤٣، ١٤٤، ومبرر ٦: ١٣٥.

(٤) لمجموع ٦: ١٢٠، وعصمة ٦: ١١٩.

(٥) المبسوط للشح الطوسي ١: ٢٤، والمذهب لابن البراج ١: ١٧٤.

(٦) الام ٢: ٦٥، ومختصر الررد: ٥٤.

وقال الشافعي: إذا راع عبداً شرط حيدر مجلس أو حر، الثلاث، وكان احدهم أو لاحدهم، فلا فرق في ذلك بين واحد، يكون الفطرة على ذلك العبد، وله فيه ثلاثة أقوال:

أحدهم: يستقل بنفس عبده، وفطرة عن المشتري، وهو أحير للمربي (١).
والثاني: عبده، وقضه حيدر، فعلى هذا عن شيخ فطرته (٢).
والثالث: مراعى لأحسار أحدهم، ولا يكاد لأحسار مشتريه كان لعبد له وعصره عليه، ولا أحسار المشتري حتى أن عبده وعنه فطرته (٣).
دسلسا: ما روى عنه عليه السلام: "ولا فرق بين إرهاب أحواض في مدة احير كان من مال البيع دون مال المشتري (٤) ودث يد على مالك به وعنه فطرته.

مسألة ١٧٨: إذا هب سوب، وبه رفق، وعنه رين، ومال، ولا أسدين لايمع وجوب فطرة، ولا كس تركه في ثمنه من تصدقه ودين، فخصه ديه وحرحت فطرته، وبه في فطرته ولا مال، كس تركه رخصه بين الدين والفطرة.

ولشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يقضه حتى يتعدى

والثاني: يقدم حق الأدمى.

والثالث: يقسم فيها (٥).

(١) الام ٢: ٦٣ و ٦٥، وعنصر المربى ٥٤، وفتح العزيز ٦: ٢٣٢.

(٢) الام ٢: ٦٣ و ٦٥، وفتح العزيز ٦: ٢٣٢.

(٣) الام ٢: ٦٣ و ٦٥، وعنصر المربى ٥٤، وبه العزيز ٦: ٢٣٢.

(٤) الكافي ٥: ١٦٩ حديث ٣، والمصنف ٣: ١٢٦ حديث ٥٥٩، والتهذيب ٧: ٢٤٤ حديث ١٠٣ و ١٠٤.

(٥) الام ٢: ٦٦، وعنصر المربى ٥٤، وفتح العزيز ٦: ٢٣٢، والمعني ٦: ٤١.

دليلاً: أنها حقاً وحده عليه، وليس تقدم أحدهم على صاحبه أولى من
لآخر، فوجب أن يسوى بينهما، ومن رجع فعليه الدلالة.

مسألة ١٧٩: إذا مات قبل هلاك شوبه عبد، وعنده دين، ثم هلك
شوبه مع العبد في دين، ولم يلزم أحداً قصده، وبه قول أبو سعيد لا يصحرى
من أصحاب الشافعي (١).

وقال باقي أصحابه: أنه سرق القصرة لوثة، لأن تركته هم وإن كان
مرهونة بالدين (٢).

دليلاً: قوله تعالى في به ميراث «من بعد وصية يوصي بها أو دين» (٣)
ثبت أن الميراث يستحق بعد قضاء دين والوصية، فلا حوزتها بينهما مع
بقاء الدين.

قال قبل: لو لم يستقل إلى الورثة نفس موت، كان دامت وبه تركه
وعليه دين وبه كان، فلاب أحدهم وحقق إساً، ثم أراه من له لدين عنه،
كانت التركة من لاس وس لاس، ولو لم تكن مسئلة إلى لاس وفاته ما
كان لاس لاس شيء ههنا، وإن لو ارث منك من له لدين.
وأيضاً وإن الوارث منك قضاء دين من غير تركه.

وأيضاً فإنه يملك طلب التركة حيث وحده، وعند محضمة، ويملك أن
يخسف، فلو أنها به مديونته سميته، لأن أحد الأيشت يميته مل غيره.
قبل له: منك وإن لم يستعمل ربه، فهو متى على منك الميت، وقد أراه من
له الدين، فمثل منه إلى اسمه يدين حقه، ولذلك صحت منهم بطانة.
واليمين وغير ذلك من الأحكام.

(١) مجموع ٦ ١٣٧، وفتح تحرير ٦ ٢٣٦، ومعني مج ١ ٤٨

(٢) مختصر المربي ٥٤، ومجموع ٦ ١٣٦، وفتح تحرير ٦ ٢٣٤، ومعني مج ١ ٤٠٨

(٣) سورة ١٢

حكم من أوصى بعده ومات قبل أن يهرث

مسألة ١٨٠: إذا أوصى بعده ومات الموصى قبل أن يهرث شوال، ثم قبل
بوصى به الوصية، لم يخل من أحد الأمرين: ما أن يخل قبل أن يهرث شوال أو
بعده، فإن قبل قبله، كانت المعتبرة عليه، لأنه حصل في ملكه بلا خلاف، وإن
قبل بعد أن يهرث شوال، فلا يهرث أحدًا قصره.

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال:

أحدهم: يملك حين قبل، فعلى هذا لا يهرث أحدًا قصره، وقوله وجه آخر أن
فطرته في تركه الميت.

والثاني: مراعى، قال قبل تبيد به ميث وصية ولزمته قصره. وإن رد
بينا أن يورث من قبلهم بأخوافة. فعندهم قصره.

والثالث: قول ابن عبد الحكم - به يورث ملكه عنه - يورث الموصى له
ذلك، كما يورث. وهذا يدل على أن الموصى له يورث في ميث الموصى
به غير حث به، وإن قبل استقر ملكه، وإن رد حرج لا من ملكه إلى ولاية
ميت. لأن ميت، فعلى هذا يهرث الموصى له قصره، وأن أكثر أصحابه هذا
لقول (٢).

دليلاً: أن الأصل سرء بدمه، وحس في التسرع لأجل على شغل واحد
منها، فيحب تركها على الأصل.

مسألة ١٨١: إذا مات الموصى، ثم مات الموصى به قبل أن يهرث الوصية،
قام ورثته مقامه في قبول وصية، وصار مثل سائر الأولي سواء. وبه قال
الشافعي (٣).

(١) مختصر الزبيدي: ٥٤.

(٢) "الأ" ٢ ٦٤ و٦٦، ومختصر الزبيدي: ٥٤، ومجموع ٦ ٣٦، وفتح العزيز ٦ ٢٤١ و٢٤٢.

ومعني المحتاج ١: ٤٠٨.

(٣) "الأ" ٢ ٦٤ و٦٦، ومختصر الزبيدي: ٥٤، ومجموع ٦ ١٣٨، وفتح العزيز ٦ ٢٤٣، ومعني شرح ١: ٤٠٨.

وقال أبو حيفة: تظل الوصية (١)، وحكي عنه أيضاً أنها تتم بموت الموصي له، ودخلت في ملكه بموته ولا يقتصر في قبول (٢).
وقد بنا في مسألة الأولى من الذي نمره قصره.
دليلاً: ما قناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ١٨٢: من وهب لغيره عدل من ثياب من ثوب قصه الموهوب به، ولم يقصه حتى يبل ثوب، ثم قصه، وعصره على موهوب به. وقد قال الشافعي في الأم، وهو قول مالك (٣).

وقال أبو إسحاق القصير على يوهب، لأن أهية تمتك - المقص (٤).
دليلاً: ما شبهه معقده، لأحد وعقوب، وليس من شرط عقاده
نقص، وسبب ذلك في ما هبة. وأدانتك - ثوب هبة، لأن أحداً لا
يفرق بينها.

وفي أصحاب من وب - نقص شرط في صحة هبة، فعلى هذا لا فطره عليه،
كما قال أبو سعيد. ومرة عشرة الواجب (٥).

مسألة ١٨٣: تحب ركعة أو العصر على من ملك نصفاً حب فيه لركاة، أو
قمة نصف. وهو قول أبو حيفة وأحمد (٦).

وقال الشافعي إذا فصل صدع عن قوته وقوت غيره ومن يمونه يوماً ولية

(١) شرح فيه عدد ٨، ٤٣٢، وله في كتابه ٤، ٣٣٢، وله في كتابه ٢، ٣٣١.

(٢) شرح فتح القدير ٨، ٤٣٢، وبدائع الصانع ٧: ٣٣٢.

(٣) الأم ٢، ٦٣، ٦٥، وجموع ٣، ١٣١ (٤) مجموع ٦، ١٣٨ من جواب نسخة.

(٥) في كتابه ١٠، ٥٩، وله في ١١٥، وشرح فتح القدير ٢، ٢٩، وجموع ٦، ٣، وفتح نعوي.
أما فلاح.

(٦) كتاب ١٠، ٥٩، وله في ١١٥، وشرح فتح القدير ٢، ٢٩، وجموع ٦، ٣، وفتح نعوي.

وحيث ذلك عليه، وبه قال أبو هريرة، وعطاء، والزهرى، ومالك (١)، وذهب إليه كثير من أصحابنا (٢).

دليلاً: أن لاصل براءة بدعة، وقد أجمعوا على أن من ذكرناه ترمه زكاة مظهرة، ولا دليل على وجوبه على من قبله.

مسألة ١٨٤: إذا كان عدماً وقت الوجوب، ثم وجد بعد خروج الوقت، لا يجب عليه، بل هو مستحب. وبه قال شافعي (٣).
وقال مالك: يجب عليه (٤).

دليلاً: أن لاصل براءة البدعة، ويجب ذلك يحتج به دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ١٨٥: المرأة لموسره إذا كانت تحت معسر، أو تحت ممنوك، أو الأمة تكون تحت ممنوك أو معسر، ومظهره على الروح بالروحته. وإذا كان لا يملك لا يلزمه شيء، لأن المعسر لا يجب عليه الفسرة، ولا ترمه زوجة، ولا مؤنة الأمة شيء، لأنه لا دليل على ذلك.

وقال الشافعي وأصحابه فيها قولان.

أحدهما يجب عليه أن يخرجها عن نفسها، وعلى السيد أن يخرجها عن أمته.

(١) الام ٢: ٦٤ و٦٦، ومختصر الدرر ٥٤، وكفاية الاحيار ١: ١١٩، وبلغة السالك ١: ٢٣٨،
والمؤنة الكبرى ١: ٣٥٥، ومدة ١: ١١٥، ومجموع ٦: ١١٣، وسبح الموم ٣٥٠، ومدة
لمحمد ١: ٢٧٠

حكى علامة في مختلف ٢٢ عن جده رحمه الله «وعلى فقير صدق عليه ما يتجاوز موت يومه أن يخرج بنته عن غيره» (أنه).

وكذا نرى في مسند ٦٣ عند كلامه على شربه ثلث وهو يعي

(٣) الام ٢: ٦٧.

(٤) المؤنة الكبرى ١: ٣٤٩ - ٣٥٠، وبلغة السالك ١: ٢٣٩.

والسلي لا يجب ذلك عليه (١)، كما قبله.

دليلاً ما يده من أن افطره يجب على الروح، وقد اعدم سقط عنه فرضه، ووجوب ذلك على روحه، وأسيده. ورجوعه عليها بفتح ي، دلس، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ١٨٦: إذا أخرج عمر لفطرة نرعاً، وهو ممن يجب له أحد الفطري، فردة عليه فطرته بعينها، كره له أخذها. وقال الشافعي: لا بأس به (٢).

دليلاً: مروي عنه عليه السلام أنه قال: إذا أخرجت سنناً في الصدقة فلا ترقه في مالك (٣).

مسألة ١٨٧: زكاة الفطرة صدق من أي حسن يجوز جراحته. وهو مروي عن علي عليه السلام، وعبد الله بن سريته، وثي هريرة، وأبي سعيد خدرى، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وأبي ذر، وأبي بكر، وأحمد بن حنبل وإسحاق (٤).

ودهب أبو حنيفة إن تبه أن أخرج تمرًا أو شعر فصدقه، وإن أخرج النزع فصدقه، وعنه في الركب روايتان (٥).

(١) الام ٢: ٦٧، والوجيز ١: ٩٨، والمجموع ٦: ١٢٤-١٢٥، وكفاية الاحيار ١: ١١٩.

(٢) الام ٢: ٧٠، ومعي المحتاج ١: ٤٠٨.

(٣) بضمير منه من عدة حد متفرقة، رخصته في ٧ ٣ ٣١، ومنه ٢: ١٨٢.

والتهذيب ٩: ١٣٥ و١٣٧ و١٥٠-١٥٢، والاستبصار ٤: ١٠١-١٠٢.

(٤) الام ٢: ٦٦ و٦٨، والمجموع ٦: ١٢٨ و١٤٢، والمعي ١: ٦٥٢، وبداية المجتهد

٢: ٢٦٢، ومنه ١: ٢٣٨، ومبرح فتح مبدى ٦: ٩٤، ونحوه ١: ٣١٣، و١: ١٢١، و١: ١٢٢.

الاوطار ٢: ٢٥٤، وعمدة القاري ٩: ١١٦، والحنيني ٦: ١٢٤.

(٥) الام ١: ٦٠، والتميز ١: ٩١، والمعي ٦: ٢٦، ومعي ١: ٦٥٣.

والمجموع ٦: ١٤٣، وفتح مبدى ٦: ١١٤، ونحوه ١: ٩٤، ومنه ١: ١٢٢.

قال الكرخي: هو جماع صعدة، روي دث عن أبي بكر، وابن عباس،
وحابر.

وَقَاتِ شُورَى مَمْنُونَهُ فِي سِرِّ (١).

دليلاً: جمع شرقة، وأيضاً دمة تزييقين باخراج الصاع، ولا تبراييقين باخراج نصف صاع.

وَأَيْضاً رَوَى عَنْهُ لَنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّ سَيِّدَ صَلَاتِي لَنَا عَلَيْهِ وَالْأَمْرُ فَارِضٌ صَدَقَ الْقَصْدُ صَدَقَ مِنْ جَرِّ وَصَدَقَ مِنْ شَعْرٍ وَصَدَقَ مِنْ تَرَى عَلَى كُلِّ حَرْزٍ وَعَيْدٍ، ذَكَرَ أَوَانِي (٢).

[illegible]

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سُئل عن صدقة الفسرة؟ قال
صاع من طعام، فقيل: أو نصف صاع؟ فقال: بأش الاسم العسوف بعد.

(٢٣١) وشرح فتح لقدير ٢: ٤

(١) مجموع ١٤٣:٦، وعمل: نذري ١١٣:٦، الفتح الرباني ١٤٧:٦.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٦١، وصحيح مسلم ٢: ٦٦٩، وسنن أبي داود ٢: ١١٢، وسنن ابن

ملاحظة ١: ٥٨٤، وسن الترمذي ٣: ٦١، وسن الدارقطني ٢: ١٣٨.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١٦١، وصحيح مسلم ٢: ٦٧٨، رسل بني داود ٢، ١١٣، وسنن ابن ماجة

١: ٥٨٥، وسين الترمذي ٣: ٥٩، وسين الدارقطني ٢: ١٤٦.

الايام، يعني قيمة معاوية.

مسألة ١٨٨: بحور اخرج صاع من لاحتاس لسعة، نمر، أو الربيب أو
مخضه، أو لتعمر، أو الارز، أو الاقص، أو يس. وبحور اخرج فسته سعر
لوقت.

وقال الشافعي: بحور اخرج صاع مما كان قوتاً حار لاحتبر كالر،
والشعير، واسرة، والحدز، ولتقل يعني به ثقل من الحبوب دون مالا ثقل به
من لادهن (١) وقول لا بحور اخرج القصة (٢).

وحكى يونس بن بكر (٣) عن أبي حنيفة أنه كان يخرج صاعاً اهليلج
أحرأه فأشركه هذا منه على سبيل القيمة فهو وفاق منه، وإن كان منه
على سبيل أنه أصل فهو خلاف.

دليلاً: إخراج المرفقة، ونصاً فالاحتاس التي اعتبرها لا خلاف أب
تجزي، وما عداها ليس على حوارها دليل.

وأما حور اخرج نسمة فقد مضى في باب ركاه الامور، فلا وجه
لإعادته.

مسألة ١٨٩: انسحب من يكون عدلاً على قوت بلد

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: يثبت على قوت نفسه، وهو قول أبي عبيد بن جريويه (٤).

(١) الام ٢ ٦٨، ومجموع ٢ ١٢٨، وفتح العزيز ٦ ١٩٤ و٢٠٥، وفتح المقيم ٣٥٢ ٣٥٣

(٢) الام ٢ ٦٨، والمعي لامن مقدمة ٢: ٦٧١.

(٣) الام ٢ ١٣١، من ي اؤوء انساني في حواضر صفة ٢ ٢٣٦ (يونس بن بكر، روى عنه يوسف
الاشج ونوبكر بن أبي ميسرة، روى عن أبي حنيفة والاعمش وهشام بن عروة) مات سنة
٩٩ هـ.

(٤) الام ٢ ٦٧، ومجموع ٦ ١٣٢-١٣٣، وفتح العزيز ٦ ٢٢٤، ومعني بحث ١ ٦ ١

وقال أبو العباس وأبو اسحاق مثل قول (١).

دليلنا: إجماع المرفقة على الروية مروية عن أبي الحسن العسكري عليه السلام في تصنيف أهل الأمصار، وم يخرجهم أهل كل مصر وبلدة، وقد ذكره في لكتاب الكبير (٢)، وذلك يدل على أن المرفعي عاش قوت أهل السد، لأن عساقوت نفس الإنسان لا طريق إلى نفسه.

مسألة ١٩٠: إذا اعتسرا حان قوت السد، فلا فرق بين أن يخرجهم من أعلاه أو من أدونه، فإنه يخرجهم.

ومن وقف من أصحاب الشافعي في هذه المسألة لهم فيه قولان: أحدهما مثل مقلده. وثاني أنه إن كان أعالي لادى، وأخرج الأعلى أخره، وإن كان الأعلى فأخرج الأدنى لم يخرج (٣).

دليلنا: إجماع المرفقة. وأيضاً لأخبار مروية في هذه المسألة نصحت التخير، لأن سبي صنى الله عنه وآله قال «صاع من حر أو صاع من ربيب أو حنطة أو شعير» (٤) ولم يفرق.

مسألة ١٩١: لا يبحري في المطرقة الدقيق والسويق أصلاً، وبه قال لشافعي (٥). فإن أخرجه على وجه حكمة كان جائزاً عند.

وقر أبو حنيفة: الدقيق وسويق بحري كل واحد منها أصلاً كبر (٦).

(١) لمجموع ٦: ١٣٢. (٢) تهذيب ٤: ٧٩ حديث ٢٢٦، والاستبصار ٢: ٤٤ حديث ١٤٠.

(٣) بوجها ١٠، ومجموع ٦: ١٣٣، ومعني صحيح ١: ٤١٦، والمبسوط ٣٥٣.

(٤) انظر صحيح البخاري ٢: ١٦، وصحيح مسلم ٢: ٦٧٨، وسنن الترمذي ٣: ٦١، وسنن أبي

داود ٢: ١١٢، وسنن ابن ماجه ١: ٥٨٤، وسنن أبي يعقوب ٢: ١٣٨.

(٥) الام ٢: ٦٨، ومجموع ٦: ١٣٢، ومعني المحتاج ١: ٤٠٧، والمبسوط ٣: ١١٣، والمحلي لابن

قدامة ٢: ٦٦٨.

(٦) القدرى ١: ١٩١، وهذه ١: ١١٦، وسنن ٣: ١١٣-١١٤، وشرح فتح القدير ٢

٤٠، وتبيين الحقائق ١: ٣٠٩.

وقال أبو عبد الله بن بشر الاعماسي من أصحاب الشافعي: يجوز حراج الدقيق (١).

دليلاً: أنه لا خلاف أن ما قدس حائره، وليس على حره ما ذكره نس. وأيضاً الاحار المروية تضمنت احب وه تضمن الدقيق ولوسن (٢)، وخالها وجب اطراحه.

مسألة ١٩٢: ركة العصرة واحدة على المسلمين من أهل خضر واسادة. وبه قال جميع الفقهاء (٣).

وقال عده، وعمر بن عبد العزيز، ورسة بن أبي عبد الرحمن: لا فطرة على أهل السادية (٤).

دليلاً: حراج المرققة، والاحار المروية في هذه السب عامة لجميع الناس (٥)، فمن خصها فعليه الدلالة.

مسألة ١٩٣: يجوز لأهل المدينة أن يخرجوا قطعاً وليس. وقال الشافعي: يجوز حراج لافط، فلام يكس فصدع من ليس وقال في الام: لا يؤذوا قطعاً، ولا أدو لا اقوب تحت عبيهم لأعدة (٦).

(١) مجموع ٦: ١٣٢.

(٢) ص ٤٠٧، الجزء ٢، ١١٤، و٧١، ٧٥، ٧٦، ٨٠.

(٣) الام ٢: ٦٧، ومجموع ٦: ١٤٢، وسنن ١: ٢٨٣، وشرح سنن ترمذي ٢: ٣٨٤، وسنن محمد ١: ٢٧٠، ومعني لأر مدنه ٢: ٦٦، وشرح كبرلاء مدنه ٢: ٦٤١.

(٤) محلي ٦: ١٣١، ومعني لأر مدنه ٢: ٦٦، وشرح كبرلاء ٢: ٦٤٧، ومجموع ٦: ١٤٢.

وشرح الموطأ لترمذي ٢: ٣٨٥.

(٥) انظر الكافي ٤: ١٧٠، واللمعة ٢: ١١٤، واللبيب ٤: ٧١، والاشصار ٢: ٤٢، وصحيح مسلم ٢: ٦٧٧، وسنن الترمذي ٢: ٦٠، وسنن ابن ماجه ٥٨٤، وسنن أبي داود ٢: ١١٢.

(٦) الام ٢: ٦٦، ووجد ١: ٩٨، ١٠٠، ومجموع ٦: ٣١، وفتح المبرر ٦: ٢٠٦، ٢٠٧، ومعني

محتاج ١: ٤٠٦، وللمعي لابن قدامة ٢: ٦٦٢.

دليلاً: قوله تعالى: «أصدقات يمسرء وأب كبن» (١) لآيه وأصدقة تناول ركاة الفطرة وركاة لاء، ومث تخصص فريق دون فريق واجمع الطائفة عليه.

مسألة ١٩٧: يستحب حمل الركوب ركاة الامور بصدقة واحدة وركاة الفطرة إلى الامام بفرقة على مستحقها، وبفرقة بغيره.

وقال شافعي: ساطبة هو ما خيار، ومقصده مشبه، وصدقة فيها قولان أحدهما بولاه بغيره، والآخر: بحمله إلى الامام (٢).

ومهم من قال: لا فصل أن يلي ذلك بغيره إذا كان الامام عدلاً، وإن كان لامام جائراً فبغيره بغيره قولاً واحداً، وإن حمله إليه سقط عنه فرضها (٣).

دليلاً: جمع لفرقة وأحارهم (٤)، وأيضاً قوله (خذ من أموالهم صدقة) (٥) يدل على ذلك، ولأنهم فتم معام سبي صني الله عليه وآله في ذلك.

مسألة ١٩٨: وقت إخراج فطرة يوم العيد قبل صلاة العيد، وإن أخرجه بعد صلاة العيد كانت صدقة، وإن أخرجه من أول شهر كان جائزاً، ومن أخرح بعد ذلك أثم، ويكون قضاء. وبه قال الشافعي (٦).

الحقائق ١: ٣٠٠. (١) التوبة: ٦٠.

(٢) الوجيز ١: ٨١، والمجموع ٦: ١٦٢ و١٦٤، وفتح مبريد ٥: ٥٢٠.

(٣) المجموع ٦: ١٦٤، وفتح مبريد ٥: ٥٢٣.

(٤) انظر مروه شيخ كنجي في ٣: ١٥٣٦، ونصف في التذليل ٤: ٩٩.

(٥) التوبة ١٠٣.

(٦) الوجيز ١: ٨٨، وسر سمرقند ٣: ٦٤، وفتح مبريد ٥: ٥٣٣ و١١٧، ومعي شرح

وقد أبو حنيفة: يجوز أن يخرج منه، ولو أخرجها سجين جاز (١).
 دليلنا: إجماع الفوعة، ولأنه مذكور لا خلاف أنه حشر، ومن دعاه
 أبو حنيفة ليس عليه دليل.

مسألة ١٩٩: يصح معز في أعصره أربعة أمد د. ولد رطلان وربع
 بالعراق، يكون تسعة أوطال.

وقد الشافعي: أمد رطل وثنت. يكون خمسة أمد د. وثنت، ومنه فإن
 ذلك، وإليه رجح أبو يوسف، وإليه ذهب أحمد بن حنبل (٢).
 وذهب ثوري وأبو حنيفة ومحمد بن أن المد رطلان، ويصح شحابة
 أوطال (٣).

دليلنا: إجماع الفوعة، وطريقة لأحيط، لأنه إذا أخرج ما قلناه برثت ذمته
 يقيس فلا خلاف، وليس على براء إذا أخرج ما قلوه دين.
 مسألة ٢٠٠: الزكاة إذا وجب بخوب خوب، وتمكن من إخراجها، لم
 يسقط بوقته سواء كانت ركة لأمون، أو ركة بفطرة، ومستوى من صلب
 منه كالدين، وكذلك أشر، والكم رت، وخج. ومنه قد شافعي (٤).
 وقد أبو حنيفة: يسقط ذلك بوقته، وبأوصى بها كانت صدقة بطوع

(١) الباب ١: ١٦٢، والفتاوى المدة ١: ١٩٢، والهداية ١: ١١٧، وشرح الماية للبايزي، مطبوع

في هـ من مرجع صدر ٢: ٤٣

(٢) ج ١: ٩٩، وفتح مبرر ٦: ١٩٤، ومعني الخج ١: ٤٠٥، وكعبه الأخير ١: ١٢٠،

وكتب ١: ٦٠، وهدية ١: ١١٧، وشرح فتح صدر ٢: ٤٠، وندب انصافه ٢: ٧٣، والمعني

لا من فده ٢: ٦٥٧، وسعة ١: ٢٣٨، ومن بعد ٩: ٢٢٣، ورسالة مد دير

شرعية ١٥ و ٢١ و ٢٠

(٣) كتب ١: ١٦٠، والهداية ١: ١١٧، وندب انصافه ٢: ٧٣، وفتح مبرر ٦: ١٩٥، وأنهل

كتب ٩: ٢٢٣، ورسالة المفدير الشرعة ٦.

(٤) لمجموع ٦: ٢٣٢، والوسط ٢: ١٨٥.

تعر من الثبث هكده ركاه عطرة، وكثيرات. واخية (١)
والخرية والعشر عنه روايات، فـ في لاصول وبقه أنو يوسف ومحمد به
تسقط بالوفاة كالخراج (٢).

وروى من سارك ١٠، لايمتد مالوب (٣).
ديلمنا: جماع المرفقة، وأيضاً أول هذه حقوق وحبه تعققت بدمه وأمانه،
فلا حور سقطها مالوب إننا سبيل، ولا دليل يدنا عنه.
وأيضاً قوله تعالى: «أحذ من مواضع صدقة» (٤) وهذا خطأ ليسني صني
لله عنه وآله. ومن يقوم منه منه، ورا كبت مالوب تـ به وحب أن يؤخذ منها
«بصدقة».

١. مدوني هندية ١٩٣، ومدوني وصيد ١٥٦، وسود ٢ ١٥ ١٨٦، وجموع

٦: ٢٣٢، والمجلد ٦. ٨٨.

(٢) الاحكام السلطانية: ١٤٥، والمجلد ٦: ٨٨، واليوط ٣: ٥٠.

(٣) علي ٦ ٨٨.

(٤) التوبة ١٠٣.

كتاب الصوم

مسألة ١: قوله تعالى «وَيُنْهَى الَّذِينَ آمَنُوا كَيْفَ عَمَّكَ صَوْمَ كَيْ كُنْتَ عَلَىٰ لَدُنَّ مِنْ قَبْلِكَ لَعْنَكُمْ لَعْنَكُمْ يَوْمَ مَعْدُونِ» (١)
 من أصحاب من قبل أني في عشرة أيام من شهر رمضان، وكان الغرض
 من شهر رمضان، ثم نسخ قوله (شهر رمضان) في قوله من
 شهد منكم الشهر فليصمه» (٢) فحتم على الصوم في شهر (٣).
 وقول الشافعي، المراد ليلة شهر رمضان، ثم نسخ فرض سجدة في
 التضييق (٤).

وقول معاذ: مرد به غير شهر رمضان، وهو ليلة في كل شهر كان
 هذا فرض الناس حين قدم صلى الله عليه وآله مدية، ثم نسخ شهر
 رمضان (٥).

وبدي قوله شافعي أقرب إلى الصواب، لأن هذا هو الأمر فيها، وليس فيه

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) سورة البقرة: ١٨٤. وسنن أبي داود: ٢٠٠٠، مسند أحمد: ٢٠٠٠، مسند أبي يعقوب: ٢٠٠٠، مسند أبي داود: ٢٠٠٠، مسند أبي داود: ٢٠٠٠.

وأنه قد نسخ في كل شهر رمضان، وهو ليلة في كل شهر كان هذا فرض الناس حين قدم صلى الله عليه وآله مدية، ثم نسخ شهر رمضان (٥).

(٤) السنن الكبرى: ٤: ٢١٠، والمجموع: ٦: ٢٥٠، وأصل العذب: ١٠: ٢٦.

(٥) أحكام القرآن لمصطفى: ٦: ١٧٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢: ٢٠٠، والسنن الكبرى: ٤: ٢١٠.

والمجموع: ٦: ٢٤٩، والتعريف الكبير للرازي: ٥.

أنه كان غير شهر رمضان.

وأما التحية في فيه فهو مسح بالآلاف في شهر رمضان، فسعي أقل ما في هذا سب أن يتوقف في مراد الآية، ويعتقد أنه قد كان امرئ غير شهر رمضان فهو مسح به، وإن كان المراد به شهر رمضان فقد مسح استحباب فيها بالآلاف.

مسألة ٢: الصوم لا يحرق من غير سبقة، فرضاً كان أو نقلاً، شهر رمضان كان أو غيره، سواء كان في الدمة أو مفعلاً ثم لم يمسح به. وبه قال جميع الفقهاء (١)، لا فرق، فإنه قال: قد مسح عليه رمضان على وجه لا يحرقه بقصر، وهو قد كان صحيحاً فمسح آخره من غير سبقة (٢)، وبه يتعين عليه مسحاً يكون مريضاً ومعه فرقاً وكان الصوم في الدمة كما في صدر وأعضاء والكبد، فلا بد فيه من سبقة، ورود هذا من عهد (٣).

دليلنا قوله تعالى «ومرء واحد منكم على وجهه ولا يمسح به» وحده لا على (٤) في محركة على كل وجه، لا يمسح به وجهه ولا يمسح به وجهه هو سبقة.

ونحوه فلا خلاف أنه قد سوي مسحاً صحيحاً محرم، ومسحاً على فوف من قول من أنه سوائه يجزى دليل.

وحده قوله عليه السلام «لا يمسح به» (٥) وحسن عليه السلام رد

(١) الام ٢٢: ٩٥، والوجيز ١: ١٠٠، والمجموع ٦: ٣، وكفاية الأحبار ١: ١٢٦، والسنن ١: ١٤٢، والسنن ١: ١٦٣، والهداية ١: ١٦٨، وشرح فتح القدير ٢: ٤٥، ومعي المحتج ١: ٤٢٣، ومذاهب الصناعات ٢: ٨٣، وموسم ١: ٣٠٠، وبداية العتيد ١: ٢٨٣، ومجلد ٢١٥: ٢١٤، وطلوع السالك ١: ٢٤٤.

(٢) ومذاهب الصناعات ٢: ٨٣، والمجموع ٦: ٣٠٠، وبداية العتيد ١: ٢٨٣، ولفتح ٢: ٢٠٠، وموسم ١: ٣٠٠، وبداية العتيد ١: ٢٨٣، ومجلد ٢١٥: ٢١٤، وطلوع السالك ١: ٢٤٤.

به كونها شرعته مخربة دون وقوع حسن لأفعاله، لأنه لو راد ذلك لكان كذا
مسألة ٣: يصوم على صريحتين مفروضة ومندوبة، والمفروضة على صريحتين
صريحتين بتعني صومه، كصوم شهر رمضان، وصوم اسائر المعين يوم
مخصوص، وهذا حكمه بخلافه حدس فيه زوال. وبه قال أبو
حسنة (١). ويجزى في صوم شهر رمضان سنة واحدة من أول الشهر إلى آخره،
وبه قال مالك (٢).

ومد لاسمعتين، من حيث في صدقه، مثل اسائر لواحق في صدقة،
وكفارت، وقضاء شهر رمضان ومأثمة ذلك، فإلانة فيه من تحديد سنة
لكل يوم، ويجزى ذلك إلى قبل الزوال.

وقال شافعي، لا بد من أن يصوم كل يوم من سنة، سواء وحب ذلك
سرعاً أو بديراً، كصيام شهر رمضان، ومندوبة، وكفارت، وسواء متى ربه
عنه كصوم رمضان، أو بديراً من نفسه، أو كذا في السنة كمدور المطقة،
والقضاء، وكفارت (٣)، وبه قال مالك وأحمد، لأن مالك قال، إذا بوى
شهر رمضان في أول سنة بنسهر كنه آخره (٤). كما قد

٥٥٣ حديث ١٥٥، ومسلم أحمد بن حنبل ١: ٣٥، وسنن ابن ماجه ٢: ١٤١٣ حديث
٢٤٢٥، وسنن أبي داود ٢: ٢٦٣، حديث ٢٢٠١، وسنن الترمذي ١: ١٧٢، حديث ٢١٤٧، وسنن
أبي يعقوب ٧: ٣٤١.

١ مسند ٤٢١، ومعه ١١١، مسند ٣٣١، ومعه ٣٠١، وسنن
لأبي قدامة ٣: ١٨، وأبيل العبد ٢: ٢١٥.

(٢) لعلي لأبي قدامة ٣: ٢٣، الشرح الكبير ١: ٢٨، والمجموع ٦: ٣٠٢، وفتح العريز ٦:
٢٩١، وسنن ٢: ٢٨، والمبسوط ٣: ٢٨.

(٣) الأم ٢: ٩٥، ومختصر المرق ١: ١٠١، ح ١٠١، وكافية الاحيار ١: ١٢٦، والمجموع ٦:
٣١٢، لعلي لأبي قدامة ٣: ٢٣، وبه قال مالك ١: ٢٤٤، وشرح لمود ٢: ٤٠١، واللب
٢: ٢٥٠، ومعه ٣٣١، وفتح ٣: ٢٢٠، (٤) بقر بمصدر ١: ٢٥٠.

وروي أبو حيفة: أن كان متعمداً روزه كقول أبي يعقوب، وإن كان معصفاً
برمضان بعينه كصوم رمضان وسدراعتن حره أن يسوي بكل يوم قبل
الزوال (١).

دلتنا: إجماع الفرقة وأخبارهم.

ويضد قوله (١) من شهد مكة شهر ربيعته (٢) ولم يذكر مهربة أسبه به.
وروي أن سبي حتى أنه عنه وآه بعث في أهل لسود في يوم عاشوراء
وقال: «من لم يكن ربه، ومن أكل فليمسك ربه» (٣) وكان صام
عاشوراء واحياً (٤).

وروي مثل ما قلناه عن أبي عبد الله سلام وابن مسعود (٥).
مسألة ٤: صوم المعتن عن صوم رمضان، حاشا شهر رمضان، فحري فيه مة
معه، ولا تحب فيه مة سعيه، فوسوى صوماً حره لئلا أوقفه وقع عن شهر
رمضان، وإن كان بعض يوم مثل سدر يفتح في رة معة.
وهذا الصوم الواجب في رة، مثل قضاء رمضان، أو لصوم في سدر غير
المعتن، أو غيره من أنواع الصوم واجب. وكذلك صوم أسفل، فلا بد في جميع
دلت من مة السعيه وبه شره، ويكفي ما سوي به بصوم منفراً به في رة
تعي، وإن رد انحصر في رة بصوم عدا يوم من شهر رمضان.
وجبة السعيه هو أن يسوي بصوم سدر برده، ويعينه رلة.

وقال شافعي في جميع دلت رلة فيه من رة سعيه، وهو أن يسوي رة
بصوم عدا من رمضان فرصة، ومن أطلق رلة به يعتن أو عوى عن غيره

١١ سنن ١٤٢، والمجموع ٣٠٢، وفتح المبرور ٣٣ (١٢) البقرة ١٥

(١٣) صحيح ٣٠٣، وصححه من ٢٠١، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠

(٤) صحيح البخاري ٣٠٣، وصححه مسلم ٧٩٢.

٥ عن ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠

ك سدر وكفار ب و سطوع لم يقع عن رمضان ولا عت بوى، سوء كان في السفر أو في الحضر (١).

وفان أبو حبيقة: ن كان يصوم في السنة، كم قدسه (٢).

وول الشافعي (٣): وان كن متعقب برمان بعنه ك سدر وشبهه وشهر
رمضان لم حل حاه في رمضان من أحد أمرين: إفتان يكون حاصر أو
مسافراً.

وان كان حاصر لم يعترف في تعين السنة، وان حوى مصنف أو نصواً أو بدرأ
أو كفاية، وقع عن رمضان وعن أي شيء بوى، انصرف في رمضان (٤).

وان كن في سفر نصرب، وان بوى مصنف وقع عن رمضان، وان بوى بدرأ
أو كفاية وقع عت بوى له (٥)، وان بوى بقاء فيه روايتان.
أحمد: يقع عت بوى له كم لو بوى بدرأ.

و ثاني: عن شهر رمضان كم لو طس (٦).

وفان أبو يوسف ومحمد عن أي شيء بوى في رمضان وقع عن رمضان في
سفر كان وفي حصر، وأحرره في سفر عن ما أحرره أبو حبيقة في حصر (٧).

دليلنا: قوله تعالى: «من شهد منكم الشهر فليصمه» (٨) وأمره دلائل،

(١) مجموع ١: ١٠٠ و مجموع ٦: ٢٠٣ و ٣٠٢، وفتح جبر ٦: ٢٩٢، وكذا في آخر ٢٦.

و مجموع ٦: ١١٤، وفتح جبر ٢: ١٥٠، وفتح جبر ١: ٣١٦.

(٢) كم في جمع نسخ وفتح جبر ٢: ١٥٠، وفتح جبر ١: ٣١٦، وفتح جبر ١: ٣١٦.

وفان سره بول الشافعي فيما سبق فتاقل.

(٣) مجموع ٦: ١١٤، وفتح جبر ٢: ٣٠٢، وفتح جبر ١: ٢٨٣.

(٤) مجموع ٦: ٣٠٢، وفتح جبر ٢: ٣٠٢، وفتح جبر ١: ٣١٦.

(٥) مجموع ٦: ٣٠٢، وفتح جبر ٢: ٣٠٢، وفتح جبر ١: ٣١٦، وفتح جبر ١: ٣١٦.

والمجموع ٦: ٣٠٢، وفتح جبر ٢: ٣٠٢، وفتح جبر ١: ٣١٦، وفتح جبر ١: ٣١٦.

(٧) السوط ٣: ٦١، وفتح جبر ٢: ٣٠٢، وفتح جبر ١: ٣١٦، وفتح جبر ١: ٣١٦.

مسألة ٧: إذا بون مسلم يكون صائماً من أوله لا من وقت تحديد نية. وبه قال أكثر أصحاب الشافعي (١).

وقال أبو سحاق: يكون صائماً من وقت تحديد نية، وما قبله يكون امساكاً لا صوماً يثاب عليه (٢).

دليلاً: إجماع عرفة، ونهية لا يختصمون في أنه يكون صائماً صوماً شرعياً، والصوم الشرعي لا يكون إلا من أوله.

مسألة ٨: علامه شهر رمضان ووجوب صومه حد شمس: إقرار رؤية الهلال وشهادة شهود، وبأنه عد شعبان إلا من يوم واحد بعد ذلك سنة بصرى. وقد عده واحد من فلاسفة أهل العلم، ولا يعمل به، وبه قالت الفقهاء أجمع (٣).

وحكوا عن قوم شذاذ أنهم قالوا: بسبب دين وبالعدد، فإذا أخبر ثقة من أهل الحساب وأعلم بالصوم بوجوب شهر وحب قبول قومه (٤).

ودهب قوم من أصحاب أبي حنيفة العدد (٥)، وذهب من ذهب إلى قول الجدل.

دليلاً: الأحاديث المتوفرة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أئمة صواب الله عليهم ذكره في تهذيب الحاكم (٦)، وبأن القوم في معارضهم من شذوذ الاختيار.

(١) مجموع ٦: ٢٩٢، وفتح العزيز ٦: ٣١٥، وعمدة ١: ٣٣٣، ومعني صحيح ٤٢٤.
 (٢) المجموع ٦: ٢٩٢، وفتح العزيز ٦: ٣١٦، ومعني المحتاج ١: ٤٢٤.
 (٣) مسند ٣: ٦٤، والمجموع ٦: ٢٧١، وفتح العزيز ٦: ٢٧٩، وذهب إليه ٢١٥، من أصحاب ٣: ٣١٧، وعمدة ١: ٣٣٣، وفتح العزيز ٦: ٢٧٩، وذهب إليه ٢١٥، من أصحاب ٣: ٣١٧.
 (٤) مجمع ٦: ٢٩٢، وعمدة ١: ٣٣٣، وفتح العزيز ٦: ٣١٦، ومعني المحتاج ١: ٤٢٤.
 (٥) منهم شيخ صدوق في عمدة، وفتح العزيز ٦: ٢٧٩، وذهب إليه ٢١٥، من أصحاب ٣: ٣١٧.
 (٦) تهذيب ٤: ١٥٤، ب ٤١، علامه في شهر رمضان، ولا يستعمل ٦٢ ب ٣٣.

وأيضاً قوله تعالى: «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهَةِ، فِي هِيَ مُوَأْبِتٌ لِمَا فِي الْحَجَّ» (١) فتس أن الالهة يعرف ٠٠ موقيت الشهور واختر، ومن ذهب إلى الحرب واخذون لا يرأعي هلال أصلاً، وذلك خلاف القرآن

مسألة ٩: صوم يوم الشك يستحب بنية شعبان، ويجرم صومه بنية رمضان، وصومه من عريئة أصلاً لا تحري عن شيء.

ودهب الشافعي، أن ته يكره فراده بصوم التطوع من شعبان، وصيامه احتياطاً برمضان. ولا يكره إذا كان متصلاً بما فيه من صيام لا يام.

وكذلك لا يكره أن يصومه إذا وافق عدة له في مثل ذلك، أو يوم بدر أو غيره (٢). وحكي أن نه قال في بصحة عن عليه لسلام وعمر، ومن مسعود، وعقارب يسر، وفي التبعين الشعي، والسحفي، وفي الفقهاء ما، والاوزاعي (٣).

وقب عتقة واحتيا أساء: لا يكره حب (٤).

وقال الحسن وأنس مبرين: أن صوم امامه صام، وأن م يصم امامه م يصم (٥).

وقال من عمر، أن كان صحيحاً كره، وأن كذا عماً لم يكره، وبه قال

(١) غيره ١٨٩

(٢) مختصر الترمذ ٥٦، ومجموع ٦ ٤٠٤-٤٠٤، وعمدة القاري ١ ٢٧٣، وكذا الإجماع ١

١٢٩، وأبيل لمع ١٠: ٥٣، والبحر الزخار ٣: ٢٤٨.

(٣) أبوداود ١ ٣٩ حديث ٥٥، ومجموع ٦ ٤٠٤، وعمدة القاري ١ ٢٧٣، وأبيل لمع ١

٥٣، والبحر الزخار ٣: ٢٤٧، والفتح الرباني ٩ ٢٦٢

(٤) مجموع ٦ ٤٠٣-٤٠٤، وعمدة القاري ١ ٢٧٣، وأبيل لمع ١ ٥٤، والفتح الرباني

٣ ٢٤٦

(٥) مجموع ٦ ٤٠٣، وعمدة القاري ١ ٢٧٣، وأبيل لمع ١ ٥٤، والفتح الرباني

٣ ٢٤٨

أحمد بن حنبل (١).

وقال أبو حنيفة: إن صامه نكراً لم يكره، وإن صامه على سبيل محرم
رمضان حذراً أن يكون منه فهد مكرهه (٢).

دليلاً: إجماع الطائفة، ولا حرج في روزه في الكتاب مقدم
ذكره (٣).

وروي عن علي بن عبيد بن سلام أنه قال: لا يصوم يوم من شعبان أحب
إلي من أن أفطر يوماً من رمضان (٤).

وروي عن سفيان بن عيينة أنه قال: «صوم حنة من
نهار» (٥) ولم يفرق.

مسألة ١٠: إذا رأى الهلال قبل الروزه أو بعده فهو ليلة مستصفاة دون
المصيبة وله قال جميع الفقهاء (٦).

(١) المجموع ٦: ٤٠٤، ومعدة لقاري ١٠: ٢٧٣، والبهل العذب ١٠: ٥٣-٥٤، والبحر الزخار
٢٤٨، ٣.

(٢) حنبل ١: ١١٩، والسنن ٣: ٦٣، ومعدة بن عبيد ١: ٢٠٢، وسب ١: ٤٦، وحسن
خفاف ١: ٣١٧، وفتح الباري ٩: ٢٦٢، والمجموع ٦: ٤٠٤، والبهل العذب ١٠: ٥٣،
وبداية المجتهد ١: ٢٩٢، والبحر الزخار ٣: ٢٤٨.

(٣) النظر التذيب ٤: ١٨٠، باب ٤١، والاستيعار ٢: ٧٧، باب ٣٧.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٩، حديث ٣٤٨، وأصح ٥٩.

(٥) التكري ٤: ٦٢، حديث ٣٠١، ونعمته ٢: ٤٤، حديث ١٩٦، حديث ٤٥٠، حديث ٢٠٠،
وصحيح البخاري ٣: ٣٤، وصحيح مسلم ٢: ١٠١، حديث ١٦٢، ١٦٣، وسنن أبي داود
٢: ٣٠٧، وسنن الترمذي ٢: ٥١٢، وسنن النسائي ٤: ١٦٧، وسنن ابن ماجه ٥: ٥٢٥، ومسند حماد
٤١٤، ٢.

(٦) الام ٢: ٩٥، وموطأ ١: ٢٨١، وشرح فتح الباري ٢: ٥٢، ومعجم (المصنف) ٣: ٨٨،
والمجموع ٦: ٢٧٢، ٢٧٣، وفتح الباري ٦: ٣٨٦، وسنن حنبل ٣: ٣٢١، وسنن أبي يعقوب
٢٧٥: ١.

وذهب قوم من أصحابي إلى أنه لا رُئيَ قط برون فهو سيرة دنيوية وأب
رُيَ بعده فهو سيرة المستقيمة (١) وقد قال أبو يوسف (٢)
دليلاً: لا حرج في رويده في كتاب بعده ذكره، وإنما يقول في
الرواية الشاذة (٣).

[illegible]

وأُصِدَّ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَمْرٍو وَأَبْنِ مَوْيَا
كُلُّهُمْ. لَيْسَ لَهُ سَمَاءٌ وَلَا مَحْجَفٌ هُمُ يَدُ عَنْ أَنَّهُ يَحْمِلُ الصَّحْبَةَ (٥).

مسألة ٩٩: لا يرضى في رُفْعِهِ هَلَالٌ رَضَوْنًا إِلَّا بِشَهَادَةِ سَاهِبَيْهِ، وَأَمَّا
الْوَحْدُ فَلَا يَرْضَى مِنْهُ هَدْمُ الْعِمْرِ، وَأَمَّا مَعَ الصَّحُوفِ فَلَا يَرْضَى إِلَّا حَمْلُ
قِسَامَةِ (٦)، أَوْ اثْنَانِ مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ.

وللشافعي قولان:

احدهما مثل α فساه من اعداد اشهاديين (V)، وبه فان α الثالث،

ولا ورعي، والبيت من سعد وسواء كان صحيحاً وعنه (١).
والآخر. أنه فصل شهادة واحد، وعنه أن صحته، وأنه في صحاحه
عمر، ومن عمر، وحكوه عن عيسى عنه السلام، وأنه في المعهه أحمد بن
حنبل (٢).

ومن أبو حنيفة. أن كان يوم يوم فبطلت به وحد. وأن كان صحيحاً
يفل إلا أنواتر فيه وحسن عظمه (٣).
دليلاً: إجماع الفقهاء، والاحد ربي ذكره في الكتب من عدم
ذكرهما (٤).

وأيضاً فلا خلاف أن من هدى في هلال، ولم يمتدح من وجوب قبول واحد.
وروى عبد الرحمن بن زيد بن حصب. أن صحبه أصحاب سبي
صلى الله عليه وآله، وعنه منه، وأنه حدثوا أن رسول الله صلى الله عليه
وآله قال: «صوموا لرؤيته وافضروا رؤيته، وإن عمي عنكم فعدوا ثلاثين،
ومن شهد دو عد فصوموا وفضروا وسكوا» ذكره ابن رضى (٥).
مسألة ١٢: لا يقبل في هلال شوب، لا شاهد، وأنه في جميع
المقهاء (٦).

(١) المجموع ٦، ٢٨٢، وفتح معر ٦، ٢٥٠، ومعنى ابن قدامه ٣، ١٠٩، وفتح معر ٦، ٢٢٦،
وبقرة السالك ١٩، ٢٤١.

(٢) مجموع ٦، ٢٨٢، والوجه ١٠، وفتح معر ٦، ٢٥٠، ومعنى ابن قدامه ٣، ١٠٩، وفتح معر ٦، ٢٢٦،
المعجم ١، ٢٧٦، والميسوط ٣، ١٣٩-١٤٠، والترح الوهاج: ١٣٦.

(٣) هدية ١٢١، وسنن ٣، ١٣٩-١٤٠، ومجموع ٦، ٢٢٢، وفتح معر ٦، ٢٥٨، ومعنى
ابن قدامه ٣، ١٢١، وبداية المعجم ١٦، ٢٧٧.

(٤) نظر بهدب ٤، ١٥٥ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٠، والامبصار ٢، ٦٢ حديث ٣٠٠ و ٢٠٥.

(٥) سنن رضى ٢، ١٦٧ حديث ١٣.

(٦) معنى ابن قدامه ٣، ٩٨، ومجموع ٦، ٢٨١، وفتح معر ٦، ٢٢٦، وفتح معر ٦، ٢٢٦.

وقال أبو ثور: يثبت بشاهد واحد (١).

دليلنا: إجماع، وإن أب نور لا يعتد به، ومع ذلك فقد انقرض خلافه، وسقه الإجماع.

وأيضاً فإن شهادة الشاهدين يحوز الإفطار بلا خلاف، وليس على قول من أجاز ذلك بواحد دليل.

مسألة ١٣: من أصبح حساً في شهر رمضان شيئاً نعم صومه ولا شيء عليه، وإن أصبح كذلك متعمداً من غير عذر بطل صومه وعيبه وصحته وعيه الكفارة.

وقال جميع عمهاء، تمت صومه ولا شيء عليه ولا قصه ولا كفارة (٢).
وقال أبو هريرة، لا يصح صومه (٣)، وقد قرأ الحسن بن صالح بن حي (٤)، وهذا مثل ما قناه إلا أنني لا أعلم هل يوحى بكفارة أم لا.
دليلنا: إجماع عرفة، فإنهم لا يحضون فيه، وأيضاً فاد قصي وكفرت بن ذمته بلا خلاف وإذا لم يفعله لم تبرأ ذمته بغيره.
وروى أبو هريرة قال: من أصبح حساً فلا صوم له، ما نأفته قال محمد ورب الكعبة (٥).

مسألة ١٤: إذا شك في طلوع الفجر وحب عنه لا مسمع من الأكل، فإن

المحمد ١، ٢٧٧، وبس حديث ١، ٣٧٠ (١) بطر بصر مقدمه

(٢) بوط ١، ٢٨٩، ونسب ١، ١٥٩، والمعني ١، ٧٨، ٣، والشرح لكرلاس مقدمه ٥٤

(٣) مجموع ٦، ٣٠٧، ٣، ٨، وشرح نكه دار مقدمه ٣، ٧٨، والمعني ٣، ١٨، وسعة بسايت ١، ٢٥٠، والفتح بردي ١٠، ٦٩

(٤) المعني لاس مقدمه ٣، ٧٨، والشرح الكبير ٣: ٥٤.

(٥) بس بن محمد ١، ٥٤٣، حديث ١٧٠٢، ومحمد أحمد بن حبيب ٢، ٢٤١ و٢٨٦ مع عدم وجود خبر

أكل ثم يتبين أنه كان صائداً كان عليه القضاء، وكذلك لو شئت في دخول الليل وأكل ثم يتبين أنه كان غائباً استأنس كان عليه القضاء. وبه قال جميع الفقهاء (١).

وقال الحسن وعطاء: لا قضاء عليه (٢).

دليلنا: إجماع عرفة، وثبت قوله في «الموسم» (٣) وهو لم يصم إلى بل، فوجب عليه القضاء.

مسألة ١٥: يجوز له الخدم إذا بقي من صنوع الفجر مقدار يعتدل فيه من صلاة، فإن لم يصم ذلك وصح أن يوفى في وقت مع، فصنع عنه الفجر مبرح وكان عليه القضاء دون الكفارة، ولو لم يصرح بوجوب القضاء والكفارة. ومن هذا ما ذهب إليه الفجر، فصح مع صنوع الفجر عنه، كان عليه القضاء والكفارة.

وقال ابنه في وأصحابه: إذا أوج من صنوع الفجر فوجبه الفجر محامداً فيه مسائل: أحدها أن يصوم سريعاً ويطيوعاً، وشبهه بالسرعة. فلا وإن إذا وجبه الفجر محامداً، فوقع سريعاً ويطيوعاً معاً، وهو أنه جعل سريعاً وجعل الفجر ناطقاً لم يصم صومه، ولا قضاء ولا كفارة. وبه قال أبو حنيفة (٤).

وقال زهر والمزني: أفسد صومه، وعنه القضاء بلا كفارة (٥) وأما لذاتة. إذا وجبه الفجر محامداً فتمكنت أو تحررت غير آخره، فلا

(١) المجموع ٦: ٣٠٩، والمداية ١: ١٣٠، وعمدة القاري ٥: ٢٩٧.

(٢) عمدة القاري ٥: ٢٩٧، والمجموع ٦: ٣٠٩. (٣) البقرة: ١٨٧.

(٤) الام ٢: ٩٧، والوجيز ١: ١٠٢، والمجموع ٦: ٣١١، والعمدة ٣: ٦٥، ومعني المحتاج

١: ٤٣٧، وشرح الكبير ٣: ٦١، وشرح وهج ١: ١٤١، وحبوب ٣: ١٤٠.

(٥) المجموع ٦: ٣١١، والمبوط ٣: ١٤٠.

وقال أبو حمزة: لا شيء عليه ولا قصه (١)

دلیل: اے سید مصطفیٰ، جو حق و معبود، تم کو تدوین شدہ دین
 المقدر لا فطرہ بلا خلاف.

وَيْضاً فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْأَكْلِ وَهَذَا أَكْلٌ.

مسألة ١٧ - عذر النفس، وخصص مسد حتى يرضى وخصصه،
ويجب منه القضاء، والكفارة متى تعمد.

وہ یوسف علیہ السلام سے ایک من اقمیہ، من شحمہ، کنہہ، قصہ واکمہ، معاً (۲)۔

دستما: لاجسری سہ ماہی کتب (۳) مصرعہ: احسانہ، لاج
معرفہ: برآمدہ، وری لاجسری و جواف

مسألة ١٨: إذا سعى رجل في أن يخلص من فيه ما يشتره من خلاف،
وكذلك أن يجمعه في فيه ثم يستره، لا يستره، ولا يخلص من فيه، ولا يخلص من فيه.

ووقفه الشعري في الأولى وحسره (٤)، و قد - وهو شعري - جمع في
فيه ثم يسعه فيها وجهان : أحدهما من مفعلة ، وآخر مستر (٥) . وكذا
القول في النخامة (٦).

دلیلیات : ۱- اصول و ادراک - صحیح و وحی - ۲- حکم و سبب - ۳- دلیلیات

وليس في الشرع ما يدل على أن ما ذكره يقصر.

مسألة ١٩: إذا تيمناً متعمداً وحسب عليه انعضاء بلا كفره، وبما درعه القىء فلا قضاء عليه أيضاً، وهو المروي عن عتيق عليه السلام، وعندهما بن عمر، وبه قول أبو حنيفة، وشافعي، ومالك، ونور، وأحمد، وإسحاق (١).
وقال بن مسعود وابن عباس: لا يفطره على حاء وإن تعمد (٢).
وقال عطاء وأبو ثور: إن تعمد بقاء فطر وعينه لفقضاء والكفر به، وإن درعه لم يقصر وأخريه محرم الأكل عمداً (٣).

دليلاً: إجماع طائفة والآخر على رويها في الكتب الكبرى (٤) وطريقة الاحتياط تقتضيه أيضاً، وبه إجماع فقه رشت دمنه بيقين، وفي إجماع بكفاره فلا دليل عليه والاصل براءة الدمة.

وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من درعه قىء وهو صائم فمسي عليه قضاء، وإن سبقت فمقص» (٥).

مسألة ٢٠: إذا أصبح يوم لشك وهو يوم الثلاثين من شعبان، ويعتقد أنه من شعبان سبى الاقصر، ثم بان أنه من شهر رمضان لفتمام نيته عمليه قبل

(١) لا ٢ ٦٦، ومختصر بن ٥٦، وحج ١ ١٠٢، ومجموع ٦ ٣٢، وكذا به الآخر. ١
١٢٧، والذهب ١ ١٦٦، وعنده القاري ١ ٣٦، ومعنى لأن قدومه ٣ ٥٤، وسبعة أساليب
١: ٢٤٥، وبيل الاوطار ٤: ٢٨٠.

(٢) المجموع ٦ ٣٢٠، ومعنى لأن قدومه ٣ ٥٤، وعنده القاري ١ ٣٦، وبيل الاوطار
٢٨٠: ٤.

(٣) المجموع ٦: ٣٢٠، وعنده القاري ١١: ٣٦.

(٤) انظر التهذيب ٤: ٢٦٤.

(٥) موطأ مالك ١ ٣٠٤، حديث ٤١، وصلى أبي داود ٢ ٣١٠، حديث ٢٣٨١، وصلى ترمذي ٢
٩٨ حديث ٧٢٠، وصلى ابن ماجه ١ ٥٣٦، حديث ١٦٧٦، وصلى اندلسي ١٤، وصلى
أحمد بن حنبل ٢: ٤٩٨.

الربوب، حدد لبينة وصاء، وبعد أحرأه. وان كان بعد الربوب أمست بقية ليلته
وكان عليه القضاء. وبه قال أبو حنيفة (١).

وقال شافعي: أمست وعليه قضاء على كل حد (٢).

وحنيفة إذا أمست هل يكون صائماً؟ لا.

قال الأكثر: أنه يجب عليه الإمساك ولا يكون صائماً (٣).

وقال أبو سفيان: يكون صائماً من الوقت الذي أمست صوماً شرعاً (٤).

دليلنا: إجماع العروة وأخبارهم (٥).

مسألة ٢١: إذا نوى أن يصوم عدداً من شهر رمضان فرصة أو عدة، فقد:

نه إن كان من رمضان فهو فرض، وإن لم يكن من رمضان فهو ساقطة أحرأه ولا
يلزمه القضاء.

وقال شافعي: لا تحرره وعليه قضاء (٦).

دليلنا: ما قدمناه من أن شهر رمضان يجري فيه سنة مبركة، وبية التعيين

بيت شرط في صحة الصوم (٧)، وهذا قد نوى بقره ونه لم يقطع على بية
التعيين فكان صومه صحيحاً.

مسألة ٢٢: إذا كان بينة ثلاثين، فوى إن كان عدداً من رمضان فهو

صائم فرضاً أو بدلاً، أو نوى إن كان من رمضان فهو فرض وإن لم يكن فهو من
أجزأه.

(١) متاوى الهندية ١: ٢٠١، والمعي لأين قدامة ٣: ٧٤.

(٢) الأمل ٢: ١٦٦، ١٦٧، ومختصر مربي ٥٦، وأحرأه ١: ١٠٤، مجموع ٦: ٢٧٢.

(٣) (٤) غير بعيد ٤: ١٨٧، ١٨٨، حديث ٥٢٦ و ٥٢٨.

(٦) الأمل ٧: ١٤٥، ومختصر مربي ٥٦، والوحي ١: ١٠٠، ومجموع ٦: ٢٩٦، وسراج الموضح

١٣٨، والمعي لأين قدامة ٣: ٢٦-٢٧، والمهل العذب ١٠: ٥٣.

(٧) انظر مسألة ٤٤ من كتاب الصوم.

وقال الشافعي في الموضعين: أنه لا يحرى (١).

دليلنا: مقدّمه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٢٣: إذا عقد أسبوع سنة الشك على أن يصوم من رمضان من غير
أمره من رؤيته أو حرم من طاهره العدد، فوقع شهر رمضان أحراه، وقد روي
أنه لا يجزئه (٢).

والصامه ناه من قوب من صهره بعدلة من ربح أو مراهفن دون
سحمن وانه يحربه بضد.

وقد أصحاب الشافعي في الأولى أنه لا يحربه (٣)، وفي سنة الهندية
قال أبو العباس بن سريج: «قد صدق بعض سحمن وأهل احساب
أجزأه» (٤).

دليلنا: مقدّمه من إجماع لفرقة وأحبهم عن أن من صام يوم الشك
أحراه عن شهر رمضان، ولم يفرقوا.

ومن قال من أصحابه لا يحربه، علق بقوله: «أمره أن يصوم يوم شك
سنة أنه من سحمان، وبهذا أن يصومه من رمضان» وهذا صدمه سنة رمضان،
فوجب أن لا يحربه لأنه مرتكب بهي، وذلك يدل على عدم لمهي عنه.

مسألة ٢٤: إذا كان شك في الفجر وكل وثق على شكّه لا يلزمه

مختصر بري ٥٦، وأخبار ١٠١، والمحيط ٦، ٢٩٦، شرح ١٣٨، ونعي لار
قدامة ٢٣: ٢٥، وكفاية الاحيار ١: ١٢٩

٢. الجديد ٤: ١٨٢، حديث ٥٦، ولاستف ٢: ١١، حديث ٢٣٩، وهو أن يصفى في
اليوم ١٥١، والشرح ١: ١٨٩، وهو في جمع ٥٧، وسند برص في
الصر ١: ٢٨، كتاب الصوم منه ١٢٨، وسنن بري برامه ٩٦، وعلامه حتي في المختلف
كتاب الصوم ٤٤.

(٣) الوجيز ١: ١٠١، والمجموع ٦: ٢٨١، وكفاية الاحيار ١: ١٢٩.

(٤) المجموع ٦: ٢٧٩، ومداية المعتمد ١: ٢٦٥.

القضاء. وبه قال الشافعي (١).

وقال مالك: ينزعه القضاء (٢).

دليلاً: قوله تعالى: «واكثروا شربوا حتى ينثربكم لحيط الاسن من لحيط الاسود من فحر» (٣) وهذا ينش بعد

مسألة ٢٥: من جامع في ٣٠ رمضان منع من غير عدد وحسب عنه قضاء والكفارة. وبه قال أبو حنيفة، وشافعي، ومالك، ولاوراعي، والثوري، وأصحاب أبي حنيفة (٤).

ول مالك من سعد وسحبي: لا كفارة عنه (٥).

دليلاً: جمع بحرفة، ولا حذر بورده حتى ذكره (٦).

وأيضاً: فعل ذلك برب دمه نفس، وقد فعل في براءه خلاف ورزي أو هرسه. وأى رجل في سبي صلي به عنه وآه قصير رسول الله هكك قصص. ما شئت؟ قصص. وقصص على مرابي في شهر رمضان، قصص، كذا ما تعنى رقه؟ قال: لا، قال: فهل يستصع أن صوم شهرين من بعض؟ قال: لا، قال: هل يستصع أن صوم شهرين من بعض؟ قال: لا، قال: أحلست فاني سبي صلي به عنه وآه هدف فيه تمر، قد بخصتي به، فقال: يرسل الله ما من لا شيء، هل سبب قصص، قال: فصحت لسي

(١) مختصر ابن أبي شيبة، ٥٦، والمجموع ٦: ٣٠٦.

(٢) بدوهم الكبير ١٩٢، والمجموع ٦: ٣٠٦، شرح صفة براءه السالك ١: ٢٤٧.

(٣) بقره ١١٧.

(٤) لا ٢: ٩٩، ومختصر ابن أبي شيبة، ٥٦، وشرح ابن أبي شيبة، ٣٤٤، وكفاية لا.

(٥) ١٢٩، والندب ١٦٦، وشرح فتح عبد الرزاق، ٦٩، وشرح ابن أبي شيبة، ٥٦، وشرح ابن أبي شيبة، ١٢٩.

(٦) ٢٩١، وبلغة السالك ١: ٢٤٨، والبلل العبد ١: ١٢٥.

(٥) المجموع ٦: ٣٤٤، والمغلي ٦: ١٨٨، ولبي لابن قدامة ٣: ٥٨، وعمله نقاري ١: ٢٤١.

(٦) التهذيب ٤: ٢٠٥، والاستبصار ٢: ٩٥.

صلى الله عليه وآله حتى بدا ثدياه فأطعمه إِيَّاهُمْ (١).

مسألة ٢٦: بحث باجماع كفارتان: إحداهما عن برحس وثانية عن بررة
إن كانت مطاوعة له، فإن استكرهها كان عنه كفارتان.

وقال الشافعي في القديم ولام: كفارة واحدة، وعنه أصحابه وبه
يفتنون (٢). وهل عليه أم عليها ويسحملها لروح، عن وجهين. وقال في
الاملاء: كفارتان على كل واحد منها كفارة كمنة من غير تحمل (٣)، وبه
قال مالك وأبو حنيفة (٤).

دليلاً: إجماع برفقة، فإنهم لا يحتفون في ذلك.

وبصاً: الأحبار المروية في هذا الباب ذكرها في الكتاب المقدم
ذكره (٥).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله (٦) أنه قال: «من أفطر في رمضان
فعليه مثل ما على المطاهر» (٧) وهذا نص وهذه قد فطرت.

(١) روى حديث سنده صحيح لا على ر. يعقود في صحيح البخاري ٣ ٤١ وصحيح مسلم ٢

٧٨١ حديث ٨١، وسنن أبي داود ٣ ٣١٣ حديث ٢٣٩٠ و٢٣٩٢، وسنن ترمذي ٢ ١١١

وأبو داود ١ ٢٩٦ حديث ٢٨ و٢٩.

(٢) الام ٢ ١، وعنصر لروي ٥٦، وسوخر ١ ١-٤، والجميع ٦ ٣٣١، والفتح معجم

٣٨٦، وكفاية الأحيار ١: ١٢٩.

(٣) مجموع ٦ ٣٣١، ومعني الجمع ١ ٤٤٤، وشرح معجم مدير ٢ ١٠

(٤) بدونه لكبير ١ ٢١٨، والجميع ٦ ٣٣١ و٣٤٥، وبدائع الصنيع ٢ ٩٨، وسنن خلائق

١ ٣٢٧، وشرح معجم مدير ٢ ٧٠، ومعني الجمع ١ ٤٤٤، وبدائيه المعجم ١ ٢٩٤.

(٥) نك في ٤ ١٠٣، حديث ٩، ومن لا يحضره الفقيه ٢ ٧٣-٧٤ حديث ٣١٣، ونسخته ٥٥، ونهتدب ٤

٢١٥ حديث ٦٢٥.

(٦) ورد في بعض النسخ العتمة «علي عليه السلام».

(٧) في الجفریات: ٥٩ عن علي عليه السلام، وسنن الدارقطني ٢: ١٩٠ حديث ٥٢ عن النبي صلى

الله عليه وآله مع اختلاف في اللفظ.

مسألة ٢٧: إذا وطأها نائمة أو كرهها فهرأ على جماعة ثم تعصمها، وعليه كفارتان.

ولشافعي فيه قولان حسب قوته في لزوم كفارة واحدة أو كفارتين (١). وإن كان أكره تمكين مثل أن تعصمها فمكته فقد أفصرت غيرها لا يدرمها الكفارة وكان عنه ذلك (٢) وله في أفصرتها وحها ولا يحتنف قوله في أنه ليس عليها كفارة (٣).

دليلاً: على الأول إجماع لمرقة على أنه إذا كرهها فعليه كفارتان لا يحتنمون فيه، ومما إذا لم يكن أكرهها مسحاً فإنها تكون معصرة ورمها القضاء. وأما الكفارة فلمعموم قوته: لا كفارة على لمكرهه (٤)، وم يفصلوا بين أكرهها وأكرهها، والأصل براءة الذمة.

مسألة ٢٨: إذا رزق امرأة في رمضان، كان عنه كفارة وعيها كفارة. ومن أصحاب من قال يلزمه ثلاث كفارت (٥)، وروي ذلك عن ابن عباس عليه السلام (٦).

(١) مجموع ٦ ٣٣٦ و ٣٣١، ومعني مجمع ١ ١٤٤، ومعه مجله ١ ٣٩٤، وعمده لعمري ٢٧: ١١

(٢) لا م ٢ ١٠٠، وسحر ١ ١٠٤، وفتح المبرر ٦ ٣٩٩، ومجموع ٦ ٣٣١ و ٣٣٦، ومعني مجمع ١ ١٤٤، ومعه مجله ١ ٣٩٤، وعمده لعمري ١١ ٢٦، وسحر مجله ٣٨٦

(٣) الأم ٢ ١٠٠، والمجموع ٦ ٣٣٦ و ٣٣١، وفتح المبرر ٦ ٣٩٩، والمجمع ٣٨٦

(٤) انظر بعض ما رواه أصحاب الكتب الحديثه جواب: «وبالرفع كما في كذا» ٤ ١٠٣ حديث

٩، ومن لا يحصره عنه ٢ ٧٣ حديث ٣١٣، وللهيب ٤ ٢١٥ حديث ٦٢٥، ومن ابن ماجه

١: ٦٥٩، ومن الدارقطني ٤: ١٧٠ حديث ٣٣، ومن البيهقي ١ ٣٥٦ و ٣٥٧، ومن صحيحين

متصورين: ٢٧٨-٢٧٩، واستترك على الصحيحين ٢ ١٩٨

(٥) قاله الشيخ الصدوق في الفقيه ٢: ٧٣-٧٤.

(٦) روى عبد السلام بن صالح هروبي كما في الفقه ٣ ٢٣٨ حديث ١١٢٨، وللهيب ٤ ٢٠٩

حديث ٦٠٥، والاستبصار ٢: ٩٧ حديث ٣١٦.

ولثاني: لا يسهق عنه فرصه. ويكون في دمه ثمة من أن يخرج، وهو الذي اختاره أصحابه (١).

دلتنا: إجماع عرفة، ونهض قوله عز: «لا يكف به نفساً إلا وسعها» (٢) و«لا يكف به نفساً إلا ما يشاء» (٣) وهما من حر، وليس في وسعه الكفارة، ولا أوتي ذلك.

مسألة ٣١: إذا أكل وشرب من ماء قصر، وكنت أحدهما. وله قول الشافعي وأصحابه، وهو أن يرضى عن شئ عنه سلام. ومن عمر، وفي هريرة، وله قول في شفه لا وعى. ونور، ونوحشة، ونسحة غير أن أبا حنيفة قال: ليس به قصر، غير أن أفضله مسح (٤) فعنده أن العمدة وسهوي يتسد به ذب سوء، لا الصوة وله مخصوص بخبر، فهذا لم يقطره استحساناً (٥).

وول رسة ومث. أفضله وعنه عصاة، ولا كدرة (٦)

وول ثالث: هدى في صوم مريض، وفي الضيق فلا يقطر له شيء (٧)

ومعني المحتج ١، ٤٤٥، والراجح ٢٦

(١) الام ٢: ٩٩، والوجه ١: ١١٥، وعموماً ٦: ٣٤٣، بحر الترفيع ٣: ٧١-٧٣، وفتح

البحر ٦: ١٥٩، ومعني ١: ٤٤٥، وكذا ١: ١٣٠، وسر ٢: ٤٤٦

(٢) البقرة: ٢٨٦. (٣) الطلاق: ٧

(٤) الام ٢: ٩٧، والوجه ١: ١١٥، وسر فتح عيده ٢: ٦٢، ومعني ٢: ١٥٩

(٥) الام ٢: ٩٧، وعموماً ٦: ٣٣٤، بحر الترفيع ٣: ٧١، وسر ٢: ٤٤٦

المدب ١١: ١٣٩.

(٦) الام ٢: ٩٧، وشرح فتح عيده ٢: ٦٢، وسر ٢: ٤٤٦، وسر ٢: ٤٤٦

(٧) وسر ٢: ٤٤٦، وسر ٢: ٤٤٦.

(٨) وسر ٢: ٩٧، وسر ٢: ٩٧، وسر ٢: ٩٧، وسر ٢: ٩٧

(٩) وسر ٢: ٩٧، وسر ٢: ٩٧، وسر ٢: ٩٧، وسر ٢: ٩٧

(١٠) موطأ مالك ١: ٣٠٦.

امن سعد (١).

ولا حري: نه بحري فيها (٢)، وبه قال مالك (٣).

وقد ذكرنا بروس معاً في الكتب من تقدم ذكرهم (٤)، وان رخصاً الترتيب فطريقة لاحتياط، وان رخصاً تحبير فلان لاصل براءة لدمة وبه رواه ثوريرة: ان رجلاً فطر في شهر رمضان، وأمره رسول الله صلى الله عليه وآله يعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعم مائة مسكنة (٥)، وحر الاعرابي (٦) يقوي الترتيب.

مسألة ٣٣: كن موضع تحب فيه كدرة عتق رقبة. وبه بحري في رقبة كانت، إلا في قول الخط، وبه لا يحري، لا المؤمنة. وبه قال أبو حنيفة (٧).
وقل شافعي: لا يحري إذا المؤمنة في جميع كدرات (٨).

(١) مختصر بري ٥٦، ونوح ١٠٤، والمجموع ٦، ٣٤٥، وكفاية الاحبار ١: ١٢٩، والنياب ١:

١٦٧، وبداية ١: ١٢٤، وسف ١: ١٥٩، والمعنى لابن قدامة ٣: ٩٦، وتبيين الحقائق ١:

٣٢٨، وبداية محمد ٢٩٥، ومغني المحتاج ١: ٤٤٤، وفتح القريب ٣٤.

(٢) مسائل علي بن جعفر كدرة بحري في بحر ١٠: ٢٥٥، وبه قال في عتق كدرة

هذه علامة الحلي في المختلف، كتاب الصوم ٥٥.

(٣) اندوة كثر ١: ٢١٩، وسف ١: ٢٥٥، والمعنى لابن قدامة ٣: ٩٦، وبه بحري

١: ٢٩٥، والمجموع ٦: ٣٤٥، ٤: ٣٢١، ٥: ٦٢، ١٣: ٣٢١، وسف ٢: ٨١، ٩٥:

(٥) صحيح بحري ٣: ٤٦، وصحيح مسلم ١: ١٠٠، وموطأ مالك ٢: ٢٩٦، وابن قدامة ٢:

٣١٣.

(٦) بكري ١: ٢٢، حديث ٢، والنياب ١: ٢٠٦، حديث ٢: ٢٤٥، حديث ٢: ٢٤٥.

(٧) سف ١: ٣٨٤، وسف ٢: ١٥٩، والمعنى لابن قدامة ٣: ٩٦، وكدرة

الاحبار ٢: ٧٢، وبداية المحدث ٢: ١١٠، والبحر الرخا ٤: ٢٣٤.

(٨) الام ٥: ٢٨١، ومختصر البري ٢: ٢٠٤، والمجموع ٧: ٢٦٨، وكفاية الاحبار ١: ١٢٩، ٢: ٧٢،

والسراج نوافج ٤٦: ٤٣٩، اندوة عب ٢: ١٠٠، والمعنى لابن قدامة ٨: ٥٨٦، والتعب ١:

٣٨٤، وسف ٧: ٣، والبحر الرخا ٤: ٢٣٤.

دليلنا: صواهر لتي وردت في وحيوت عتي رفة (١)، ولم يقتدوها بمومة،
فعلى من قندها بالاعاد بدليس، لأن الأصل مرة اسمته.

مسألة ٣٤: يستحب أن تكون رقعة سيمة من الآفات، وليس ذلك
بواجب، وبه قال أبو حنيفة (٢).

ووال الشافعي لا يحرق، بل مسممة (٣).

دليلتنا: ماقلتناه في المسألة الاولى سواء.

مسألة ٣٥: صوم في شهرين غلب أن يكون مسعاً. وبه قال جميع
المقهاء (٤).

وہ سب اُنہی میں سے ہیں جنہوں نے اس سے پہلے (۵)۔

دليلاً: جماع العرقه، وأخبار الروية في هذا المعنى (٦)، ودليل
الاحتياط.

مسألة ٣٦: إذا أضعف فضعه كمن مكن نصفه، وروى مثله (٧)

سواء كفر بالتمرة، أو بالبر، أو غير ذلك.

وقال أبو حنيفة: إن كفر نمر وشعر فعمه يكن مكياً ص.ع. وإن كان من البرص ص.ع. (١) وعنه في ر.س. ر.و.ت. (٢).

دليلاً. إجماع المفرقة على أنه لا ردة على مدبر ولأن الأصل سراءة الدمة
ووجوب المدبر أو مدقسه بوجه فيه في وقت إيه.

مسألة ٣٧: إذا عمل المرء في يومه لقي تضمنت الترتيب (٣) فندس له الصوم ثم وحده الرقعة لا يجب عليه الاستغفار له، قال فعمل كإن أفصل، وبه قولنا (٤)، وكذا في سنن مالك بن الحنفية.

وقال أبو حيفة فيها كذب بوجوب الانتفال فلا في ستمع إذ تنس بصوم
سبعة أيام وفيه قول لا يرجع في هدي (٥)

دليلنا: إجماع عريقة. وأنصأ فيه إذ ليس رجموه ليس له هو فرضه، فمن
أوجب عليه الالتزام في فرض جوفية الدرة

مسألة ٣٨: إذا فقد ضوء الصوت، ثم وُضِعَ بعد ذلك مرةً ومرةً لا يتكرر عليه الكلمة، ولم يُعرف فيه حروف من عتقه، من ضوء على ما قبله (٦). ويبدو أن المُرْتَضَى من أصحابنا أنه يجب عليه تكرار مرة

١٤٣٨ هـ / ١٩١٦ م

٢٩٥ ٣٤٨ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠

(۲) در سال ۱۳۷۹، ۱۳۸۰ و ۱۳۸۱، به ترتیب ۱۰۰، ۱۰۰ و ۱۰۰ درصد از کل مساحت مورد مطالعه را پوشش داده است.

١٤٦ هـ = ١٢٠٥ م. ١٤٧ هـ = ١٢٠٦ م. ١٤٨ هـ = ١٢٠٧ م. ١٤٩ هـ = ١٢٠٨ م. ١٥٠ هـ = ١٢٠٩ م.

(٣) المتقدم في المسألة ٣٢.

(٤) المجموع ١٨ : ١٢٣، ومعنى الخناج ١ : ٤٤٤، وكفاية الاحبار ١٣٠، والمعنى لابن قدامة ٣ : ٦٨.

(٥) المجموع ٧: ١٩٠ و ١٨٠: ١٢٣-١٢٤، والمضي لابق قدامة ٧

197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1065 1066 1067 1068 1069 1070 1071 1072 1073 1074 1075 1076 1077 1078 1079 1080 1081 1082 1083 1084 1085 1086 1087 1088 1089 1090 1091 1092 1093 1094 1095 1096 1097 1098 1099 1100 1101 1102 1103 1104 1105 1106 1107 1108 1109 1110 1111 1112 1113 1114 1115 1116 1117 1118 1119 1120 1121 1122 1123 1124 1125 1126 1127 1128 1129 1130 1131 1132 1133 1134 1135 1136 1137 1138 1139 1140 1141 1142 1143 1144 1145 1146 1147 1148 1149 1150 1151 1152 1153 1154 1155 1156 1157 1158 1159 1160 1161 1162 1163 1164 1165 1166 1167 1168 1169 1170 1171 1172 1173 1174 1175 11

كفارة (١).

دليلاً: ان لأصل برءة اسدمة، والكفارة الاون مجمع عليها، وما زل عليها
ليس عليه دليل.

مسألة ٣٩: إذا كان دسباً، وعتمد انه أفصر، فجمع وحب عليه كفارة.
وقال الشافعي في ١٥٠: لا كفارة عنه (٢).

دليلاً: انه وطء في صوم صحيح في شهر رمضان يجب أن تبرمه الكفارة
لأحويه تحت عموم لأحار الواردة في هذا المعنى (٣).

مسألة ٤٠: إذا دشر مرتبة في دون الوضوء، فأمنى، لم يمه الكفارة، سوء
كان فسة او ملامسه أو شيء كان، وفيه بحث مشرقه (٤).

وقال أبو حنيفة وشافعي: عنه قضاء بلا كفارة (٥)

دليلاً: إخراج عرقه وطريقة لأحبيب ط

مسألة ٤١: إذا ارسل في دسر امرأة أو علام كس عنه القضاء وكفارة.

وبه قال الشافعي (٦).

وقال أبو حنيفة عنه قضاء بلا كفارة (٧)

دليلاً: إخراج عرقه وطريقة لأحبيب ط، ولأنما شيء هذه مسألة على وجوب

الحد عليه - لفعل على كس حاب، وكس من قول يديث أوجب عليه القضاء

(١) حكاة برءة حتى عهد : عتمد انه أفصر - ص ٥٦

(٢) الام ٢: ١٠٠، والمجموع ٦: ٣٣٩ - ٣٤٠.

٣ - طه كافي ٤ - وعنده ٢: ٢٠٢، ٢٠٥، والتمهيد ٢: ٩٥

(٤) سعة المسالك ١: ٢٤٤، والمجموع ٦: ٣٤٢

(٥) مسند ٦٠، ٦٨، ووضوء ١٢٥، وشرح فتح عبد ٢: ٧٣، و٢٨٢

وعنده نري ٥٠، ٥١، ٥٢، والمجموع ٦: ٣٤٢، ٣٣

(٦) الام ٢: ١٠١، وعمل ٦: ٣٤٢، وسبع ١: ٣٨٥، ٦١، والمختل ٦: ١٩١،

وسراج القوم ٣٨٦ - مسند ٩: ٥٤١، بين لفتا ١: ٣٢٧.

والكفارة، والذي يدل على ذلك إجماع المهرقة.

وروى عن ابن عباس - أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من غلب عمل قوم لوط فاقتلوه» (١).

وروي عن أبي بكر أنه يرمى به من شهر (٢).

وعن علي بن عيسى - أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من غلب عمل قوم لوط فاقتلوه» (٣) ولا يخالف في الصحابة.

مسألة ٤٢: إذا أتى بهيمة فمضى كان عليه الفضة والكفارة. وإن أوج وموت فمضى لأصله فيه نص، ولكن يقتضي بذهب أن عليه مائة، لأنه لا خلاف فيه وأنه سكره ولا يرميه، لأن الأصل براءة الذمة، وليس في وجوب دلالته، فإن لم يجد فلا يجب عليه وجب عليه تحرير.

وقال أبو حنيفة: لا حد ولا غسل ولا كفارة، وكذا إذا وطأ الطفلة الصغيرة (٤).

وقال الشافعي وأصحابه: فيها قولان:

أحد: يجب عليه الحد إن كان محصناً، وإلا كان غير محصن فالحذف.

والآخر: عليه القتل عن كل حال مثل قوله (٥)

ومنه من أخفى به شهراً، وهو أنه لا حد عليه، وعنده تعزير مثل قوله.

(١) في سنن ابن ماجه ٢، ٨٥٦ حديث ٢٥٦١، ومسند أحمد بن حنبل ١، ٣١٠، ومسند الترمذي ٤:

٥٧ حديث ١٤٥٦، ومسند أبي داود ١، ١٥٨ حديث ٤٤٦٢ باختلاف في اللفظ.

(٢) روى أصحاب المصنفات عن ابن عباس -.

(٣) روى في حواهر الأخبار في هامش البحار ١، ١٠٠.

(٤) في حواهر الأخبار في هامش البحار ١، ١٠٠.

(٥) في حواهر الأخبار في هامش البحار ١، ١٠٠، وكفارة الأحرار ٣٤١، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

حكم من كل أوشرب معصداً في صوم بدر اور مصداً ١٩٣

مسألة ٤٤: إذا أكل أو شرب أو شتم بسمي به كلاً برمه عصاء وكفارة، مثل ما يدرم بوطي، سواء كان ذلك في صوم رمضان أو في صوم بدر.

وقال الشافعي: لا تحب هذه كفارة إلا بوطيء في مخرج إذا كان الصوم تاماً، وهو أن يكون بدء شهر رمضان في خضر، وبوطيء في غير المخرج أو في سيرة من الصوم من بدر أو كفارة أو قضاء فلا كفارة، وعلى هذا حتى أصحابه (١).

وقال أبو عبيد بن أبي هريرة تحب كفارة بصعري، وهي مائة من طعام لا كحل والشرب وما يحرق بحرهم (٢)، وبه قول سعد بن حبر، ومن سيرين، وحقاد بن أبي سليمان (٣).

وقال مالك من أفطر معصيه فعليه الكفارة بسمي أو فطر من جمع أو غيره، حتى أنه يكرر النظر فأما فعليه الكفارة (٤) وقال قوم إن أفطر بسمي فعليه الكفارة، ذهب به ثوري ونوحصة وأصحابه وأبو اسحاق (٥).

وقال نوحصة، يكفر به على ما منع به فطر من حبه، فأعني حسن جماعة الوعد في مخرج، وبه تحب كفارة، وأما حسن المكولات ما قصد

(١) الام ٢: ١٠، ووجز ١: ٤١، وجميع ٢: ٣٢٤، وكذا ١: ١٢٩، وبه تحب ١: ٢٩٢، وأما المذهب ١: ١٣١، واللبوط ٣: ٧٣.

(٢) جميع ٦: ٣٢٨-٣٢٩، وفتح المبرر ٦: ٤٤٨.

(٣) جميع ٦: ٣٢٩، وعمدة ٦: ١١، و١: ٣٤، و١: ٣١.

(٤) بدو كبرى ١: ١٩٦، و١: ١٩٧، وجميع ٦: ٣٣٠، وبه تحب ١: ٢٩٢، وبه تحب ١: ٢٤٤.

(٥) المذهب ١: ١٥٩، وهداية ١: ١٢٤، والمبوط ٣: ١٣، وفتح المبرر ٢: ٧١، وبداية مجتهد ١: ٢٩٢، وجميع ٦: ٣٣٠، والمذهب ١: ١٣٠.

وقار سعيد بن المسيب: يقضي عن كل يوم شهراً^(١)، وروي ذلك عن أنس عن سفيان صفي الله عنه وآله^(٢).

وقال السجسي: يقضي عن كل يوم ثلاثة آلاف يوم (٣).

وروا عن عليٍّ عليه السلام ومن مسعود. لا قضاء عنه لعظمه الحرم (٤). ولا ينفع قضاء عنه الصوم الدهر، لما روى أبو هريرة أن سبي صلى الله عليه وآله قال «من أفطر يوماً من شهر رمضان عبر رحمة لم يقص عنه صوم الدهر» (٥).

دليلاً: إجماع المصنف، ونصب الأصل براءة الدم، فسر عن علي أكثر من
قضاء فعله الدلالة.

مسألة ٤٦: من المكره على الاعتذار بقطر، ولم يبرمه شيء، سواء كان
إكراه قهراً، أو كراه على أن يمتنع باختياره

وقار لشاعری: ہاگرہ ہاگرہ و ہرمش، نصیب الہی، حقیقہ لم یفعل، و ہا
ہاگرہ حتی اکل ہمسہ یعنی فوئس (۶)۔

وكذلك ان المكره حتى تقياً بنفسه وعلى فوس، لأنه اب درعه اليه لم يرمه شيء، وان تقياً متعمداً أفطر (٧).

(١) مجموع ٦٠٧٩، وبقی (١٥٠٠) ٣٠٠٠، و محضر ٧٠٤٢

(۲) میں مد رطبی، ۲، ۱۹۱ حدیث ۵۵ و ۵۶

(١٥) مجموعہ ۶، ۱۳۲۹ و نصفی (سید محمد علی)، ص ۵۰۷، بحر + ۷۵۱

(١) صبحي بيحدري ١١٢، وانس الكسري ١٢٨، وعميداني ١١٢، ١٢٨

والحمد لله ٣٢٩.

(٥) صحیح بیخاری ٣ ٤٩، وصیٰ حروری ٣ ١ حدیث ١٢٣، وصیٰ ریحانی ٥٣٥

حدث ٦٧٢، و٦٧٣ و ٢ ٣١٤ ٣١٥ حدث ١٣٩٦، و - أكبر؛ ٢٢٨ خلاف في

ألفاظها ولا حظ . (٦) الحبوب : ٣٢٥ ، وأيسوط : ٣٨

(٧) الام ٢: ٩٧، وانحصر ٦: ٣٣، وكلمة الاح ١٢٧

وكذلك إن أكرهه على جماع - قهره - ففطره هي. وإن كان إكراهه
تمكين فعلي قولين (١).

وكذلك إتيان إدا حلف: لا يحب هدا - وأدخل الدر محمولاً لم
يحتسب، وإن أكرهه على أن يدخل فعلي قولين (٢).

ويؤتى - حبره - رمة - نفود، وإن أكرهه - ك - إكرهه - فهو أن يرمي
به عليه فلا صد له عنه، وإن أكرهه حتى ينسل فعلي قولين في نفود (٣) وثمة
الدية فإنها بينها إذا سقط القود (٤).

دليلنا: أن الأصل برءه الدمة، ولا يعنى غيب شيء - ب - تدبير، ولا دليل
في شيء من هذه المسائل على ما ادعوه.

وأيضاً روى عن سفيان بن عيينة أنه قال: «رفع عن مني ثلاث،
لخطأ والنسأ ومن أسكرها عليه» (٥).

مسألة ٤٧: حرمن وصرع إذا حلف - فصر - ونصدف من كل يوم عدس،
أو من طعام، وعينه عصاء، وإنه ذهب لشفعي في القديم وحديثه،
ونه قال مجاهد وأحمد (٦).

وروى في البيهقي: من لم يصع عصاء وكفاره، وعن الحامل عصاء

(١) المجموع ٦: ٣٢٥، (٢) المجموع ١٨: ٤٨.

(٣) المجموع ١٨: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٤) الأم ٢: ٦٧ و ١٠٠، والمجموع ١٨: ٣٩٤.

(٥) حنبل موطأ حديث الأربع في مصادر حديثه عبد العزيز مع بعض الثلاث المذكورة

بشر بمصنفه لاحظ من لا يخسر عنه ١: ٣٦ حديث ١٣٢، والمختار (ب) نسخة،

٤١٧، ومن ابن ماجة ١: ٦٥١، ومستدرک الحاكم ٢: ١٩٨، ومن الدارقطني ٤: ١٧٠،

ومن البيهقي ١: ٣٥٦ - ٣٥٧، ومن معدين منصور ١: ٢٧٨ - ٢٧٩ وغيرها.

(٦) مختصر ترمذ ٥٧، ومجموع ٦: ٢٦٧ - ٢٦٩، وحكمه نمرآة نسخة من ١: ١١٠، ويعني لاس

قدمة ٣: ٨٠، والمهل العذب ١٠: ٢٩، وبداية المجتهد ١: ٢٩١.

دوب لكه رة، و نه قاب ملك والا وراعي (١).
 وفان الرهري و شورى و نوحبيمة و أصحابه: عليها القصء ولا كفارة،
 وإليه ذهب المزي (٢).
 وقال بن عباس واس عمر: عليها كفارة دون لقصء كالشيخ الهم يكفر
 ولا يقضي (٣).
 دليلنا: جمع الفرة وطريقة لا احتياص.
 وأيضاً قوله تعالى: «وعلى الذين بطيقونه فدية طعام مسكين» (٤) وهذه
 مطبقة.

مسألة ٤٨: تُكره الغُلة للشاب إذا كان حدثاً، ولا تكره لشيخ. و نه فان
 ابن عمرو وابن عباس (٥).
 وقال الشافعي: كره فيه إذا حرك شهوه، ولا لم تكره (٦).
 وقال مالك: تكره على كل حال، و نه فان عمر بن الخطاب (٧).
 وقال بن مسعود: لا تكره على حال (٨).

(١) المدونة الكبرى ٢١٠.١، وسنده الصحيح ٢٩٠، وسهل العذب ١ ٢٩١،
 والمجموع ٢٩٧:٢٩٩.

(٢) الدب ١ ١٧١، والمجموع ٦ ٢٩٧ ٢٩٩، وسنده صحيح ٢٩٠.
 (٣) سنن ي دود ٢ ٢٩٦، وحكم المرأة بخصه من ١ ١٨، ومعني لا مقدمة ٣ ١١،
 والمجموع ٦ ٢٩٧ ٢٩٩، وسنده الصحيح ٢٩٠، وسهل العذب ٢٩٠.

(٤) البقرة: ١٨١.

(٥) مختصر البرقي ٥٧، وسنده ١ ٢٩٣، وسنن البيهقي ٤ ٢٣٢، وسهل العذب ١٠ ١١.

(٦) الام ٢ ٩٨، ومختصر البرقي ٥٧، ومعني عذاب ١ ٤٣١، وسراج جود ٢ ٤٤ ٤٤.

(٧) معني لا مقدمة ٣ ٤٨، وسنده ١ ٢٤٤، وسراج جود ٢ ٤١٤، وسهل العذب ٢٩٠.

(٨) ١٠٩، وشرح النووي يهاشم ارشاد الساري ٥: ٧٨.

(٨) فان الطحاوي في شرح معني لا ر ٢ ٩٠ (١) غلبه بغيره كره بن مسعود سراج جود
 وهو صائم.

ومهم من قال: من شرطه أن يكون مقصداً في طريقي النهار، حكى ذلك عن أبي العباس، وحكى عنه غير هذا (١).

فخرج في الاغناء خمسة مذاهب:

أولها: من شرطه أن يكون مقصداً أو سهواً.

وثاني: متى أوق في شيء منه حره.

والثالث: متى أغشى فيه في شيء منه كل صومه.

والرابع: يستمر إن أوقفه في الحرف.

والخامس: يصح صومه ولو لم يغش في شيء منه.

أما يوم فيه إد بوي له، وأصبح دأماً، وسه بعد غروب صبح صومه قولاً واحداً (٢).

ورب أنوسعيد الاصبحت وغيره لا يصح صومه (٣).

وأما أن خسر بعض النهار، وأصبح محسوراً، أو أوق، أو أصبح مصيفاً ثم حر.

ورب في عدمه لا يصل صومه (٤) ومن أصحابه من قال: يصل صومه (٥).

وفل لمري إد بوي لصومه من سس أغشى عليه جمع النهار حره كما

يجريه إذا نام في جميع النهار (٦).

دليلاً: جمع عرقه فيه لا يختص به، ولأن بطا لصومه قد قابوه

بحاج إلى دليل.

وأيضاً فقد يتبين أنه ليس من شرطه صوم مقارنة النية له، ويجوز تقديمها

(١) المجموع ٣٤٥: ٦، فتح مريد ٤٠٦.

(٢) المجموع ٣٤٦: ٦، ومعني المحتاج ٤٣٢، وكفاية الاحبار ١٢٧: ٦، والسراج الوهاج: ١٤١.

(٣) المجموع ٣٤٦: ٦، فتح المريد ٤٠٦: ١٥، ٤٠٦: ١٥، ٤٠٦: ١٥.

(٤) الوجيز ١٠٢: ٦، والمجموع ٣٤٠: ٦، فتح مريد ٤٠٥: ٦.

(٥) محلي ٣١٥: ٦، فتح مريد ٤٠٦: ٦.

وروي عن حريز أن لسيّ صليّ الله عليه وآله قال: «ليس من الرّ لصيام في السفر» (١) «والصائم في السفر كأنه في الحضر» (٢) وروي عن حريز أن لسيّ صليّ الله عليه وآله قال: «وإنّ أناساً صاموا فقال: «وإنّ العصابة» (٣).

مسألة ٥٤: انعدام من سفره وكان قد فطر، ومريض إذا رأى، واخذ نص إذا ظهرت، والمساء إذا تقطعت دمها، يسكون بقية النهار أدباً، وكان عليهم القضاء.

وقال أبو حنيفة: عليهم أن يسكروا بقية من رخص كل حال (٤) وول الله في وصحاحه: من عليهم أن لا يمسكوا، وإن أمسكوا كان أحب إلى (٥).

دليلاً: إجماع الفرقه وشرقة لأحيض، ولا بد من يوم واحد صومه، وإنه أصبح لأفطار بعد، وقد رتب بعد، فبقى حكمه لأصل. مسألة ٥٥: إذا مرض صائم يوم يعينه وحسب عنه صومه، ولا يجوز تقديمه، وإنه ليسافعي.

وقال أبو حنيفة: يجوز له أن يقدمه. وهكذا خلاف في إصلا (٦). دليلاً: إجماع بفرقه ودرس الاحتياط، ولأن حوار تقديمه يدرج في شرع.

(١) صحيح ج ٤ ص ٤٤٤، وصحيح مسلم ٣ ص ١١٦ حديث ٩٢، ومن في ٢ ص ٣١٧ حديث ٢٤٦، ومن في ١ ص ١٥٦، ١٦٦، ومن في ١ ص ٥٣٣ حديث ١٦٦٤؛ ٦٦٥ ٢، من في ١ ص ٥٣٢ حديث ١٦٦٦، ومن في ١ ص ١٨٣ (٢) صحيح مسلم ٢ ص ١٥ حديث ٩، ومن في ٣ ص ١٤٠ حديث ١١٠، ومن في ١ ص ١١٦ (٣) (٤) من في ١ ص ١٦٣، ومن في ١ ص ٣٣٩، ٣٤٠، ونحوه (٥) (٦) (أ) ٢ ص ١٠١، وصحيح ٦ ص ٢٥٥، ونحوه (ب) ٤، وفتح تحرير ٦ ص ٤٣٦، وشرح كبير لاس في ٣ ص ٦٥، وشرح وفتح ١ ص ١٤٣، ومعني ١ ص ٤٣١، ومن في ١ ص ٣٤٠ (٦) لم يسطر ١٦٦٣ و١٢٣.

وقال الباقر: لا يجب ذلك.

دليلاً: إجماع عرقه، وأيضاً الأصل براءة مدعة، ولا يوجب عليها إلا بدليل.

مسألة ٥٨: إذا نوى الصوم قبل الفجر ثم سافر في شهره لم يجز له الإفطار

وبه قال أبو حنيفة والشافعي (١).

وقال أحمد والمزني: له الإفطار (٢).

دليلاً: إجماع عرقه، وأيضاً قد وردناها في كتاب كبر (٣)

وأيضاً قوله تعالى: «ثم سمو أنفسكم إلى الله» (٤) وحقيقة الانتماء.

إكمال ما تلتس به.

مسألة ٥٩: إذا رأى هلال شهر رمضان وحده برمد صومه، قبل أحدكم

شهادته يوم يفسد، وكذا إذا رأى هلال شوال فصر، وبه قال أبو حنيفة

والشافعي (٥).

وقال مالك وأحمد يرمونه انصاف في قول الشهر، ولا عليك العصري

آخره (٦).

وقال الحسن المصري ومطاء وشريك أن صام لا يصدم معه، وإن قصر

أفطر (٧).

(١) لا م ٣: ١٠٢، والمبوط ٣: ٦٨.

(٢) مختصره ٥٦، ومبطل محمد بن حسن ٩٤-٩٥، والاصح ٣٧١، وشروحه

مربع ١٢٤

٣، حديثه ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠

دليلنا: قوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» (١) وهذا فقد شهد
وجب عليه صومه.

وقال عنه جماعة: «صوموا برؤية وفقد رؤيته» (٢) وهذا قد روي
مسألة ٦٠: إذا وطئ في هذا اليوم من رؤى هلال واحد كذا عنه
لفظه وكثرة. وبه قال السعفي ومالك (٣).
وقال أبو حنيفة عنه ألفاظه ولا كراهة (٤).
دليلنا: الإجماع على صحة وجوب كفاية عين من وطئ في هلال
رمضان (٥)، وهذا منهم.

وصريته الإجماع على بطلان تقضيته، لأن مع ذلك تبرا دمه من
مسألة ٦١: لا شب هلال شوال ولا شيء من شهره، كسنة هجرية
عبدلن. وبه قال السعفي (٦)، لا خلاف في قول رمضان (٧).

١. رقم ٨٥.

١٢١ عدد كثر في حديثه، فليست في هذا حديث واحد في موضعين -
وعرج عن موضوعه على سبيل ما في الحديث ٦٤٤ من حديث أبيه، وهو لا يحضره
الغلبة ١٦٢ حديث ٣٣٤، وهو حديث ٥٥ - الحديث ١٣٢٥، لا يصح، ٦٢
حديث ٢٠٠ و٢١٠، وصحيح البخاري ٣٥٠، وهو حديث ٦٨٣ حديث ٦٨٤،
وصحيح مسلم ١٥٩٢، وهو حديث ٢٠٠، وهو حديث ٣٣٤، وهو حديث ٣٥٠،
٣. حديث ١٠٠، ومعني الحديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠،
وحدوثه الكبرى ١٩٤: ١٩٤.

٤. حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠.

٥٠٦

(٥) انظر الكافي ١٠٦، ومن لا يحضره الفقيه ٧٢: ٧٢، والتهذيب ٤: ٢٠٥، والاستبصار ٢: ٩٥.

(٦) (٢٠٥) ٩٤، ومختصر جري ٥٠٦، ومختصر ٣٠٦، وهو حديث ٢٠٥، وهو حديث ٢٠٥.

(٧) مختصر جري ٥٠٦، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠.

وشرح ٢٦، ومعني الحديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠، وهو حديث ١٠٠.

وإن توثور شهد واحد ثبت به كُنْ ذَلِكَ (١)

دللتنا: إجماع اعرقة، وأيضاً قول شاهدين في ذلك مجمع عليه، وثبوت
بشاهد واحد لا دليل عليه.

مسألة ٦٢: إذا قمت السنة بعد الروي برؤية هلال في سنة لماصة في
شوال فطر على كُنْ حَبْ أَى وقت كتب لا خلاف، ومما صلاة بعد فلا يجب
فصله. وبه قول أبو حنيفة، والمزني، وأحمد بن حنبل، يعني (٢) المنون الآخر:
أنها تقضى (٣).

وقد مضى في كتاب صلاة عيدين (٤)، وقد ثبت ان قضاء فرضين
يحتاج إلى دس، إذ ثبت ان صلاة عيدين فرض، وكذا قضاء سورين على
مذهبهم يحتاج إلى دليل.

وإذا روي عنهم به وهو «الصلاة بعد لا تقضى» (٥) وهذا قد وثقه،
فلا يلزمه القضاء بموجب الاخبار.

مسألة ٦٣: من وثقه صوم رمضان لعدم مرض أو غيره فعليه قضاؤه.
ووقت قضاءه من رمضان، الذي تركه وأدى بعده، وإن أخر بقضاء
إلى أن يدركه رمضان أحرم صومه الذي تركه وقضى الذي فات، وإن كتب

(١) مجموع ٦: ٢٨، يعني لا بد منه ٣٩١، وشرح ابن قدامة ٣: ١٠٤، «العد

٦٦، وشرح آية الله العظمى في الدين ٥: ٥٤٥، «الاصحح ٤: ٢٥٩،

«الاصحح ٩: ٢٨١، وشرح جواد ٢: ٣٥٦، وشرح ابن حجر ٣: ٢٤٦.

(٢) الام ١: ٢٧٩، ومختصر ١: ٣٢٠، وحاشية ١: ٦٠، ٧١، ومجموع ٥: ٢٦ و ٢٩، وفتح مغرب

٥: ٦٣، وحاشية كبريت ٢: ٢٢٥، وشرح فتح عيدين ١: ٣٥، ٣٦، وسبيل عيدين

(٣) ٢٢٦، (٤) مجموع ٥: ٢٦، وفتح مغرب ٥: ٦٣.

(٤) مضمّن الحديث عنه في المسألة ٢٥ من صلاة العيدين.

(٥) انظر التهذيب ٣: ١٢٩، حديث ٢٧٦، وأما في ٣: ٤٥٩ الحديث الأول، والاصحح ١: ٤٤٤

مثل استمرار المرض أو سفره تحت غطاء عنه ولا إكراه. وبه و
الشافعي (١).

وقال قتادة: يطعم عنه (٢).

دليلنا: إجماع عرفة. وبصرف إيجاب ذلك تحت حجب دليل، وبس في
لشرع ما يدل عليه.

مسألة ٦٥: أن أحرق قصده غير عذر أو قصده تمت، وبه يصوم عنه.

وبه شافعي في شدي وأحمد مد: يصوم عنه ولا يصوم عنه (٣). وبه
قال مالك وشوري وبوحيفة وأصحابه (٤).

وقال أحمد وأماحق: أن كان صومه نذرًا وبه يصوم عنه وبه، وإن لم يكن
نذرًا أطعم عنه وليه (٥).

وقال أبو ثور يصوم عنه نذرًا كان أو غيره (٦).

وقال أصحابنا في فعي هذا قولنا مشفعي، وهو أنه يصوم عنه (٦).

دليلنا: إجماع عرفة، والاحمد راجع وردت رويته في الكتب المفيدة
ذكره (٨).

١ مجموع ٦: ٣٦١، ٣٦٨، ٣٦٣، وأحمد ٤: ٣٠، يعني تحت حجب ١٤٣١، وشرح

الوقائع: ١٤٤، وشرح النووي في هامش إرشاد السائر ٥: ٢٦

(٢) لمجموع ٦: ٣٧٢، والمعني لابن قدامة ٣: ٨٤، والشرح الكبير ٣: ٨٧

(٣) المجموع ٦: ٣٦٧ و ٣٦٩، وفتح التحرير ٦: ٤٦٣، يعني أن قدامة ٣: ٨٤، والشرح الكبير
٣: ٨٨

(٤) مجموع ٦: ٣٦٣، وبيوط ٣: ١٩، يعني أن قدامة ٣: ٨٤، والشرح الكبير ٣: ٨٨

(٥) مجموع ٦: ٣٦٢ و ٣٦٣، يعني لابن قدامة ٣: ٨٤-٨٥، والشرح الكبير ٣: ٨٨ و ٩٣

(٦) مجموع ٦: ٣٦٢، يعني أن قدامة ٣: ٤، والشرح الكبير ٣: ٨٩

(٧) المجموع ٦: ٣٧٠، والمعني لابن قدامة ٣: ٨٤، والشرح الكبير ٣: ٩١

(٨) الهيب ٤: ٢٤٩، والإستيعار ٢: ١١٠

وروی عروۃ عن عیسیٰ بن اُمیّ صنی بن عبدہ و یقول: «من مر به وعلیه صیام صام عنه ولیہ» (۱).

وروی سعد بن حمر عن ابن عباس و ابن جریج عن سنان صنی بن عبدہ و یقول: «من مر به وعلیه صیام صام عنه ولیہ» (۲). و یقول: «لو کانت علی منک ذنب کبیر فصد عنه» (۳). و یقول: «من مر به وعلیه صیام صام عنه ولیہ» (۴). و یقول: «من مر به وعلیه صیام صام عنه ولیہ» (۵). و یقول: «من مر به وعلیه صیام صام عنه ولیہ» (۶).

مسألة ۹۶: إذا أخر قضاءه غير عمد حتى يباحثه رمضان حرم مر به، قضی عنه و به اصوم وأضمه عنه كل يوم من رمضان. و قول الساجي: ان مر به في شهر رجب حرم صومه، و ان مر به في رمضان أخر بمدين (۳).

وقال أبو حنيفة: يصعب مدين من بر وصية من شهر و شهر (۴). دليلنا: جمع عرفة، وصد واد في ذكره جمع عنه، و به دسوه ليس عليه دين.

مسألة ۹۷: حکم مر راد علی عدم و حد فی آخر القضاء حکم العام بوجد، و به و ان کثر أصحاب به فعی (۵).

- (۱) صحيح البخاري ۴۶۰۳، وصحيح مسلم ۸۰۳.
- (۲) صحيح البخاري ۴۶۰۳، وصحيح مسلم ۸۰۳، و ابن جریج ۲۲۰.
- (۳) ترمذي ۹۵۳، حديث ۷۱۶، و ابن ماجه ۵۵۹۲، حديث ۱۷۵۸.
- (۴) مجموع ۶ ۳۶۴، ۳۶۵، و ابن جریج ۲۲۰، و ابن جریج ۲۲۰، و ابن جریج ۲۲۰.
- (۵) لباب ۱۷۱، و لصولي ۱۷۱، و ابن جریج ۲۲۰، و ابن جریج ۲۲۰.
- (۶) ترمذي ۹۵۳، و ابن ماجه ۵۵۹۲، و ابن جریج ۲۲۰، و ابن جریج ۲۲۰.

دليلاً: لأحد ر شروية ذكره في الكتب الكبر (١)

وأنصأ فب صبه عر هده لآء لا حلف في حوره وسرة بمة به، وم يدل دليل على جوازه في هذه الأيام.

وأنصأ روى نوهريرة وب أبي رسول بن صني بن عتبة و به عن صم مة ثام يوم العطر. ويوم لاصحى، وأيام التشريق، ويوم الذي سب فيه (٢).

وروى ثس بن عاتك اب سني صني بن عتبة و به عن صم مة خمسة أيام في سبه: يوم عطر، ويوم سحر، وثلاثة ر اشريق (٣) مائله ٧١: د كك م لا يوكي ر حته ره، ك حرق و حرق و سبب واخشب و عوهر، و شرب عر مشروب كء اسحر و ورد واعرف، كن هده نطر، وهو فوف جمع عقهء (٤) إله خس بن صالح بن حن و به ق، لا يفطر إلا المأكول المعتاد (٥).

دسلة: قوبه تعالى. «ه نحو لضم ي س» (٦) والضم هو الامساك، وهه يفنصي الامساك عن كل سى وم روى من لأحد ر في س من أكن أو شرب منعمه ته يفطر (٦)، وهه

١٤٣ و ١٤٧، وكما به الاحيار: ١٢٩، وسى الترمذي ٣: ١٤٤.

بدن ٤: ٢٣١ (٢) س بن عتي ٢: ٥، حن ٦، وفتح حن ٦: ٤١٥

(٣) حن ٢: ٤١٥، ك سح عر مسمه سني ٥٢ حن ٥: ٢٣٩٥٠، مسمه الق س

٢١ حن ٥: ٢١٥ و به به ٥ في سبه

(٤) سني صبه ١: ٢٢٢، ٢١٥١، و سني سح ك س ١: ١٦٦، و مجموع ٦: ٣١٧، والام

٢: ١٠٠، سني لآء به ٣: ٣١، وكه به ١: ١٢٦

(٥) عده ٦: ٣١٧، ولعي لآمن قدالة ٣: ٢٧، (٦) اليمرة ١٨٧.

(١) من ٦ حن ٥: ٢٧٦، والتهدس ٤: ٢٠٢، حديث ٥٨٤، والاستبصار ٢.

يتناول هذا الموضوع، لأن من كان شاكاً ذكره وسرر سمي أكلاً.
مسألة ٧٢: من أكل سرور من سرر أفسر وبه قال جميع
فقهاء (١).

وحكى عن أبي صعدة الأصبهاني أنه كان يقول لا يفطر (٢).
دليلاً: إجماع المسلمين، وبأنه خلاف قول الأصبهاني.
مسألة ٧٣: الحصة من دعاء يعقرب، وأنه ينطوي في ذكره فلا يفطر
وقال شافعي: الواجب منه يعقرب، وهو حصة وشفير في الذكر، وبه
قال أبو يوسف ومحمد (٣).

وقال الحسن بن صالح بن حي: لا يفطر به (٤).
وقال مالك: لا يفطر بقليل الحقة ويفطر بكثيرها (٥).
وقال أبو حنيفة: يعقرب حقه على من فيه (٦).
وأما تنصير في الذكر، فقد ورد أنه (٧) في مختصر: يفطره لأنه قال
لوقطر في ذكره أفطر.

- (١) الفتاوى الهندية ٢٠٥، وفتاوى قاصحان ١٩١٣، والبحر الزخار ٣: ٢٥٢.
- (٢) البحر الزخار ٣: ٢٥.
- (٣) الباب ١، ١٦٩، والهداية ١٢٥١، والشفير ١: ١٥٨، والنبوه ٣: ٦٧، وفتاوى قاصحان ١
٢١١، وشرح فتح القدير ٢: ٧٤، ومختصر الزبي: ٥٨، ١٠١، والمجموع ٦: ٣١٢-٣١٣
و٣٢٠، وفتح العزيز ٦: ٣٦٣ و٣٦٤، وفتح مريب: ٣٤، وكفاية الأحبار ١: ١٢٧، والبحر
رح ٣: ٣٥٢، يعني من دعاء ٣: ٣٤، شرح ج ١: ٣٩.
- (٤) مجموع ٦: ٣٢٠، والبحر رح ٣: ٢٥٢ (١٥) النبوه ١: ١١١، والمجموع ٦: ٣٢.
- (٥) الشفير ١: ١٥٨، والشفير ١: ١٦٩، وبه قال ١: ٣٢٩، والشفير ٣: ٦٦، وفتح
القدير ٢: ٧٣، والمجموع ٦: ٣٢.
- (٦) أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن مخلوف بن محمد بن حكمة بن مسعود بن حكمة،
شافعي معروف بن سيب، محدث، حدث مخرج، ومختصر: ٣ ربيع الأول ٣٢١، ووفى
في صفر سنة ٤٠٣، ووفى ٤٠٥ هجرته معجمه ٢: ٣٣٨.

وكتب الخرجي أبو عبد الله (١) يقول: لا يفطره (٢).

دليلاً: على الحصة إجماع برفقة، وأما استقصير فليس على كونه مفطراً دليلاً، والاصل بقاء الصوم وصحته.

مسألة ٧٤: إذا داوى حرقه، فوصل الدواء إلى خوفه لا يتقصر، رطباً كان أو يابساً.

وكذلك إذا طعن نفسه فوصلت الطعنة إلى خوفه، أو طعن باحتباره.

وكذلك ما كان غير احتباره فهو مشكوك في بوجوه الماء في حلقه وهو ثم كحل ذلك لا يفطر.

وقال الشافعي: ما كان من ذلك باحتباره يفطر، وما كان منه غير اختياره لا يفطر (٣).

وقال أبو حنيفة: الدواء إن كان رطباً أفطر وإن كان يابساً لا يفطر (٤).

قال أصحابه: لأن الله سبحانه لا يخبر ولا يصل إلى الخوف (٥)

وصلة من وصل الرمح إلى خوفه لم يفطر (٦).

قال أصحابه: إذا لم يستقر لم يفطر وإن استقر أفطر (٧)

وما عدا ذلك من المشاكات التي ذكرناها كمنها يفطر عده، ويستمر وصول

ذلك إلى خوفه فمحل دعي كان أو غير آدمي (٨)، إلا أن ذلك وبعبارة أخرى

١- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي ثقة على أبي بكر الرازي، وعنه عنه سعد بن عبد الله بن

محمد الناطلي يثبته من أصحاب التصريح، مات سنة ٣٩١ هـ، حرقه في بغداد سنة ٤٠٢ هـ.

وخوفه سنة ١٤٢٦ هـ، وطبقات العلماء: ١٢٣.

(٢) تنبيه في أدب ذي (١٥٨٦). (٣) المجموع ٦- ٣١٢ و ٣٢٤، والمبسوط ٣- ٩٨.

(٤) أدب ذي ١- ١٦٦- ١٦٩، وسبوح ٣- ٦٦، حرقه في سنة ١٠٢٨ هـ، في ١٠٥٦.

وفي ذي أصحاب ١- ٢٩، وفي حرقه ٦- ٣٦٣ (٥) سبوح ٣- ٦٦.

(٦) سبوح ٣- ٩٨، وفي ذي ١- ٢٠١.

(٧) سبوح ٣- ٩٨، وفي ذي ١- ٢٠١ (٨) سبوح ٣- ٩٨.

فانه لا يفطر (١).

وقال أبو يوسف ومحمد لا يفطر نسوة ولا نضعة (٢)، وعنه عنه أنه يصل من بخاري بني هي حقة في سب، وقت من سرها فلا يفطر. دليلنا: أن الأصل صحة صومه وعنه ده، وكوب شده لاش، معتبره به بخج، في دس، ونس في الشرح م يدب عليه.

مسألة ٧٥. سقوط مكروه، لا ته لا يفطر.

وفان لشه فعي: ما وصل منه في دفع يفطر (٣).

دليلنا: أن ذلك بخج، في دس، ونس هده دس.

مسألة ٧٦. انضمام نضعة - فده كسب وفحص، فسي ٤٠ د.

حقه لم يفطر، وان مضمض لثرد فطر.

وفان لشه فعي، د انضمام ذكر صومه، فبح فطر اد وصل في حقه.

وان سبي لاء في حقه من انضمامه، وفي سبه من لاسنت في أو من غيرهما له فيه قولان:

قال في عديم ولا معة يفطر، وده وده م م م، ونوحقة، ويري (٤).

وفان في اسويقي والاملاء واحلاف العرفس: لا يفطر، وهو أصح.

(١) التتبع ١٥٧: ١، وقاوي قاصحان ٢٠٨: ١، والبحر لرخار ٣: ٢٥٢.

(٢) سب ١٥٦: ١، وده ١٥٦: ١.

(٣) الكوجرا ١١، وعسوق ٣٢: ٦، وفتح ٣٠٤: ٦، وفتح ٣٩: ٦، ومعنى بخج ٢٢٨: ١.

(٤) الام ٢: ١، ومخص ٥: ٥، وعسوق ٣٢٦: ٣٢٦، وفتح بحر ٣٩٣: ٦، وعسوق ٣٩٣: ٦.

كسري ٢٠٠: ١، ومعنى دار فده ٣: ١٢، سب ١٠٣: ١، وفتح ٣٩: ٦.

سواء كان الأثوري (١)، وأحمد، وسحق سواء كان لقرص أو
ساعة (٢).

وفان السحبي وس في سن . ن كان سفة فصر، ون كان لفريضة م
يفطر، وبه قال ابن عباس (٣).

دليل: ن دت يفتح ن دس، وس في شرح م دس عيه.

وأما في حال التبرد فلا خلاف أنه يفطر.

وأيضاً ون على م قصده إخراج حرقه، وأخيه م مضممة نساها في
الكتاب المقدم ذكره (٤).

وروي عن أسنى صلي لله عليه وآله أنه قال: «رفع عن مي الخطأ
والسب وما أسكره» (٥) وهذا حص.

مسألة ٧٧: من كان أسيراً في بلد حرب، أو كان محبوس في بلد، أو
كان في صرف من بلاد أو صديق م في معرفة شهر رمضان، ولا في صفة
بداية صحبته، فسبح شهر يصومه، ون وفق شهر رمضان أو عدة أجراء، وان
وافق قبله لم يجزه وعليه القضاء.

وفان السحبي: ن م يكن معه دس ويعتد على صفة شهر م يصومه، غير
أنه لا يعتد به، وافق الشهر أو لم يوافق.

١، ر ١٠ ٤٥، وضع بربر ١٠٣٢٢، يعني ن م ١٢ ٣، وشرح بكنه دس مدام
٣، ٥٠، وكذا لاجار ١٢٦.

٢، مجمع ٦ ٣٢، يعني ن م ١٢ ٣، يعني ن م ١٢ ٣، يعني ن م ١٢ ٣
٣، ١٤٥، والمجموع ١٢ ٣٢٧، والبل العبد ١٠ ٩٣

(٤) إسناد ١١٦ ٤، حديث ١٠١، حديث ٢٠٥ ٤، حديث ٥٩٣، ولا يصح ٢ ٩٤
حديث ٣٠٤.

(٥) م ١ ٣٦، حديث ١٢٢، وسن ابن ماجه ١ ٦٥٩، حديث ٢٠ ١٥، لفظ قريب منه كما
يرون، في المسألة ٣١ انصدة وملاحظ

وال كتاب معه ضرب من ثلاثة وإلام راب. مثل أن يعينه ثمة صام في مدة
حر. أو سرد، أو ربيع. أو ذكره في بعض شهر وعرفه بعينه قضاء حسنة
فله ثلاثة أحوال:

١ - أنه يوفقه، وأنه حره. وهو مذهب أحمد (١)، لا الكرخي، وأنه قد
لا يجزيه وإن وافقه (٢).

وإن وافق ما بعده، فإنه حره ثمة (٣) ويكون قضاء. إذا كان شهر حور
صامه كنه، مثل حره أو صبره. أو حره بحرته. سواء كان بعد رمضان أو
قبل منه أو أكثر. وهو مذهب مالك - فعي

وإن وافق شهر لا يصح صومه كنه، مثل سول - أو صومه كنه صحيح لا
يوم القصر أو من حده، وأنه لا يصح صومه يوم بحر وثلاثة أو أكثر،
سعد هده الأعرار. ويكون ثمة عدد.

فمن صام سول وكان م قضى يوم. وإن كان قضاء قضى يومين. بأن
فرضه ثلاثون.

ول كتاب في حجة وكان م قضى رجة يوم. أو حره بسري، أو
كان ناقصاً قضى خمسة أيام.

هذا صام شهر من ثلاثين. وإذا كان صام ثلاثين يوم من شهرين حره
إذا كان م يصح صوم جميعه، وإن كان فيه م لا يصح صومه قضى م لا
يصح صيامه.

ومنى فوفى وفته. م م حقه من حروف رجة صامه، وإن كان قد

(١) الام ٢: ١١١، والمجموع ٦ - ٢٨٥ و ٢٨٧، والشرح الكبير ٣: ١٢.

(٢) سبب جوي ١ ص ٢٨٥ و ٢٨٦، ومضى في جوي ٣ ص ١٠١، شرح كنه ٣: ٢٣
حاشي في الحسين صاحب ملاحظ.

٣ ص ٢٨٥ و ٢٨٧، والمضى لابن قدامة ٣: ١٠١، والشرح الكبير ٣: ١٢.

خرج بعضه صام ما أدرك منه وقضى ما فات.

وكان في حرج كنه فيه فيه طرفة ن. احدثه عنه المصنف قولا
واحد. وذهب سويح صحبه من اربع و مري وأبو عيسى بن ابي لمائة
عني قولين:

أحمد لا يفقه عنه، ذكره ابن ووف لا عنه أحدا قول به (١).

ووف وهو صحيح عنه المصنف، ووف بن سو حشيد وعمره من
المعهاء، وإليه ذهب المزني (٢).

دسليما: حرج اشرفه واحد به (٣)، ووف بن سو حشيد وعمره من
رب ربه بنين، ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

مسألة ٧٨: دوف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف، ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف، ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

دسليما: واحد بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف، ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

شرفه

ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

ووف بن سو حشيد وعمره من رب ربه بنين، فكأن عنه المصنف.

(١) الام ١٠٢-١٠١، وعنصر البرقي: ٥٨، والبوط ٣: ٥٩.

(٢) الام ١٠٢-١٠١، وعنصر البرقي: ٥٨، والبوط ٣: ٥٩.

(٣) الكافي ٤: ١٨٠ حديث ١، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ٣٠٠، ومسند

أحمد ٣: ٣٩٠ حديث ٩٣٥.

مسند: ٢٥٤: ١، وأما ١٢٨

مسند: ١٢٨، والبوط ٣: ٨٨-٨٩، وأما ١٨٤، ويدع الضائع

٩٢

مسند: ٣٠٢: ٣، (٣٠ صلاة بغير) و٤: ٢٤٢ (باب ٥٩ حكم المني عليه)

«رفع يمين عن ثلاثة عن محمود حتى نفس، وعن الصبي حتى سبع، وعن النائم حتى ينتبه» (١).

ومن أرمه فقصه، فقد أحرى عنه الله، وذلك خلاف خبر مسائله ٧٩: يد وطأ في أول النهار ثم مرض أو حر في آخره، أرمه بكفارة ولم تسقط عنه.

وبدفع في فيه فولد أحد من مثل من قدس وهو أقيسه (٢)، وشي: لا كفارة عليه، وبه قال أبو حنيفة (٣).

دليلنا: إجماع عرقه، ونقصه قد شتعت دمه بكفارة حتى لو طء بلا خلاف، واسقاطها يحتاج إلى دليل.

مسألة ٨٠: إذا نكس ناصوه في أول شهر، ثم سافر آخر شهر، لم يكن به الإعتبار. وبه قال جميع الفقهاء (٤) إلا أحمد فإنه وإن حورله أن يقصر (٥).

دليلنا: أن حور ذلك يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليه، ونقصه عليه إجماع عرقه.

(١) صحيح البخاري ٥٩١، ومسنن جرير ٤٣٢، حديث ٤٢٣، وفيه من سافر في رمضان ١٥٦.

ومسنن من مائة ٦٥٨، حديث ٢٠٤١ و٢٠٤٢، ومسنن أحمد بن حنبل ٦٠-١٠١ و١١٤.

عن أحمد.

(٢) روضة ١، وفتح جرير ٤٥١، وهو عن ٤٤٠، وسراج ٤٦.

(٣) روضة ٤، وفتح جرير ٤٥١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١.

وسراج بوقحاح ١٤٦، وبداية المجتهد ٢٩٧.

(٤) روضة ٢٠٤، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١.

وفي روضة ٣٥٣، وسراج ٣٢٣، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١.

وفي روضة ٣٥٣، وسراج ٣٢٣، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١.

(٥) السعي ٣٠٣، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١.

عنه ٢٨٧، وفيه من سافر في رمضان ٢٠٤١.

وُضِعَ قَوْهٌ مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» حَتَّى يَأْتِيَ (١) وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ.

مَسْأَلَةٌ ٨١: أَلَمْ يَمُوتْ مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٢).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَلْزِمُهُ (٣).

دَلِيلُنَا: مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٤)، وَتَحْصِيصُهَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

مَسْأَلَةٌ ٨٢: أَلَمْ يَمُوتْ مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٥).

حَسَنُهُ (٥)

وَقَالَ مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٦).

دَلِيلُنَا: مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٦)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٧).

تَحْصِيصُهَا فَعَلِيهِ لِدَلَالَةِ.

مَسْأَلَةٌ ٨٣: أَلَمْ يَمُوتْ مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨).

وَقَالَ مَعْنَى: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

(١) البقرة: ١٨٧. (٢) نعيم القرطبي ٢: ٢٧٩، والبيوط ٣: ٦٨، وعمدة القاري ١١: ٤٦.

(٣) حجة على من قال: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

القاري ١١: ٤٦.

(٤) حجة على من قال: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

(٥) حجة على من قال: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

وَأَمَّا الرائي: ١: ٤٨، وَالْمُهَلِّ الْعَدَبُ ١: ٤٨.

(٦) (٦) الأمام ١: ٤٨، وَالْمُهَلِّ الْعَدَبُ ١: ٤٨، وَالْمُهَلِّ الْعَدَبُ ١: ٤٨.

أ. ١.

(٧) حجة على من قال: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

(٨) حجة على من قال: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

٥.

(٩) حجة على من قال: «لَمْ يَمُوتْ» وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي (٨)، وَدَلَّ عَلَى تَقْصِي بَعْدَ لَدُخُولِ فِيهِ رَمَضَانَ (٩).

ليس فعي

وحكي عن بعض احرم من صلاته فمصلحة من فعي به بعض
الصوم (١).

وأما صلاة مخصوص من فعي به بعض (٢).

دليلنا ان بعض الصلوة وصلاة في بعض من صلاته في كبره
هذه السنة من جعله من حرمه في كبره في سنة

مسألة ٩٠: من كان عليه شهر من رمضان ففعله في شهره
عذر بني عليه، ولا يجب عليه استنائه.

وحديث جمع عنه في حديث ١٥٠ م. (٣)

وكذلك في بعض صوم من رمضان ففعله في شهره في شهره.

وخالف جميع الفقهاء في ذلك (٤).

دليلنا، من عرفه، ولا يجوز له في كبره في شهره في شهره (٥).
ولا وجه لاعادتها.

(١) الوجيز ١: ٤٠، والمجموع ٦: ٢٩٧.

(٢) حكاية النووي في المجموع ١: ٢٣٧ و ٢٨٥، وفتح العزيز ٢: ٢٠٠، وسبب ٣.

(٣) انظر مختصر المرقى: ٤٦، والوسط ٣: ١١، والبحر الرقي ٢: ٢٠٠.

(٤) المدونة الكبرى ١: ٢١٦.

(٥) انظر الكافي ٤: ١٣٨ - ١٣٩ حديث ١٧٤، و ٧٤، و ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦.

١٠٢٧ و ٨٦٢، ولاستبصار ٢: ١٢٤ - ١٢٥ حديث ٤، ٥.

كتاب الاعتكاف

أو متتابعاً، والمستحب مدعة. وله قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: عليه متبعة إلا أن يسوي عتكف هار شهر، فإنه لا يدرمه
لمتبعة (٢).

دليلنا: أن المتابعة لم يذكره في صدر، فحب أن لا يدرمه، ولأن لأصل
مرة أدمه، والشهر يدرمه ذكره له في سقط ولا حاء.
مسألة ٩٦: إذا نذر عتكف يومين، لا يعتقد نذره.
وقال الشافعي: يدرمه يومان وليلة (٣).

وقال محمد: يدرمه يومين ويبدل، وحكى هـ عن أبي حنيفة (٤).
دليلنا: جمع الصرقة على أنه لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام، وإذا
كان هذين يومين وحب أن لا يعتمد، وقد ثبت ذلك فلو نذر عتكاف ثلاثة أيام
لدرمه ثلاثة أيام ويبدل، لأنه لا يمكنه أن يصوم ثلاثة أيام متواليات، لا بدحوب
يبتلى في حملها، فلا حل ذلك قبل ذلك.

مسألة ٩٧: إذا نذر عتكاف عشرة أيام متتعة، لدرمه الوفاء به، ولا يصح
منه اعتكافه، إلا في المساجد، فإنه يحسنه ذكره، فصيح منه أداء الجمعة فيه.
وقال الشافعي: إذا عتكف قدر عشرة أيام متتعة، فاعتكف في غير

(١) زاد ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

١٤٩، والمضي لأن فداء ٣: ١٥٨

(٢) زاد ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

نعم ١٥٨ ٦٦

(٣) زاد ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠.

٢٦٦ ٣

(٤) الهداية ١: ١٣٤، والموطأ ٣: ١٢٢-١٢٣، وتبويب الحقائق ١: ٣٥٣، وبدائع الصنائع ٢:

١١٠، وقصص ١: ٢٢٤، والمجموع ٦: ٤٩٧، وفتح "عرب" ١: ٥١٦، وحرر "الرحمة" ٣: ٢٦٦

الجمعة حرج يوم الجمعة ونص اعتكفه (١).
وقال أبو حنيفة: لا يصح، ويكون كأنه استثنى لخصاً، إذا كان حروجه
معدوماً ما يصلي فيه أربعاً قبل الجمعة، وأربعاً بعده، وقيل: ستاً قبله وأربعاً
بعدها ثم يوفي موضعه ويبنى (٢).

دليلنا: أنه قد ثبت أن الاعتكف لا يصح، لا في مساحد الأربعة ولا في
المسجد على ذلك، ويكون الاعتكف صحيحاً في خلاف، وعدم الدس
على صحته في غيره، ودانست ذلك سقط عنه هذا المخرج.

مسألة ٩٨: إذا كان روجته أو أمه في الاعتكف عشرة أيام، لم يكن له
منعهما بعد ذلك. وبه قول أبو حنيفة في روجته، وأمّه فلا يلزمه (٣).
وقال الشافعي: له منعها من ذلك (٤).

دليلنا: أنه قد ثبت اعتكفها بربها فلا خلاف، وجوز منعها بعد ذلك
يحتاج إلى دليل، وليس في شيء ما يدل عليه.

مسألة ٩٩: إذا بدر من عتكف شهر رمضان، رماه ذلك، وإن واه قصصه
شهر آخر بصوم فيه، فإن أخره إلى رمضان آخر فاعتكف فيه أخره
وقال الشافعي: إذا واه قصه بغير صوم، وإن شاء أخره وقصه في رمضان
آخر (٥).

(١) المجموع ٥٤٦، وكذا راجع إلى ١٣٤، وفيه ٣٣، وفيه ٣٣٠.

حدس ١ ٣٥

(٢) فتاوى قاصحان ٢٢-٢٢٢، والهداية ١، ١٢٣، واللباب ١، ١٧٥، وميسر ٣، ١١٧.

وتبيين الحقائق ١، ٣٥٠، وشرح فتح القدير ٢، ١١٠، والمجموع ٦، ١٤٦.

(٣) المناوى لمسه ١، ٢١١، وفتاوى قاصحان ١، ٢٢٣، وبدائع الصنائع ٢، ١١٩، وشرح فتح

القدير ٢، ١٠٩، ١١٠، والمعي لأثر قديمة ٣، ١٥١-١٥٢، وفيه ١٢٦.

(٤) الام ٢، ١٠٨، والمجموع ٦، ٤٧٧، وفتح العزيز ٦، ٤٩٢، والمعي لأثر قديمة ٣، ١٥١.

(٥) المجموع ٦، ٤٨٧، والبحر الزخار ٣، ٢٦٧.

وقال أبو حنيفة: إن قام عتكافه فعليه قضاء عتكاف شهر يصوم، كما قلناه. فإن أُرِدَ أن يعتكف رمضان الثاني عمّا ركه لم يجزه (١).

دليلاً: أن ما اعتبرناه من صوم رمضان لأشهر أو صوم شهر حرّ لا خلاف أنّه يجزئه، ومن وجد به يجزئه بلا صوم فعليه الدلالة، وكذلك من قال: إن رمضان الثاني لا يجزئه فعليه الدلالة.

مسألة ١٠٠: من أراد أن يعتكف العشر الأوّل من شهر رمضان فما دسّر أو أُرِدَ استغفاره، فيسعي أن يدخل فيه ليلة إحدى وعشرين مع غروب الشمس، وبه قال شافعي، ومالك، وشيخ، وأبو حنيفة وأصحابه (٢).

ودهب لأوراعي، وأحمد، وسفيان، وأبو ثور، إن وقت الدخول فيه في أول نهار الحادي والعشرين (٣).

دليلاً: أن ما اعتبرناه لا خلاف أنّه حور، ولا دلالة على إخراج ما قلناه.

مسألة ١٠١: لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيام وستين، ومن وقف في اعتبار الصوم فيه قال: أقلّه يوم وثبته (٤)، ومن لم يعتبر لصوم مثل شافعي وغيره قال: أقلّه ساعة ولحظة (٥).

(١) عمدة القاري ٢: ٢١١، وفتاوى قاصبحان ١: ٢٢٤-٢٢٥، وبدائع الصنائع ٢: ١١٢.

وشرح مع القدير ٢: ١١٥، والبحر الزخار ٣: ٢٦.

(٢) مجموع ٦: ٤٩٢، وصحاح ٦: ٤٠٠، وندوة عبده ١: ٣٠٤، وعمدة القاري ١: ٢١٤.

وفتاوى قاصبحان ١: ٢٢٤، وعمدة القاري ١: ١٤٨، والبحر الزخار ٣: ٢٦٨.

(٣) مجموع ٦: ٤٩٢، وندوة عبده ١: ٣٠٤، وصحاح ٦: ٤٠٠، وشرح مع القدير ٢: ١١٥.

١٣٧، والبحر الزخار ٣: ٢٦٨.

(٤) ندية عبده ١: ٣٠٤، ومجموع ٦: ٤٩٢، وعمدة القاري ١: ١٤٨، والبحر الزخار ٣: ٢٦٧.

(٥) مجموع ٦: ٤٩١، وصحاح ٦: ٤٠٠، وندوة عبده ١: ٣٠٤، وصحاح ٦: ٤٠٠، وشرح مع القدير ٢: ١١٥.

١٦، وشرح مع القدير ٢: ١١٥، وندوة عبده ١: ٣٠٤، وعمدة القاري ١: ١٤٨، والبحر

وقال في سنن حرملة المسحب: أن لا ينقص عن يوم وليلة
دليلاً: إجماع اعرقة على أنه لا يكون لأعكاف أقل من ثلاثة أيام، وقد
ذكرنا لأحد ربي ذلك في كتاب الكبير (١).
وهكذا الخلاف، فادبر عكافاً مقصداً.

مسألة ١٠٢: لا يصح الاعتكاف إلا في أربعة من أحد: المسجد الحرام،
ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ومسجد كوفة، ومسجد البصرة
وقال برهري: لا يصح الاعتكاف إلا في جميع، أي جميع كل (٢). وبه
قالت عائشة (٣).

وقال الشافعي: لمستحب أن يعكف في جميع، ويصح أن يعتكف في
سائر المساجد (٤). وبه قال أبو حنيفة (٥).

دليلاً: أن ما اعتز به من الشئ لا خلاف أنه يصح لأعتكاف فيه
ويعقد، وما قوه ليس على عقد الاعتكاف فيه من.
وأيضاً إجماع اعرقة على ذلك، وحسارهم مسوره به ذكرنا طرقاً منها في
الكتاب الكبير (٦).

(١) التهذيب ٤: ٢٨٩ حديث ٨٧٢ و ٨٧٦ و ٨٧٩.

٢. مجموع ٦: ٤٨٣، ومعني لاس مقدمه ٣: ٢٩، وشرح برهري ٦: ٥٠١، ٥٠٢، وكفيله لاخ
١٣٣، و ٤٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، وعبدة برهري ١: ١٤٢، وشرح كبير ٣: ١٣،
والبحر الرخاير ٣: ٢٦٥.

(٣) معني لاس مقدمه ٣: ١٢٩، وشرح كبير ٣: ١٣٠، وعبدة ٣٥.

(٤) الام ٢: ١٠٥، وانبجير ١: ١٠٧، والمجموع ٦: ٤٨٣، وكفاية الاحيار ١: ١٣٣، وشرح برهري ٦
٥٠٢، ومعني المحتج ٦: ٤٥٠، وشرح فتح المدير ١٢: ١٠٩، وبداية المجتهد ١: ٣٠٢، وعبدة
لقاري ١١: ١٤٢، والبحر الرخاير ٣: ٢٦٥.

(٥) الفتاوى لعمدة ٢: ٢١١، وعبدة ١: ٥١، وفتاوى وصبوح ١: ٢٢١، وتبيين الحقائق ١

٣٥٠، وعبدة بخاري ١: ١٤٢، وشرح فتح مدير ٢: ٩، وعبدة ١: ١٣٢، والمجموع ٦

٤٨٣، وشرح برهري ٣: ٢٦٥ (٦) حديث ٢٩ حديث ٨٨٧ و ٨٨٥

مسألة ١٠٣: إذا نذر أن يصلي في مسجد معتنق، برمه الوفاء به، والترحل إليه، سواء كان المسجد حرم، أو مسجد لأقصى، أو مسجد برسوس، أو غيرها من المساجد.

ولاعتكاف في مدره في المساجد الأربعة لرمه الوفاء به، ولا يعتكف ان مدره في غيرها.

وقال الشافعي: إن كان مسجد حرم مثل مفسه، ووجب عليه أن يخرج حراً ومعتقاً، وإن كان غيره صلى وعتكف حيث شاء (١).
 دليلنا: أن دفعه اشعبت باعطع وسقى، فوجب أن لا تقرأ إلا بفس، وما ذكره مقصود على براءة بدمه، وليس على ما قاله دس.

مسألة ١٠٤: إذا خرج بفس ضرورة من مسجد، لا يجوز له أن يأكل في مدره، ولا في موضع آخر، وجوز أن يأكل في طريقه ماشياً وللشافعي فيه قولان:

قال أبو العباس: حسن به أن يأكل في مدره، من له أن يأكل ماشياً (٢).
 وقال أبو اسحق: يجوز له ذلك (٣)، وبه قال الربيع (٤).

دليلنا: أن ما اعتز به لا خلاف في حوازه، وليس على حوازه ما قاله دليل.

مسألة ١٠٥: يجوز للمعتكف أن يخرج لعباده مريض وسرور الوالدين، والصلاة على الأموات.

وقال الشافعي: ليس به ذلك، فإن فعل بطل اعتكافه (٥). وبه قال باقي

(١) الوجيز ١: ٥٠، ومعي ١: ٤٥١، والبحر الزحار ٣: ٢٦٥، وفتح العزيز ٦: ٥٠٤.

(٢) مجموع ٦: ٥٠٤-٥٠٥، وفتح العزيز ٦: ٥٣٢.

(٣) الأم ٢: ١٠٥، ومختصر رب ٦٠، والمجموع ٦: ٥٠٥. وفتح العزيز ٦: ٥٣٢.

(٤) مختصر الربيع ٦٠، والمجموع ٦: ٥٣٢.

(٥) الأم ٢: ١٠٥، ومختصر رب ٦٠، والمجموع ٦: ٥١٢، وفتح العزيز ٦: ٥٣٣، والمغني لابن قدامة

المصحاء (١).

دليلاً: أنه لا مانع منه، ولأخص الإباحة، وبخاصة عليه إجماع الفرق، وأيضاً الأحبار، وورده في الحديث على شبيب خاتمة، والصلاة على الأموات على عمومها (٢).

مسألة ١٠٦: حور لمعتكف أن يخرج مؤذّن في مدّة حارّة بجامع وان كان به وبين الجامع فضاء لا يكون في الرحمة.

وشافعي فيه قولان. أحدهما مثل ما مره (٣).

والآخر: لا يجوز، فإن حرج بعض اعتكافه (٤).

دليلاً: كل ما روى في الحديث على الأذان من الأحبار، إذ لم يفضلوا فيه بين حالة الاعتكاف وغير حانه (٥)، فوجب أن تكون على عمومها.

مسألة ١٠٧: من حرج لأقامة الشهادته ولم يتمتع عليه قامه لم يسقط اعتكافه.

٣ ١٣٦، والشرح الكبير ٣ ١٤٨، وندوة مجده ١ ٣٠٢، وكده الإح ١ ١٣٣، وسبل
عبد ١٠ ٢٤٧

(١) يعني أن عدمه ٣ ١٣٦، وسبل حديث ١ ٣٥١، ومجموع ٦ ٥١٢، وسبل الحديث ١
٢٥٦، وشرح صحيح ترمذ ٢ ١١١، وندوة مجده ١ ٣٠٢، وشرح الكبير ٣ ١٤٨، وسبل
عبد ١٠ ٢٤٧.

(٢) انظر ما رواه الشيخ لکنی في ٣ ١١٤، باب من حذر، و ٧١ حديث أو
٣، وسبل صدوق في نفسه ٢ ١٢٢، حديث ٥٢٩، وسبل مؤلف في تهذيب ١ ٤٥٢
حديث ١٤٧٠، و ٤: ٢٨٨ حديث ٨٧١.

(٣) لا ٢ ١٠٥، والنوحي ١ ١٠٨، والمجموع ٦ ٥٠٥، وفتح المبرر ٦ ٥٣، ومعني يحتاج
٤٥٩ ١.

(٤) النوحي ١ ١٠٨، والمجموع ٦ ٥٠٥، ومعني المحتاج ١: ٤٥٩، وفتح المبرر ٦ ٥٣٠.

(٥) انظر في ٣ ٣١٧ حديث ٢٧، وثوب الأعد ٥٢، ومن لا يحضره الفقه ١ ١٨٥
حديث ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٦، والتهذيب ٢ ٢٨٣، حديث ١١٢٦ و ١١٣٢.

وقال الشافعي: يبطل اعتكافه (١).

دليلنا: أنَّ الأصل جواز ذلك، وأيضاً قوله تعالى: «ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» (٢) ولم يفصل.

مسألة ١٠٨: إن عتس عليه الأداء دون سحس، مثل من يبيع من الشهود غيره، فعليه أن يخرج ويقيم الشهادة، ولا يبطل اعتكافه.

ولشافعي فيه قولان: أحدهم مثل ما قبله (٣).

والآخر: يبطل اعتكافه وعنه أن يستأنف (٤).

دليلنا: أنه مأمور بإقامة الشهادة، ووجب عليه ذلك بلا خلاف، فإذا

خرج ما وجب عليه لا يبطل اعتكافه، لأنه لا دليل على ذلك

مسألة ١٠٩: إذا سكر المعتكف، بطل اعتكافه.

ولشافعي فيه قولان: أحدهم مثل ما قبله (٥).

والثاني: لا يبطل (٦).

دليلنا: أنَّ الاعتكاف هو المقام واللبث لعدة، فإذا سكر نقص حقيقة الاعتكاف لأنه فس، فوجب أن يبطل اعتكافه.

مسألة ١١٠: إذا ارتد المعتكف بطل اعتكافه.

وقال شافعي: لا يبطل (٧). وأحسب أصحابه على وجهين، أحدهما:

(١) لام ٢ ٥ ١، والنوحي ١ ١٠٨، وعموم ٦ ٥١٢، وفتح تحرير ٦ ٥٣٨، وكعدة لأخبار

(٢) سورة ٢٨٢

١٣٤ ١

(٣) مجموع ٦ ٥١٥، وفتح تحرير ٦ ٥٣٨، وكعدة لأخبار ١ ١٣٤

(٤) لام ٢ ١٠٥، ومجموع ٦ ٥١٥، وفتح تحرير ٦ ٥٣٨، وكعدة لأخبار ١ ١٣٤

(٥) الإ ٢ ١٠٦، ومجموع ٦ ٥١٨، وفتح تحرير ٦ ٤٩٤ و ٤٩٨، وسبح اليوم ٣٩٩، وفتح

القريب ٣٥، وشرح بوقا ١٤٩، وبيحر تحرير ٣ ٢٦٣، ومعني المحتج ٤٥٤

(٦) الوحي ١ ١٠٦، ومجموع ٦ ٥١٨، وفتح التحرير ٦ ٤٩٥، وبيحر تحرير ٣ ٢٦٤، ومعني المحتج ١ ٤٥٥

(٧) لوجي ١ ١٠٦، ومجموع ٦ ٥١٨، وفتح تحرير ٦ ٤٩٤، ومعني المحتج ١ ٤٥٤

مثل ما قلناه أنه يبطل (١).

والثاني: لا يبطل (٢).

دليلاً: أنه إذا ارتد وهو موجود على نفسه وجب فتنه على كل حال، وإن كان أسلم ثم ارتد فهو محكوم بحاسته، فلا يجوز أن يتم في مسجده، ولا يصح منه الطاعة، وذلك ينافي الاعتكاف.

مسألة ١١١: من نذر أن يعتكف عشرة أيام منه نعه، فخرج بغير حجة بطل اعتكافه، وإنه لو نذر اعتكافاً، ونحو حقه (٣).

وقال أبو يوسف، ومحمد: إن خرج أكثر من نذر بطل اعتكافه، وإن خرج أقله لم يبطل (٤).

دليلاً: أنه إذا لم يخرج صح عنه خلافه، وإن خرج ليس على صحته دليل.

مسألة ١١٢: إذا نذر أن يعتكف عشرة أيام متتعة، لزمه أن يتي به، ويصوم فيها، وإن لم يذكر يصوم، وإن ذكر الصوم كان نفعه، ففي أفقر يومها استأنف الصوم والإعتكاف.

وقال الشافعي: إذا نذر أن يعتكف عشرة أيام منه نعه يصوم فأفقر يوم أصبحه على وجهه، أحدهما: يستأنف صومه دون الاعتكاف (٥).

(١) صحيح ١٠٦، ومجموع ١٠٦، وفيه من غير ٢١٦، وفيه من غير ٢٣٥، شرح

المفرد: ١٤٩، ومفاتيح ١٠٦، ١٠٥

(٢) الوجيز ١٠٦، ومجموع ١٠٦، وفيه من غير ٢١٥، وفيه من غير ٢٣٥

(٣) الهدية ١٣٣، وفيه من غير ١٢٢، وفيه من غير ١٣٥، وفيه من غير ٢٣٥

١٥٣، وفيه من غير ١٥٣، وفيه من غير ١٥٣

(٤) مسوط ١٨٣، وفيه من غير ٢٢٢، وفيه من غير ١٥٢، وفيه من غير ١٥٢

(٥) ١٣٥، وفيه من غير ١٥٣، وفيه من غير ١٥٣، وفيه من غير ١٥٣

والآخر يستأنفها معاً (١).

دليلاً: أنه إذا أفصر وضع شائع فيه لآفته ليس يمتثل الاعتكاف عن الصوم، ولآفته إذا استأنف وأعادته برئت ذمته بيقين، وإذا أفرد لم يبرأ ذمته بيقين.

مسألة ١١٣: المعتكف إذا وطئ في المصحح حرماً، أو أسلمى بشيء كان، لزمته كفارتان، وإن فعل ذلك لئلا يؤممه كمررة واحدة، ووطئ منكوفه. ووطئ شافعي، وأبو حنيفة، ومالك ومشرقيهم، بطل اعتكافه، ولا كفارة عليه (٢).

وفان لرهري، وحسن لمصري: عليه كعرقولم يفصلوا بين من الهر (٣). دليلاً: إجماع المروءة، ونصاً ورد بكفر برئت ذمته بيقين، وإذا لم يكفر لم تبرا ذمته بيقين.

مسألة ١١٤: إذا كان له على من اعتكف يوماً، لم يفسد بذرعه، لأنه لا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام على ماله.

فإن بدر اعتكاف ثلاثة أيام، وحب عليه بدحوه فيه قبل طوع الفجر من أول يوم من غروب الشمس من اليوم الثالث.

وقال شافعي: إذا قرأ الله تعالى أن اعتكف يوماً، وحب عليه ذلك (٤). وهل يجوز له بتريق أم لا؟ أصح أنه على قولين:

أحدهما: أن له أن يتعد قبل طوع الفجر من بعد الغروب، وإن دخل فيه

(١) المجموع ٦: ٤٨٦، وفتح المبرور ٦: ٤٨٦.

(٢) الإجماع ٢: ٥٥، المجموع ٦: ٥٢٠، يعني أن ذمته ٣: ١١٠، وشرح التحرير ٣: ١٥٥، ونبه

الثالث ١: ٢٥٦

(٣) المجموع ٦: ٥٢٧، واللعبي لابن قدامة ٣: ١٤٠، والشرح الكبير ٣: ١٥٥

(٤) ٢: ١٦، وفتح ١: ١، والمجموع ٣: ٢٩٤، ونبه عليه ١: ٤١، ٣

وعبّره من أهمل بلعة (١)، ولليل لم يحمله ذكره، فوجب أن لا يبرمه.

مسألة ١١٦: لا يحور للمعتكف استعمال شيء من الطيب.

وقال الشافعي: يجوز ذلك (٢).

دليلاً: إجماع الفرق، وأيضاً إذا لم يستعمل طيب صح اعتكافه بلا

خلاف، وإذا استعمل ففي صحته خلاف.

مسألة ١١٧: المعتكف دام أب روجها أو طلمها، حرّث وست عى

اعتكافها إذا فرغت.

ولشافعي فيه قولان. أحدهما: ستأنف، ولآخر: نبي (٣).

دليلاً: أن إعادة الاعكاف بفتح إن دلس، وسس في لشرع ما يذن

عنه.

مسألة ١١٨: من أكل طعاماً في المسجد بفتح على غسل يده، ولأولى أن

يفسدها في أعطت ويقب الماء إلى حرج المسجد، فإن حرج فغسل يده لم يبطل

اعتكافه.

وقال الشافعي: يبطل (٤).

دليلاً: أن هـ خروج بفتح إبه، وقد استثنى ذلك عليه.

مسألة ١١٩: من لا تحب عليه الجمعة من عبد، أو امرأة، أو أمة، أو أم

وتهديب التهذيب ٣: ١٦٣، وشذرات الذهب ١: ٢٥٧، ومرة حجاب ١: ٢٦٢، ومجمع لادب

١: ١٨١، و٢: ١٨١، و٣: ٢٨٩، وبقية الوقايع: ٢٤٤.

(١) صرح به ابن ١١٥٩.

(٢) الآ ٢: ١٠٨، ومختصر لمري. ٦١، والوجز ١: ١٦١، ومجموع ٦: ٥٣٦، وفتح العريير ٦.

٤٨٣، ومعي المحتاج ١: ٤٥٢، والسراج الوقايع: ١٤٨.

(٣) الآ ٢: ١٠٨، ومختصر لمري. ٦١، ومجموع ٦: ٥١٩، وفتح العريير ٦: ٥٣٨.

(٤) انظر المجموع ٦: ٥٠٣.

وَقَدْ بَدَّ فَقِي: بِدَرِّ يَعْكَفُ فِي مَسْجِدٍ حَرَمَ أَوْ مَوْءَدٍ، وَاب
كَانَ مَسْجِدَ رَسُولٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَوْ مَسْجِدَ أَفْضَلِ قَوْمٍ، وَاب
كَانَ غَيْرَهَا فَلَهُ أَنْ يَعْكَفَ حَيْثُ شَاءَ (۱).

دستما: اِنْ بَدَّ أَنْ يَعْكَفَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَاب دَرِّ
غَيْرَهَا لَا يَسْقُدُ دَرَّهُ، وَتَمَّ أَحَدُهُمَا بِحَدِّهِ رَأْسُهُ عَلَى وَجْهِ تَقْرِئَةٍ وَحَدِّ
عَلَيْهِ بَوَاءَ لَهُ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى سَجْدَتِهِ، وَالدَّرُّ دَرَّةٌ شَيْءٌ مَعْبُودٌ، فَلَا يَحْجُوزُ
خِلَافَهُ.

(۱) الوجز ۱: ۱۰۷، والمجموع ۶: ۴۱۹، وفتح مرفوع ۶: ۵۰۳، وحمل ۵: ۱۴۸، ولسان
الدين: ۳۹۸، ومعنی المحتاج ۱: ۴۵۱.

كتاب الحج

مسألة ١: نس من شرط وجوب الخج الاسلام، لأن كفر يحجب عبية
عندنا جميع العبادات.

وقال الشافعي: لا اسلام من شرط وجوبه (١).

دليلاً: قوله تعالى: «وَمَنْ عَلَىٰ آلِهِ سَبُّ» (٢) وه يقتض

وقوله تعالى: «وَسَمَوْا خَجَّ وَالْعَمْرَةَ لَهُ» (٣) وه يقتض من الكفر والمسلم

وأيضاً جميع الأحبار بوردة بوجوب خج، تنسب لجميع (٤).

مسألة ٢: من شروط وجوب خج، الرجوع إلى كفارة رثد على لرد
والراحلة.

وم يعتبر ذلك أحد من المفهاء، لأن حكمي عن ابن سريج انه قول: لو
كانت له نصابة تشحرها، ويرجع قدر كفائته، يمسرد اسرد وراحلة في
الفاصل عنها، ولا يخج نصد عنه (٥). وحمله جميع أصحاب الشافعي (٦).

(١) بوجه ١، ١٠٨، المجموع ٧، ١٨، وفتح تحرير ١، ٦، ومعني شرح ١، ٤٦١، وكذا لأخبار

٣٤، وفتح الموع ٤٠٢، وفتح ٥١، وفتح بزيوت ٣٦، وحاشية الشرفاوي ١

٤٦١، (٢) آل عمران: ٩٧، (٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) انظر بهدب ٥، ٤٥٩ حديث ١٥٩٣، وكذا ٤، ٢٦٤، وفتح شرح وجمود حد ٣

(٥) المجموع ٧: ٧٣، وفتح العزيز ٧: ١٤.

(٦) مجموع ١، ٧٣، ١٤، وفتح تحرير ١، ١٤، وكذا لأخبار ١، ٣٥

دليلاً: إجماع الفرقة، وأيضاً لأصل براءة لدمه، وعند حصول ما قلناه لا خلاف في وجوهه، وقبل حصوله ليس على وجوه دليل.

مسألة ٣: من لم يجد السرد والراحلة لا يجب عليه الحج، فإن حج لم يجزه وعليه الإعادة إذا وجدتهما.

وقال باقي الفقهاء: أجزأه (١).

دليلاً: أن الله تعالى عتق الوحوش على المستطيع (٢)، فمن قال: إن غير المستطيع إذا حج أحرّاه إذا كان مستطعاً، فعنه بدلالة وأيضاً عليه إجماع الفرقة.

وأيضاً قد استطاع وأعاد الحج سرت دمه نفس، وإن لم يعد فليس على براءتها دليل.

مسألة ٤: المستطيع بدنه، يدي يلزمه فعل الحج بنفسه، أن يكون قادراً على الكون على الراحلة، ولا يلحقه مشقة غير محتملة في الكون عليها، فقد كانت هذه صورته فلا يجب عليه فرض الحج إلا بوجود الراد وسراجلة، فإن وجد أحدهما لا يجب عليه فرض الحج، وإن كان مطبقاً للمشي، قادراً عليه. وبه قال في الصحاح ابن عباس، وابن عمر (٣)، وفي لتابع الحسن البصري، وسعيد بن حبيب (٤)، وفي الفقهاء الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي، وأحمد، وإسحاق (٥).

(١) فتاوى وصية ١: ٢٨١، ونداء ج ٢: ١٢٢، ومعجم المصنف ١: ٤٦٦، وشرح بهجة ٥١.

(٢) قوله تعالى «فمن حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» ابن عمر، ٩٧.

(٣) المجموع ٧: ٦٦، وبتدبير المصنف ١: ٣٠٩، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٤٧.

(٤) المجموع ٧: ٧٨، وعلامة القاري ٩: ١٢٦، والجامع لأحكام القرآن ٤: ١٤٧.

(٥) سنن ١: ٢٠١، ٢٠٢، وبتدبير ١: ١٧٧، وعنده يدي ٩: ١٢٦، والمجموع ٧: ٦٦، ٧٨، وفتح

المرير ٧: ١٠، والمعي لاس قدامة ٣: ١٦٨، والجامع لأحكام القرآن ٤: ١٤٧، ومعجم المصنف ١:

٤٦٣، وبتدبير المجتهد ١: ٣٠٩، وكفاية الأحياء ١: ١٣٤.

مالك، ورواه أحمد بن علي عليه السلام عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله (١).
مسألة ٥: رد وح رد و راحة، ورمه فرص الحج، ولا راحة له، بدأ بالحج
دون الكاح، سواء حشي ميت أو لم يحش.
وقال الأوزاعي: إن حشي الميت وسكح أوى، وإن لم يحش الميت
فالحج أولى.
وقال أصحاب الشافعي: ليس لنا فيها نص، غير أن الذي قاله لأوزاعي
قريب (٢).

دليلاً: قوله تعالى «وفيه على الناس حج البيت من استطاع إليه
سبيلاً» (٣) وهذا قد استطاع، من أحرق قدح سكاح عنه فعليه دلالة، على
أن الحج فرص عند وجود رد والراحة، وحصول كمال الاستطاعة بلا
حلاف، وهو على الفور عند ما استتمه، وسكح مسنون عند الأكثر، فلا
يجوز له العدول عن الفرص إلى الفعل، لا بتدبير.

مسألة ٦: يدي لا يستطيع الحج بنفسه، وأيس من ذلك، قد بأن لا يقدر
على أن يكون على راحة، أو يكون له سب لا يرحى روه وهو العصب،
والضعف الشديد من لكر، أو ضعف الخفة بأن يكون ضعيف خلقته في يديه
لا يقدر أن يثبت على مركب، يرمه فرص الحج في ماله، بأن يكتري من يحج
عنه، فإن فعل ذلك سقط لفرص. وبه قال في الصحاح على عبه السلام (٤)،
وفي لمعها شورى، ونوحفة، وأصحنه، وإن لم يركب، وشافعي، وأحمد،

(١) حكمة عرب لمحمد ص ٢ ٢٥٥ من برقي ٣ ١٧٨ حديث ٨٠٣ و ٣٧٥ حديث ٢٩٩٨

و ٥ ٤١٨ حديث ٣٣١٦ بحقه. ومن من ردة ٢ ٩٦٦ حديث ٢٨٩٦ و ٢٨٩٧، و بدر شورى

٥٦، وسنن الدارقطني ٢ ٢١٥ حديث ١٦١٠.

(٢) انظر لمجموع ١٢ ١٢٥، وفتح المير ١ ١٣٥، وكفاية الأحيار ١ ١٣٥.

(٣) سمعان ٩ (٤) مجموع ١ ١٠٠. وجمع لأحكام عرب ١ ١٥١

وأيضاً قوله عليه سلام: «أنت ومالك لأنت» (١).

فحكم أن مدك الإنسان مالاً، وإذا كان له فقد وجد الاستطاعة فوجب عليه الخلع.

مسألة ٩: إذا كان له الاستطاعة برمه عرض خلع.

ولشافعي فيه وجهان: أحدهم من: «فبها» (٢)، وثاني: وهو الذي يختارونه أنه لا يلزمه (٣).

دليلاً: إجماع الفرق، والأحمر جريدة في عهد معنى (٤).

وأيضاً قوله تعالى: «من استغنى فإنه مسلاً» (٥) وهذا قد استطاع.

مسألة ١٠: إذا كانت له علة يرحى روطاً من حمى وعمره، فخلع رجلاً عن نفسه ثم مات، أجزأه عن حقه الإسلام.

ولشافعي فيه قولان. أحدهم بخبره (٦)، والآخر: لا يجزيه، وهو الذي يختارونه (٧).

دليلاً: إجماع الفرق، والأحمر مروية عنه في عهد معنى.

مسألة ١١: المعصوب الذي لا يرحى، وله من يكوّن خلق يصوّ (٨) يجب

أن يخلع رجلاً عن نفسه، فإذا فعل ثم برّ يجب عليه أن يخلع نفسه حقة الإسلام. وبه قال الشافعي في لام (٩).

(١) سنن أبي داود ٢: ١٦٩، حديث ٢٢٩١ و٢٢٩٢، ومسند أحمد بن حنبل ٢: ١٧٩ و٣٠٤ و٣١٤، وللفظ حديث فيها: «أنت ومالك لوالدك».

(٢) المجموع ٧: ٩٣، وفتح المبرور ٧: ٤٥، ومعنى الجمع ١: ٤٧ (٣) مصادر الشافعية.

(٤) الكافي ٣: ٢٦٦، حديث ١، وبصحة ١١، ومن لا يضره بعبه ٢: ٢٥٩، حديث ١٢٥٦، والهديب ٥: ٣، حديث ٤٠٣، والاستبصار ٢: ١٤٠، حديث ٤٥٥ و٤٥٦.

(٥) آل عمران: ٩٧، (٦) المجموع ٧: ١١٢-١١٣، وفتح المبرور ٧: ٤٢.

(٧) نفس المصنف، (٨) أي مهورلاً. انظر الهية ٥: ٧٢ مادة (ص)،

(٩) لام ٢: ١١٤ و١٢٣، والمجموع ٧: ١١٥، وفتح العزيز ٧: ٤٢.

وفي أصحابه من قال: سائلة على فوس مثل العسل لدي مرحى
زواله (١).

دليلاً: فوس تعادى، «وهدسي» من حج سبب من استضع إليه
سبب (٢) وهد قد استضع، فوجب أن حج بنفسه.

وم فعل أولاً كل سمره في ماله، ثم حرته سنة يجب عليه في بدنه يحتاج إلى
دليل.

مسألة ١٢: إذا أوصى بريض خفه طوي، أو أسحر من يخخ عنه طوعاً
وبه حر، وبه وره م، ونوحسه، وهو حد فوس ساقعي (٣).

و موز لأحر: لا حر ولا وحسه (٤).

دليلاً: إجماع عرقه، ولأحر راتى و دت في فصل الخخ، ومن يعطي عمره
م يخخ عنه، وقد ذكره في مكة ب كسر (٥).

مسألة ١٣: إذا أحره خخ عن غيره ماله، ثم عمل ماله، لا يصح
نقلها، فإذا أنه حجه لم تسقط أجرته عمن كان استأجره.

وليش في فوس، أحدهما لا منيء له (٦)، ولأحر. وهو الذي
يختاره ماله من ماله حره (١).

دليلاً: لأحره سحتيه نفس تعهد، و د موز في لأحره انعقد خخ
عن استأجره، وبينه ما أثبت في فصل، وحب أن يكون استحقاق الأحره

(١) الوجيز ١: ١١٠، والمجموع ٧: ١١٥، وفتح العربي ٧: ٤٢٧. (٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) حاشية خرمي ٢: ٢٩٦، وهديه عهد ١: ٣٦٠، وهديه نص مع ٢: ١٧٤، وهدوى
فاصحة ١: ٢٨٢، والمجموع ٧: ١١٤، وفتح العربي ٧: ٤٢٧، ولا م ٢: ١٢٢، والوجيز ١: ١٠٠.

(٤) الآم ٢: ١٢٢، والمجموع ٧: ١١٢ و ١١٤، وفتح العربي ٧: ٤٢٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٤٠ حديث ٦٠٨، وأهدب ٨: ٤٠٠ حديث ١٢١، ولا سبصر ٣.

٢٧٩ حديث ٩٩٢. (٦) والآم ٢: ١٢٥، والوجيز ١: ١١٣، والمجموع ٧: ١٣٧ - ١٣٨.

وقال أبو حنيفة ومالك بسقط نوته، معني أنه لا يفعل عنه بعد وفاته، وحسابه على الله يلقاه، والحج في ذمته، وإن كان أوصى حج عنه من ثلثه ويكون تطوعاً لا يسقط الفرض به عنه.

وهكذا يقول في ركوب، والكدراب، وحراء الصمد كنهها سقط نوته، ولا تفعل عنه بوجه (١).

دليلاً: إجماع المرفقة ولأحد أي ذكره في كتاب الكسب (٢)، ويدل عليه خبر الخنعمية أيضاً (٣).

مسألة ١٧: سكن حرير وسوحن نس لا صريق هم غير سحر، يرمهم ركوبه إلى الحج، إذا غلب في صفة السلامة، وإن غلب في طنهم سقط لا يجب عليهم ذلك.

واختلف قول الشافعي في ذلك (٤).

واختلف أصحابه على صريق، فقد لا يضره ونور. مسألة على اختلاف حيز، إذا كان الغلب هناك كإيراد كان محوفاً لا يرمه. ولا حيز، إذا كان الغالب سلامة، يرمه وإن حوّر حدوث حدثه في الطريق (٥).

ومن أصحابه من قال: إذا غلب في طنه هناك لم يجب قولاً وحذاء، وإن

(١) المجموع ١، ١١٢، اعتماد في ١، ٢١٥ ومعني لأس من ٣، ٩٦، وشرح الخبر ٣

١٩٦، وشرح ٣، ٢٥٣

(٢) من لأخصر: نسخة ٢، ٢١١ حديث ٥، ١٣ و ١٣٢، وهدى ٥، ١٥ حديث ٤، ٢٣

(٣) يذهب مصدر: حديث ٦ من هذا الكتاب فلاحظ.

(٤) ١٤، ٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧

دليلاً على ذلك أنها فرصان، أحدهما حجة لاسلام، والآخر: بالنذر، وإجراء أحدهم عن الآخر يحتاج إلى دليل، وليس في الشريعة ما يدل عليه.
مسألة ٢١: يجوز للعبد أن يخلع عن غيره من لأحرره إذا أدل له مولاه.
وقال الشافعي: لا يجوز له ذلك (١).

دليلاً: أنه لا مانع منع عنه في الشرع، فموجب حواره.
وأيضاً الأحكام لرواية في حوزة حجة رجل عن رجل (٢) تدور اختار
والعبد، فوجب حملها على العموم.

مسألة ٢٢: الخلع وجوبه على المورث دون السراحي، وبه قال مالك، وأبو
يوسف، والمري (٣).

وليس لأبي حنيفة فيه نص، وقد أضحى به عن أبي قحافة عن أبي بصير
كقول أبي يوسف (٤).

وقال الشافعي وجوبه على سراحي (٥) - ومعه أنه لا يخلع من شاء قدم
وبه شاء آخر - بتقديم نفسه - وبه قال أبو عبيد، وخوري، ومحمد (٦).
دليلاً: جمع المرفة وهم لا يعتقون، ويقصد صرفة لأحب ط نفسه

(١) انظر نفعه ٢ - ٢٧١ حديث ١٣٢٣.

(١) مجموع ١١٤ ٧

(٣) مصنف من رشد ١١١١ - يعني لابن فدامة ١١٦٣، وبدابة المختار ٣١٠، والمجموع ٧:

١٠٣، وفتح تحرير ٣١٠، شرح فتح تحرير ١٢٣ - ١٣٤

(٤) المدون عليه ٣٦، وقد ورد في نسخة ١١٦، وفي نسخة ١٣٤، وشرح فتح التحرير

١٢٣ ٢، وفيه به صفة ٣١١، والمجموع ١٣٠، يعني لاسر فدامة ١١٦٣، وشرح

العامة ١٢٣: ٢.

(٥) الام ٢، ١١٨، وبيح ١١٠: ١١٠، والمجموع ٣: ٧، فتح تحرير ٣١٠، وفي نسخة ١٣٤، وبدابة

المختار ٣١١، والمعنى لاسر فدامة ٣١٠، وشرح فتح التحرير ٢٣

(٦) الهداية ١٣٤، والفتاوى المندبة ٣١٦، وفتاوى صاحب ٢٨٤، وشرح العامة ١٢٣: ٢،

والمجموع ١٠٣ ٧.

وأيضاً فقد ثبت أنه مأمور به، ولأمر عبد بن يعقوب المور على ما يتناه في
أصول الفقه. (١)

وروي عن بن عباس أن سبي حتى به عليه وآله قول: «من أراد الحج
فليعتل» (٢) فقد أمر بتعجيله.

وأيضاً روى أبو اسحاق عن عاصم بن صمره عن علي بن عبد السلام بن أبي
صتي الله عنه أنه قال: «من ملك رداً وراحته تسعه في الحج ولم يحج فلا
عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً» (٣).

فوعده على التأخير، فلولا أنه يقتضي المورم بتوعده على تأخيره.
مسألة ٢٣: شهر الحج شوال، ودو ععدة إلى طيوع الفجر من يوم النحر،
فإذا طلع فجر فقد مضى شهر الحج. وبه قد شافعي، وابن مسعود،
وابن الزبير. (٤)

وقال أبو حنيفة شوال، ودو ععدة، وعشرة أيام من ذي الحجة. فحصل
يوم سحر تحررها، وقد غرست شمس منه فقد حرجب شهر الحج. (٥)
وقد روى ذلك أصحابنا. (٦)

(١) علة الأصول ٨٥، حقه ص ١

(٢) من ابن ماجه ٢ : ١٦٢ حديث ٢٨٨٣، ومن أبي داود ٢ : ١٤١، حديث ١٧٣٢، ومستدرک
حک : ٤٨٨، ومسند أحمد ١ : ٢١٤، ومن البيهقي ٤ : ٣٤٠.

(٣) رواه ترمذی في سننه ١٥٤ : ٣ حديث ٨٠٩ عن حارث عن علي بن عبد السلام.

(٤) مختصر ترمذی ٦٣، ورواه ١٣، والمصنف ١٤٠ و ١٤٥، وفتح مغرب ٧٤٧، وحکم.

عرب ٦ : العربي ١٦ : ١٣١، وبداية المجتهد ١ : ٣١٥، والتصدير الكبير للرازي ٥ : ١٦١، والمعي

لاين قدامة ٣ : ٢٦٨، والشرح الكبير ٣ : ٢٣٠.

(٥) حقه ١٥٠، وحكمه غرآل لاس العربي ١ : ١٣١، والمعي لاين قدامة ٣ : ٢٦٨، والتصدير

کب بر ٥ : ١٦١، والمصنف ٧ : ١٤٥-١٤٦، وبداية المجتهد ١ : ٣١٥.

(٦) رواه مسیح الکلبی في الکافي ١ : ٢٦٠ حديث ٣

وقال مالك شول، ودوقعه، ودوحته ثلاثة أشهر كـ مئة. (١) وقد روي ذلك في بعض رواياتنا. (٢)

وعن ابن عمرو بن عباس روايت كقول وقول مالك (٣) دليلنا إجماع ائمة على أن أشهر الحج يصح أن يقع فيه الاحرام بالحج، ولا يصح الاحرام بالحج إلا في الأشهر التي ذكرها، لأنه قد صرح بمحرر من يوم سحر فقد فات وقت الاحرام بالحج، وقد رجحه هذه بروايت عن الروايات الباقية.

وأيضاً لما اعترضه مجمع عليه عن أنه من أشهر الحج، وليس عن قول من قال بخلافه دليل.

مسألة ٢٤: لا ينعقد لاحرام الحج ولا عمرة التي يسميها في الحج، إلا في شهر الحج، فإن أحرم في غيرها انعقد إحرامه للعمرة. وبه قول حماد بن عديته، وابن عباس، وعطاء، وعكرمة، وداود بن عيسى، وأحمد، وإسحاق، ومالك، والشافعي. (٤)

وقال أبو حنيفة والثوري: انعقد في غيره، إلا أن لاحرام فيه فصل وهو

١. موطأ ٣٤٤، ومعه ١٧٣، ٢٩٠، وبه عهد ١ ٥ ٣، ومعنى لأن قدومه ٣

٢٦٨، والشرح الكبير ٣ ٢٣٠، وحكمه غير إلا. عري ١ ١٣١، والتفسير بكمه ٥

١٦٠، والمجموع ٧: ١٤٥.

(٢) بك في ٢ ٢٨٩، حديث ١٢، ومعه ٢ ١٩٦، حديث ١٩٩، وسهت ٥ ١٦، حديث ١٣٩.

والاستبصار ٢: ١٦٠، حديث ٥٢٠.

(٣) صحيح بخاري ٢ ١٧٣، وموطأ ١ ٣٤٤، حديث ٦٢، وحكمه غير ما يخصه ص ١ ٢٩٩.

وحكم القرآن لأن عري ١ ١٣١، والمجموع ١ ١٥٠، شرح الكبير لأن قدومه ٣ ٢٣٠.

(٤) مختصر بوي ٦٣، وحكمه غير ما يخصه ص ١ ٣، وبه ١ ٣ ١، والمجموع ٧ ١٤٤.

ومعنى لأن قدومه ٣ ٢٣١، وشرح الكبير ٣ ٢٢٠، وبه عهد ١ ٣١٥، والشرح بفتح

يسون، وذا حرم في غيره أساء واعتقد أحرمه (١)
 دليلنا: إجماع الفروقة، وأيضاً فلا خلاف أن لأحرام راحته يعتد في الأشهر
 بي فتعد ذكره، وليس على قول من أن يعتد به في غيرها دليل.
 مسأله ٢٥: جمع نسمة وقت العمرة بمتونه، (٢) ولا تكره في شيء منها
 وبه قال الشافعي (٣).
 وقت 'نوحيفة' تكره في جسمه أيام، وهي أيام أهدل الحج، عرفة وسجدة،
 والتشريق (٤).

وقول أبي يوسف تكره في أربعة أيام الحرم والتشريق (٥)
 دليلنا: إجماع الفروقة، وأيضاً ما دل على وجوب العمرة وتقدم لم يخص
 بوقت دون وقت، وذكره في وقت الحج في دليل.
 مسأله ٢٦: يجوز أن يعتصر في كل شهر، بل في كل عشرة أيام.
 وقول نوحيفة وشافعي: أنه أن يعتصر ما شاء (٦)
 وقول مالك: لا يجوز إلا مرة، (٧) وقول سعيد بن جابر، وشافعي، وس

(١) سلف ١١١، ٢، وسراج فتح صدر ٢، ١٣٣، وحكمه بحر في حصص ١، ٣٠١، وجميع
 ١، ١٤٤، وفتح تحرير ١، ١٥١، انظر زاد فائدة ٣، ٢٣، وسراج تكره ٣، ٢٢٩

(٢) قال شيخنا رحمه الله في مجمع البحرين ٥، ٣١٦ (في ذكره) انساب المشايخ وقصة الحج
 انبتول، والعمرة المتولة

(٣) (٢٥٤) ١٣٤، ووجز ١، ١١٣، وجميع ١، ١٤٧-١٤٦، وعمدة البحري ١٠٨، وفتح
 تحرير ٧: ٧٦.

(٤) مسند ١، ٧٤، وفتح بحر ١، ٢٣٧، وفتح في حصص ١، ٣٠١، وجميع ٧، ١٤٨،
 وتقدم في عمدة ١، ٣١٥، وعمدة البحري ١٠، ١٠٨، وفتح بحر ٣، ٥٩٨، وسراج تكره ١،
 قدامة ٣: ٢٣٠. (٥) عمدة القاري ١٠: ١٠٨، وفتاوى قاضيخان ١: ٣٠١

(٦) (١٦٠) ١٣٥، ووجز ١، ١١٣، وجميع ٧، ١٤٩، وفتح تحرير ٧، ٧٧، وعمدة البحري
 ١٠: ١٠٨، والمضي لابن قدامة ٣: ١٧٨

(٧) انظر لابن قدامة ٣: ١٧٨، واليسوط ٤: ١٧٢، وعمدة القاري ١٠: ١٠٨، وفتح بحري ٣:

سيرين (١).

دليلنا: إجماع المرفقة، وكلّ حرّ ورد في إحداث على العمرة م يخصّص بعدد دول عدد.

وروى عن علي عليه السلام أنه قال: في كلّ شهر عمرة، أو في كلّ عشرة أيام عمرة (٢).

وعتمر ابن عمر أعماماً في كلّ عام عمرتين، في أيّام ابن زبير (٣) وروى بقاسم بن محمد أن عائشة عن عمر بن الخطاب في شهر واحد عمرتين، فقال رجل لبقاسم: ما أنكرتم عليه؟ فقال القاسم: أمّ المؤمنين كيف يسكر عبيها، فاستحيى الرجل (٤).

وأنس كتباً حم (٥) رأسه اعمر - يعني ست شعرة (٦) ولا يخافه في الصحابة.

مسألة ٢٧: لا يجوز إدخال الحج على العمرة، ولا إدخال العمرة على الحج إذا كان أحرم بالحج وحده، بل كلّ واحد منهما حكم نفسه. فإن أحرم بالعمرة بقي ينمّصها من الحج، فمعه في عمه الوقت، وأحصب لمراة حمله حجة مفردة ومضى فيه. وإن أحرم بالحج مفرداً ثم أراد التمتع، حرّله أن يحتلّ

١٧٢، وفتح بمر ٧٧ (١) مجموع ١١٩. ومعني به قد مر ٣ ١٧٨

(٢) نظر صحيح لغيره ٣ ٢. ومن سبوا ٤ ٣٤٣ ٣٤٤. وكذا ١ ٢٥٢ حديث ٢

(٣) حكاه بن قدامة عن مسند شافعي لغيره ٣ ٢

(٤) حكى بن قدامة في معاني ٣ ١٧٨ - عائشة عن عمر بن الخطاب في شهر مرتين، وحكى سبوا في مسند ٤ ٣٤٤ عن أبيه عن عائشة أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات، قلت: غاب ذلك عليّ أحد قول صحابته أنه لم يوافق

(٥) قال بن الأثير في معاني ١ ٤٤٤ ومعه حديث أنس كان إذا حتم رأسه فمكة خرج واعتمر، أي اعتمر بعد الحلق في ست شعرة ومعني به كان لا يخرج عمداً في الحج، ولا كان يخرج من لمحات ويعتمر في بي حجة (٦) من سبوا ٤ ٣٤٤. ومعه لغيره ١ ٤٤٤ ٤٤٥

أُومى في أحكام القرآن، وأما حرمة، وبه قال في الصحاح بن مسعود، وهو قول لشعبي، ومالك، وأبي حنيفة وأصحابه (١).

دليلاً: قوله تعالى «وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» (٢) وإلّا تمام لايتمة إلا بالدخول، فوجب الدخول أيضاً.

وروي عن علي عليه السلام وعمرتهما ولا به معهما أن تحرم من ذؤيرة أهلت (٣)

وروي عن بن مسعود أنه قرأ وأقامو حجة وعمرة لله (٤) وأيضاً فإن الله تعالى قرب العمرة بالحج في قوله: «وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» (٥) بلفظ واحد، فإد كان الحج واحداً للعمرة مثله.

وأيضاً عليه إجماع الفرقة وأيضاً إذا عتمرت برئت ذمته فلا خلاف، وإذا لم يعتمره برأ ذمته بيمين، فالاحتياط يقتضي فعلها.

وروي بن سريس عن زيد بن أسب أن النبي صلى الله عليه وآله قال «الحج والعمرة فريضتان، لا يضررك رأيهما» (٦) وهذا نص.

(١) يعني ١٢٢، وحكمه في الحجاج ٢٦٤، والمجموع ١٠١، عمدة المري ١٠١، ومعجم ٣٦٨، وحكمه في الحجاج بن عمرو ١٨١، وديباجة المختار ٣١٢.

(٢) أحكام القرآن للحصاص ١: ٢٦٣، وسنن البيهقي ٤: ٣٤١، وص ٣، وفتح عمدة المري ٢: ٣٦٥.

(٣) سنن البيهقي ٤: ٣٤١، وذكر السيوطي في الدر المنثور ١: ٢٩٠، وفتح عمدة المري ١: ١٨١، في داود في المصاحف عن ابن مسعود أنه قرأ وأقامو حجة وعمرة لله، والله ولا يخرج من معاليه من يقرأ به خمس عشرة مرة في حجة وعمرة واحدة من الحج والعمرة في عشرة ٣٦٥، وفي مصنف بن مسعود وأبو حنيفة وعمرة من بيت لله ١: ١٠١، وأقامو حجة وعمرة لله ٥، خبره ٩٦.

(٦) سنن أبي بصير ٢: ٢١٤، خبره ٣١٦، وسنن أبي حنيفة ١: ٤٧١، ومفسر المري ٢: ٣٦٨، ودر المنثور ١: ٢٠٩.

وقال الشعبي: عليه بدنه (١).

وقاب طاووس: لاشي عليه، (٢) وبه قاب دود (٣)

وحكي عن محمد بن دود (٤) أنه استمقي عن هذيمكة، وفي مذهب أبيه، فحزوا برجله (٥).

دليلاً على ما قصده جمع الفرفة، وبصق من كان من ول: أن الفرس مافسراة فإن قصده، ولأن لأصل براءة الدمة، فمن ول أنه إذا نفي دفع الحجة وحده لزمه دم فعليه الدلالة.

مسألة ٣١: د أراد المصنف أن يحرم الخج، فيسمى أن يشئ الإحرام من خوف مكة ويحرم بها، فإن حلف وأحرم من غيرها وجب عليه أن يرجع إلى مكة ويحرم بها، سواء كان حرم من الجبل وأحرم إذا مكبه، وإن لم مكبه مضى على إحرامه ونعم أفعال الخج، ولا يرمه دم هذه الخجفة.

وقال الشعبي، إن أحرم من خارج مكة وعاد بها فلا شيء عليه، وإن لم يعد إليها ومضى على وجهه عرفات فإن كان نشأ لإحرام من الجبل فعليه دم قولاً واحداً، (٦) وإن نشأ من الحرم ما بين مكة والجبل فعلى قولين: أحدهم عليه دم (٧)، والآخر: لا دم عليه (٨)

دليلاً: أن لأصل براءة الدمة، ومن أوجب عليه دمًا لمكان ما قلده فعليه الدلالة.

(١) مجموع ٧: ١٩١ (٢) مجموع ٧: ٩١، والشرح الكبير ٣: ٢٥٢.

(٣) المحلى ٧: ١٦٧، والمجموع ٧: ١٩١، والشرح الكبير ٣: ٢٥٢.

(٤) أبو بكر، محمد بن دود بن أبي الأصم، ظهري من معهود طهري، أدب وله مؤيد في اللغة والأصول، وقد ساعدت في سنة ٢٩٧. انظر تاريخ بغداد ٥: ٢٥٦، وتذكرة الحفاظ ٢: ٢٠٩، وشذرات الذهب ٢: ٢٢٦.

(٥) الشرح الكبير ٣: ٢٥٢، والمجموع ٧: ١٩١.

(٦) مجموع ٧: ٢٠٩ (٧) صدر السابق (٨) نفس المصدر السابق.

مسألة ٣٢: المفرد إذا أراد أن يحرمه، اعمره بعد اختع، وحج عليه أن يحرم من خارج الحرم، فإن حاف وأحرم من مكة وصاف وسعى وحلق لا يكون معتمراً، ولا يلزمه دم.

ولله في هذه قولان. أحدهما مثل مقدمه (١).

والثاني: تكون عمرة صحيحة (٢).

دليلنا: أن كون ذلك عمره محجج شرعاً، وليس في شرح ما يدل عليه. وأيضاً فقد ثبت وجوب العمرة، وإذا أتى بالأحرام من خارج الحرم برئت دمه بلا خلاف، وبسبب على براءة دمه إذا أحرم من عمره دس.

مسألة ٣٣: التمتع أفضل من عمر أو الإفراد. وبه قال أحمد بن حنبل، (٣) وهو قول الشافعي في اختلاف الحديث (٤).

وقال في عمه كتمه: الإفراد أفضل (٥) وبه قال مالك، وقال: التمتع أفضل من القران (٦).

(١) صحيح ١١٤، ومجموع ١٧٩، وفتح مبرور ١٩٨، ومعنى محجج ١٧٥، والشرح الوفا: ١٥٥.

(٢) صحيح ١١٤، ومجموع ١٧٩، وفتح مبرور ١٩٩، ومعنى محجج ١٧٥، والشرح الوفا: ١٥٥، وفتح مبرور ٤١٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ١٢٤، وبل لأحمد ٤١٥، ومجموع ١٥٢، وشرح كبير ٣٢٩، وتبيين الحقائق ٢: ٤٠، وعمدة القاري ٩: ١٨٤.

(٤) مجموع ١٥١، ١٥١، ١٦٣، وشرح كبير ١٤٢، وشرح كبير ٣٣٩، ومعنى المحتاج ٥١٤، ١.

(٥) المجموع ٧١٥٠، ١٥٢، وكفاية لأخبار ١١٣٥، وحكام بقرآن لمخصص ١٧٨٥، وشرح لفرعي ٣٨٧، وهداية ١٥٣، والمبسوط ٤: ٢٥، ومفاتيح المحتاج ١: ٥١٤، والتفسير الكبير ١٢٢، وبيان خفي ٢: ٤١، وشرح كبير ٣: ٢٤٠.

(٦) شرح كبير ٣: ٢٤٠، وبه عهده ١٣٣٥، وشرح لفرعي ٢: ٣٨٧، والمجموع ٧: ١٥٢، وشرح الكبير ٥: ١٤٢، وهداية ١١٢، وهداية ١٥٣، وبيان الحقائق ٢: ٤٠.

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والمزني: الفرد أفضل (١).
وكره عمر المتعة، (٢) وكره زيد بن صوحان (٣) الفرد، وكذلك سمان
ابن ربيعة (٤).

دليلاً: إجماع الفرقة المخففة، وأيضاً المستع ياتي بعمره وبالحيث، ولا يجوز أن
يكون من يأتي بالحيث وحده فصل ممن يأتي بها.

وأيضاً ما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لو أني
من أمري ما استديرت لما سفت هدي، ولخصتها عمرة»، (٥) فأنسب على
فوات حرمة للعمرة، ولا يشك في ما هو أفضل.

وأيضاً فإنه إذا تمتع أتى سكن واحد من يسكن في وقت شريف، وإذا
أفرد أتى بالعمرة في غير أشهر الحج.

(١) المجموع ٧: ١٥٢، وحكم الفرد بمحض من ١: ٢٨٥، ١: ١٩٢، وسنن أبي داود ٤: ٢٥.

وتفسير القرطبي ٢: ٣٨٩، والتفسير الكبير ٥: ١٤٢، والهداية ١: ١٥٣، وسراج منير ٢:

١٩٩، وعمدة المري ٩: ١٨٤، وسنن الأئمة ٥: ٤١، وسنن أبي داود ٣: ٢٨.

(٢) حكم بدلت بمحض من ١: ٢٨٤، وتفسير الكبير ٥: ١٥٣، وتفسير القرطبي ٢: ٣٨٨.

والمجموع ٧: ١٥١، والموسم ٤: ٢٦، وسنن الأئمة ٥: ٤٢، وسنن أبي داود ٣: ٣٦٧.

(٣) زيد بن صوحان، أخو صمصمة بن صوحان الهذلي، كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام

وكان من الأبدال، وقد وردت في فضله روايات عديدة، من أنه لم يره عن النبي صلى الله

عليه وآله، ورواه عن أمير المؤمنين عليه السلام، أمشيد في معركة خمل سنة ٣٦ هجرية

مصر، جاء شيخ خلوصي، وسنن أبي داود ١: ٤٦٦، وسنن أبي داود ١: ٤٤، وسنن أبي داود ٢:

(٤) سمان بن ربيعة بن زيد بن عمرو بن سهم، أبو عبد الله الهذلي، كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام

وكان من الأبدال، وهو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ثم قتل في معركة خمل سنة ٣٦ هجرية

سنة ٢٥ هجرية وقيل غير ذلك. أسد الغابة ٢: ٣٢٦، وهدى التهذيب ٤: ١٣٦.

(٥) نهاية لابن الأثير ٤: ١٠ (مادة ف)، وتفسير القرطبي ٢: ٣٨٩، وفي صحيح مسلم ٢: ٨٨٦

حديث ١٤٧، وصلى ابن ماجه ٢: ١٠٢٣ حديث ٣٠٧٤، وسنن أبي داود ٣: ٣٢٠،

وسنن الدارمي ٢: ٤٦، وسنن الباقين ٥: ١٤٣ (لم أنق).

مسألة ٣٤: عند ن المي صني الله عليه وآله حج قاراً على مفسره في القرآن.

وول أنوحه وأصحبه: حج قاراً على مفسره (١).
وقل الشامي: حج سي صني الله عليه وآله مفرداً (٢).
دليلاً: إجماع العروة.

ونص روى سرء س عرب أن عبياً عليه السلام وئ موسى الاشعري
أحرما بيس وولا: إهلالاً كاهلال رسول لله صني الله عليه وآله، فم قدم
علي عليه اسلام على رسول الله صني الله عليه وآله، قال له النبي صني الله عليه
ونه: «ي أهلب؟» فقال له: إهلالاً كاهلال رسول الله صني الله عليه وآله
قال «أما في سقب الهدى وفرت» (٣).

وروى حبر ن سي صني الله عليه وآله قل: «لو سقبلت من فري ما
سديرت لما سقب هدي ولعصب عمره» (٤).
فتأسف على فوت إحرامه بالعمرة، لأن في فوتها فوت التمتع الذي هو
أفضل على ما دللنا عليه.

فهذا الخبر يدل على ثلاثة أشياء:
أحدها: ن سي صني الله عليه وآله حج قرأ.
وإثاني: ن المراه مافسه دون ما قالوه.

(١) البسوط ٤: ٢٦٠، ومبنة القاري ٩: ١٨٤.

(٢) المصباح ٧: ١٦٠، وسبوط ٤: ٢٥، وسبوط كبري ٥: ١٤٣.

(٣) مس سائي ٥: ١٤٩، ومس ي ٢: ١٥٨ حديث ١٧٦٦ وفيه خلاف مس في بعض.

(٤) التمهيد لاس الأثير ٤: ١٠ (مده فس) وفي صحيح مسلم ٢: ٨٨٨ حديث ١٢١٨، وسنن ابن

م رجه ٢: ١٠٢٣ حديث ٣٧٤، ومس سديسي ٢: ٤٦، ومس السدي ٥: ١٤٣، ومس

أحمد بن حنبل ٣: ٣٢٠. «لم أسق» بدلاً عن «لما سقت»

والثالث: ان التمتع أفضل.

مسألة ٣٥: دم التمتع سنك، وانه فان أوجسه وأضجه (١)

وقال الشافعي: هو دم حبران (٢).

دليل: إجماع الفرق، وأيضاً قوله تعالى: «وإذا جاءكم منكم أحدكم عليه من الموت فأذنيه وصوفه وإذا جاءكم منكم أحدكم عليه من الموت فأذنيه وصوفه» (٣).

وأخرجتها من شعائره، وأخرجها من شعائره، وأخرجها من شعائره، وأخرجها من شعائره.

مسألة ٣٦: التمتع إذا أحرم بالحج من مكة رماه دم لا خلاف، فإن أتى المذنب وأحرم منه لم يسقط عنه فرض الدم.

وقال جمع الفقهاء: سقط عنه الدم (٤).

دليلاً: طريقة الاحتياط، وانه إذا فعل ما قبله برئت دمه لا خلاف، وإذا لم يفعل ففيه لا خلاف.

مسألة ٣٧: من أحرم بالحج ودخل مكة، ح رأسه وبجعله عمرة، ويتمتع بها.

وحذف جمع الفقهاء في ذلك، وقالوا: إن هذا مسح (٥)

دليلنا: إجماع الفرق، والأحاديث التي رويناها (٦)

(١) هداه ١ ١٩٦، بيّن حدائق ٣ ٩٠، ورمشه «شبه النبي»، ومجموع ٧ ١٩٦، ونصير الكبير للرازي ٥ ١٥٤

(٢) مجموع ٧ ١٩٦، وبيّن حدائق ٢ ٩٠، ونصير كبير ٥ ١٥٤

(٣) الحج: ٣٦. (٤) المجموع ٧ ١٧٤، وفتح العزيز ٧: ١٤٧.

(٥) مجموع ٧ ١٦٦، ونصير كبير ٣ ٢٥٤، ونس لأوصار ٥ ٥٦-٥٧، وهداية المختار

(٦) التهذيب ٥ ٢٥ حديث ٧٤. ٣٢٢: ١

وأيضاً لأحلاف إن دم فده هوئدى أمره سى صتى الله عليه وآله
أصحابه، وقول هم، «من سى هدى فسل ويحبها عمرة» (١) وروى
ذلك حنبل وعمره لأحلاف فى ذلك، وهذا صريح. ومن دعى بسج فعليه
الدلالة، وما يدعى فى هذا الله ب حنبل واحد لا يسج عنه معوم.

مسألة ٣٨: إذا أتى لأحرام فى غير أشهر الحج، وفعل عنه أفعال العمرة فى
شهر الحج لا يكون ممسكاً، ولا يرمه به.

ولشاعى فيه قولان، أحدهم: لا يجب عليه دم كى فده (٢). والثانى:
يرمه دم المتنع (٣) وبه قول أبو حنيفة (٤).

وقول من سرج. إن حوز سقات محرمات بعمرة فى أشهر الحج لرمه دم،
وان حاوزه فى غير أشهر الحج فله عليه (٥)
وهذا مثل قول، لأن من فعل أفعال عدد لا يعتد به، والمراعى أن يحرم من
المقات.

دليلاً: حرم المرفقة على أن من شرط العمرة أن تمتع بها أن تقع فى أشهر
الحج، فاد فعل الإحرام فى غيرهن لم يقع جميع بعمرة فيه، فمن أحردت
وأوجب عليه الدم فعليه الدلالة.

مسألة ٣٩: إذا أحرم المتمتع من مكة بالحج، ومضى إلى المقاب، ثم
مضى منه إلى عرفات لم يسقط عنه الدم.

(١) صحيح مسلم ٢ ٨٨٨ حديث ١٢١٨، ومن سى فده ٢ ١٠٢٣ حديث ٣٠٦٤، ومن
سأى ٣ ١٤٣، ومن سى ٢ ٤٦، ومنه حديث حنبل ٣ ٣٢، مع اختلاف سيم فى
نقط جميع

(٢) مجموع ٧ ١٧٤ وفتح عزيز ٦ ١٣٩، بكتير كثر سرري ٥ ١٥٣

(٣) المصادر للخدمة

(٤) مجموع ٦ ١٨٢، وفتح عزيز ٧ ١٤٣، والتعظيم نكتة ٥ ١٥٣

(٥) المجموع ٧: ١٧٦، وفتح العزيز ٧: ١٤١.

وقول لشافعي: ان مضى منه ان عرفت برمه دم فولا وحدا (١).
 وان مضى الى المساق، ثم منه ان عرفت على وجهي: أحدهم: لادم (٢)
 والثاني: عليه الدم (٣)
 دليلنا: قوله تعالى: «من تمتع بعمرة الى حج فما سسر من الهدي» (٤)
 ولم يفرق، فن خصه فعليه الدلالة.
 مسأله ٤٠: من أحرم بتمتع بعد المنذ ولا يمكنه الرجوع صحت متعته،
 ولزمه الدم.
 وقال الشافعي في القدم: لا سسر منه دم تمتع، لكن سسر منه دم لأنه ترك
 لإحرام من ليقات (٥). ولم يبرع مكان الرجوع ولا تعدره.
 دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (٦).
 وأيضاً قوله تعالى: «من تمتع بعمرة الى حج فما استسر من هدي» (٧)
 ولم يفرق.

مسأله ٤١: نية التمتع لا بد منها.

وبشافعي فيه وجهان، أحدهم: شرط، والثاني: لا يعتبر في نية (٨).
 دليلنا: قوله تعالى: «وما أفرو إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» (٩) و تمتع
 عبادة، ولا تكون العبادة، ولا تكون العبادة على وجه لإحلال، لا سببة

-
- (١) المجموع ٧: ١٧٤. (٢) المجموع ٧: ١٧٤ و ١٧٨.
 (٣) المصدر السابق.
 (٤) البقرة: ١٩٦.
 (٥) المجموع ١: ٢٦٦، وفتح العزيز ٧: ١٩٠، وسراج منير ١: ٤١١، معني في مقدمة ٣: ٢٢٥.
 ومعني المحتاج ١: ٤٧٤.
 (٦) انظر الكافي ٤: ٣٢٤، باب من حاور ميتات أرضه بغير إحرام، وتهذيب ٥: ٢٨٣ حديث ١٦٥.
 (٧) البقرة: ١٩٦.
 (٨) الوجيز ١: ١١٥، وفتح العزيز ٧: ١٦١. (٩) نية ٥.

وأيضاً فلا خلاف أنه ادّعى، بأنّ تمتعه صحيح، وإذا لم يسجد لادس على صحته.

مسألة ٤٢: فرض سكتي ومن كان من حصري لمسجد الحرام سقرو ولافراد، فإن تمتع سقط عنه فرض، ولم يدرمه دم وفاء الشافعي: يصح تمتعه وقرانه وليس عنه دم (١).
وقال ابو حنيفة: يكره له التمتع والعراق، فان حلف وتمتع فعليه دم المخالعة دون التمتع والقران (٢).

دليلنا: قوله تعالى: «من تمتع بالعمرة في الحج فلا يسير من هدي - ي قوه - ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام» (٣).
معناه ان الهدى لا يدرم، لا من لم يكن من حصري لمسجد، ويجب أن يكون قوله ذلك رجعاً الى الهدى لا ان التمتع، لأنه يجري مجرى قول بقاء: من دخل داره فيه درهم، ذلك من لم يكن غاصباً في أن ذلك يرجع الى الحراء دون اشراط، ولو قسماً ته رجع بيها وقت نه لا يصح منهم تمتع أصلاً لكان قوياً.

مسألة ٤٣: من يس من حصري لمسجد الحرام فرضه تمتع، فإن أفرد أوقرن مع لاحتد رأه برأ دتمته، وه تسقط حجة الاسلام.
وحلف جمع الفقهاء في ذلك وقالوا بانه تسقط.
دليلنا: اجماع الفقهاء، وأحبرهم (٤) وأيضاً قدمته مشعونه بحجة الاسلام

(١) المجموع ٧: ١٦٩، وعمدة القاري ٩: ٢٠٥

(٢) المجموع ٧: ١٦٩، وعمدة القاري ٩: ٢٠٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١: ١٢٩.

(٣) سورة ١٩٦

(٤) نظير نكاح ٤: ٢٩١ (رب اصده ح)، ونسبته ٥: ٢٥ حديث ٧٥، والاصح

بلا خلاف، وذا تمسك برب ذمته بلا خلاف، وإذا أفرد أو فوج فليس على مراءة ذمته دليل.

مسألة ٤٤: إذا أحره بالحج متمتعاً وحج عسره به إذا أهل بالحج، ويستقر في ذمته. وبه قال أبو حنيفة والشافعي (١).

وقال عطاء: لا يجب حتى يقف بعرفة (٢).

وقال مالك: لا يجب حتى يرمى حرمة لعنة (٣).

دللتها: قوله تعالى «فمن تمسك بعصمة الحج فحرم من هدي» (٤) فجعل الحج غاية لوجوب الهدي، وبعبارة وجود أول الحج دون كماله بذل عليه قوله تعالى «ثم أتموا تضاماً إلى أنفس» (٥) كانت عبية دخول أو الليل دون اكماله كله.

وروى ابن عمر قال: سمع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام: «من كان معه هدي وإذا أهل بالحج فبيده ومن لم يكن معه هدي فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» (٦) وهذا نص.

مسألة ٤٥: لا يجوز إخراج هدي قبل الإحرام بالحج.

وقال الشافعي: إذا أخرج ذلك، إذا نَحَسَّ من العمرة وقبل الإحرام بالحج على قولين، أحدهما: لا يجوز. وثاني: يجوز (٧).

دللتها: أنه لا يجب عليه قبل الإحرام بالحج بلا خلاف نص، وإخراج ما لم

(١) الوجيز ١: ١١٥، والمجموع ٦: ١٨٤، وفتح مخرجه ٦: ٦٨، وأحكام تفتايش الناس بحري ١

١٢٩، والتفسير الكبير ٥: ١٥٤. (٢) المجموع ٧: ١٨٤.

(٣) مجموع ٦: ١٨٤، وفتح مخرجه ٦: ١٦٨، وأحكام تفتايش الناس بحري ١: ١٢٩.

(٤) البقرة: ١٩٦. (٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) صحيح مسلم ٢: ٩٠١، حديث ١٧٤، وسنن أبي داود ٢: ١٦، حديث ١٨٠٥، وسنن نسائي

٥: ١٥٠، وسنن ترمذي ٥: ١٦. (٧) المجموع ٧: ١٨٣، وفتح مخرجه ٦: ١٦٨ - ١٦٩.

دليلنا: أنه لا خلاف بين طائفة أن الواجب أن يصوم الثلاثة أيام التي ذكرها مع لا حسير، وأن الأحرار بالفتح يسعي أن يكون يوم الروية، فحرج من ذلك حواز الصوم قبل الإحرام بالفتح.

مسألة ٤٨: لا يجوز صيام أيام شريق في الحج بدل الهدى في أكثر الروايات (١)، وعند محضين من أصحاب (٢). وبه قول علي بن عبد السلام في صحة، وبه ذهب أهل العرق، وبه قول الشافعي في الجديد (٣).
وقال في القديم: يصومها، وبه قال ابن عمر، وعائشة، وفي الفقهاء ما
وأحمد وإسحاق (٤).

وقد روى في بعض روايات أصحابنا ذلك (٥).
دليلنا: إجماع المعروف على أن صوم يوم شريق محرّم لمن كان معي وأخبرنا في هذا المعنى قد ورد في الكتاب المقدم ذكره (٦).
وروى أبو هريرة أن سئى صنى الله عليه وآله هي عن صام ستة أيام: يوم عصر، وأيضاً، وأنه الشريق. وأما الذي يثبت قد من رمضان (٧).

١- تهذيب ٥: ٢٢٩، حديث ١٥٠١٦٤، والاستبصار ٢: ٢٧٦، حديث ٩١٤، ٩١٥.

(٢) غير محقق (كتاب الصوم): ٦٨.

(٣) مجموع ٦: ٤٤٥، ج ١، ١١٣، وفتح المبرور ٦: ٤١، ومعني مجاز ١: ٤٣٣،
وعنده عاري ١: ٣١، وكذا له لأحد ١٢٩، ومعني لاس قد منه ٣: ٩٠، وإجماع
لأحكام القرآن ٢: ٤٠١.

(٤) مجموع ٦: ٤٤٥، وفتح المبرور ٦: ٤١، ومعني مجاز ١: ٥٣٣، وفتح ١: ٤١٢،
٢٤٣، ومعني لاس قد منه ٣: ٥٠٩، ٥١٠، ومعني لأحد ٢: ٤٠، وكذا له لأحد ١
١٢٩، وبل الاوطار ٤: ٣٥٣.

(٥) تهذيب ٥: ٢٢٩، حديث ٧٧٧، والاستبصار ٢: ٢٧٧، حديث ٩٨٦.

(٦) تهذيب ٦: ٢٩٦، حديث ١٩٥، وفتح لكان ١: ٨٥، حديث ٤٧، حديث ٢٠٨.

(٧) رواه الدارقطني في سنه ٢: ١٥٧، حديث ٦ مع تقديم وتأخير في الفاظ الحديث.

فوجب حملها على عمومها.

فأما الفرق بين مني وغيرها من الأمصار والمرجع فيه ما روتنه صدقة فقط.
مسألة ٥٠: إذا نسي بالصوم ثم وجد هدي، لم يجب عليه أن يعود إليه،
وبه انصبي فيه وله الرجوع إلى الهدي بل هو الأفضل. وبه وب الله تعالى (١)
وقاب أبو حيفة: أن وحده وهو في صوم السبعة مثل قوله (٢)، وإن كان في
الثلاثة بطل صومه، وب وحده بعد أن صام ثلاثة وب كان من
إحرامه بطل صومه نصاً وعليه هدي، وإن كان أحراً من حرمة فقد مضى
صومه (٣).

وهكذا مذهبه في كل كفارة عن الترتيب متى وجد سرفته وهو في نسي
فعليه أن يعود إلى الرقبة (٤).
وهكذا المتشم إذ وجد الماء بعد تنسه بالصلاة (٥). ووقفه متى في كل
هذا (٦).

دليلاً: إجماع الفرق، وأيضاً من عدم هدي وثممه كب فرضه صوم، ودا
تلتس فقد دخل في فرضه، فمن أوجب عليه الانتهاز إلى فرض آخر فعليه
الدلالة.

مسألة ٥١: إذا أحرم بالحيض ولم يصم، ثم وجد الهدي، لم يحمله الصوم
ووجب عليه الهدي.

(١) بوجيز ١: ١١٦، وحكمه بغيره لمحمد ص ١: ٢٩٧، ومختصر برف ١: ٦٤، ومعه برف ٢: ٤٠١، وفتح العزيز ٧: ١٩٩.

(٢) تفسير القرطبي ٢: ٤٠١، وحكمه بغيره لمحمد ص ١: ٢٩٦، وبالله عهد ١: ٣٥٦، وفتح العزيز ١: ١٩٩.

(٣) المجموع ١٧: ٣٧٧. (٤) الصدر السابق.

(٥) المجموع ٢: ٣٩٨، وفتح العزيز ٢: ٣٣٧.

(٦) مجموع ٢: ٣١٨ و ١٧ - ٣٦٦ - ٣٧٧، وفتح العزيز ٢: ٣٣٧ و ١٩١.

ومنه فعلى فيه ثلاثة أقوال مستترة على قوله في الكدرب.

أحد هذه الأقوال: إذا كان الحبوب، فعلى هذا فرصة الصيام وهو هدي كان أفضل.

والثاني: الاعتبار بحال الأداء.

وسبب: رُغِظَ الأَحْوَب، فعلى وجهين يحتمل عنه هدي (١)

دليلاً: الأجر على أنه إذا هدى برب دتمته، وسن على قول من قال: أنه إذا هضم مرثت دتمته دليل.

مسألة ٥٢: قد سئل: إذا لم يصم ثلاثة أيام من الشهر، فلا يصوم في الشهر ويصوم بعده، ويكون أداءه في أيام الحرم، وإذا أهل بحرم وهو وقت صوم وهو بغير، ووجب عنه هدي وسن في دتمته.

والجواب: بوجهين: إذا لم يصم إلى أن يجيء يوم حرم سقط الصوم، فلا ينقض أداً، وسن هدي في دتمته (٢).

والجواب: في قوله في القدم: يصوم أيام شريق ويكون أداءه، وبعدها يصومها ويكون قضاءً (٣).

وعلى قوله في حديثه: لا يصوم أيام شريق ويصوم بعدها ويكون قضاءً (٤).

وقال ابن سريج: فيها قول آخر مثل قول أبي حنيفة (٥).

(١) المجموع ١: ٩٠، فتح العزيز ٦: ١٩١.

(٢) الفتاوى الهندية ١: ٢٣٩، ومجموع ٦: ١٩٣، وسننه المحمدية ٣٥٧، وحكام القرآن.

للخصائص ٦: ٢٩٥، وفتح العزيز ٦: ١٧٣-١٧٤.

(٣) المجموع ٧: ١٨٦ و١٩٣، وفتح العزيز ٧: ١٧٣.

(٤) المجموع ٧: ١٨٦ و١٩٣، وفتح العزيز ٧: ١٧٣-١٧٤.

(٥) المجموع ٧: ١٨٦، وفتح العزيز ٧: ١٧٣.

دليلنا: إجماع المروقة على أنه يصوم بعد أيام التشريق ولم يقربوا بأنه يكون قضاء، وتسميته بأنه قضاء يحتاج إلى دليل.

فإن استقر المدي في ذمته بعد التحريض يحتاج إلى دلالة، واستقراره بعد المحرم فعليه إجماع الفرق.

وأيضاً قوله تعالى: «من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج» (١) وروي عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: يعني في ذي الحجة (٢)، فقد عرفت على ما قبله، لأن هذا قد فات صوم ذي الحجة.

مسألة ٥٣: صوم السبعة أيام لا يجوز، لا بعد أن يرجع إلى أهله، أو يصير بمقدار مسير أساس إلى أهله، أو يمضي عليه شهر ثم يصوم بعده.

وقال أبو حنيفة: إذا فرغ من أفعال الحج حار له صوم سبعة قبل أن يأخذ في السير (٣).

ولشافعي فيه قولان:

قار في الحرمته ونقله المزي: إن المراد هو الرجوع إلى أهله (٤) كما قبله. وقار في الإملاء: هذا إذا أخذ في السير خارج مكة بعد فرعه من أفعال الحج (٥).

وفي أصححه من يجعل مثل قول أبي حنيفة القوب إلى (٦) دليلنا: إجماع المروقة وأخبارهم فإنهم فصلوا ما قبله وبينه، وقد أوردنا ما

(١) البقرة: ١٩٦

(٢) سكر في ٤ ٥٠٦ حديث ١، وسندب ٣٨ حديث ١١٤ و ٢٣٢ حديث ١٨٤.

والاستبصار ٢: ٢٨٠ حديث ٩٩٥.

(٣) الباب ١: ١٩٦، والمجموع ٧: ١٩٣، وفتح العزيز ٧: ١٧٦.

(٤) مختصر مزي ٦٤، والمجموع ٦: ١٨٥.

(٥) مجموع ٧: ١٨٥، ومعني مجمع ١: ٥١٧ (٦) مجموع ٧: ١٨٥، وفتح العزيز ٧: ١٧٦.

روي عنهم في الكذب الممدد ذكره (١)

وبدل على ذلك قوله تعالى: «وسعه إذ رجع» (٢) فلا يجوز أن يريد رجوعاً عن فعل حج، أو عن وقته، أو الأحد في السير، أو رجوعاً إلى وطنه. فمثل أن يريد عن فعله لأنه إن يقرب فيه. فرج منه ولا يقبل. رجع عنها.

ويصل أن يريد بوقف لأنه لا يجوز أن يقابل. رجع عن رمل كد. ويصل أن يريد الأحد في السير لأنه ليس بالرجوع، ولرجوع في الحليفة الرجوع إلى موضعه.

ولأن السفر لا يجوز فيه «صيام عدد على ما شبه في كتب الصوم. فلم يبق إلا أنه أرد الرجوع إلى الوطن.

وروي حابر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من لم يجد الهدي فيصم ثلاثة أيام في حجة وسعة إذا رجع إلى أهله» (٣) وهذا نص.

مسألة ٥٤: إذا لم يصم في مكة ولا في طريقه حتى عاد إلى وطنه، صام ثلاثة متتعة والسعة محيرة فيها، ويجوز أن يصوم لعشر متتعة. وللشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما فساه (٤).

وثاني: أنه يفصل بين الثلاثة وسعة (٥)

وكيف يفصل؟ فيه خمسة أقوال، أحدها: أربعة أيام وقدر المسافة. ولثاني: أربعة أيام. والثالث: يفصل قدر مسافة. والرابع: لا يفصل بينها،

(١) تهذيب ٢٣٤.٥ حديث ٧٩٠، والامتناع ٢: ٢٨٣ حديث ١٠٠٢.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) صحيح مسلم ٢: ٩٠١ حديث ١٧٠، وسنن أبي داود ٢: ٦٠ حديث

١٨٠٥ وسنن أبي داود ١٧: ٥١٧.

(٤) معنى الحاج ١: ٥١٧.

(٥) الوجيز ١: ١١٦، ومجموع ٦: ١٨٨، وفتح مبرور ٧: ١١٤، ومعني عم ١: ٥٧.

والخامس: يفصل بينهما بيوم (١).

دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضاً يحجب الفصل بينهما يحتاج إلى دليل، وليس في الشرع ما يدل عليه.

مسألة ٥٥: يستحب تمتع أو يحرم. حجت يوم التروية بعد برون وند
قول الشافعي (٢)، سواء كان وحداً يهدي أو عدمه.
وقول مالك: يستحب أن يحرم، دأبهم ذو الخفّة (٣).
دليلنا: إجماع الفرقة، وقد رُكِرَ أحدهما في ذلك (٤).

مسألة ٥٦: إذا أفرد حجتاً عن نفسه، فممنوع من حرج حرج إلى أدنى
الحرم واعتذر لنفسه ولم يعد إلى بيت الله عليه، وهكذا من حجت ثم اعتذر
بعد ذلك من أدنى الحرم.

وكذلك إذا أفرد عن غيره أو جمع أو فزعه عن عمر لنفسه من أدنى الحرم
كل هذا لا دم وتركه في الحرم من استباح فلا خلاف.
وأما إن أفرد عن غيره ثم اعتذر لنفسه من حرج حرم دون الحرم، قول
الشافعي في القديم: عليه دم (٥).

وقال أصحابه: على هدم أو عمر عن غيره ثم حجت عن نفسه، وحرم الحجت
من خوف مكة فعليه دم وتركه في الحرم من استباح، وعبد الله أنه لا دم
عليه (٦).

دليلنا: الأصل براءة بدمه، فمن برمه شيئاً أحسن إلى دليل.

(١) المجموع ٧: ١٨٩، وفتح العزيز ٧: ١٨٣ و١٨٥، ومعنى يحتاج ٥١، وكفاه الأحياء ١٤٤

(٢) المجموع ٧: ١٨١.

(٣) معني لاس قدمه ٣: ٤٣٠، من كثر ٣: ٤٣٠، على ١٢٠، ومجموع ٧: ٨١

(٤) انظر الكافي ٤: ٤٤٤ حديث ١، والهدية ٥: ١٦٧ حديث ٥٥٧

(٥) المجموع ٧: ١٨٠.

(٦) المصدر السابق.

مسألة ٥٧: إذا كمن المتمتع أفعال عمره، تحسّ منّه، وإلا لم يكن ساقى هدي، فإن كان ساقى هدي لا تمكنه تحسّ ولا يصح به التمتع ويكون قياً على مذهبن في القراء.

وقد شفعى إذا فعل فعلن العمره تحسّ، سواء ساقى هدي أو لم يسق (١).

وقد أبو حنيفة: إن لم يكن معه هدي من الحن من العمرة، لكنه حرم الحن ولا يحل حتى يحل منها (٢).

دليلاً: إجماع المرفقه. وأيضاً لا خلاف أن سقّى صلتى الله عليه وآله لم يحسّ، وروى: «لو استسقى من أمرى ما استدبر ما سقى الهدي» (٣).

وهذا يدل على بطلان مذهب الشافعى في قوله: أنه إن حن على كل حال، لأن سقّى صلتى الله عليه وآله جعل عنة في ترك التحسّ ساقى هدي ويدل على بطلان مذهب أبي حنيفة في قوله: أن حرم الحن، وإن لم يحسّ لأنه لو حذر ذلك فعلة سقّى صلتى الله عليه وآله، وقد علم أنه لم يفعل، وبما مضى على إحرامه الأول.

وروي حقه فقلت: قلت يا رسول الله ما شأن لابس حتى ولم تحلّ كنت من عمرتك؟ فقال: «إنى لئدب رأسي وفدت هديي فلا أحل حتى تحرك» (٤).

(١) المجموع ٧: ١٨٠. (٢) تبيين الحقائق ٢: ٤٧، والمجموع ٧: ١٨٠.

(٣) بهه لاين ٤: ١ (مرد فاع)، وصحيح مسلم ٢: ٨٨٨ حديث ١٢١٨، ومسنن سقّى

٥: ١٤٢، ومسنن ابن ماجه ٢: ١٠٢٣ حديث ٣٧٤، ومسنن أحمد ٣: ٣٢، ومسنن أبي داود ٢

١٤: ١٤٢ حديث ١٩٠٥، ومسنن أبي حنيفة ٢: ١٦ وفي بعضه خلاف سقّى في لفظ

(٤) صحيح البخاري ٢: ١٥، وصحيح مسلم ٢: ٢٠٢ حديث ١١٦، ومسنن أبي داود ١: ٣٩٤

حديث ١٨١، ومسنن أحمد بن حنبل ٦: ٣٨٢.

مسألة ٥٨: المواقف الأربعة لا خلاف فيها، وهي: قرن المزدل، ولملمم - وقيل: مسلم - وخجفة، ودو لحسفة فأما ذات عرق، فهو الحرميات أهل العرق، لأن أوله مسح، وأوسطه عمرة، وآخره ذات عرق. وعبد أن ذلك مخصوص بحسبه من النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام لا إجماع من بركة وأحد ربه (١).
وأما الفقهاء، فقد اختلفوا فيه:

فذهب طووس، وأبو الشعثاء - بن موسى ريد، وابن سيرين إلى أنه ثبت قياساً (٢).

فدل طووس أن يوقف رسول الله صلى الله عليه وآله ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق، فوقف له ذات عرق (٣).

وأما أبو شعثاء فقال: لم يوقف رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل المشرق شيئاً، فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق (٤).

وابن سيرين قال: وقت عمر بن الخطاب ذات عرق لأهل عراق (٥).
وقر عطاء، ما ثبت ذات عرق، لا بالنسب، وقد كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو يعق لأهل المشرق (٦).

ودل الشافعي في لا: لا أحسنه إلا كما قال طووس (١)

(١) معبر قرب ذات عرق ١٨، ورس لا يحضره الفقه ٢: ١٩٩ حديث ٩٠٣، وحديث ٥٤٥

حديث ١٦٦، وبكافي ٤: ٣١٨ حديث ١، وعلى الشرائع: ٤٣٤ حديث ٢ و٣.

(٢) من السببي ٥: ٢٧، ومجلة القاري ٩: ١٤٥.

(٣) الام ٢: ١٣٨، وفتح مبرور ٦: ١١، ورس السببي ٥: ٢٧.

(٤) الام ٢: ١٣٨، وفتح مبرور ٦: ١١، ورس السببي ٥: ٢٧.

(٥) الام ٢: ١٣٨، ومجلة القاري ٩: ١٤٥، ورس السببي ٥: ٢٧.

(٦) الام ٢: ١٣٨، وفتح مبرور ٦: ١١، ورس السببي ٥: ٢٧.

(٧) الام ٢: ١٣٨، وشرح فتح القدير ٢: ١٣٢.

- وروى صح ٤. سب عن النبي صلى الله عليه وآله نص في ذلك (١).
- دليلاً: ما قلناه من إجماع الفرقة وأخبارهم.
- وأيضاً روى القاسم بن محمد، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وقت لأهل العراق ذات عرق (٢).
- وروى أبو زرعة، عن حماد بن عيسى، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق (٣).
- وقال شافعي الإجماع لأهل مشرق من عتق كان أحب إلى (٤).
- وكذلك قال أصحابه (٥).
- مسألة ٥٩: من حوز الملبس مريد لغير نسك، ثم تحدد له حرماً نسك رجع إلى الملبس مع الإمكان، ولا أحرم من موضعه.
- وقال شافعي، حرم من موضعه (٦) ولم يقص.
- دليلاً: إجماع عرفة، ونصاً بوقت النبي صلى الله عليه وآله الموقف من على ذلك (٧)، لأنه لو حذر الحرم من موضعه لم يكن لذلك معنى.

- (١) المجموع ٧: ١٩٤ و ١٩٧، وكفاية الأحبار ١: ١٣٧.
- (٢) سنن أبي داود ٤: ٢٤٣، حديث ١٣٩، وسنن أبي حنيفة ٥: ٢٥٠، وسنن أبي يعقوب ٥: ٢٨٠، وسنن الدارقطني ٢: ٢٣٦، حديث ٥.
- (٣) سنن أبي يعقوب ٥: ٢٨٠، وسنن ابن ماجه ٢: ٩٧٢، حديث ٢٩١٥، وسنن الدارقطني ٢: ٢٣٦، حديث ٤، وصحيح مسلم ٢: ٨٤١ (باب ٢) حديث ١١٨٣.
- (٤) لا ٢: ١٣٨، ومختصر أبي حنيفة ٥: ٢٥٠، فتح العزيز ٦: ١٠١، وهو الذي قدمه ٣: ٢١٤ و شرح الكبير ٣: ٢١٣، وبداية المجتهد ١: ٣١٣، وعمدة القاري ٩: ٤٥٠.
- (٥) معنى المحتاج ١: ٤٧٣، وفتح العزيز ١: ٨١.
- (٦) الوعر ١: ١١٣-١١٤، والمجموع ٧: ٢١٣، ومعنى محتاج ١: ٤٧٤، والشرح بوقايح ١: ١٥٥.
- (٧) صحيح مسلم ٢: ٨٣٨، وسنن النسائي ٥: ١٢٥، وسنن الدارمي ٢: ٣٠، وأوسطاً ١: ٣٣٠، وسنن الدارقطني ٢: ٢٣٦، وسنن أبي يعقوب ٥: ٢٨٠، وسنن أبي داود ٢: ١٤٣، وسنن ابن ماجه ٢: ٩٧٢.

وضرعه الاحتياط تعصي ذلك، لأنه إذا فعل ما قلده صح سكه بلا خلاف، وإذا لم يفعل ففيه الخلاف.

مسألة ٦٠: المحذور مكة إذا أراد الحج أو العمرة خرج في مفات أهله إن أمكنه، وإن لم يمكنه فن خارج الحرم.

وقال الشافعي: يحرم من موضعه (١).

دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

مسألة ٦١: من حاور انقباط محلاً، وأخبره من موضعه وعدد في سبب

قبل يتلص بشيء من أفعال المنك أو بعده لا دم عليه

وقال الشافعي: لا يكف عوده بعد التلص بشيء من أفعاله، مثل أن

يكون طاف طواف البرود، وحب عليه دم وإن كان قبل التلص لا دم

عليه (٢). وبه قال الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وأبو يوسف، ومحمد (٣).

وقال مالك، وروى يستمر الدم عليه متى حرم دونه، ولا ينقعه رجوعه (٤).

وقال أبو حنيفة: إن عاد إليه ولتني فلا دم عليه، وإن لم ينس فيه فعليه

دم (٥).

١. صحيح ١، ٣، ومجموع ٦، ٢٠٣، شرح ترمذ ١، ١٣٧، ومغني

محدث ١، ٤٧٤، وشرح كبير ١، ٣، ٢١٩، وشرح ترمذ ١، ١٥٥، ومغني ١، ١٥٥

قدمة ٣، ٢١٩.

٢. الإجماع ٢، ٣٩، والحدود ١، ١١٤، ومغني ١، ٤٧٤، ومغني ١، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥

دليلنا: أن الأصل برءة بدعة، وليس على وجوب ما أولوه دس.
مسألة ٦٢: لا يجوز الإحرام قبل الحلق، وإن أحرم لم يعتقد إحرامه إلا أن
يكون نذر ذلك.

وقال توحيدية لأفصل أن يحرم قبل سب (١).
ومش في قولنا: أحدهم مش فوب أبي حنيفة (٢).
وشأن لأفصل من سب، لأنه يعتقد فيه على كن (٣).
دليلنا: إجماع عرفه، وأصل الإحرام من سب مقطوع على صحته
وانعقاده، وليس على انعقاده قبل الميث قبل، وأصل برءة بدعة.
ويصاحف خلاف أن النبي صلى الله عليه وآله أحرم من ليهب، ولو كان
يصح فيه أو كان فيه فصل لما تركه عليه الصلاة والسلام.

مسألة ٦٣: يستحب الغسل عند الإحرام، وعند دخول مكة، وعند دخول
المسجد حرم، وعند دخول كعبته، وعند الطواف، والوقوف بعرفة، ووقوف
بالمشعر.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهم: في سبع مواضع: للإحرام، ولدخول مكة، ولوقوف بعرفة،
وللمبيت بالمزدلفة، ولرمي الجمار الثلاث، ولا يغتسل لرمي حرة عضة (٤).

(١) البدوي المحدث: ٢٢١، والقداني: ١٣٦، والمبسوط: ٤: ١٦٦، ونيل الحقائق: ٢: ١٧، وشرح

فتح القدير: ٢: ١٣٣، وبدائع الصنائع: ٢: ١٦٤، والمعني لابن قدامة: ٣: ٢٢٢

(٢) روح: ١: ١١٤، والمجموع: ٧: ٧٠٠، ومغني المحتاج: ١: ٤٧٥، والسراج الوقاح: ١٥٥، ومعني

لابن قدامة: ٣: ٢٢٢

(٣) الام: ٢: ١٣٩، والمجموع: ١: ٢٠١، والمبسوط: ٤: ١٦٦، وبدائع الصنائع: ٢: ١٦٤، ومعني محتاج

١: ٤٧٥، والمعني لابن قدامة: ٣: ٢٢٢، والمهاج لقوة: ١: ٤١١، والسراج الوقاح: ٥٥

١، الام: ٢: ١٤٦، والمجموع: ١: ١٠١، والمجموع: ٧: ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨،

يكره أن يتطيب للأحرام قبل الأحرام ٢٨٧

وقال في تقديم: تسع مواضع هذه سبع مواضع، وأصوف سريرة، وطواف الوداع (١).

دليلاً: إجماع المذاهب، ولأن ما ذكرناه مستحب لا خلاف، ويرئى عليه ليس عليه دليل.

مسألة ٦٤: يكره أن يتطيب للأحرام قبل الأحرام، إذا كانت تنقي رائحته إلى بعد الإحرام.

وقال الشافعي: يستحب أن يتطيب للأحرام، سواء كانت تنقي رائحته وعينه مثل العافية ولمسك، أو لا تنقي له عين وإنما تنقي له الرائحة كالمسحور والعود والتند (٢)، وبه قال عبد الله بن إدريس، وابن عباس، ومحمد بن وهب، وسعد بن أبي وقاص، وأم حبيبة (٣)، وعائشة، وأبو حنيفة، وأبو يوسف (٤).

وكان محمد معهم حتى حج الرشيد (٥)، فرأى الناس كلهم متصفين،

(١) المجموع ٧: ٢١٤، ومعنى المحتاج ١: ٤٧٩.

(٢) لأحمد ٢: ١٥١، ومجموع ١: ٢١٨ و ٢٢٠، فتح مبرور ١: ٢٤١ و ٢٤٢، وفتح ١: ١٧٠.

ومعنى صحيح ١: ٤١٩، وأبو عبد الله ١: ٣١٠، ومحمد ١: ١٥٦.

(٣) أم حنيفة، عمة سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، كسب أم حنيفة وأبى حنيفة

بن عبد الله بن حنيفة، هجره مع أبيه عبد الله بن عبد المطلب، فهاك حبيبة، فتصير

عبد الله وبن عبد الله بن حنيفة، وبعد أم حنيفة مسلمة بأرض الحبشة، فأرسل رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن حنيفة، والقصة معروفة ومشهورة في كتب السير والتاريخ. انظر

مسند أحمد ٥: ٥٧٣، وشذرات الذهب ١: ٥٤١، والاصابة ٤: ٢٩٨، فتح مبدل ٣: ٧١.

(٤) المجموع ٢: ٢٢١ و ٢٢٢، ومعنى زاد من عبد الله ٣: ٢٣٤، وسراج النبوة ٣: ٢٣٣، وفتح حرير

٧: ٢٤٩، وعمدة القاري ٩: ١٥٦، ومداية المجتهد ١: ٣١٧.

(٥) شارح من محمد بن منصور بن حنيفة بن عبد الله بن حنيفة، توفيت، فهاك حبيبة

بن عبد الله بن حنيفة، هجره مع أبيه عبد الله بن عبد المطلب، فهاك حبيبة، فتصير

عبد الله وبن عبد الله بن حنيفة، وبعد أم حنيفة مسلمة بأرض الحبشة، فأرسل رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن حنيفة، والقصة معروفة ومشهورة في كتب السير والتاريخ. انظر

فقال: هذا شيع، فامتنع منه (١).

وقال مالك من قولا ته يكره، وإن فعله فعده أن يعتص، وإن لم يفعل
وأحرم على م هو عنه فعده عدة (٢)، وإن فعله فعده عدة (٣)، وروى ذلك عن
عمر بن الخطاب (٤).

دليل: إجماع الصرفة، ونصاً أجمع لأمه على أنه لا يجوز لمحرّم الطيب، ولم يوصلوا إلى استشفه وسندته، وأبي من روى للحائض، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ نَخْصِيَ قَدْرَ دُرَرِهَا فِي بَکْتَابِ الْمَدَامِ
ذِكْرُهُ (۵).

و روی صفوں میں علی بن مسہ (۶) عن امہ (۷) قار کما عند رسول
 اللہ صحتی للہ عنہ وآلہ وخیرۃ (۸) و آہ رحل وغنیہ مقطعة - یعنی حۃ -

[illegible]

١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م

(١) المصوم ٧: ٢٢٢، وعمدة القاري ٩: ١٥٦.

سید (م) کے والد ۳۳۱/۳۳۲ و سر + ک ۳۳۳/۳۳۴، والد = کچھ ۳۳۵/۳۳۶

107 9 - 1. 1. 1977 107 9 - 1. 1. 1977

قبر عمده سال ۹۵۰ هـ - قریب ۳۳۱ م - ۳۳۱ م

مدادہ المتحد : ۳۱۷ و ۳۱۹۔ (۵) التہذیب : ۲۹۷ حدیث ۶ و ۱۰ و ۱۵۔

۱۔ حضرت محمد مصطفیٰ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: اے نبی! میں نے تم کو اپنے لیے چار چیزیں عطا کی ہیں: تم کو اللہ تعالیٰ نے اپنے حبیب کے لیے جو چاہے عطا کرے، تم کو اللہ تعالیٰ نے اپنے حبیب کے لیے جو چاہے عطا کرے، تم کو اللہ تعالیٰ نے اپنے حبیب کے لیے جو چاہے عطا کرے، تم کو اللہ تعالیٰ نے اپنے حبیب کے لیے جو چاہے عطا کرے۔

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

ہرام میں الحارث میں بکریں و بچہ ہیں

مجلس

١٠٠

هذه الوثيقة محفوظة في مكتبة جامعة القاهرة

عنه، ولادة صفوان ومحمد وعثمان وعبد الرحمن قبل هجرتهم بهديب سنة ثمان مائة.

جميع اوجه الحساب في الحسابات الخيرية

و عكہ قریب

وهو متصحم بالخلوق - وفي بعضها وعلمه ذبح من زعمرا - فقد: يا رسول الله
 اني احرمت بالعمرة، وهذه علي؟ فقد رسول الله صلى الله عليه وآله: ما
 كنت تصنع في حجتك؟ قال: كنت تبرع هذه الخضعة فاعسل هذا
 الخدوق، فقال له رسول الله: فما كنت صديعا في حجتك فصنع في
 عمرتك (١) وهذا أمر يقتضي الوجوب.

مسألة ٦٥: يجوز أن ينسب عيب جرمه، والأفضل بدعت راحته
 ببذاء أن يلتقي، وبه قال مالك (٢).

وللشافعي فيه قولان:

قال في الام والإملاء: الأفضل أن يحرم إذا نسبته راحته ان كان
 راكباً، وإذا أحدي سيره كان راحلاً (٣)
 وقال في القديم: أن ينسب حلف صلاة راحة كذب أو فريضة (٤)، وبه
 قال أبو حنيفة (٥).

دليلنا: ما ذكره من الأخبار في كذب المقدم ذكره (٦) فأما الرجل
 والأفضل أن يلتقي حلف صلاة كذب أو حنيفة والشافعي في القديم.

مسألة ٦٦: لا يبعد الاحرام بمجرد النسبة، بل لابد أن يصرف إليها لثلاثة

(١) وهو مسند في صحيحه ١٣٦ حديث، راجع - راجع

(٢) وهو مسند في صحيحه ٣٦٦، ومسنود في صحيحه ٣١١، ومسنود في صحيحه ٢٦٦، ومجموع ٧

٢٢٣، وفتح المبرور ٢٥٩

(٣) مختصر الزبي، ٦٥، والوجه: ١١٧، والمجموع ٧: ٢١٤، وفتح المبرور ٧: ٢٥٨، ومعني المحتاج

١: ٤٨١، والسراج الوهاج ١٥٠

(٤) مختصر الزبي ٦٥، والوجه: ١١٧، والمجموع ٧: ٢١٤، ومعني المحتاج

١: ٤٨١، والسراج الوهاج ١٥٠

(٥) الهدية ١: ١٣٧، والباب ١: ١٧٩ - ١٨٠، وفتح القدير ٢: ١٣٩، والمجموع ٧: ٢٢٣، وفتح

محرر ٢٥٩ (٦) مسند ١٥٥ حديث ٢٦١، والاسم ٢: ١٧٠، حديث ٥٦٣

والسوق، أو الأشعار، أو التقليد.

وقال أبو حنيفة: لا ينعقد إلا بالتلبية أو سوق الهدي (١).

وقال الشافعي: يكفي مجرد التلبية (٢).

دليلاً: إجماع عمره، وأيضاً لا خلاف أنه ذكره سعيد بن جابر، وما ذكره ليس عليه دليل.

مسألة ٩٧: إذا أحرم كحرم فلا ينعقد ما أحرم به عمل غيره، وإن لم يعلم حتى تمتعاً.

وقال الشافعي: يجب فوراً (٣) على ما يقول في غيره.

دليلاً: أن قد نسب ما يدعونه من الحرم لا يجوز، وقد فصل ذلك فالاحيط يقتضي أن يأتي بالحج متمتعاً، لأنه يأتي بالحج والعمره ويردعه بيقين بلا خلاف.

مسألة ٩٨: إذا أحرم نسى، أو عرف أنه أحرم نسي، ولم يعلم ما هم جعله عمره، وإن نسي فلم يعلم عدد أحرم منه، أو لم يعلم هل هي أو أخذهم، مثل ذلك جعله عمره ونسيت.

وقال الشافعي: إن أحرم نسي، ولم يعلم ما هما فهو قرون (٤). على ما يفسره. وإن نسي فلم يعلم عدد أحرم منه، أو لم يعلم هل هي أو

(١) التذكرة ١٨، ومعدون حديثه ١، ٢٢٢، وسنن أبي داود ١٣٨، وصحاح أبي داود ٢، ٩.

ومجموع ٢٠٢، ٢٠٥، وصحاح ١٦، ومجموع عمره ٢٢، ٢٢، وشرح الخ ٣، ٣٧.

(٢) التذكرة ١٦، ومجموع ٢٢٣، ٢٢٥، وصحاح عمره ٢، وسنن أبي داود ١٣٨، ومجموع

الحج ١: ٤٧٨، والشرح الكبير لأبي قدامة ٣: ٢٣٧.

(٣) مجموع ٧، ٢٢، ومجموع ١٦، ١٦، وصحاح عمره ٢١، وصحاح عمره ٢١.

١٥٩، والسراج الوقاج: ١٥٩.

(٤) لام ٢: ٢١٤، ومجموع ٦٥، ومجموع ٧: ٢٢٣، والمجموع ٣: ٢٥٤، والحاشي

بأحدهما ففيها قولان:

فإن في الإجماع والاملاء لا يجوز له التحري وعنه أن يقر (١) وأنه قد
أبو حنيفة (٢).

وقال في تقديم من سئل فسي ما يوه وأجاب أن يقر.

ففي هذا يقول قول أصحابه: تحري (٣).

دليلاً: أنه لا يخلو أن يكون حرامه رخص أو عسرة، وإن كان رخص فقد
ينبئ أنه يجوز له أن يفسحه في عسرة يسمع به، وإن كان رخصاً فقد صحت
العسرة على نوحه، وإذا أحرز بالعسرة لا يمكنه أن يجمعها حتى مع القدرة
على إتيان فعل عسرة، فهذا أقساماً يجمعها عسرة على كل حال.

مسألة ٦٩: التبعية فريضة، ورفع صوت به سنة، ولم أحد أحد ذكر

كونها فرضاً.

وقال شافعي: نه سنة (٤)، ولم يدكرو خلافه، وكسبهم قالوا: رفع

صوت بها سنة (٥). وفي قول في الصحابة على عهده لسلام على من حكوه عنه،

وابس عمر، وعائشة، وعطاء، وصه، وس، ومحمد، والسجعي، ومالك، وأحمد،

واسحاق (٦).

(١) الإجماع ٢٧: ٢٣٣، والمجموع ٧: ٢٣٣، ومعني لابن قدامة ٣: ٢٥٤، والشرح الكبير ٣: ٢٦٢.

(٢) الفتاوى الهندية ١: ٢٢٣، والمعني لابن قدامة ٣: ٢٥٤، وشرح الكبير ٣: ٢٦٢.

(٣) المجموع ٧: ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٤) التوجيه ١١٦، والمجموع ٧: ٢٤٦، وعنده قد ج ٩: ١٠١، وفتح ٣: ٤١١، وشرح

الكبير ٣: ٢٦٤، وكذا له لأحد ١: ١٣٨، وبل (أصدره ٥٣).

(٥) مجموع ٦: ٢٤١، وعنده ج ٩: ١١١، وفتح تحرير ١: ٢٦٢، وفتح ٣: ٤٠٨.

والفتح يرتأي ١١: ١٨٨.

(٦) مسودة كبرى ١: ٣٦٧، ومغنى ١: ٩٤ - ٩٥، ومعني لابن قدامة ٣: ٢٥٧، وشرح الكبير

٣: ٢٦٤ - ٢٦٥، وعملة القاري ٩: ١٧١، والفتح الرباعي ١١: ١٨٨.

دلیلاً: إجماع شریعة علی أنه یحب علی تتمتع أن یفطع تنلیه عند من هذه سورت

وما روي عنهم عليهم السلام من قوله: **إِنَّهُ هُوَ الصَّوْفُ وَبِصَوْفِهِ يُسْتَوَى**، وَكَتَبَ
 قَوْلَهُمْ: **وَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ**، وَبِحَرْحُولٍ، وَبِحَيْثُ وَبِأَعْرَافٍ (١)
 وَابْتِغَاءً رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ قَبِيلٍ، **لَا يَنْبَغِي الصَّوْفُ** (٢)
 وَقَوْلُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: **وَهُوَ صَوْفٌ**، **لَا عَصَاءَ فِيهِ** (٣) (٤).
 وَبَدَلَالَهُ مِنْ قَوْلِهِ: **إِنَّهُ هُوَ الصَّوْفُ**، **لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ**.

مسألة ٧٢: تنسب لأربعة في خلاف في حوزة فقهية على خلاف من و
سهم في كونه فرصة أو قسراً، ومرد عنه عدد مستحب.
وول الشافعي مرد عنه مدح، ومن تمسحبه (٥)
وحكي أصحاب في حقه عنه آية من آية مكروهة (٦)
دلتها: إخراج لفرقه، وفي ذلك من خصوصية بني روه صاحب من قوله:
«ليست ذا المدح بيت» ومرد عنه (١) في يعرفه أحد من مشاهير.

وصفي محمد ١، ٤٠ و ٩، ٢٦١، ٣٠٥٨، ٢٦١، ٢٦٢ به
الأحبار ١، ١٣٨، وبداية العتيد ١، ٢٣٨.

(١) جبر (٢) ل (٣) ٥٤٦ (٤) ٥٤٦ (٥) ٥٤٦ (٦) ٥٤٦ (٧) ٥٤٦ (٨) ٥٤٦ (٩) ٥٤٦ (١٠) ٥٤٦

[illegible]

١١) $\frac{1}{2} \times 100 = 50$ (مئة فیصد)

[illegible]

٤١٤، والمصحح الرماني ١١: ١٨٧.

$$x^2 + 2x + 1 = (x+1)^2 \quad \text{und} \quad (7)$$

مسألة ٧٣: لا يجوز للمرأة تنس المصاري، وبه قال في الصحاح على عبه
سلام، وابن عمر، وعثقة، وعص، ووط ووس، وعدهد، والبحي، ومالك،
وأحمد، وإسحاق (١).

ولشعبي فيه قولان: أحدهما مثل ما قدمه، وهو الأقوى (٢)
والآخر: حديث (٣) وبه قال أبو حنيفة، والثوري (٤) وبه قال سعد
بن أبي وقص، وأنه أمر به أن تنس الفقيرين (٥)
دليلاً لإجماع على نهج أدائه تنس يصح حرمة ويكمل، ولا دليل على
حور من حديث هاشم لا حرمة، فصرقة الاحتياط فتصلي تركها.
وروى الحديث بن سعد عن دفع، عن بن عمر أن النبي صلى الله عليه
 وآله قال: «لا تستعب المرأة الحرة، ولا تنس الفقيرين» (٦) وهذا حسن
وعليه إجماع العروة، لا يختلفون فيه.

(١) المدونة الكبرى ١: ٤٥٩، والمجموع ٧: ٢٦٩، والمعنى لابن قدامة ٣: ٣١٥، والشرح الكبير
٣٣١، وعمدة القاري ٩: ١٦٦، وفتح العزيز ٧: ٤٥٤، وبداية المجتهد ١: ٣١٧، والفتح
٢٤١

(٢) مجموع ٧: ٢٦٩، وفتح العزيز ٧: ٤٥٤، ومعنى لابن قدامة ٣: ٣١٥، والشرح الكبير
٣٣١: ٣، وبدائع الصنائع ٢: ١٨٦، والفتح الرباعي ١١: ٢٤١
(٣) لام ٢: ٢٠٣، ومجموع ١: ٢٦٩، ٣٦٠، عمدة القاري ١: ٢٠١، والمعنى لابن قدامة ٣: ٣١٥،
وشرح الكبير ٣: ٣٣١، وفتح الرباعي ١١: ٢٤١

(٤) عمدة القاري ١: ١٩٩، وبدائع الصنائع ٢: ١٨٦، والمجموع ٧: ٢٦٩، والمعنى لابن قدامة ٣:
٣١٥، وبدائع الصنائع ١: ٣٠٣، وفتح العزيز ٧: ٤٥٤، والفتح
٢٤١

(٥) لام ٢: ٢٠٣، ومجموع ١: ٢٦٩، ومعنى لابن قدامة ٣: ٣١٥، وشرح الكبير ٣: ٣٣١،
وبدائع الصنائع ٢: ١٨٦، والفتح الرباعي ١١: ٢٠٤

(٦) من سيرة ٣: ٩٤، حاشية ١٣٣، وسيرة ٥: ٤٦، وسيرة ٥: ٣٦، وسيرة ٥: ٣٦، وسيرة ٥: ٣٦،
٢٥٢، حاشية ١٢٥

دليلاً: طريقة لاحتياط، وبه إذ كفر برئت دمه بنفس، ودم بعد فقه خلاف.

وأيضاً ما روي عنهم عليهم السلام من قومه: «كل من لس م لا يحل له س، أو أكل طعاماً لا يحل له أكله فعليه فدية» (١) وذلك دخل فيه. مسألة ٧٨: من لا يجد ميرراً ووجد سراويلاً لس، ولا فدية عليه، ولا يلزمه فقه. وبه قال من عس، وشافعي، وثوري، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور (٢).

وقد مالئ: لا يفعل ذلك، فإن فعل فعليه الفداء (٣). وقال أبو حنيفة: لا يسره بح، فاد عدم الأزار سته مقتوق، فإن سته غير مقتوق فعليه فداء (٤) ورتها ذكر أصحابه حوار سته عند عدم الأزار، واد لسه فعليه الفداء (٥)

دليلاً: مذكوره في مكتب المذكور من لأحدروا به ولوا لانس لسه (٦) ولم يذكر واقعته، ولا وجوب الفدية.

وايضاً لأصل برءة دمة، وشعبه يحتج في دليل. مسألة ٧٩: من لس الفداء، فإن دخل كتفيه فيه ولم يدخل يديه في كتفيه

(١) نهديب ٥ ٣٦٩ حديث ١٢٨٧.

(٢) مختصر مربي ٦٦، ومجموع ١ ٢٦٦، ومن سرمد ٣ ١٩٦، ومعني لانس فدمه ٣ ٢٧٧، والشرح الكبير ٣: ٢٨١، وبداية المجتهد ١: ٣١٦ و٣٦١.

(٣) موطأ ماسك ١ ٣٥٥، ومعني لانس فدمه ٣ ٢٧٧، وسراج سكر ٣ ٢٨١، ومجموع ١ ٢٦٦، وبداية المجتهد ١: ٣١٦ و٣٦١.

(٤) موطأ ٤ ١٢٦، ونافع صناع ٢ ١٨٤، ومجموع ٧ ٢٦٦، ومعني لانس فدمه ٣ ٢٧٧، وشرح الكبير ٣: ٢٨١، وبداية المجتهد ١: ٣١٦ و٣٦١.

(٥) المجموع ٧: ٢٦٦.

(٦) حديث ٥ ٦٩ حديث ٣٥، وسراج سكر ٤ ٣٤٧، وبعده ٣ ٢١٨ حديث ٩٩٨.

ولا يلنسه مقلوفاً كن عنه المدء . و به قار الشافعي (١).

وقال أبوحنيفة: لاشيء عليه (٢).

ومتى نوضح به كالتردء لاشيء عليه بلا خلاف.

دليلنا: طريقة الاحتياط، والمقطع على تمام لاحرام وصحة سكه د

فتدى، وبس على قول من أسقطها دليل.

وروى ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا ينس محرم

القميص ولا الأقبية» (٣).

مسألة ٨٠: لا يجوز للمحرم نس السواد. وله يكره أحد من الفقهاء ذلك.

دليلنا: إجماع المروة، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٨١: يجب على المحرم كشف رأسه بلا خلاف، وكشف وجهه غير

واجب. و به قار في الصحابة على عليه السلام، وعمر، وعثمان، وعبد الرحمن،

وسعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وس الزبير، وريد بن ثابت، وجابر،

ومروان بن الحكم (٤) ولا يخالف هم فيه، و به قال الشافعي، وأشوري،

وأحمد وإسحاق (٥).

(١) مجموع ٦ ٢٦٦، وفتح المبرور ٦ ٤٤١، ومعني لاس فدامة ٣ ٢٨٥، والشرح الكبير ٣

٢٨٧، وكفاية الأخيار ١: ١٤٠، وحاشية الخرشني ٢: ٣٤٥.

(٢) لمسود ٤ ١٢٥، وفتح المبرور ٦ ٢٦٦، وفتح المبرور ٦ ٤٤١، ومعني

لاين قدامة ٣ ٢٨٥، والشرح الكبير ٣ ٢٨٧.

(٣) روى سبهو في مسده ٥٠ مسده عن رسول الله صلى الله عليه وآله ورسول بني رسول

الله صلى الله عليه وآله عن نيس القميص والأقبية

(٤) المجموع ٧ ٢٦٨، ومعني لاس فدامة ٣ ٣١، والشرح الكبير ٣ ٢٧٩

(٥) لا ٦ ٢٤١، والمجموع ٧ ٢٦٨، ومعني المخرج ١ ٥١٨، وفتح المبرور ٧ ٤٤٦، ومبس

حقائق ٢ ١٢، وفتح المصباح ٢ ١٨٥، والمعني لاس فدامة ٣ ٣١، والشرح الكبير ٣

٢٧٩، وكندة الاحب ١ ١٤١، والشرح الموضح ١٦٨، وشرح النووي على صحيح البخاري

طبع مع ارشاد الساري ٥: ١٨١.

وقال أبو حنيفة ومالك: يجب عليه كشف وجهه (١).
 دليلنا: إجماع المصنفين، وأيضاً لأصل لاساحة، فمن ادعى الخطر فعليه
 الدلالة.

مسألة ٨٢: إذا حمل على رأسه مكتلاً أو غيره لرمه بصداء، وبه قول
 الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: لا يلزمه، وبه قول عطاء (٣).
 دليلنا: عموم مروي فمن عطى رأسه أن عنه القدي (٤) ولم يفصلوا.
 مسألة ٨٣: إذا لس المحرم، ثم صد ساعة، ثم لس شيئاً آخر، ثم لس بعد
 ساعة، فعليه عن كل لبسة كفارة، سواء كفر عن الأول أو لم يكفر، وكذلك
 الحكم في الطيب.

وقال الشافعي: إن كان كفر عن الأول لرمه الكفارة ثنية قولاً
 واحداً (٥) وإن لم يكفر ففیه قولان:
 قال في القديم: يتداخل، فعليه كفارة واحدة (٦)، وبه قول محمد (٧).

(١) سنن أحمد ٢: ١٢، وبتدريج مصنف ٢: ١٨٥، ومعنى لابن قدامة ٣: ٣١٠، وشرح الكرم
 ٣: ٢٧٩، وبداية المجتهد ١: ٣١٧، والمجموع ٧: ٢٦٨، وفتح مبرر ١: ٤٤٦
 (٢) الوجيز ١: ١٢٤، والمجموع ٧: ٢٥٣، وفتح العزيز ٧: ٤٣٥، والمعني لابن قدامة ٣: ٣٠٩،
 والشرح الكبير ٣: ٢٧٨.

(٣) سنن أبي داود ١: ١٨١، وصحاح ابن خزيمة ١: ٢٤٢، وبتدريج مصنف ٢: ١٢، ومعنى لابن قدامة ٣
 ٣: ٩، وشرح الكبير ٣: ٢٦٨، والمجموع ٧: ٢٥٣، وفتح العزيز ٧: ٤٣٥
 (٤) تهذيب ٥: ٣٠٧ حديث ١٠٤٩.

(٥) مختصر بري ٦٦، والمجموع ٧: ٣٧٩.

(٦) بوجيز ١: ١٢٧، والمجموع ٧: ٣٧٩، وكفاية الاختيار ١: ١٤٩.

(٧) شرح فتح القدير ٢: ٢٢٨، وبتدريج المصنف ٢: ١٨٩.

وقال في الام والاملاء مثل ما قبله (١). وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٢).

دليلنا: انه لا خلاف انه سرعه كل نسمة كدفرة، فمن ادعى تدخينها فعليه الدلالة، وطريقة لأحياء تسمى به فداء، لأن معه ترأدته يقيس.
مسألة ٨٤: إذا وصى المحرم بـ «س» أو «س» أو «س» بـ «س»، لم يلزمه الكسارة، وبه قال الشافعي، وعطاء بن أبي رباح، والثوري، وأحمد، وإسحاق (٣).

وقال أبو حنيفة ومالك: عنه الفدية (٤).
دليلنا: جمع بركة وأحمره (٥). وصريفة بركة لدمه.
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: «رفع عن أمي ثلاث: السيل والحطاء وما أسكره عليه» (٦).
مسألة ٨٥: إذا سب ناسياً في حاش إجماعه، وحب عليه بركة في الحال، رد ذكره، قال استند ذلك بركة فداء، وإذا أريد بركة فلا يسره من رأسه بل يشقه من أسفله.

-
- (١) مختصر بري ٦٦، والنوحي ١٢٧، ومج ٧: ٣٧٩، وكفاية الاحبار ١: ١٤١.
 - (٢) شرح فتح القدير ٢: ٢٢٨، وبدائع الصانع ٢: ١٨٩.
 - (٣) الام ٢: ١٥٤ و ٢٠٣، ومج ١: ٢٥٨، ومج ٧: ٣٤٣، ومعنى لاس فدية ٣: ٣٣٩، وندبه مج ١: ٣٦١، ومعنى مج ١: ٥٢١، والشرح الكبير ٣: ٣٥٣.
 - (٤) اللب ١: ٢٠٣، ومعنى ١: ٢٥٦، ومعنى لاس فدية ٣: ٣٣٩، والشرح الكبير ٣: ٣٥٣.
 - (٥) لك في ٤: ٣٧٤ حديث ٤، والعقبة ٢: ٢٢٤ حديث ١٠٤٩، والتهذيب ٥: ٣١٨ حديث ١٠٩٥.
 - (٦) رواه عنه حديث رباط عسفة، بقرين من راحة ١: ٦٥٩ حديث ٤٣، ٢: ٣٠٤٥، وبه رد بطني ٤: ١٧٠ حديث ٣٣، ومستدرک مصحح ٢: ١٩٨، وسنن أبيه ٧: ٣٥٦، ٣٥٧، وأحمد، أصح ١: ٩٠ و ٢٥١، وسنن سعد بن منصور ١: ٢٧٨ حديث ١١٤٤، من يحمده العقبة ١: ٣٦ حديث ١٣٢، والخصال ٢: ٤١٧ حديث ٩.

وقال الشافعي: ينزعه من رأسه (١).

وحكي عن بعض المتأخرين أنه قال: يسره من شمس ربه ينقه حتى لا يعطى (٢). وهذا مثل ما قبله.

وان كان لبسه قبل الاحرام نزعه من رأسه.

دليلاً: طريقه لا احتياط، وأنه متى فعل كره فده كره حرمه لا خلاف. وإذا لم يفعل ففيه خلاف، وأحرار صريحه حيث مقتضاه ذكره في مكتب كبير (٣).

مسألة ٨٦: إذا لمس أو نصبت مع ذكر عصبه أو عصبه نفس معن، سواء استدامه أو لم يستدمه، حتى يوسس ثم يرفع عصبه أو نصبت ثم غسل عصبه. وهذا قال الشافعي (٤).

وكان توحيفة يقول في عديم أن سداً من كثر به رقيقه القدية، وإن كان أقل فلا قدية، وقال: أخبرني سداً صواب رقيقه القدية، وإن كان أقل من ذلك فلا قدية، ولكن فيه عصفه (٥) ووقف في حبيب (٦). وعن أبي يوسف روايتان مثل قول أبي حنيفة (٧).

دليلاً: عموم الأحكام التي صحت عليه (٨)، وبه يعرف فيها من استدامه أو لم يستدمه، وصريحه لا احتياط تقتضيه، لأنه إذا أدى برتب دمه بيقين، وإذا لم يهد فيه الخلاف.

(١) الام ٢: ١٥٤، والمجموع ٧: ٣٤٠

(٢) عمدة القاري ١٠: ٢١٠، والمجموع ٧: ٣٤٠

(٣) التهذيب ٥: ٧٢٧ حديث ٢٣٨ و ٢٣٧

(٤) الام ٢: ١٥٤، والمجموع ٧: ٣٥٤، وفتح العزيز ٧: ٢٥١، ٢٥٢، وندائع الصائغ ٢: ١٨٧.

(٥) و (٦) الباب ١: ١٩٩ - ٢٠٠، وأهلية ١: ١٦١، وشرح فتح البدر ٢: ٢٢٨، وندائع الصائغ

٢: ٨٧ (٦) عده ١: ١٦١، وشرح فتح البدر ٢: ٢٢٨، وندائع الصائغ ٢: ٨٧

(٨) التهذيب ٥: ٣٦٩ حديث ١٢٨٧.

دليلنا: إجماع صرقة وأحمره (١)، وأيضاً لأصل صرقة سدمة، وشتمها يحتاج إلى دلالة.

مسألة ٨٩: الرجاء الفارسي، د شتمه، لا يتعلق به عدية. واحتسب أصحاب التقي، فمنهم من قال مثل ما قلده، ومنه قول عطاء وعثمان وابن عباس (٢).

وقال آخرون: هو طيب، ومنه قول ابن عمر وحار (٣). دليلنا: أن الأصل للإسحة، وبراءة سدمة، من خطره أو أوجب به كفارة فعليه الدلالة.

وكذلك الخلاف في سرحس، وأمر نخوش، ونجاح، ورم، والسفح. مسألة ٩٠: الدهن على صرير طيب وعه صيب.

في طيب هو: السفح، وورد، ورسق، وأخرب، والسفور، وأل س وم في معاها لا خلاف أن فيه عدية على أن وجهه سعميه.

والصرب شاق يسب بصب مثل اشريح، وأرسب، والسفح من الدب، ورسب، واسمين لأخرب عند ردها به على وجهه، وخور كنه بلا خلاف.

فإن وجوب الكفارة بأدب من فيه فسب أعرف منه بصب، ولأصل براءة الذمة.

واختلف الناس على أربعة مذاهب:

- (١) التهذيب ٥: ٢٩٩ حديث ١١.
- (٢) لمجموع ٧: ٢٧٤ و ٢٨٣، والمعنى لأن سدمة ٣: ٢٩٩. وشرح الكبير ٣: ٢٩، وعمدة القاري ١٠: ١٥٦-١٥٧.
- (٣) الأم ٢: ١٥٢، وروح ١: ١٢٤، ومجموع ١: ٣٧٤ و ٢٩٣، ومعني نخب ١: ٥٢٠، ومعني لأمن قدامة ٣: ٢٩٧، والشرح الكبير ٣: ٢٩١.

وهو أن يوصف فيه القعدة على كثر حـ (١)

وهو حسن من صريح من حتى لا فدية فيه حـ (٢)

وهو الشافعي، فيه قعدة في ريس ونجده، ولا فدية في عده (٣).

وهو عـ لث. لا ذهب به طهر منه فدية عده، ولا كان في مواضع منه

فلا فدية (٤).

ديما: أنه لأخص براءة بدمه، فمن أوجب فيه عده فعده ابدالة

ورود من عمر أن سبي صني لله عليه وآله، ذهب وهو محرم بريب (٥).

مسألة ٩٩: من كحل فدية فيه شيء من طيب، فعليه الفدية على جميع

الأحوال.

وقال مالك: إن مسته النار فلا فدية (٦).

وهو أن يصفى بـ كسب أو صفة بـ فدية من طعم أو لون أو رائحة فعليه

الفدية، وبـ بقي له وصف ومعه رائحة فعليه الفدية قولاً واحداً (٧).

وبـ لم يسع غير لونه وما بقي ريب ولا طعم فعليه قولان: أحدهما مثل ما

(١) اللباب ١: ١٩٩، والبيوط ٤: ١٢٢، والفتاوى الهدية ١: ٢٤٠، وبدائع الصنائع ٢: ١٩٠،

ومسح حديث ٢: ٥٣، والمجموع ٢: ٢٨٢، ومعني لاس قدومه ٣: ٣٠٦، وفتح تحرير ٦: ٤٦٢

(٢) المجموع ٧: ٢٨٢.

(٣) الام ٢: ١٥٢، ومختصر بري ٦٦، والمجموع ٧: ٢٧٩، ٢٨٢، ٤٦٢، وأبوحيزا ١٢٥٠: ١٢٥٠، والبيوط

٤: ١٢٢، والمغني لابن قدامة ٣: ٣٠٦، ومغني المحتاج ١: ٥٢٠، وبدائع الصنائع ٢: ١٩٠.

(٤) نسخة - ١: ٢٨٨، ومعني لاس قدومه ٣: ٣٠٦، والمجموع ٦: ٣٨٢، وفتح تحرير ٧: ٤٦٢

(٥) من الترمذي ٣: ٢١٨، حديث ٩٦٩، ومن من من ٢: ١٠٣٠، حديث ٣٠٨٣، ومسند

حديث حتى ٢: ٥٩، وفي الجميع اختلاف في نسخة

(٦) لمؤيد ١: ٣٣٠، ومعني لاس قدومه ٣: ٣٠٤، والشرح الكبير ٣: ٢٨٩، وطلحة الثالث ١: ٢٨٩.

(٧) الام ٢: ١٥٢، ٢٠٤، والمجموع ٦: ٢٨٢، وكعدة الاحـ ١: ١٤١، ومعني لاس قدومه ٣

٣٠٤، والشرح الكبير ٣: ٢٨٩ - ٢٩٠.

قلناه. والثاني: لا فدية عليه (١).

دليلاً: عموم الأحاديث من أن كل صدم لا يحل له كفه وحسب عمده
فدية (٢) وطريقة الإحياء نصاً تقتضيه.

مسألة ٩٢: العصر واحياء ليس من صلبه. فإن ليس بعصر كان
مكروهاً وليس عليه فدية. وله قول شافعي (٣).

وفإن أبو حنيفة: هم صلبه. فإن ليس بعصر وكان فدية (٤) مستعاضاً له
بفدية، وإلا فلا فدية عليه (٥).

دليلاً: الأصل لإيأاجه وسراة الدمة. فإن حصرهم أو وجب الفدية
باستعاضه به فدية الدلالة. والأحاديث صريحة عن أهل بيت عليهم السلام بأن
ذلك ليس من الطيب (٦).

وروي أن عمر بن الخطاب نصّر على عمده من جعفر بن مضر حمي
وهو محرم. فقال ما هذه الشاة؟ فقال عبي بن جابر عمده لسلام: ما
أحال أحداً بعدهم راحة، فكذب عمر (٧).

(١) الام ٢ ١٥٢ و ٢٠٤، والمجموع ٧: ٢٨٢، وكفاية الاحيار ٢: ١٤١.

(٢) الكافي ١: ٣٥٤ حديث ٣، ومن لا يخبره الفقه ٢: ٢٢٣ حديث ١٠٤٦، والتهذيب ٥: ٣٦٩
٣٧٠ - حديث ١٢٨٧.

(٣) الام ٢ ٤٨، والمجموع ٢٠٩ و ٢١٠، وسعي في شفاء ٣: ٣١٠، وبدائع الصنائع ٢
١٩٥.

(٤) عمده بن يسوع من مود يسوع - هو سعة. انظر النهاية ٣: ٤٢١ مادة (قدم).

(٥) البسيط ٤: ١٢٦، وعماله القاري ١٠: ١٥٧، وبدائع الصنائع ٢: ١٨٥ و ١٩١، والمجموع ٧:
٢٨١ - ٢٨٢، وبيداه مجتهد ١: ٣١٧، والمعي لأين قدامة ٣: ٣٠٠.

(٦) الكافي ٤: ٣٤٢ حديث ١١، وعماله ٢: ٢١٦ حديث ١١٦، وبيداه ٥: ٦٩ حديث ٢٢٤،
والاستبصار ٢: ١٦٥ حديث ٥٤١.

(٧) أخرجه الشافعي في الام ٢: ١٤٧.

مسألة ٩٣: إذا مسَّ طيبٌ ذا كراً لم حرامه، غائراً لم تحريمه، رطباً لم لحيته وسكت والكافور إذا كان مسلولاً ماء ورد أو دهن طيب، فعليه الفدية في كل موضع كب من بدنه، ووعقيقه، وكذلك لو سقطت به أو حفن به. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة وانتع نصف فلا فدية (٢).

وعند وعند شافعي صهر بدن وراصه سواء، وكذلك إن حشي حرجه بطيب فداواه.

دلتلنا: عموم الأحكام في وردت فمن سعمل نصف ل عند الفدية (٣) وهي عمدة في جميع الموضع، وطريقة الاحتياط أيضاً تقتضيه، لأنه إذا كفر برتب دمه يمين، وبم يكفر فعه الخلف

مسألة ٩٤: وإن كان الطيب يمس مسحوقاً، فإن علق بيده منه شيء فعليه فدية، وإن لم يعلق بحب فلا فدية، وإن كان يمسحوقاً كالعود وغيره وكقرون علق بدنه رنحته فعليه فدية.

وقال شافعي: إن علق به رنحته فيها قولاً (٤).

دلتلنا: عموم الأحكام (٥) وصرحة الاحتياط غنصه.

مسألة ٩٥: إذا مسَّ حيوان كعكة لا فدية بدنه، عما كان أو جاهلاً، عامداً أو ناسياً.

(١) الام ٢ ١٥٢، مجموع ٢٦٠ ٢٦١، وكذا في ٤ ١٠٠، يعني المحتج ١ ٥٢٠

(٢) بدوي هدية ١ ٢٤١، والوسط ٤ ١٢٤، وديع ص ٢ ١٩٠، ومجموع ٧ ٢٨٢

(٣) الكافي ٤ ٣٥٤ حديث ٢، ومن لا يخسر فعه ٢ ٢٢٤ حديث ١٠٤٧، وتهذيب ٥ ٣١٥ حديث ١٠٣٩.

(٤) الام ٢ ١٥٢، وعنصر لمري ١ ١٦٦، وحيزا ١ ١٢٥، والمجموع ٧ ٢٧٢.

(٥) الكافي ٤ ٣٥٤ حديث ٢، ومن لا يخسر فعه ٢ ٢٢٤ حديث ١٠٤٧، وتهذيب ٥ ٣١٥ حديث ١٠٣٩.

وقال شافعي: إن جهل به طيبه وإن طهره رصاً، وإن غسسه في الخل وإلا فعليه الفدية، وإن علمه طيباً فوضع يده عنه معتقده رصاً وإن رطبه ففیه قولان (١).

دليلاً: إجماع بخرقة وأحذرهم (٢) فإن هذه المسألة منصوصة لهم، وأيضاً الأصل براءة الدمه، وشعبه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٩٦: يكره للمحرم يعود عند لعطارة الذي يشره العطر، وإن حار في زقاق العطارين أمسك على أنفه.

وقال الشافعي: لا بأس بذلك، وأن يجلس عند رحل منقبت عند الكعبة، وفي حوفه وهي تحترق لم يقصد ذلك، وإن قصد الاستنشاق كره به ذلك، لا يجوس عند ليت وفي حوفه، وإن شئ هلك صلاً فإنه لا يكره (٣).
دليلاً: إجماع بخرقة وبها منصوصة هم (٤)، وطريقه الاحتياط تقتضي ذلك.

مسألة ٩٧: يكره للمحرم أن يجعل القصب في حرقه ويشمه، وإن فعل فعليه الفداء.

وقال شافعي: لا كفارة عنه ولا رأس به (٥).
دليلاً: عموم لأحبار الواردة في الملع من الصب (٦) فإنهم لم يقصروا في ذلك، وطريقه الاحتياط تقتضي ما فداه.

(١) الام ٢: ١٥٢ و ٢٠٤، والوحيد ١: ١٢٥، والمجموع ٧: ٣٣٨.

(٢) التهذيب ٥: ٢٩٩ حديث ١٠١٥.

(٣) الام ٢: ١٥٢، والوحيد ١: ١٢٥، والمجموع ٧: ٢٨٣ و ٢٨٤، وكفه الأحيار ١: ١٤١.

(٤) التهذيب ٥: ٣٠٤ حديث ١٠٣٩.

(٥) الام ٢: ١٥٢، والمجموع ٧: ٢٧٥، وكفاية الأحيار ١: ١٤١.

(٦) الكافي ٤: ٣٥٣ الحديث الأول، والتهذيب ٥: ٣٠٤ حديث ١٠٣٩.

مسألة ٩٨: لا يجوز بمحرمة ثلث حق رأسه كنه ولا عصمه مع الآخر ولا خلاف، فإن حق صدره روعيه عدية، وحده ما سره منه العدية لا يقع عنه اسم الخلق.

وحده الشفعي ذلك ثلاث شعرات قصه أي جميع رأس (١) وول أبو حنيفة خنق ربع رأس قصه، قال كان أقل من الربع فعنه الصدقة (٢).

دليلنا: قوله من "ولا يخنق رأسه" (٣) وهذا هي عنه يقع عليه سم خنق، ثم قال "أشك أن مسكه مرقه أو نه أن من رسته قد نه" (٤) ومعه فحق (العدية)، لا يقع عليه هذا لأنه يجب منه العدية.

مسألة ٩٩: إذا حق أقل من ثلاث شعرات، لا لزمه عدية، ويتصدق بما استطاع.

قول الشافعي: يتصدق بشيء (٥) ورأى أن: مذهب كل شعرة (٦). ورأى أن: ثلث شه (٧). ورأى أن: درهم (٨). وهكذا قوله في ثلاث سألني، رأيت بغيره (٩).

(١) مختصر بري ٦٦، والمجموع ٦: ٣٦٤؛ ٣: ٣. وكذا به لأحمد ١: ١٤٤، ومصحح الفقيه ٤: ٤٤٣.

والشرح الكبير ٣: ٢٧٠، والمختل ٧: ٢١٣.

(٢) نيب ١: ٢٠١، والهداية ١: ١٦٦، وشرح فتح القدير ٢: ٢٢٩، ونجس ٦: ٢٢٢، والمجموع ٧: ٣٧٤.

(٣) شرح كبير ٣: ٢١١ (٣) جزء ١: ١٩٦ (٤) نسخة ١: ١٩٦ (٥) مجموع ٧: ٣٧٤.

(٦) ٥: ١٢٥، والمجموع ٦: ٣٧١، وفتح المعرير ٧: ٤٦٧، ومعني المحتاج ٥: ٥٢١، وشرح

نوهاج ١: ١٦٨، والمعني لأحمد ٣: ٥٣٠، والشرح الكبير ٣: ٢٦١.

(٧) الوجيز ١: ١٢٥، والمجموع ٧: ٣٧١، وفتح المعرير ٧: ٤٦٧، ومعني المحتاج ١: ٥٢١.

(٨) المجموع ٦: ٣٧١، وفتح المعرير ٧: ٤٦٧، وشرح الفقيه ١: ١٦٩، ومعني

المحتاج ١: ٥٢١.

(٩) مجموع ٦: ٣٦٧، وفتح المعرير ٧: ٤٦٧، وشرح الكبير ٣: ٢١٢.

وهكذا في لاطمير الثلاثة، وفي ثلاث حصية ت، و ب في الثلاث دماً قولاً واحداً، فما دونه منه لأفور ثلاثة (١).

وقال مجاهد: لا شيء عليه (٢).

وعن مالك رواه كقول شفعي، وقول مجاهد (٣)

دليلاً: أن الأصل براءة بدمه، ولا يتدونه اسم حلق، وأما صدقه فطريق وجوبها الاحتياط.

وما روي عنهم عليهم السلام من أن من من شعر رأسه وحته ففعل شيء من شعر رأسه وحته يتصدق بشيء (٤) يشوب هذا النوع.

مسألة ١٠٠: من قتم أطعام يديه برمته فدية، وإن قتم دوا ذلك لرمه عن كل أصبع مد من طعام.

وقال أبو حنيفة: إن قتم خمسة أصابع من يد واحدة لرمته بدمية (٥) ورواه أيضاً أصحابنا وإن قتم أقل من ذلك من يد أو خمسة من يدين فعليه الصدقة (٦).

وقال شفعي: إن قتم ثلاث أصابع برمته فدية، سواء كانت من يد واحدة أو من يدين، وإن قتم الأطعم ركنه لرمته بدمية واحدة، إذا كان في خمس و أحد، وإن كان في خمس لرمه عن كل ثلاثة فدية.

وهكذا قوله في شعر رأسه: كلما حلق ثلاث شعرات لرمته فدية، وإن حلق

(١) مجموع ٧ ٣٦٢ (٣) ١ ٣٧٤، والمعنى لاش فدية ٢ ٥٣١

(٤) بكافي ١ ٣٦١ حديث ١١، وسننه ٢ ٢٢٩ حديث ١٠٨٩، ونيذيب ٥: ٣٢٨ حديث ١١٧١، والاصمعي ٢: ١٩٨ حديث ٦٦٨.

(٥) بلب ١ ٢٠١-٢٠١، والعدة ١ ١٦٢-١٦٣، وسننه ٤ ١٠، ومجموع ٧ ٣٧٦، والمعنى لاين فدية ٣: ٥٢٢.

(٦) نسيه العلامة الحلي في المختلف ١: ١١٥ لاين الجديد.

جميع الرأس لزمته فدية واحدة (١).

دليلاً: إجماع لفرقة وأحدهم (٢) ويصاً ما قد ه مجمع على وجوب تعق
دم به، وما قالوه ليس عليه دليل، ولأصل براءة الدمة، وأحرار الحصة في
ذلك قد ذكرناها.

مسألة ١٠١: إذا قن صرعاً واحداً صدق عنه من طعام.

ولسادعي فيه ثلاثة أقوال: أحدها مثل ما فساه. والثاني: فيه درهم.
والثالث: فيه ثلث شاة (٣).

والقن ثلاثة أطير في ثلاثة رؤس في كل واحد ثلاثة رؤس، ولا
يقرب: إذا تكاملت ثلاثة فيها دم (٤).

وفي أضحية من أول: دم، وليس هو يذهب عندهم (٥)

دليلاً: إجماع الفرقة على ما قن وأحدهم (٦)، وطريقة لاحتياط في
اعمار المد، وطريقة براءة دمة في لبع من يحد شاة، وثبت شاة أو درهم
كذلك.

(١) الام ٢: ٢٠٦، ومختصر الرمي ٦٦، والمجموع ٧: ٣٧٦، والمهاج النجوم ٣٤٢-٣٤٣، ومعنى

مخرج ١: ٥٢١، وكماية الأحيار ١: ١٤٤ أو لسراج الوقح: ١٦٨، والفتى لابن قدامة ٣: ٥٣٢.

(٢) من لا يحضره لعقبه ٢: ٢٢٧ حديث ١٠٧٥، والتهذيب ٥: ٣٣٢ حديث ١١٤٢، والاستبصار

٢: ١٩٤ حديث ٦٥١.

(٣) الام ٢: ٢٠٦، ومختصر الرمي ٦٦، والوجيز ١: ١٢٧، والمجموع ٧: ٣٦٦ و ٣٧١ و ٣٧٦، ومعنى

المرير ٧: ٤٦٧.

(٤) الام ٢: ٢٠٦، ومختصر الرمي ٦٦، والوجيز ١: ١٢٧، والمجموع ٧: ٣٦٦ و ٣٧١ و ٣٧٦، ومعنى

المرير ٧: ٤٦٧، ومعنى اصحاب ١: ٥٢١، والسراج الوقح ١٦٨-١٦٩، وبداية المجتهد ١: ٣٦٧.

(٥) انظر الام ٢: ٢٠٦، ومختصر الرمي ٦٦، والوجيز ١: ١٢٥، والمجموع ٧: ٣٧١ و ٣٧٦.

(٦) من لا يحضره لعقبه ٢: ٢٢٧ حديث ١٠٧٥، والتهذيب ٥: ٣٣٢ حديث ١١٤٢، والاستبصار

٢: ١٩٤ حديث ٦٥١.

مسألة ١٠٢: من خلق أو قلم ناسياً لم يرمه القداء، ويصيد يرمه قداءه ناسياً كن أو عامداً، فأما إذا فعل ذلك جاهلاً نزمه قداءه عن كل حال. وقال الشافعي: يرمه اعداء عالمياً كن أو جاهلاً، نسياً كن أو ذا كراً، ون رال عقله بخون أو عياء فيه فولان (١).

دليلنا: إجماع الفرقة وبرائة الذمة.

وما روي عن لسي صلى الله عليه وآله من قوله: «ارفع عن امي ثلاث خطايا وسبب وما ستكرهوا عليه» (٢).

فأما الصيد فلا خلاف فيه أنه يرمه اعداء وان كن ناسياً.

مسألة ١٠٣: يجوز للمحرم أن يخلق رأس عن، ولا شيء عليه. وبه قال الشافعي (٣).

وقال مالك وأبو حنيفة: ليس له ذلك، وإن فعل فعليه الضمان (٤)، والضممان عند أبي حنيفة صدقة (٥).

(١) مختصر بري ٦٦، وفتح ١٢٦، والمجموع ٧: ٣٣٩، وفتح تحرير ٦: ٤٦٨، ومعني لاس مقدمة ٣: ٥٢٥-٥٢٦، والشرح الكبير ٣: ٣٥٢.

(٢) اختلافت الفاظ الحديث في المصادر، وبه وكفه بدل عليه فلا يجد من من راجعه ٦٥٩ حديث ٢٠٤٣ و ٢٠٤٥، ومعني الدارقطني ٤: ١١٠ حديث ٣٣، وفتح ٧: ٣٥٦، ٣٥٧، والمستترك على الصحيحين ٢: ١٩٩، ومعني سعيد بن منصور ١: ٢٧٨ حديث ١١٤٤، و ١١٤٦، وأخبار اصمهان ١: ٩٠، وكرل العمال ١٢: ١٥٥-١٥٦ حديث ٣٤٥٣٩ وما بعده، والخصال ٢: ٤١٧ حديث ٩، ومعني لا يحضره الفقيه ١: ٣٦ حديث ١٣٢.

(٣) الام ٢: ٢٠٦، والمجموع ٦: ٣٤٨ و ٣٥٠، وفتح تحرير ٧: ٤٦٩، ومعني لاس مقدمة ٣: ٥٢٩، والشرح الكبير ٣: ٢٧٤.

(٤) النبوة نكري ١: ٤٢٨، وعرضي ٢: ٣٥٤، وفتح ١: ١٦٢، والمجموع ٧: ٣٤٨ و ٣٥٠، وفتح التحرير ٧: ٤٦٩.

(٥) لمدايه ١: ١٦٢، ومعني لاس مقدمة ٣: ٥٢٩، والشرح الكبير ٣: ٢٧٤، والمجموع ٧: ٣٥٠، وفتح تحرير ٧: ٤٦٩.

دلیلہ: ن لأصل مرءه مدعہ، وشعبہ خرج إلى دیں

مسألة ١٠٤: الضَّحَى لَا يَجُوزُ بِهِ تَغْيِيرُ رَأْسِ الْمَحْرُومِ بِحُلِّ إِدْكَانِ عَدْلًا

شیء، زاید و لا معرودہ، و انفس، و یومہ احد،

وقول بتافعي: بر حقيقه دهمرد بدم لآمر صديقه، ولا مرم الخالق. و

حلقه مکرمہاً أو ناماً ففیہ قولان:

احدہم شیخ احمد بن اسعد، وکسی علی محرم (۱)، وہ اول

مالك (٢).

ولاحقاً أنه سرم محرر عذيه، ويرجع هو على الخلق بها (٣).

وقرأوا حصة على الخمر ودية، وعلى الخالق صدقة، والصدقة فيه نصف

٢٤ (٤) -

دليلاً: ان لأصل مرآة الدمة، وشعبها تحت ح في دس

مسألة ۱۰۵: إذا حلق محرم رأس محرم لا يبرمه شيء، وإن كان قد فعل

• **فصل ۱۰: نتیجه‌گیری**

وقال أبو حبيمة: إن كبارهم فعلوا الأذن الفدية، وعلى الخالق

صدقہ (۵).

(١) الآ ٢ ٦ ٢، ونوح ١ ١٢٦، وعم ١ ٣١١ و ٣٥٠، وفسح ١ ١٦٦، ومع ١

مبحث ۱، ۵۲۲، وایسی (در حدود ۳۰۰)، و شرح بکیر ۳، ۲۷۳

(٢) حاشیه طرشی ٢ ٣٥١، و مجموعاً ٧ ٣٤٤ و ٣٥٠، و فتح انصیری ٧ ٤٦٩

(٣) المجموع ٧ : ٣٤٦.

(٤) الفتاوى شديده ١ ٢٤٣، وف وف ١ ٢٤٩، والمجموع ١ ٣٥٠، وفتح تحرير ١

٤٦٩، والهي لاس مدامه ٣، ٥٣، وشرح كبير ٣، ٢٧٣، وحصه ري ٢٧٤

(٥) لعدوى الحشرة ٢٤٣، و١٠ قصب ٢٨٩، وحدة ١ ٦٢، و١٣٠٠ ٧٣.

والمجموع ٧: ٣٤٥ و ٣٥٠، وفتح العرير ٧: ٤٦٦.

ويكره له أن يذلك حذوه ورأسه بل يهبط الماء عليه، فإن سقط شيء من شعره لم يبرمه شيء، ومتى ارتمس في ماء لرمه الماء، وهو المدة وعاقل.
وقال الشافعي وربي الفمهاء: لا رأس بذلك إلا أنه قال لا سقط شيء من شعره فالأحوط أن يفديه (١).

دليلنا: جمع عرقعة عن أن الارتفاع لا يجوز، وطريقة الاحتياط تنص على الامتناع منه، وفيه إذا ارتمس فقد عطف رأسه بالماء. وما أوجب الماء في عصاة الرأس أو حذوه هاهنا بدحوه في مجموع.

مسألة ١٠٨: يجوز للمحرم أن يدخل الحمام وربة يوسع عن حذوه، ويكره له ذلك بعده وبه قال الشافعي، غير أنه لم يكره ذلك (٢).
وقال مالك: عليه الفدية (٣).

دليلنا: أن الأصل براءة الذمة والاحتياط، فمن خطره أو أوجب عنه شيئاً فعلياً الدلالة.

مسألة ١٠٩: يكره أن يغسل رأسه بالخطمي والسدر، وإن فعله لم يبرمه الماء. وبه قال الشافعي (٤).
وقال أبو حنيفة: عليه الفدية (٥).

(١) الأم ٢: ١٤٦ و ٢٠٥، والوجيز ١: ١٢٤، والمجموع ٦: ٣٥٥، ومعه نسخة ٣١٨.

(٢) الأم ٢: ١٤٦، ومختصر الزني: ٦٦، والمجموع ٧: ٣٥٥، وفتح مبرر ١: ١٦٣، وعمدة ١: ١٠١: ٢٠١، وبداية المجتهد ١: ٣١٩.

(٣) أمده بكسر ١: ٣١٩، ومعه ١: ٣٩١، وحرمي ٢: ٣٥١، وعمدة ١: ١٠١: ٢٠١، والمجموع ٧: ٣٥٥.

(٤) الأم ٢: ١٤٦، والمجموع ٧: ٣٥٥، وفتح مبرر ١: ١٦٣، وشرح الكبر ٣: ٣٣، وعمدة ١: ١٠١: ٢٠١.

(٥) أمده بكسر ١: ٣٢٤، ومعه ١: ٣٢٤، وعمدة ١: ١٠١: ٢٠١، وشرح الكبير ٣: ٣١٣، والمجموع ٧: ٣٥٥، وبداية المجتهد ١: ٣١٩.

دليلنا: برقة بدعة في الأصل، فمن شعبها فعبه الدلالة.

مسألة ١١٠: يكره للمحرم أن يحتجم.

وقال الشافعي: لا بأس به (١).

وقال مالك: لا يفعل (٢).

دليلنا: أن لأصل الإباحة، فعلى من منع منه الدلالة، وأنكره فعبه إجماع الفرق.

وروي عن من عدى به من، أحسنه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو محرم (٣)، وذلك يدل على أنه ليس محصور.

مسألة ١١١: إذا كان نكح أو وكسه، أو الروح أو وكسه في غيبوبة، أو المرأة محرمين أو واحد منهم محرم، أو مكح بطن، أو به في صحة على عليه السلام، وعمره، ومن عمره، ويريد من ذلك، أو به في صحة، وإليه ذهب في تابعين سعيد بن مسيب، وسعيد بن يساف، وعمر بن الخطاب، وفي إمامهم مالك، والشافعي، والذواقي، وأحمد، وسعد بن (٤)

وقب طائفة: أنه لا تأثير للاحترام في عقد نكح بوجه، ذهب إليه

١ الام ٢٠٦، ومختصر بري ٦٦، والمجموع ٣٥٥، والفتح ١٠٦٤.

(٢) بدوئه الكبير ٤٢٨-٤٢٩، وسرر ١٠٦٤، والفتح ٣٣٤، وبدوئه ٢٨٨.

والمجموع ٣٥٥، والفتح الرئائي ١١٢: ١١٢، وصلى الترمذي ٣: ٩٠.

(٣) صحيح بيه ٣٠٣، وصحيح مسلم ٢: ١٠٢، وصلى الترمذي ٣: ٩٩.

حديث ٨٤١، وسرر ١٠٦٤، والفتح ٣٥٥، وصلى الترمذي ٣: ٩٩.

٥٩٣، وسرر ١٠٢٩، والفتح ٣٠٣، وصلى الترمذي ٣: ٩٩.

ومستدرك للحاكم ١: ٤٥٣.

بهي ٩٩، ومختصر بري ٦٦، والمجموع ٣٨٧-٣٨٨، وفتح العرم

٤٤١، وسرر ١٠٦٤، والفتح ٣٠٣، وصلى الترمذي ٣: ٩٩، وعمدة القاري

١٠١٩، والفتح الرئائي ١١٢: ١١٢، وكشف الأضواء ١٤٢.

الوطء، ولزمه نصف المهر (١).

وهذا أيضاً يسعى أن يكون مذهباً، وسقط الخلاف فيها، وأحكم في الأمة والحرة سواء، إذا اختلف أو اختلف السيد وروح.

مسألة ١١٤: إذا عقد المحرم على نفسه عداً شجرة ديث، ودخل به، ولم يكن عالماً، فزق بينهما ولا تحن به أدنى، ولم يوافق عليه أحد من أهله، دليلة: جمع لفظة، وصريفة الاحتياط، وأخبرهم، قد ذكره في الكتاب الكبير (٢).

مسألة ١١٥: لا يجوز لمحرم أن يشهد على نكاح

وقال الشافعي: لا بأس به (٣).

وقال أبو سعيد الأصبهاني من أصحابه مثله قد (٤)

دليلاً: جمع الفرق، وطهره، وأحببه.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا نكح محرم، ولا

ينكح ولا يشهد» (٥) وهذا نص.

مسألة ١١٦: كن موضع حكمه اتصال العقد في محرم يفرق بينهما لا

طلاق. وبه قال الشافعي (٦).

وقال مالك: يفرق بينهما بمقتضى (٦)، وكذلك كن نكاح وقع وسداً عنده

(١) وهو قول الشافعي أيضاً كما في المجموع ٧: ٢٨٧.

(٢) انظر بهدب ٥: ٣٢٩ حديث ١١٣٢ و ١١٣٣. (٣) المجموع ٧: ٢٨٣.

(٤) المجموع ٧: ٢٩٣. (٥) انظر في قوله في لفظ إلى بعض أصحاب الشافعي من دون تسمية انظر المعنى ٣: ٣٢٢، والشرح الكبير ٣: ٣٢٠.

(٦) صحيح مسلم ٢: ١٣٠ حديث ١١٢٩. (٧) حديث ٣٤٠٠ في صحيح مسلم ٢: ١٣٠.

١٦٩ حديث ١٨٤٢، ومنه الشافعي ٥: ١٩٢. ومنه حديث حنبل ١: ٦٤.

(٦) المجموع ١: ٢٩٠. ونحوه ١: ١٩٩. وكذلك ١: ١٤٢. (٧) المجموع ٧: ٢٩٠.

(٧) المجموع ٧: ٢٩٠. والمجلى ٧: ١٩٩. والفتح الرباعي ٢٣١.

يفرق بينها بطلقة (١).

دليلنا: إجماع الفرق، وأيضاً والطلاق فرع على ثبوت العقد، فاد لم يثبت العقد كيف يطرأ عليه بطلاق، ولحق الذي قدماه من النهي عن بكاح لمحرم يدل على فساد، لأن سبي يدل على فساد لمهي عنه على ما سبى في الأصول (٢).

مسألة ١١٧: للمحرم أن يرجع روحه سواء طقمها حلالاً ثم أحرم، أو طقمها وهو محرم. وبه قال الشافعي (٣).
وقال أحمد: لا يجوز ذلك (٤).

دليلنا: قوله تعالى: «ويعرفون أحق بردهن في دين» (٥) وم يفصل. وقال: «ومساك معروف وتسريح حسن» (٦) ولا مسك هو لمراعاة، وم يفصل، فوجب حمله على عمومته.

مسألة ١١٨: للمحرم أن يستظل بثوب يصبه م لم يكن فوق رأسه بلا خلاف، وإذا كان فوق رأسه مثل الكبسة، وأعمارية، وأهودج فلا يجوز له ذلك سائر، وإنما إذا كان بارداً فلا بأس أن يبعد تحت الحيمة، والحاء، والبيوت. وبه قال مالك وأحمد (٧).

وقال لشافعي: يجوز له ذلك كيف ماستر (٨).

دليلنا: إجماع الفرق، وطريقة لاحتياط، لأنه إذا لم يسر صرح إحرامه

(١) المودة الكبرى ١: ٣٧١-٣٧٢.

(٢) عدة الأصول ٩٩ (طبعة الحجرية) (٣) مختصر بري ٦٦، والمجموع ٧ ٢٩٠.

(٤) لمي لاس فدامه ٣ ٣٤٠، والمجموع ٧ ٢٩٠، وشرح الأربعة ٢ ٨٦.

(٥) البقرة ٢٢٨. (٦) البقرة ٢٢٩.

(٧) لمي لاس فدامه ٣ ٢٨٦، وشرح بكبر ٣ ٢٧٩، والمجموع ٧ ٢٦٧.

(٨) مجموع ٧ ٢٦٧، ولعمي لاس فدامه ٣ ٢٨٥، وشرح بكبر ٣ ٢٧٩.

كاملاً بلا خلاف، وإذ منزهة الخلاف
وروي عن ابن عمر أنه قال: «صحيح من حرمة (١) ٩٠ مرد، صهور
لشمس.

مسألة ١١٩: يكره مسح بطرفي مرة، رجلاً أو مرة، ومرة في
الشافعي في مني الحرمة (٢).

وروي عن الإمام: «هي أن تطرف في مرة (٣)
دليلاً: إجماع الفرقة، وطريقة الاحتياط.
مسألة ١٢٠: يجوز لمسحرج أن يمسح نفسه ومرة في مرة، ومرة في
الشافعي (٤).

وقال أحمد: أكره له أن يغسل ثيابه غيره.
دليلاً: إجماع الفرقة، ورواه عنه، ووجه لأصل، فمن ادعى خلاف
ذلك فعليه الدلالة.

مسألة ١٢١: يجوز دخول مكة بغير صلاة، وجوز عند دخولها بغير
وجه قال شافعي وجميع الفقهاء (٥).

وحكي عن ابن حبيب عن عطاء بن رباح: «أكره دخول مكة بغير
دليلاً: إجماع الأصحاب، وكراهته تحتاج إلى دليل.
مسألة ١٢٢: الأدعية المخصوصة في ذكرها في الكتب عند دخول
مكة، والمسجد الحرام، ومشاهدة بكعة (٦) لا يعرفها أحد من الفقهاء، وهم

(١) من البيهقي ٥، ٧٠. (٢) فتح العزيز ٧: ٤٦٤.

(٣) انظر المصدر السابق (٤) الام ٢: ١٥٠.

(٥) المجموع ٨، ٦، وفتح الباري ١٢، ٩، ومعني لسان قدس ٣، ٣٨٧، وشرح الكبير ٣، ٣٨٧.

ومن سلاسل ٢، ٣٨٨، وشرح النووي لمصنف بهمن روضة الباري ٥، ٣٧٨.

(٦) انظر الفتح الباري ١٢، ٩. (٧) انظر بهمن ٥، ٩٩، حديث ٣٢٦، ٣٢٨.

أدعية غيرها.

دليلنا: عمل الطائفة بما أوردناه.

مسألة ١٢٣: رفع يدين عند منجدة كعبه لا يعرفه أصحاب

وقال الشافعي: ذلك مستحب (١).

دليلنا: أن الأصل تركه، وسعيه وحسب ومندوب يخرج في ذلك

مسألة ١٢٤: مسح أن يمسح حجر جمع بعده، ولا يمكن

واستمه ببعضه أجزاء.

ويشعر في قولنا: حرم من وقته (٢). وتأتي في لام به

لا يجزئه (٣).

دليلنا: إجماع الصرفة.

مسألة ١٢٥: استلام ركن من ركن حجر الخفاف فيه، ورني لأركان

مسحبت ستلامه. وله قول ابن عباس، وابن عمر، وحسن (٤).

وقول شافعي: لا يستلمه - يعني به من - ، وله قول عمر، وابن عمر،

ومعاوية (٥).

دليلنا: إجماع عرفه وجميعهم وحارهم (٦) وظريفه لا احتياط مقتضاه.

لأن فعل ذلك لا يصير على حال فلا خلاف

(١) الام ٢٦٩، ومجموع ١٠١، وهو لا يدرى له ٣٨٨، والشرح بكم ٣٨٩.

(٢) مجموع ٨: ٢٩ و ٣٢. (٣) الام ٢: ١٧٠، والمجموع ٨: ٢٩.

(٤) مجموع ٨: ٣٤ و ٥٨، وسواء ٤: ١٩، ودره عجم ١: ٣٣، ومعني لاس لدا ٣: ٤٠.

وعنده القاري ٩: ٢٥٥، وشرح الحوي ٥: ٣٨٨، وبيل الاوطار ٥: ١١٦.

(٥) المجموع ٨: ٣٤ و ٥٨، ومعني بكم ١: ٤٨١، وفتح بعر ٧: ٣١٩، ومعني لاس لدا ٣: ٤٠.

والمجموع بدي ١٢: ٤٣ و شرح بكم ٥: ٣٨٨، وعنده القاري ٩: ٢٥٥.

(٦) الكافي ١: ٤٠٨ حديث ٨ و ٩، والتهذيب ٥: ١٠٦ حديث ٣٤١ و ٣٤٤، والاستبصار ٢: ٢١٦.

حديث ٧٤٣ و ٧٤٥.

مسألة ١٢٦: يستحب استلام الركن الثاني على ما يناسبه. وله قال الشافعي، وقال: يصح يده عنه ويفسده ولا يقتل الركن (١)، وله قال مالك إلا أنه قال يضع يده على فيه ولا يفتله (٢). وقال أبو حنيفة: لا يستلمه أصلاً (٣).

دليلاً: أن ما قصاه مروي عن س عمر، وحبر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة (٤) ولا يخاف لهم في تصدأه. وأيضاً عنه، جماع العروة وأحمره (٥) وطريقة الاحتياط تقتضيه.

مسألة ١٢٧: لا يكره قراءه القرآن في حرم صوف، من هي مستحبة. وله قال الشافعي، وحكي ذلك عن مجاهد (٦). وقال مالك والأوزاعي أكره قراءه القرآن في صوف (٧).

(١) مختصر لمري. ٦٧، والمجموع ٨ ٣٥، ومعني المحتاج ١: ٤٨٨، وفتح العريض ٧: ٣١٩-٣٢٠، واللبوط ٤: ٤٩٩، وشرح المنور ٥ ٣٩، ولعن لابن قدامة ٣: ٤٠١.
(٢) للمني لابن قدامة ٣: ٤٠١، وسفه السالك ١: ٢٧٦، وفتح العريض ٧: ٣٢٠، وشرح السوي ٣٩٠: ٥.

(٣) معني لاس قدومه ٣ ٣٩٩ ٤، وشرح مكيب ٣ ٣٩٤ ٣٩٥، وفتح العريض ٧ ٣١٩، وشرح السوي ٥ ٣٩، وفي مسان قدومه ١ ٢٢٦، سونه ١ ٢٢٩، هذه مسلام تركن الثاني حسن وتركه لا يصح.
(٤) سنن الترمذي ٣ ٢١٤، حديث ٨٦٠ و٨٦١، ومعني أبي داود ٢: ١٧٥-١٧٦، حديث ١٨٧٣ و٨٧٦، وصحيح مسلم ٢ ٢٢٤، حديث ٢٤٢، ٢٠١، ومعني لاس قدومه ٣ ٤، وشرح السوي ٣٩٠: ٥.

(٥) الكافي ١: ٤٠٨، حديث ٩٧٨، والتهذيب ٥: ٥-١٠٦، حديث ٣٤٢ و٣٤٣، والاشبهار ٢ ٢١٦، حديث ٧٤٤ و٧٤٥.

(٦) لاس ٢ ١٧٣، والمجموع ٨ ٥٩، وفتح العريض ٧ ٣٢٤، وعمدة القاري ٩ ٣٩٣، ومعني لاس قدومه ٣ ٣٩٧، والشرح الكبير ٣ ٤٠١.

(٧) معني لاس قدومه ٣ ٣٩٧، وشرح مكيب ٣ ٤٠١، والمجموع ٩ ٥٩، وعمدة القاري ٩ ٢٩٣.

دليلنا: كتبنا ورد من فصل قراءة القرآن لا يخص مكان دون مكان (١).
وأيضاً قوله تعالى: «وَقَرَأُوا مَا يُنَادُّهُ» (٢) وقوله «وَقَرَأُوا مَا يُنَادُّهُ» (٣) يدلان عليه.

مسألة ١٢٨: الأفضل أن يصوم طواف وضو وثلاثة أطواف، وإن قل: شوط وشوطان وثلاثة أشواط جاز.

وقاب الشافعي، كره ذكر بسوء (٤). وبه قول مجاهد (٥).
دليلنا: إجماع المرفق، وبصلاً لأصل الأحكام.

مسألة ١٢٩: لا يجوز لصواف إلا على طهارة من حدث وعس، وسرعة، وإن أحل شيء من ذلك لم يصح صوافه، ولا يعتد به. وبه قول مالك، والشافعي، ولا ورعي وعامة أهل العلم (٦).

وإن شحيفة لصواف على غير طهارة فإن أوامعك أعاد، وإن عاد إلى بلدته وكان محدثاً فعليه دم شاة، وإن كان حياً فعليه دية (٧).

دليلنا: إجماع المرفق وطريقة الاحتياط، لأنه إذا طاف على طهارة صبح طوافه بلا خلاف، وسن على صحته إذا طاف بعد طهارة دليل.

وروي عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم إذا طاف بغير طهارة، ثم

(١) انظر كافي ٢: ٦١١، قرب لا علم ١٣٣، ١٣٤، والاصح ٢: ٢٢٦، حديث ٧١٥.

(٢) و(٣) الرتل: ٢٠. (٤) و(٥) الام ٢: ١٧٦، والمجموع ٨: ٥٥-٥٦.

(٦) الام ٢: ١٧٨، ومختصر المرفق ٦٧، والمجموع ٨: ١٠٩، ١١٠، كذا في الأحكام ١: ٣٦، ومجموع

عقود ٤: ١٠٠، وفي شرح ٥: ٤٤، وفيه في ص ١٣٣٠، وفيه في ص ١٠٧، وفيه في ص ٢٧٦، وفيه في

المفاري ٩: ٢٥٩، وفيه في ص ١٠٦.

(٧) اسباب ١: ٢٠٣-٢٠٤، والنسوة ٤: ٣٨، وأهداه ١: ١٦٥، ومقدمة مفاري ٩: ٢٥٩،

وبدائع الصنائع ٢: ١٢٩، ومبني الحقائق ٢: ٥٩، وفيه في ص ١٣٣٠، والمجموع ٨: ١٧

دليلاً: إجماع الصرقة، وأحاديثهم (١)، وطريقة لاحتياط فيه، لم يجر
النصف وأعاد صحت طوافه بلا خلاف.

مسألة ١٣١: متى طاف على غير وضوء وعد إلى منتهى، رجع وأعاد الطواف
مع الإمكان، فإن لم يمكنه سبب من يظوف عنه.

وقال الشافعي يرجع ويظوف، وم يقض (٢).

وقال أبو حنيفة: يجزئ بدم (٣).

دليلاً: إجماع صرقة وأحاديثهم (٤) وطريقة لاحتياط، لأن من طاف على
ما قساه رتب دعتة بلا خلاف، وسقط الفرض عنه، هـ على في حيفة، وأق
على الشافعي ففوه على ١٠ وم جعل منك في بدن من حرج (٥).

مسألة ١٣٢: يظوف يجب أن يكون حول سبب والحجر معاً، فإن سلك
الحجر لم يعتد به، وبه قال الشافعي (٦).

وقال أبو حنيفة: إذا سلك الحجر أجزأه (٦).

دليلاً: إجماع صرقة، وطريقة لاحتياط، لأن من طاف على ما قساه رتب
دعتة بلا خلاف، وسقط الفرض عنه، وإذا لم يفعل فله خلاف.

مسألة ١٣٣: إذا نهى عن سبب حتى يظوف بالسجدية ورمزم لم يكره

وقال شافعي يكره (٨).

(١) الكافي ٤: ٤١٤ حديث ٢، والتهذيب ٥: ١١٦ حديث ٣١٤

(٢) الام ٢: ١٧٨-١٧٩، وفتح العزيز ٧: ٢٨٨.

(٣) هـ ١٤: ٦٦، وسبب ٣: ٢٣، وسنن أبي داود ٤: ٣٨، مع تصحيح ٢: ٢٩

(٤) هـ ١: ٤٢، سبب ٢: ٢٠٠، عروضة ١: ٢٠٠، حيفة ٢: ٢٥ (سبب ٢: ٢٠٠) سبب ٢: ٢٠٠

سبب ٢: ٢٠٠، عروضة ١: ٢٠٠، سبب ٢: ٢٠٠، سبب ٢: ٢٠٠، سبب ٢: ٢٠٠

(٥) الحجج ٧٨. (٦) الام ٢: ١٧٦، وعنه لاري: ٦٧، والمجموع ٨: ٢٥

(٧) الهداية ١: ١٦٩، والميسر ٤: ٤٩، فتح الصالح ٢: ١٣٢.

(٨) الام ٢: ١٧٧، والمجموع ٨: ٣٩، وكفاية راجع ١: ١٣٣

دليلنا: أن ما ذكرناه مقطوع على حرثه، وما ذكرناه ليس على إجزائه دليل، فلا حياط أيضاً يقتضي ما قلناه.

مسألة ١٣٤: إذا طاف مكوساً - وهو أن يجعل اليد على عمده - فلا يحزبه، وعينه الإعادة. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: إن أفاء مكة تعد، وإن عد إلى يده حيرة يدم (٢).
دليلنا: إجماع الفرقة وطريقة لأحيط، والمصنع على براءة الدمة إذا فعل ما قنناه، وعدم القطع إذا فعل خلافه.

وأيضاً لا خلاف أن سبي صتي لله عليه وآله فعل من فلهاء، وقد قال: «أحدوا عني من سككم» (٣) من حانقه لا عزمه.

مسألة ١٣٥: كيفية تطوف: أن يمشي في سبيل طواف من الحجر، ثم يأتي إلى الموضع الذي بدا منه، فإن ركب ولو حصوه منه لم يحزه، ولم تحس به النساء حتى يعود إليها فيأتي بها. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: عنه أن يطوف سباً، لكنه إذا أتى معصمه وهو أربع من سبع أحره، فإن عد إلى يده حيرة يدم، وإن أتى دفن من أربع لم يحزه (٥).

(١) توحيد: ١١٨، والمجموع ٦، وفيه تصريح: ٢٩٢، واللبوط ٤: ٤٤، وفيه لابن قدامة

٤: ٣٣، شرح ٣، وفيه ٤٤، فتح ٢: ٥٤

١٢، وفيه ٢٣٢، وفيه ٤٤، والمجموع ٦، وفيه تصريح: ٢٩٢، وفيه

٤: ٣٣، وفيه ٤٤، وفيه ٤٧، وفيه ١٢: ٥٤

(٢) حرجه برفعي في فتح جبر ٣٣٦، وفيه جبر ٤٤، وفيه جبر ٤٤، وفيه جبر ٤٤

في ٥٤، وفيه ٢٩٢، وفيه ٢٩٢، وفيه ٢٩٢، وفيه ٢٩٢، وفيه ٢٩٢، وفيه ٢٩٢

حجيرة ٣٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤

٣٤: ١١٨، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤

والسبب في سبه ٥، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤، وفيه ٥٤

(٤) الام ٢: ١٧٠، وفيه تصريح: ٣٣٧، واللبوط ٤: ٤٦، وبدائع الصنائع ٢: ١٣٢

(٥) الهداية ١: ١٦٦، واللبوط ٤: ٤٦، وبدائع الصنائع ٢: ١٣٢، وفيه تصريح: ٣٠٤

دليلاً: طريقة الاحس ط. وطوهر الأوامر سبع طووس، من نقص لا يكون قد مشى دُهور، وفعل سبي صلى الله عليه وآله، لأنه لا خلاف أنه طاف كما قلناه.

مسألة ١٣٩: لا يسعى أن يصوف إلا مشياً مع المدرة، وبها يصوف ركعة إذا كان عيلاً أو من لا يصدر عليه، وبها خلاف وطاف ركعة حره ولم يبرمه دم.

وفان الشافعي: الركوب مكروه، وبها فعه لم يكره عنه شيء، مريض كان أو صحيحاً (١).

وفان أبو حنيفة: لا يركب إلا من عذر من مرض، وبها طاف ركعة فعلية دم (٢).

دليلاً: جمع عرقه، فإنه لا خلاف به في كرهته، وثما إرام الدم محتاج إلى دليل، والأصل براءة الذمة.

مسألة ١٣٧: إذا طاف وطهره في الكعبة لا يجزيه. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وفان أصحاب الشافعي: لا يصح شافعي فيه، والذي يحییء على مذهبه أنه يجزيه (٤).

دليلاً: طريقة الاحباط، والقطع على براءة ذمة إذا فعل ما قدمه، وبس على ما قالوه دليل.

(١) الآم ٢ ٧٤، ومجموع ٨ ٣٦، وفيه تحرير ٦ ٣١٥، وموسوع ٤ ٤٥، ونداء ص ٢

١٣٠، والميل العذب ١: ٢١١، والشرح الكبير ٣: ٤٠٤.

(٢) مسوط ٤ ٤٥، ونداء ص ٢ ١٣٠، وشرح كبير ٣ ٤٠٤، والميل العذب ٢١١

(٣) كتاب ١٨٣: ١١.

(٤) المجموع ٨ ١٣ و ٣٢.

مسألة ١٣٨: ركعتا الطواف واحداً عند أكثر أصحابنا (١). وه قال عامة أهل العلم أبو حنيفة، ومات، والأوراعي، وشورى (٢).
ولشافعي فيه قولان: أحدهما مثل ما قدناه، والآخر أنها غير حتم (٣) وهو أصح بقولين عندهم. وه قال قوم من أصحابنا.
دليلنا: قوله تعالى «واحد» من مقام إبراهيم مص «(٤)» وه أمر يقتضي الوجوب.

وطريقة الاحتياط أيضاً تقتضيه، لأنه إذا صلاهما رتب دمه يمين، وإذا لم يصلها فيه الخلاف، وحارب في هذا المعنى أكثر من أن تحصى، ذكره وبيّنا نحوه في رواية محمد بن (٥) ولا خلاف أن سبي صتي لله عليه وآله صلاهما، وظاهر ذلك يقتضي وجوب مسألة ١٣٩: يستحب أن يصلي الركعتين خلف لقمه، وإن لم يفعل وفعل في غيره أحزاه. وبه قال شافعي (٦).

وقال مالك : فإن لم يصلها حنف بمقام، فعليه ده (٧)

(۱) اعظم جہاد لیس جز ۱ ص ۶۹ و مجموعہ ص ۶۳ و ہدای لیس ص ۱۵۰

والمراسم لآلان: ١١٠، وحمل العلم والعمل للعيد الرتضي

[illegible][illegible]

١ ١٢٤، والمصحح لروفي ١٢-٧١

(٣) بحرہ ۱۸، و مجموعہ ۶۵، و مساحت ۳۷۳۰، و مینی ریس ۲۹۴

1.5، وشرح الكبير 3: 1، وفتح ربیع 12: 1، وفتح ربیع 24، وکتابه لاح 1: 139

١٣٩ (٤) 'يعبر' ١٢٥ (٥) 'البلد' ١٣٦ حديث ٤٤٨ و (٦) ٤٦١

(٦) المجموع ٨: ٥٣، وقته العزيز ٧: ٣٠٩، ومضى عهد ١: ٤٩١، وعصر الفجر ٤٢٣، وشرح

الأزهار ٢: ١٠٩، وبداية المجتهد ١: ٣٦٢.

(٧) من الموروث في مجموعة ٦٢ (١٠٠٠ ميثاق) من كتاب في تحرير عدد الميثاق والجمعية إلى

که به عیادت او به نام مصطفی حی رحمتی بلااده فرود آمد و (در آن وقت عیادت) به نظر پدر به محمد ۳۶۲

وفار الثوري: رُئي في الحرم (١).

دليلاً: أنه لا خلاف أن الصلاة في عمره محرمه، ولا تحب عليه لأعداءه،
وحرمه بدم يحنح إلى دليل، لأن لأصل برءة دمة.

مسألة ١٤٠: السعي بين الصفا والمروة ركس، لا سنة لحنح إلا به، وإن
تركه أو ترك سعيه ولو خطوة واحدة لم يحل له النساء حتى يأتي به. وإن قلب
عائشة، وإله ذهب مائل، ولشعبي، وأحمد، وإسحاق (٢)

وقال ابن مسعود وسعد بن مسعود وأبي بن كعب: لسعي سنة، وليس
بواجب (٣).

وقال أبو حنيفة: واجب وليس بركس، وهو عملة المسبب بالمردفة، وإن
تركه فعليه دم (٤).

دليلاً: إجماع لفرفة، وطريقه لا احتياض في براءة الدمة، وفعل النبي صلى
الله عليه وآله، وأمره بالأداء به (٥).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «سأله تعالى كيف عبدكم
السعي» (٦) ومعناه فرض.

مسألة ١٤١: السعي بين الصفا والمروة سعي، ليس به سنة، ويعتم بالبرءة

(١) المجموع ٨: ٦٢، ومغني المحتاج ١: ٤٩١، وهداية المجتهد ١: ٣٦٢.

(٢) أحكام القرآن للخصاص ١: ٩٦، ومجمع ٨: ٧٧، والجامع لأحكام القرآن ٢: ١٨٣، وهداية
المجتهد ١: ٣٣٣، وشرح النووي ٥: ٣٩٥.

(٣) أحكام القرآن للخصاص ١: ٥٠٠، والجامع لأحكام القرآن ٢: ١٨٣.

(٤) اللباب ١: ١٨٤، ولبسوط ٤: ٥٠، والمجموع ٨: ٧٧، والجامع لأحكام القرآن ٢: ١٨٣، وشرح
النووي المطبوع مع إرشاد الساري ٥: ٣٩٥.

(٥) وهو قوله صلى الله عليه وآله «خذوا عني ماسككم».

(٦) سنن أبي داود ٥: ٩٨، وحكمه سعي في جمع صفة ١: ٢٧ حديث ١٦٦ عن نظيري في
معجمه الكبير.

بلا خلاف بين أهل العلم، وصفت أن يعتد ذهانه إلى المروة دفعة، ورجوعه إلى الصفا أخرى، سد بالصفا ويختم بالمروة وهكذا. وعليه جميع الفقهاء وأهل العلم إلا أهل الظاهر، وأبو حنيفة، وأبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي فإنهم اعتبروا الذهاب إلى المروة ولرجوع إلى الصفا دفعة واحدة (١).

وحكي عن أبي حنيفة أنه استغنى فأتى بذلك، فحمل فتيا إلى أبي بكر الصيرفي فأتى بمثله، فحمل الفتا إلى أبي إسحاق مروزي فحط على فتيا الصيرفي طئاً منه أنه تبع من حنيفة، فأقام بصري عن ف. هـ.

دليلاً على ما قلناه: إجماع سبعة وأحسارهم (٢)، وأيضاً في حرج جرائن النبي صلى الله عليه وآله أنه سجد بالصفا وحتم بالمروة (٣)، فلو كان ما قالوه صحيحاً لكان خاتماً بالصفا، وذلك باطل بالإتفاق.

مسألة ١٤٢: يكفي في السمي أن يطوف ما بين الصفا والمروة وإن لم يصعد عليها. وبه قال جميع الفقهاء (٤).

(١) يعني (س) رقمه ٣٠٩، وشرح كبير (س) رقمه ٣٠٩، و (س) رقمه ٣٠٩ في مجموع ٧١ (وقد جمعه من صحاحه حسب ما جاء من هذه الرواة وعودته إلى هذه مرة واحدة إلى قوله: «ثم سجد من صلاته بوعده» من سجد الشافعي؟) يعني من حرج جرائن وأبو سعيد لا يصحرون ويوحصن. «وكأن» وأبو بكر الصيرفي (س) رقمه ٣٠٩ أيضاً من حرج الطبري وهذا غلط ظاهر

(٢) الكافي ٤: ٤٣٤ حديث ٦، والتهذيب ٥: ١٤٨ حديث ٤٨٧.

(٣) قال جابر عند وصفه حجه النبي صلى الله عليه وآله حتى إذا كان آخر الطواف على المروة قال: «إني لو استقبلت من أمري ما استدبرت» إلى آخر الحديث انظر صحيح مسلم ٨٩٠: ٢٢ حديث ١٤٧، ومن أبي ماجة ٢: ١٠٢٥ حديث ٣٠٧٤، ومن البيهقي ٥: ١١٤، ومن أبي داود ٢: ١٨٤، ومن الدارمي ٢: ٤٨.

(٤) (س) رقمه ٢٠٩، والمجموع ٨: ٧١٠، والوجيز ١: ١٢٠، وفتح المبرور ٧: ٣٤٥، ومباح القوم ٤٢٤، والموسط ٤: ٥١، وعدة القاري ٩: ٢٦٠، والفتح الرباعي ١١: ٧٨، وبداية المجتهد ١

وقال ابن الوكيل من أصحاب الشافعي لا بد أن يصعد عليهما وبوشيت يسيراً (١).

دليلاً: قوله تعالى: «فلا جناح عليهما يظوفهما» (٢) وأجمع المفسرون على أنه أراد أن يظوف بينهما، ومن انتهى إليهما فقد طاف بهما، والأخبار كلها دالة على ما قسناه (٣)، وعليه إجماع الفرقة.

مسألة ١٤٣: إذا طاف بين الصفا والمروة سعيًا وهو عند الصفا، أعاد السعي من أوله، لأنه لا بد منه بالمروة.

وقال الفقهاء: يسمط الأول، ويبني على أنه بدأ بالصفا، فصلى إليه شوطاً آخر. (٤)

دليلاً: إجماع الفرقة وأخبارهم (٥)، وطريقة الاحتياط تقتضيه، لأنه إذا أعاد سعيه بدمته بقي، وإذا لم يعد فبغيره خلاف.

مسألة ١٤٤: أفعال العمرة خمسة: لإحرام، وتلبية، والطواف، والسعي بين الصفا والمروة، والتقصير أو حلق حائض، والتقصير أفضل، وبعد الحج الحلق أفضل.

وقال الشافعي: أربعة، في أحد قوله: لإحرام، وطواف، والسعي، والحلق أو التقصير والحلق أفضل (٦).

وفي القول الآخر ثلاثة، وحلق أو التقصير ليس فيها، وإنما هو إطلاق محذور (٧).

(١) المجموع ٨: ٦٤، وفتح العزيز ٧: ٣٤٥. (٢) سورة البقرة ١٥٨.

(٣) الكافي ٤: ٤٣٤ (ابن شامي يروي بعد ورودهم بها)، والهديب ٥: ١٥٥ حدث ٥١١.

و٥١٣ و٥١٦ (٤) المجموع ٨: ٦٠، والنبوط ٤: ٥٠، وعمدة المري ٥: ٢٩٠.

(٥) الهديب ٥: ١٥٣ حدث ٥٠٣، والانبصار ٢: ٢٤٠ حدث ٨٣٦.

(٦) لمجموع ٨: ٢٦٦، والمباح للقوم ٤: ١١٢، ومعني المصالح ١: ٥١٣، وكفاية الأحبار ١: ١٤٣.

(٧) لمجموع ٨: ٢٦٦.

دليلاً: إجماع عرفة، وطريقة لاحتباها، لأنه إذا فعل ما قصاه فقد أتى تكامل العمرة بلا خلاف، وإن لم يفعل فيه خلاف.

مسألة ١٤٥: هدي متمنع لا يجوز تحره إلا على.

وقال الشافعي: يحره على المروة، وإن تحره بمكة حار أي موضع شاء (١).

دليلاً: إجماع عرفة وأحبارهم (٢).

مسألة ١٤٦: من لبس على رأسه شيء من شعر، مثل أن يكون أصبع أو

أقعر فعليه أن يمر لموسى على رأسه يستحباً. وبه قول لشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: يجب عليه ذلك (٤).

دليلاً: إجماع عرفة، والأصل براءة الذمة، وإيجاب ذلك يحسب في دين.

مسألة ١٤٧: المحرم بالعمرة من المسافات يقطع بتلبية إذا دخل الحرم، فإن

كان ممتهناً قطعها إذا شاهد صوت مكة.

وقال الشافعي: لا يقطع المقيم التلبية حتى يأخذ في الطواف (٥)، وبه قال

ابن عباس (٦).

وقال مالك مثل ما قصده، إلا أنه قال: إذا كان حرم وراء المسافات لا

يقطع حتى يرى البيت (٧).

(١) توحيد ١: ٣٧، وفتح مبرور ٨: ٨٥، وبداية المجتهد ١: ٣٦٥.

(٢) نكاح ١: ٤٨٨ حديث ٣، والتهذيب ٥: ٢٠٩ حديث ٦٧٠، والاستبصار ٢: ٢٦٣ حديث ٩٢٨.

(٣) مجموع ٨: ٢١٢ ومعني محتاج ١: ٥٠٣، وبمعنى خبر في حديث مجموع ٧: ٣٧٣ هو لم ي

لا ينقدح ٣: ٤٦٩، والشرح الكبير ٣: ٤٦٥.

(٤) مجموع ٨: ٢٠٢، وفتح مبرور ٧: ٣٧٩، ومعني من قدومه ٣: ٤٦٩، وشرح نكاح ٣: ٤٦٥.

(٥) معني من قدومه ٣: ٤٦٥، وشرح نكاح ٣: ٤٦٥، وبدنه المجتهد ١: ٣٢٨، وعمدة القاري

(٦) المصادر السبعة

١: ١٨٠.

(٧) معني من قدومه ٣: ٤٢٦، وشرح نكاح ٣: ٤٢٦، وعمدة القاري ٩: ٨٠.

دليلاً: إجماع الفرق، ولأن إيجاب ذلك على من هو به يوجب حجاً دليلاً.

مسألة ١٤٨: أفعال العمرة لا تدخل في أفعال الحج عندنا، ومتى فرغ من أفعال العمرة كما هو حاصل محلاً، فإذا أحرم بعد ذلك بالحج أتى بأفعال الحج على وجهها، ويكون مسموعاً، وإن أحرم بالحج قبل استيفاء أفعال العمرة بطلت عمرته وكانت حجته مفردة.

وقال لشافعي: إذا فرغ من أفعال العمرة في أفعال الحج، واقتصصر على أفعال الحج فقط، بخرجه طواف واحد وسعي واحد عنهما (١).

وهو قول حار، وابن عمر، وعطاء، ورواس، والحسن البصري، ومجاهد، وربيع، ومالك، وأحمد، وإسحاق (٢).

وقال مثل ما قلناه من أن أفعال العمرة لا تدخل في أفعال الحج في الصحابة على عهد رسول الله، وابن مسعود، وفي التابعين الشعبي، والحمي، وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه (٣).

ولأن حجة مصل، فإن من شرط إبراز تقديم العمرة على الحج، ويدخل مكة، ونظف ويسمي للعمرة، ويقيم على إحرامه حتى يكمل أفعال الحج، ثم يخرج منها، فإن ترك الصوف للعمرة قبل الوقوف انقضت عمرته، وصار مفرداً بالحج، وعليه قضاء العمرة (٤).

دليلاً: إجماع الفرق، فإنهم لا يختلفون في لتخصيص الذي ذكرناه، وقد

(١) الوجوه ١: ١١٤، والمجموع ٧: ١٥٨، ٦١، وفتح المبرور ٧: ١١٦، ١١٧، وسنن ١: ٢١٢.

وسنن ترمذي ٣: ٢٨٣، ونجدة الاحوذى ٤: ٦٨، وعمدة القاري ٩: ١٨٤.

(٢) المجموع ٨: ٦١، والمعنى لا من قدمه ٣: ٤٩٧، وسنن ترمذي ٣: ٢٨٣، ونجدة الاحوذى ٤:

١٨، وعمدة القاري ٩: ١٨٤، وتفسير القرطبي ٢: ٣٩٢.

(٣) المجموع ٨: ٦١، ونجدة الاحوذى ٤: ١٩، وعمدة القاري ٩: ١٨٤.

(٤) المبسوط ٤: ٢٥ و ٢٧ و ٢٨، واللباب ١: ١٩٢ و ١٩٤.

أورد أحد رهبه في شرح ذلك في الكتب مائة ذكره (١)
وأبصر فونه تعن واتمسو حجة وعمرة به، (٢) فأمرب الحج والعمرة معا،
وسكن واحد منها أفعل مخصوصة، فمن دعى دحور أحدهم في الآخر فعنه
الدليل.

وروى عمران بن الحصين أن سقن صقن لله عليه وآله قال: «من جمع
الحج إلى العمرة فعليه طوافان» (٣).

وروى حماد بن عبد الرحمن (٤) قال: حججت مع إبراهيم بن محمد بن
الحنفية (٥) فقف فوقف وسعى سعين حجتة وعمرة، وقال: حججت مع أبي
محمد بن حنفية (٦) فقف فطواف وسعى سعين حجتة وعمرة، وقال:
حججت مع أبي عبي بن أبي حمزة عنه سلام فقف فوقف وسعى سعين
حجتة وعمرة، وقال: حججت مع رسول الله صلى الله عليه وآله فطواف
فوقف وسعى سعين حجتة وعمرة، فهو فعن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) حديث ٣٥٤، حديث ١٠٤، ١٠١، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

(٣) حديث ٣٠٤، حديث ١٠٤، ١٠١، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

(٤) حديث ٣٠٤، حديث ١٠٤، ١٠١، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

فلاحظ

(٤) حديث ٣٠٤، حديث ١٠٤، ١٠١، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

ومعناه بن علي، وثقه ابن حبان، قاله بن حجر في تهذيب التهذيب ٣، ١٨.

(٥) حديث ٣٠٤، حديث ١٠٤، ١٠١، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

حده مرسلًا، ور عنه بن علي وعمري بن عبد الله الذي موق عمرة، ومحمد بن اسحاق

١٥٧، وثقه بن التهذيب ٢، ١٨، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

١٥٧، وثقه بن التهذيب ٢، ١٨، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

(٦) محمد بن علي، وثقه ابن حبان، قاله بن حجر في تهذيب التهذيب ٣، ١٨.

(٥) حديث ٣٠٤، حديث ١٠٤، ١٠١، وبقدر كافي ٤، ٢٩٥، حديث ١، (٢) سورة ٩٦

(٦) محمد بن علي، وثقه ابن حبان، قاله بن حجر في تهذيب التهذيب ٣، ١٨.

والأئمة والناس من بعد (١).

وأما نيران الذي يذوقه فقد بناه فساد في مصي.

مسألة ١٤٩: إذا حاصب المتمتع قبل أن يفرغ من أفعال العمرة، جعلته حجة مفردة.

وقال الفقهاء بأسره بخلافه إلى تحديد الإحرام (٢).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم (٣).

مسألة ١٥٠: يحطب لامة بعرفة يوم عرفة قبل لأدب. وبه قال الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: بعده (٥).

دليلنا: إجماع الفرق وأخبارهم. وحدث خبر لانه قال: فحطب الناس ثم أذن بلال وأقام (٦) وهذا نص.

مسألة ١٥١: يصلي لامة من بعرفة الظهر وعصر، يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين. وبه قال شافعي وأبو حنيفة (٧).

(١) حكي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه: «من حج بعرفة وحده في

الليلة فله أجر عظيم» حديث ٣٢٠١٢، و«من حج بعرفة وحده في الليلة فله أجر عظيم» حديث ٣٢٠١٢، و«من حج بعرفة وحده في الليلة فله أجر عظيم» حديث ٣٢٠١٢.

وتفسير القرطبي ٢/٣٩٢.

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ٣/٢٥٧، و«نيل المذهب» ١/٥٢-٥٣.

(٣) «المعجم» ٢/٢٠٠، حديث ١٣٦٥، «المعجم» ٢/٢٠٠، حديث ١٣٦٥، «المعجم» ٢/٢٠٠، حديث ١٣٦٥، «المعجم» ٢/٢٠٠، حديث ١٣٦٥.

٣٩٠٢٢ حديث ١١٠٦.

(٤) الأم ٢/٤١٢، وأبو حنيفة ١/١٢٠، والمجموع ٨/٩٠، وفتح العزيز ٧/٣٤٩، والتمحيص لابن قدامة

١/٢٣٣، و«بدایة المجتهد» ٣٣٥، يعني من - ٤٠٦.

(٥) مبسوط ٤/١٥٠، مجموع ٨/٩١، و«بدایة المجتهد» ١/٣٣٥.

(٦) صحيح مسلم ٢/٨٩٠، حديث ١٤٧، و«الدارمي» ٢/٤٨، و«ابن ماجة» ٢/١٠٢٤.

(٧) ١٠٣٥ حديث ٣٠٧٤، «المعجم» ٢/١١٤.

(٨) شرح معاني الآثار ٢/٢١٤، والمجموع ٩/٩٠، واللباب ١/١٨٥، والمختار ٧/١٢٥، والمعجم لابن

وقال مالك: «دائنين وإقامتين» (١).

وقال أحمد: «إقامتين» (٢).

دليلاً. إجماع المروءة وأحمد رحمه (٣)، وحدثنا مريته عن ثم أذن ثلاثاً،

ثم أوم فضلى الظهر، ثم أوم فضلى عصر (٤).

وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه جمع بين عصر وعصر يعرفه

بأذان واحد وإقامتين. وهذا نص.

مسألة ١٥٢: إذا كان الإمام مقبلاً ثم وقصر من جلسته من المسافرين،

وب كان مسافراً قصر وقصروا، ومن كان من أهل مكة فلا يقصر إلا بمسافة

نقصت عما يجب فيه التقصير.

وقال سافعي: «إن كان الإمام مقبلاً ثم وثب من جلسته من نفسه

ومسافرين، وإن كان مسافراً قصر وقصر من جلسته من المسافرين وثب

المقيمون» (٥).

وبه قال أبو حنيفة (٦).

وقال مالك: «عصر كثر فأنزل» وإذا قلَّ قصر أهل مكة وإن كان

١. بداية محمد ١: ٣٣٦، والفتح الرباني ١٢: ١١٦.

٢. مجمع ١: ٣٣٦، مسافر ١: ٣٣٢، مسافر ٢: ٣٣٢، مسافر ٣: ٣٣٢، مسافر ٤: ٣٣٢، مسافر ٥: ٣٣٢، مسافر ٦: ٣٣٢، مسافر ٧: ٣٣٢، مسافر ٨: ٣٣٢، مسافر ٩: ٣٣٢، مسافر ١٠: ٣٣٢، مسافر ١١: ٣٣٢، مسافر ١٢: ٣٣٢.

الرباني ١٢: ١١٦.

(١) مجمع ١: ٣٣٦، مسافر ١: ٣٣٢، مسافر ٢: ٣٣٢، مسافر ٣: ٣٣٢، مسافر ٤: ٣٣٢، مسافر ٥: ٣٣٢، مسافر ٦: ٣٣٢، مسافر ٧: ٣٣٢، مسافر ٨: ٣٣٢، مسافر ٩: ٣٣٢، مسافر ١٠: ٣٣٢، مسافر ١١: ٣٣٢، مسافر ١٢: ٣٣٢.

(٢) الكافي ٤: ٤٦٢، حديث ٤، والتهذيب ٥: ١٧٩، حديث ٦٠٠ و٦٠٧.

(٣) صحاح مسلم ٢: ٩٠، حديث ٤٦٢، مسافر ١: ٣٣٢، مسافر ٢: ٣٣٢، مسافر ٣: ٣٣٢، مسافر ٤: ٣٣٢، مسافر ٥: ٣٣٢، مسافر ٦: ٣٣٢، مسافر ٧: ٣٣٢، مسافر ٨: ٣٣٢، مسافر ٩: ٣٣٢، مسافر ١٠: ٣٣٢، مسافر ١١: ٣٣٢، مسافر ١٢: ٣٣٢.

(٤) ١١٤، مسافر ١: ٣٣٢، مسافر ٢: ٣٣٢، مسافر ٣: ٣٣٢، مسافر ٤: ٣٣٢، مسافر ٥: ٣٣٢، مسافر ٦: ٣٣٢، مسافر ٧: ٣٣٢، مسافر ٨: ٣٣٢، مسافر ٩: ٣٣٢، مسافر ١٠: ٣٣٢، مسافر ١١: ٣٣٢، مسافر ١٢: ٣٣٢.

(٥) المجموع ٤: ٣٥٧ و٩١، ومعني لأمر قدومه ٣: ٤٣٥، مسافر ١: ٣٣٢، مسافر ٢: ٣٣٢، مسافر ٣: ٣٣٢، مسافر ٤: ٣٣٢، مسافر ٥: ٣٣٢، مسافر ٦: ٣٣٢، مسافر ٧: ٣٣٢، مسافر ٨: ٣٣٢، مسافر ٩: ٣٣٢، مسافر ١٠: ٣٣٢، مسافر ١١: ٣٣٢، مسافر ١٢: ٣٣٢.

٢١-٢٢.

(٦) المجموع ٤: ٣٥٧ و٩١، ومعني لأمر قدومه ٣: ٤٣٥، مسافر ١: ٣٣٢، مسافر ٢: ٣٣٢، مسافر ٣: ٣٣٢، مسافر ٤: ٣٣٢، مسافر ٥: ٣٣٢، مسافر ٦: ٣٣٢، مسافر ٧: ٣٣٢، مسافر ٨: ٣٣٢، مسافر ٩: ٣٣٢، مسافر ١٠: ٣٣٢، مسافر ١١: ٣٣٢، مسافر ١٢: ٣٣٢.

السفوف خمسة مع قوته ثلث حقتصر في أربعة برد (١).

دسلمان: قد سئل في تقدم من كتاب الصلاة أن فرض من غير انقضاء
وأنه لا يجوز به تقدم. وإن صلى حنك الفجر من أوجب التقدم فعليه بدلالة.

وأما أهل مكة. فله تخص هم السفوف حتى حنكها بتقصير.

وروي ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «بأهل مكة لا

تقصروا في قول من أربعة برد» (٢) وهذا نص.

مسألة ١٥٣: من صلى مع جماعة جمع. وإن صلى بمفرده جمع يصح. سواء

كان من به التقصير. أو من ليس به التقصير.

ولشافعي فيمن ليس له التقصير قولان.

أحدهما: ليس به الجمع. ولآخره: له الجمع (٣).

وإن أوجبه: ليس به الجمع إلا مع جماعة (٤).

دليلنا: إجماع الفروة. وبصافه في كتاب الصلاة أن به جمع في سفر

والحضر. وعلى كل حال (٥).

وروي عن ابن عمر أنه جمع مع جماعة وعلى الواحد (٦).

مسألة ١٥٤: نظر عروة (٧) ليس من الموقف. فمن وقف فيه لم يحرم. وبه

(١) يعني لاس قدم ٣ ٤٣٥. وبه به محمد ١ ٣٣٦. وسئل عنه ٢ ٢١ ٢٢. وبمجموع ٤

٣٥٧ و ٨٩ ٩١. (٢) من الدارقطني ١: ٣٨٧ حديث ١.

(٣) إلا ٢ ٢ ٢. وبمجموع ٨ ٩٢. وفتح حرررر ٤ ٤٧٣. وعمدة القاري ٩ ٣٠٤. وبه به

المجتهد ١: ١٦٥. وفتح الباري ٣: ٥١٣. وأرشاد الساري ٣: ١٩٨.

(٤) المبسوط ٤: ١٦. والمجموع ٨: ٩٢. وفتح الباري ٣: ٥١٣. وأرشاد الساري ٣: ١٩٨. وفتح

المرمر ٤٧٣. (٥) عدمه في الحرم لأقول ٥٨٨ مسألة ٣٥١ من كتاب الصلاة

(٦) انظر من قال أحمد بن حنبل ١١٨. ويعني لاس قدم ٣ ٤٣٤. و من بكرن ٥ ١٢١.

وصحيح مسلم ٢ ٩٣٧ و ٩٣٨. حديث ٣٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١

(٧) ذكره حمزة في معجمه ٤ ١١١ و من (و من لأهري من عروة ولا عدة عروة)

قل الشافعي (١).

وقال مالك : يجزيه (٢).

دليلاً : جماع الفرقة ، وطريقة لاجد ص . وحدث ح (٣) .
وروى بن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «عرفة كنه موقف ،
وارتفعوا عن وادي عرنة» (٤) .

مسألة ١٥٥ : يجوز لوقوف عرفة ركباً وقتاً سوءاً ، وهو أحد قولين شافعي
ذكره في الإملاء (٥) .

وقال في القديم : الركوب أفضل (٦) .

دليلاً : جماع الفرقة ، وأيضاً تفصيل ركوب بحدح إلى دلالة .
وأيضاً لفهم شق من الركوب . فسعي أن يكون فصل .
مسألة ١٥٦ : وقت الوقوف من حين روى الشمس إلى طلوع فجر من يوم
البحر . وبه قال جميع الفقهاء إلا أحمد بن حنبل ، وأنه حلف في الأول ، فقال :
من عند طلوع الفجر من يوم عرفة (٧) ووقف في آخر (٨) .

(١) مجموع ٨ ١٠٩ و ١٢ ، وفتح تحرير ٣٦٢ ، و ١ ١١٦ ، ومعنى لأن يدمد ٣

١٢٣٦ ، من ٨ ٣٦٣ ، و ٥ ٣٣١ ، وفتح تحرير ١٢

١١٥

(٢) المعنى لأن يدمد ٣ ٤٣٦ ، والشرح الكبير ٣ ١٢٦ ، ودية المحدث ١ ٣٧٧ ، وعمدة القاري

١ ٥ ، وفتح تحرير ١٢ ١١٥ ، (٣) التقدم في وصف حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،

(٤) تحرير سنن أبي ٥ ١١٥ ، والمجموع ٨ ١٢٠ - ١٢١ ، وحكاية أبي حنبل في ذكر العمال ٥ :

٦١ من الطبراني عن أبي عباس .

(٥) الآدم ٢ ٢٢٢ ، ومجموع ٨ ١١ ، وفتح تحرير ٦ ٣٥١ ، وفتح ٣ ٥١٣ ، والمعنى لأن

يدم ٣ ٤٤٣ ، وعمدة ٩ ٣٠٢ ، وفتح ٢ ٥١

(٦) مجموع ٨ ١١ ، وفتح تحرير ٦ ٣٥٨ ، وعمدة ٩ ٣٣٣ ، وفتح ٢ ٥١

(٧) الألف ١ ٣٨١ ، ومجموع ٨ ١٢ ، ومسعود ٤ ٥٥ ، ومعنى لأن يدمد ٣ ٤٤٣ ، وعمدة

القاري ١٠ ١٠ ، وفتح تحرير ٦ ٣٠٣ ، وشرح الكبير ٣ ٤٤١ ، وفتح تحرير ١٢ ٢١

(٨) انظر المصادر السابقة الذكر .

وروي في بعض أحبار: إن صنوع الشمس (١).

وفي شاهدها: إن الزوب من يوم البحر (٢)، ولم يقل به أحد من الفقهاء.

دليلاً: إجماع الفرق، وصريحة الاحتياط، وحديث حابر كل ذلك يدل على أول الوقت (٣)، وقد كتبت على الأحبار مختلفة من طرق أصحاب إن صنوع شمس، وإن الزوب في كتابين المقدم ذكرهما (٤).

مسألة ١٥٧: لأفضل أن يقف في غروب الشمس في النهار، ويندفع من الموقف بعد غروبها، وإن دفع قبل الغروب يرمه دم، وأما ليل إذا وقف في أي وقت دفع أجزأه.

وقال أبو حنيفة وشافعي: إن الأفضل مثل ما قبله، وأما لإحراء فهو أن يقف ليلًا ونهارًا أي شيء كان، وبو كان مقدار المرور فيه (٥).

وقال أبو حنيفة: يرمه دم إن دفع قبل الغروب (٦).

وقال شافعي في القدم والام: إن دفع قبل غروب عليه دم (٧).

وقال في الإملاء: يستحب أن يهدي، ولا يحب عليه، فصم الدم على

مولي، وقال: إن دفع قبل (٨) الروال أخره.

(١) نص التهذيب ٥: ٢٩ حديث ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٩٧، والاستبصار ٢: ٣٠٣ حديث ١٨٢.

(٢) التهذيب ٥: ٢٩١ حديث ٩٨٨ و ٩٨٩.

(٣) عدم في نسخة ١٥ و ١٥٩ من كتاب الحج.

(٤) التهذيب ٥: ٢٩١ حديث ٩٨٥ و ٩٩٧، والاستبصار ٢: ٣٠٣ و ٢٠٩ من أدب

المشعر الحرام بعد طلوع الشمس.

(٥) ٢٠٥ و ٢٠٢ و مجموع ١: ٣٠٤ و ١٠٩، و تهذيب تحرير ١: ٣٦١، ومقيس له ٣: ١٢٢.

(٦) بسوط ١: ٥٦، وعمدة القاري ١٠: ٥، ومجموع ٨: ١١٩، ومصحح تحرير ٧: ٣٦٨.

(٧) لام ٢: ٢١٢، ومجموع ٨: ٩٤ و ١٠٢، ومفتح العزيز ٧: ٣٦٤، ومقيس المصحح ١: ١٩٨، والشرح

نورح ١٦٢.

(٨) كذا في جميع نسخ نسخة، ومن تصوب هو «بعد» كما حكاه عن الإملاء النووي في

المجموع ٨: ١٠٢، فلاحظ.

وقال مالك: ان وقف بهراً لم يحره حتى يقف إلى الليل، فيجمع بين الليل والنهار، وإن وقف سلاً وحده أحره (١).

دليلاً: إجماع الفرة وطريقة لاحتياط، فإنه إذا وقف إلى بوقت الذي قضاة تم حجه بلا خلاف، وإن لم يقف معه خلاف، ولا خلاف أن سبي صلى الله عليه وآله أقاص بعد غروب، وقد قال: «أحدوا عني مناسككم» (٢).

وأما لزوم دم، فطريقة إجماع الفرة وطريقة لاحتياط. وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من ترك بكفعبه دم» (٣) وهذا قد ترك نسكاً، لأنه لا خلاف أن الأقص الوقوف إلى غروب الشمس.

مسألة ١٥٨: إذا عاد قبل عبوة بسمس وانه حتى عاب سقط عنه دم، وإن عاد بعد غروبه لم يسقط. وبه قال أبو حنيفة (٤).

وقال الشافعي: ان عاد قبل خروج وقت الوقوف سقط دم (٥). دليلاً: ان اسقاط الدم بعد وجوبه عليه إذا عاد يلاً يباح إلى دس، وليس عليه دليل.

مسألة ١٥٩: يجمع بين المغرب والعشاء الآخرة بالمردفة بأذن واحد وإقامتين.

(١) معنى ذلك أنه إذا كان في وقت واحد، ومعه معه ١، ٣٣٧، وجميع ١، ١١٩، وفتح المغرب ١، ٣٦٣.

وسرح بكه ٣، ١٢٣، وجميعه ٢، ١٠٥، وفتح المغرب ٢، ١٢٦.

(٢) تقدمت الإشارة إليه في المسألة ١٢٩ فراجع.

(٣) رواه مالك في موطأه ١، ٣٩١ و٤١٩ عن ابن عباس نحوه، وفتح المغرب ٨، ٩٤ و٩٩.

(٤) بدائع الصانع ٢: ١٢٧، والمجموع ٨: ١١٩.

(٥) الام ٢: ١٢٢ والمجموع ٨، ١١٩، وفتح المغرب ٧: ٣٦٨.

عنه (۱).

دليلاً: إجماع الفرق وطريقة الاحتياط، لأنه قد وقف به فلا خلاف في صحة حجه، وإدام يقف في صحبه خلاف، وفعل السي صنى لله عليه وآله يدلن عنه لأنه لا خلاف أنه وقف بالشرع.

وروي عنه عليه السلام أنه قال: «من رث لميت سدد لمة ولا حج» (٢).

مسألة ١٦٢: من دته عرفات وأدرك شمر ووقف بها فقد أحراً. ولم يوافقنا عليه أحد من الفقهاء (٣).

دليلنا: حمز، عرقه، وأخبارهم (٤) فيهم لا يحسبون فيما قناه.

مسألة ١٦٣: لا يجوز برمي، لّا نأخجر، وما كان من حمله من المرام
وخوهر وأنواع الحجرة، ولا يجوز بيعه كالمدر، والأخر، والكحل، ودرج،
ويلج وغير ذلك من الذهب والفضة. (وه قال شافعي (٥)).

وقب أبو حنيفة: يجوز بحجر، ويم كان من نفس الأرض كالطين والمدن،

(١) مجموع: ١٥، ووج: ١٢، وعمده: ٤ ربي، ١٦، وكه: ٥ (آخر: ١٣٩،
واحكام: القراء: لأبي العربي: ١٣٨، ١، وتصر: القراطي: ٢، ٤٢٥.

(٢) ورد في بعض النسخ ٢ ٢٤٦ حديث ٢٢ وعبر بـ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه المبت بالمردفة فقد عاته الخوف»

(۳) نظر مجموع ۲ ۴ وکتبه در (۱۴۲-۱۴۳) و در ده مجلد ۱۳۳۵ و انهن
(مجلدات ۵۱-۵۲)

{1} الكافي ٤: ٤٤٤ حديث ٢، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ٢٨٤ حديث ١٣٩٤، وتبديت ٥: ٢٨٩ حديث ٩٨١، ٩٨٣، وفي الاستبصار ٢: ٣٠١ حديث ١٠٧٦، ١٠٧٧.

(٥) الام ٢: ٢١٣، ومختصر التزيه: ٦٨، والوجوه: ١٢٢، وفيه "حريص" ١: ٣٩٧، وسبح قوم
٤٣٣، والمحمود ٨: ١٨٦، واليسوط ٤: ٦٦، والعلي ١: ٣٥٥، وكلمته (حبار

١١٣٨، والنمل العذب ٢: ١٢٠، والبحر الزخار ٣: ٣٤٠.

والكحل، و برريح، ولا يحور بالذهب ولا بحصاة (١).

وقال أهل الطاهر: يحور بكل شيء حتى يورمي بالحرق، والعصاة في المية
أجزأه (٢).

دليلنا: إجماع الصرقة وطريقه لأحيط، فإن ما ذكره مجمع على إحرته،
وليس على ما قالوه دليل.

وروي ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قد جمع النقط
حصاة من حصي الخذف، فمما وضعه في يده قال: «أرغم هؤلاء ورمو ومثل
الخجر حجر»، (٣)

وروي الفصل من عباس قال: «أفأص رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وآله من الردغة وهما تمكك بحسرو قال: «يهد الناس عليكم حصي
الخذف» (٤) وهذا نص.

مسألة ١٦٤: لا يحور أن يرمى بحصاة قد رُمي بها، سواء رمها هو، أو
رماها غيره.

وقال الشافعي: أكرهه، وإن فعل حرأ، سواء رمه هو أو غيره (٥).

وقال المالكي: إن رمها هو لا يحور، وإن رمها غيره حرأه (٦).

دليلنا: إجماع الصرقة وطريقه لأحيط، وفعل النبي صلى الله عليه وآله عليه
وآله لا خلاف أنه ما رُمي به رُمي به هو أو غيره.

(١) الهدية ١ ١٤٧، والسيوط ٤ ١٦٦، وعباسي حديثه ١ ٢٣٣، وسين الحدائق ٢ ٣١.

والمجموع ١ ٨٦، وشرح فتح المديد ٢ ١١٦، وأمسك عبد ٢ ١٢٠، ومعني لسان قدامة

٣ ٤٥٥، وسبح الرخا ٣ ٣٤١، وفتح المبرور ١ ٣٩٨، ١٢٢ سحر الحر ٣ ٣٤١.

(٤) نظر مختصر السابق

(٣) انظر في سده ٥ ١٧٧

(٥) الإلهام ٢ ٢١٣، والمجموع ١ ١٢٢ و١٨٥، وفتح مبرور ٧ ٣٩٩، وكشف لأحكام ١ ١٣٨،

ومعني لسان قدامة ٣ ٤٥٥، وشرح مكبة ٣ ٤٥٩ (٦) مجموع ٨ ٧٧ و١٨٥

مسألة ١٦٥: إذا رمى الخصاة، فوقع على عنى بعير، فتحرك البعير فوقع في الرمي، أو على ثوب رحل، فتحرك فوقع في الرمي، لا يجوز. ولشافعي فيه وجهان (١).

وإذا رمى فيه يعله أصاب أم لا؟ يحزبه.

ولشافعي فيه وجهان (٢).

وإذا وقع على مكان عال وتخرجت فوقع عليه أحرأه.

ولشافعي فيه وجهان (٣).

دليلاً: طريقه الاحتياط، وأنه إذا أعاد مكانها برمت دمه ملاً خلاف، وإذا لم يفعل ففيه الخلاف.

مسألة ١٦٦: قد بنا أن وقت الوقوف -لمرداة من وقت حصونه بها إلى طلوع الفجر الثاني. وقد روي أن طلوع الشمس (٤)، وأن دفع قبل طلوع فجر مع الاختيار لم يحزه، سواء كان قبل نصف الليل أو بعده.

وقال شافعي: الوقت الكامل من عند الخسوف إلى أن يسفر الفجر، والآخر إلى أن يكون بها من أول وقتها إلى طلوع شمس، لأنه إن حصل بها بعد نصف نيل أحرأه ولا شيء عليه، وإن حصل قبل نصف نيل ولم يلبث بها حتى ينصف نيل فهل عليه دم أم لا؟ على قولين (٥).

دليلاً: إجماع المرفة، وطريقه الاحتياط.

مسألة ١٦٧: وقت الاستحباب برمي حمرة العفة بعد طلوع شمس من يوم أنتحر بلا خلاف، ووقت الإحرأه من عند طلوع فجر مع الاحتياط.

(١) الام ٢: ٢١٣، ومختصر المزي ٦١، والوجيز ١: ١٢٢، والمجموع ٨: ١٧٤-١٧٥، وفتح العزيز

٧: ٣٩٩، وكفاية الاحيار ١: ١٣٨. (٢) المصادر بمعدة

(٣) نفس المصادر المتقدمة. (٤) الاستنباط ٢: ٢٥٧ حديث ٩٠٧ و٩٠٨.

(٥) الام ٢: ٢١٢، والمجموع ٨: ١٣٥-١٣٦، ومعي المختار ٤٩٩، وسراج النوح ١٦٣

وفان أنوحيفة سرتيب مستحب، وبقدم الحق على النحر فعليه دم (١).
 دليلنا: أنه لا خلاف أنه إذا فعل ذلك لا يجب عليه الإعادة، وأما لروم
 الدم فيحسب إلى دسل، والأصل براءة الدم، وأحدرنا في ذلك قد ذكرناها في
 الكتاب الكبير (٢).

وروى عبد الله بن عمرو بن العاص قال: وقف رسول الله صلى الله عليه
 وآله في حجة الودع على الناس يسألونه فحاء رجل فقال: يا رسول الله لم أشعر
 فحقت قبل أن أدبح؟ قال: إدبح ولا حرج، فحاء رجل فقال: يا رسول الله لم
 أشعر فحرت قبل أن أرمي؟ قال: إرم ولا حرج و: لم تسئل رسول الله صلى
 الله عليه وآله عن شيء يومئذ فدم أو آخر إلا أول: إعمل ولا حرج (٣).

وهذا منه على هذ القبط مروي عن أنس عنهم سلام (٤).
 مسأله ١٦٩: لا يجوز أن يركب من الهدى سواحب مما يرميه في حان
 لإحرام من الكفار، أو ما يرميه بالندر. وبه قال الشافعي، وله في النذر
 وجهان (٥).

وفان أنوحساق: يخل، لأنه صقوع دجانه على منه (٦)
 وفان أنوحسقة: يأكل من نكتن، لأن من حراء صسد وحق الشعر (٧)

(١) التمهيد: ٢٢٤، ومذاهب الصناعات ٢، ١٥٨، وسنن حديث ٢، ٦٣، وهدية المحدث ١، ٣٤١.

(٢) المجموع ٨: ٢١٦، (٣) حديث ٥، ٢٣٧، حديث ٦٩٩.

(٣) صحيح مسلم ٢: ٩٤٨، حديث ١٣٠٦ باختلاف يسير في اللفظ.

(٤) نظر في ٤، ٤، ٢، حديث ٥، ٢٣٦، حديث ٧٩٧، والاسم ٢، ٢٨٤.

حديث ١٠٠٧.

(٥) الإله ٢، ٢١٦، ومختصر سري ١١، ومجموع ٨، ٤١١، ٤١٨، وفيه من قديمة ٣، ٥٨٣.

وهدية المحدث ١، ٣٦١، (٦) مجموع ١، ٤١٨، ٤١٩، وشرح التكميل لأس قديمة ٣، ٥٨٣.

(٣) سنن ٢، ٢٢٥، وسنن ١، ٢١١، وسنن حديث ٢، ٨٦، والمبسوط ٤، ٧٦، ومجموع ٨.

٤١٩، وبداية المحدث ١، ٣٦٧.

- وقد مرلت: ياكل من نكث لا من حراء حصه (١).
- دليلاً: إجماع عرفة، وصريفة الاحتط
- مسألة ١٧٠: حور الأكل من هدي التطوع به لا خلاف، واستحب أن ياكل ثلثه، ويتصدق بثلثه، ويهدي ثلثه.
- ولسدعي فيه قولان أحدهم مش وقده (٢)
- والثاني ياكل النصف ويتصدق بالنصف (٣).
- دليلاً: إجماع الفرق، وقوله تعالى فكلوا مما وطعموا شرعاً: شعر (٤)
- فقسم ثلاثة أصناف.
- مسألة ١٧١: يقع سحس من إحرار العمرة إذا طاف وسعى وقصر، والتقصير بسك يثبت عليه. وبه قول أبو حنيفة (٥)، وهو أحد قولين يعني يد
- قال: إن الحلق نسك (٦).
- والثاني: إنه إطلاق محطور، وسن بسك ولا يثبت عليه (٧)
- دليلاً: إجماع الفرق وأخبارهم (٨).

- (١) ندوة الكبرى ١ ٣٨٤، ونعي لاس ندوة ٣ ٥٨٣، وشرح كنه ٣ ٥٨٣، ونداه المجهد ٣٦٧، وبصا ١ ٣٨١، والمجموع ٨ ٤١٩، وعمدة الدرب ١ ٥٦١
- (٢) الام ٢ ٢١٧، والمجموع ٨ ٤١٥، وعمدة الدرب ١٠ ٥٨، وشرح كبير لاس خدمة ٣ ٥٨٧
- (٣) المجموع ٨ ٤١٥، وشرح كبير ٣ ٥٨٧ (٤) فتح ٣٦
- (٥) بدوي لخدمة ١ ٢٣٧، وسن ٢٢، وسن ٤ ٥٢٣، وفتح لباري ٣ ٥٦١، والمجموع ٨ ٢٠٨، ونداه المجهد ١ ٣٥٨
- (٦) المجموع ٨ ١٩٤، وفتح تحرير ٧ ٣٨٣، وعمدة الدرب ١٠ ٦٢، وكعبة الأحبار ١ ١٤٣.
- (٧) المجموع ٨ ١٩٤، وكعبة الأحبار ١ ١٤٣، وعمدة الدرب ١٠ ٦١، ونداه المجهد ١ ٣٥٨، وفتح لباري ٣ ٥٦١.
- (٨) كني ٤ ٣٨، حديث ١، وعنه ٢ ٢٣٦، حديث ١١٢١، وتهذيب ٥ ١٥٧، حديث ٥٢١، و٥٢٢.

مسألة ١٧٢: التحلل في حجب ثلاثة

وقد اذرمي، وحنو، ودرج، وأنه يتحلل من كل شيء إلا سقاء والطيب.

ود صوف صوف ربيعة، وسعي، حل له كل شيء إلا السقاء، وقد
 لإصطد ولا حل له لكونه في حرم، وخوره أن يكس منه.
 وإذا طاف طواف النساء حلت له النساء.

وقد عتهد كنههم: أنه يحل التحلل مع الأرمي وطوف الربيعة.
 والتحليل لأوف يحصل شيئين رمي وحنو، أو رمي وطوف، أو حلق
 وطوف، ويستصح عند ذلك اللبس، وترحيل شعر، وحنو، وقليم
 الأظفار (١).

ور شافعي، ولا يحل له لوطء، ولا بعد التحلل الكافي قولاً واحداً (٢)
 والصيب على فوس: ولا في عديم: لا يحل بالتحلل لأوف (٣). ولا آخر
 يحل قولاً واحداً (٤).

وقد عتد الكساح، وبوطء في دون مخرج، والاصطياد، وقتل صيد فعلي
 قولين:

قال في القديم: لا يحل (٥).

(١) الوجز ١ ١٢١، وفتح التحرير ٦ ٣٨٣، ومعنى المصحح ١ ٥٥٥، والمصحح القويم ٤٣٥، وندادة

لمحمد ١ ٣٥٨، وعمدة القاري ١ ٩٣، والموسط ٤ ٢٢

(٢) مختصر المري ٦٨، والوجز ١ ١٢١، 'المصنف' ١ ٢٢٥، ومعنى المصحح ١ ٥١٥،

وفتح التحرير ١ ٣٨٤، والمصحح 'القويم' ٤٣٥.

(٣) مجموع ١ ٢٢٥، وفتح التحرير ٦ ٣٨٥، وعمدة القاري ١ ٩٣

(٤) مختصر المري ٦٨، وعمدة القاري ٨ ٢٣٣، وفتح التحرير ٧ ٣٨٥، وعمدة القاري ١ ٩٣

(٥) مجموع ٨ ٢٣٣، ومصحح التحرير ٦ ٣٨٥، والمصحح 'القويم' ٤٣٥، ومعنى المصحح ١ ٥١٥،

يذبح؟ فيه وجهان:

أحدهما: يصير حلالاً قبل الذبح (١).

والثاني: لا يصير حلالاً حتى يذبح (٢).

دليلاً: جمع عرقعة على مفعلة واحد رهم (٣)، ويرمى أهدي يختج في دلالة، وليس عليه دلالة.

مسألة ١٨١: من لاد رمي يوم حتى غرب شمس، فصد عنه بعد، ويكون قاصداً، ودفعه رمي مفعلة بكسرة، ولم يرمي يومه عند الغروب، هكذا في الأتيام كلها.

والدليل في إردم كنهه ففدوا ب' ثوب، ولا يرميه، لأن من يدل على ما مضى في هذه الأدلة، لم يفسد أو من ثوب به، ومن عنه دم سحره من يوم، ولا سحر إردم.

وقال الشافعي فيه قولان:

أحدهما: أن الذريعة يرد كسوم واحد، ففدوا في يومه رمه من بعد، على شرب ويكون مود، وهو من لاد في عدي، ويختصر حج، وشبهه المزني واحتاره الشافعي (٤).

والثاني: كل يوم محدود بأوب محدود، وفي غرب شمس ففدوا

(١) ومعني الخرج ١٠٩، وكذا رآه ٤٣١، ومعه ٤٠٦.

(٢) مجموع ٢٢٨، وفي تحرير ٣١٢، وفي حديث ٤٣١، ومعه ٤٠٦.

(٣) المجموع ٢٢٩، وفتح المربع ٣٨٢-٣٨٣.

(٤) التهذيب ٢٦٤: ٥، حديث ٩٠٠، والاستبصار ٢٩٧: ٢، حديث ١٠٦٠.

(٥) لا م ٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، وفي تحرير ٤٠٦، ٤٠٧.

ومعني الخرج ١٠٩، ومعه ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ومعه ٤٠٦، ٤٠٧.

وتفسير القرطبي ٦: ٣.

الرمي (١)، هذا قوله في الثلاثة أيام.

فأما يوم السحر ففيه طريقتان، أحدهما أن فيه فويس مثل الثلاثة والآخر به محدود لأوب ولآخر (٢). وهو بعيد عندهم.

فعلى هذا إذا جاءه حتى غرب الشمس ففيه ثلاثة فويس. أحده: بعضي، والثاني: لا يقضي وعنه دم، والثالث: يرمى ويرى ده (٣)

فإن دأوته ثلاثة فويس سنون مع مضي وقته رمي على كل حال (٤).

ديلتنا: جمع نمرقة، وأما غصه في اليوم الثاني فحوص، وكذا في بعد لأربعة، والرمم يدرج إن دس، وأصل براءة الذمة.

مسألة ١٨٢: يجوز لمرءه وأهل سقته نسيب مكة، ولا يستوعب بلا

خلاف

وقد من مريض يرف عنه، ومن يرف عنه، فمعه جواره ديك.

ولشفعي فيه وجهان: أحدهما مثل ما فساه (٥)، والثاني: ليس له

ديك (٦).

(١) الآم ٢ ٢١٤، ومجموع ٨ ٢٣٦، ٢٣٩، ومختصر مري ٦٨، ومعنى مج ١ ٥٠٧-٥٠٨،

والوحي ١: ١٢٢، وفتح العزيز ٧: ٤١٧، وبداية العهد ١ ٣٤١

(٢) الآم ٢ ٢١٤، ومجموع ٨ ٢٣٦، ومعنى مج ١ ٥٠٨، وسقوط ١ ٦٤، ونوحي

١٢٢، وفتح العزيز ١ ٤٠٨، وعلمة القاري ١١ ١٨-١٩، وشرح فتح نوري ٢ ٣٩٣

(٣) الآم ٢ ٢١٤، ومجموع ٨ ٢٣٦، ومعنى مج ١ ٥٠٩، والوحي ١ ١٢٢، وفتح العزيز ١

٤٠٨، وبداية العهد ١ ٣٣٩، وعلمة القاري ١ ١٨-١٩، وسقوط ١ ٦٤

(٤) الآم ٢ ٢١٤، ومختصر مري ٦٩، وبداية العهد ١ ٣٤١، ومعنى مج ١ ٥٠٧

(٥) مجموع ٨ ٢٤٧، ومختصر مري ٤٦٧، وخير ١ ١٢١، ومجموع ٨ ٢٤٨، وكذا

الأخبار ١ ١٣٩، ومعنى مج ١ ٥٠٧، وفتح مري ٣ ٥٧٩

(٦) الآم ٢ ٢١٥، ومختصر مري ٦٩، وخير ١ ١٢٢، ومجموع ٨ ٢٤٨، والمجمع

لاحكام القرآن ٣: ٧، وعلمة القاري ١٠: ٨٤

دليلنا: قوله تعالى: «ومحضر غيبكم في سبيل من حرج» (١) وإبرام لمبيت والحال ما وصفناه فيه حرج.

مسألة ١٨٣: يستحب للامام أن يخطب في يوم النحر الأول بعد برؤال، وهو أوسط أيام التشريق، ويسميه تهم بالخيارين التحليل والتأخير. وبه قال الشافعي (٢).

وقد أوحشته: يخطب يوم النحر، وهو أول التشريق (٣)، فانه رده ولم يقل به فقهه، ولا نقل فيه أثر.

دليلنا: أن ما ذكرناه أحوط.

وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله خطب في أوسط أيام التشريق (٤).

روت ذلك سزاء بنت نهان (٥) قالت: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر مثل ذلك (٦).

مسألة ١٨٤: يوم النحر لأؤن بالخيار أن يصر أي وقت شاء إلى غروب

(١) الحج: ٧٨.

(٢) مختصر مرسي ٦٩، ومجموع ٨ ٢٣٨ و٢٤٩، ومعي المصحح ٣ ٤٨٨، وعنده بقري ١٠ ٧٩، والفتح الرباعي ١٢: ٢١٦.

(٣) الترمذي ١ ٢٢٥، وعنده القاري ١٠ ٧٨-٧٩، وهدية ١١٢، ولسن خدق ٣.

٢٢، ومجموع ٨ ٨٩، وعنده ب ١٢ ٥ ٢، ومعي (١٨٦٣)

(٤) من أبي داود ٢ ١٩٧، ومن البيهقي ٥ ١٥١.

(٥) سزاء بنت نهان، وقيل سري بنت نهان، وعنده ب لأول أصبح رمة بنت

صهبة، روت عن النبي صلى الله عليه وآله ورؤد عم ربيعة بن عبد الرحمن نعوي وساكبه

بن الجعد طوط بن سعد ٨ ٣١٠، وهدية ١٢ ٤٢٤، وسد بخانة ٥ ٤٧٣،

والاكمال ٤ ٢٩٣.

(٦) من أبي داود ٢ ١٩٧، ومن البيهقي ٥ ١٥١.

اشمس، ودا عرب فليس به أن يعمر، فان صرثتم. وانه قول الشافعي (١).
وفان أبو حنيفة به أن يعمر، فان صرث طوبى، فان صرع الصحر يوم الصر
الثاني فصرثتم (٢).

دليلاً: قوله في: «من تعجل في يومين فلا يمسسه» (٣) ففتح برخصة في
يوم ثانٍ، وهذا في يوم ثانٍ، فلا يجوز له أن يعمر.
مسألة ١٨٥: من فاته رمى يوم، رماه من الغد، وكذلك لحكمه في اليومين،
ويبدأ بالأول فالأول مرتباً.

ولشافعي فيه قولان، أحدهما: مثل ما قلناه (٤).
والآخر: يسقط الترتيب (٥).
فان حتمت عليه الثلاثة أيام حارثه يرمي كل حرة وحدي وعشرين
حصاة.

دليلاً: إجماع عرفة، ودين الأحياء، فان ما قلناه لا خلاف في حواره،
وسقوط سبكه، وما قلناه ليس عليه دين.
مسألة ١٨٦: إذا رمى مائة سنة يومه قبل أن يرمى مائة سنة، لا يجزي
ليومه ولا عن أمسه.

ولشافعي فيه وجهان، أحدهما: مثل ما قلناه (٦).

(١) لا ٢: ٢١٥، ولو جاز ١: ١٢٢، والمجموع ٨: ٢٤٩، ومعني المحتاج ١: ٥١٦، وسبب
استحقاق ٢: ٣٤، وشرح فتح القدير ٢: ١٨٤.

(٢) الباب ١: ١٩٠، وسبب بحث ٢: ٣٤، وشرح فتح القدير ٢: ١٨٤، والهداية ١: ١٤٩
(٣) البقرة: ٢٠٣.

(٤) الام ٢: ٢١٤، والمجموع ٨: ٢٤٠، ومحصر نمرسي ٦٦، ولو جاز ١: ١٢٢، ومعني
المحتاج ١: ٥٠٩، وفتح العزيز ٤٠٢: ٤٠٦.

(٥) المجموع ٨: ٢٤٠.

(٦) المجموع ٨: ٢٣٦، والوجيز ١: ١٢٢.

وثنائي: وهو لذهب أنه يقع لأمه، هـ على قوله ر سرب (١).
دليسا: إجماع الصرقة على وجوب سرب، وهذا ل سرب، وصرقة
الاحتياط.

مسألة ١٨٧: إذا رمى حمرة واحدة بأربع عشرة حصاة ٥، سعد عن يومه،
وسعد عن أمه، فالأقوى لا تحريره عن يومه، لأنه ما رتب، والثانية تحرير عن
أمه، ويحتاج أن يرمي ليومه.

وقال شافعي: لا يحريه عن يومه بلا خلاف، وأجره عن أمه (٢).
ولكن أي السبعين يحريه؟ فيه وجهان، أحدهم: الأول، والثاني
الثانية (٣).

دليسا: قد أفتت أن ما يرميه سنة يومه يحريه عن أمه، ود يظن
لأولى لم يبق بعد ذلك إلا الثانية، فيحري عن أمه.

مسألة ١٨٨: من فاته حصاة أو حصتان أو ثلاثة حتى يخرج تام تشريق
لا شيء عليه، وإن رمى في الدبل كان حوط.

وقل لشافعي: إن ترك واحدة فعليه مد، وإن ترك اثنتين فعليه مدان،
وإن ترك ثلاثة فمد (٤)، إذا كان ذلك في الحمرة لأحيرة، هـ كان من
الحمرة الأولى أو الثانية لا يصح ما بعده عن م مصى (٥).

(١) مختصر حربي ٦٩، والمجموع ٨ ٢٣٩ و ٢٤٠، والوجيز ١ ١٢٢، ومعني المحتاج

٥٠٩، والمناهج القويم: ٤٣٤.

(٢) الأم ٢: ٢١٤، ومختصر المزني ٦٩، والوجيز ١ ١٢٢، والمجموع ٨: ٢٤٠ - ٢٤١،

ومعني المحتاج ١: ٥٠٩، والمناهج القويم: ٤٣٤.

(٣) لمجموع ٨: ٢٤٠ - ٢٤١.

(٤) الأم ٢: ٢١٤، ومختصر المزني ٦٩، والوجيز ١ ١٢٢، والمجموع ٧: ٥٠٩ و ٨: ٢٤١،

وعنده تقري ١ ٨٨، وفتح ٣ ٥٨١، وسد به مجاهد: ٣٤٧، ومعني المحتاج ١: ٥٠٩.

(٥) المجموع ٨: ٢٤٢، ومعني المحتاج ١: ٥٠٩.

دليلاً: أن لأصل برءة الدمة، فمن أوجب عليه شيئاً فعليه الدلالة.
مسألة ١٨٩: من ترك برمي في الأربعة أيام قصه من قاتل، أو أمر من
يقضي عنه، ولا دم عليه.

وقال الشافعي: لا قصه عنه فولاً وحداً.

وهما يجب عليه قولان:

أحدهما: عليه دم واحد (١)، وثاني: عليه أربعة دماء، بكل يوم دم (٢).

دليلاً: أن لأصل برءة الدمة، فعلى من شعثها شيء الدلالة.

مسألة ١٩٠: من ترك الملبس بلا عذر عن لبسه كان عليه دم، فان ترك
لبس كان عليه دمان، وثلاثة لا شيء عليه، لأن له أن ينفرد في الأول إلا أن
تعبت شمس، ثم يعرف لمره ثلاثة دماء.

وقال الشافعي: ان ترك بيعة فيه ثلاثة أقوب:

أحدها: عليه دم (٣)، والآخر: عليه ثلث دم (٤)، والثالث: قاله في مختصر
فتح. في بيعة درهم وفي لستين درهماً وفي الثلاثة عمسه دم، على أحد
قوله (٥)، ومول لآخر: لا شيء عليه (٦).

دليلاً: جماع بقرعة وطريقة الاحتياط.

(١) بوحير ١ ١٢٢، والمجموع ٨ ٢٤١، وعمدة القاري ١ ٨٦، والمعني لاس فدمه ٣

٥٢٤، والشرح لكبير ٣ ٤٩٤، وفتح العزيز ٧ ٤٠٧، ونهية المحتج ١ ٣٤٢

(٢) بوحير ١ ١٢٢، والمجموع ٨ ٢٤١، وفتح العزيز ٧ ٤٠٧.

(٣) مجموع ٨ ٢٤٦ و٢٤٧، ومعني بمحتج ١ ٥٩، والبوحير ١ ١٢١، وكفاية الأحبار
١٣٩ ١.

(٤) المجموع ٨ ٢٤٦ و٢٤٧، وفتح العزيز ٧ ٣٩٠.

(٥) الام ٢ ٢١٥، ومجموع ٨ ٢٤٧، والموسو لمرخسي ٤ ٢٥، ومعني بمحتج ١

٥٠٩، وكفاية الأحبار ١ ١٣٩

(٦) مختصر القاري ٦٩، ومجموع ٨ ٢٤٦، والبوحير ١ ١٢١، وكفاية الأحبار ١ ١٣٩

مسألة ١٩٥: إذا أحره الولي والصبى، فسقطت سرئته على بصفته في الحصر على بولي دون دله، وبه قال أكثر منتهى (١).

وقال قوم منهم: يلزمه في ماله (٢).

دليلاً: أن الولي هو الذي أدخله في ذلك، وليس بواجب عليه، فيجب أن يبرمه، لأن إلممه في ماله الصبي يحتاج إلى دلاء.

مسألة ١٩٦: إذا حمل لاسن صبياً فطاف به، وبوى بحمله طواف الصبي وطواف نفسه، أجزأ عنهما.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يقع طواف عن الولي، والثاني: يقع عن الصبي (٣).

دليلاً: جماع الفرق، وبها مخصوصة بهم فيمن حمل غيره فطاف به في أنه يحري عنهم جميعاً إذا بوى ذلك (٤).

مسألة ١٩٧: الصبي إذا وضعت في المرح عمداً فقد روى أصحابنا أن عمداً الصبي حصة سوء (٥)، فعلى هذا لا يسد حجه، ولا تتعلق به كفارة.

والقول: أن ذلك عمداً، يجب أن يسد حجه وتتعلق به كفارة،

(١) لمجموع ٧/٣٠، ووجيز ١/١٢٣، ومعي لاسن فدمه ٣/٢١٠، وشرح كبير

١٧٢، وفتح عزيز ٧/٤٢٣، ومعي مع ج ١/٤٦١ وبه كذلك ١/٢٦٢

(٢) المجموع ٧/٣٠، ووجيز ١/١٢٣، ومعي لاسن فدمه ٣/٢١٠، وشرح كبير

١٧٢، وفتح عزيز ٧/٤٢٣.

(٣) لاسن ٢/٢١١، ومجموع ٨/٢٩ و ٦١، ووجيز ١/١١٩، ومعي مع ج ١/٤٦٢، وشرح

الوكاج: ١٦٩.

(٤) انظر الكافي ٤: ٤٢٩ حديث ١٩٣، وانتهيب ٥: ١٢٥ حديث ٤١١.

(٥) التهذيب ١٠: ٢٣٣ حديث ٩٢٠ و ٩٢١.

مسألة ١٩٨: صامان ما يتلفه الصبي بمحرم من الصيد على الوبي وللشافعي فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه، والثاني: هي ماله (١).
دليلاً: عموم لأحبار الواردة في ذلك، وأنه يدرمه جميع ما يدرم المحرم (٢).

مسألة ١٩٩: طواف الوداع مسحاً بلا خلاف، وقد تقدم أن طواف النساء فرض لا يتحلل من نساء، لأنه، وإن ترك طواف الوداع لا يدرمه دم، وإن ترك طواف النساء لم تحل له نساء حتى يعود ويطوف، أو يأمر من يطوف عنه.

وخالف جميع فقهاء في طواف نساء، ووافقوا في طواف الوداع. فأما لزوم الدم بتركه، فذهب إليه أبو حنيفة، وأحد قولي الشافعي (٣) والآخر: لا دم عليه (٤).

دليلاً على وجوب طواف نساء: إجماع الفريفة، وطريقة الاحتياط، فأما لزوم دم ترك طواف الوداع فيصح إلى دليل، والأصل براءة الذمة.
مسألة ٢٠٠: من وضأ في بصره قبل الوقوف بعرفة، فسد حجه بلا

(١) مجموع ٧ ٣٢، ونوحي ١ ١٢٣، وسبوط مخرجي ٤ ١٣٠، ومعني مخرج ١ ٤٦١، وفتح العربي ٧ ٤٢٥.

(٢) الكافي ٤ ٣٠٣ حديث ١، والمغني ٢ ٢٦٥ حديث ١٢٩١، والتهذيب ٣ ٤٠٩ حديث ١٤٢٤.

(٣) الإله ٢ ١٨١، ومجموع ٨ ٢٥٤ و ٢٨٤، ونوحي ١ ١٢٣، ومعني مخرج ١ ٥١، وسراج وفتح ٦٦، وهدية ١٦٦، ومختر ١ ٢٤، وفتح ١ ٢٤٦، وعمدة القاري ١٠: ٩٥.

(٤) المجموع ٨ ٢٥٤، ونوحي ١ ١٢٣، ومعني مخرج ١ ٥١٠، وسراج الوقاح ١٦٦، وعمدة القاري ١٠: ٩٥.

حلاف، ويلزمه المصنف فيه، ونحو عليه الحج من قبل، ويلزمه بدنة عندنا وعند الشافعي (١).

وعند أبي حنيفة: شاة (٢).

دليلاً: إجماع لفرقة، وطريقة لاحتياط.

وروي عن ابن عمر، وابن عباس بهما قولاً: من وضأ قبل التحلل أفسد، وعليه بدنة (٣)، ولا مخالف بهما.

مسألة ٢٠١: اد وضأ بعد الوقوف بعرفة وقبل الوقوف باسمشعر فسد حجه، وعنده بدنة، وإن وضأ بعد الوقوف باسمشعر قبل التحلل لزمه بدنة، ولم يفسد حجه.

وقال الشافعي ومالك: إن وضأ بعد الوقوف بعرفة قبل التحلل أفسد حجه، وعليه بدنة (٤)، مثل الوضأ قبل الوقوف.

وقال أبو حنيفة: لا يفسد حجه لو وضأ بعد الوقوف بعرفة، وعليه بدنة (٥).

(١) المجموع ٧: ٤١٤، ولا ٢: ٢١٨، ومختصر المرقى ٦٩، ونوحد ١: ١٢٦، وسنن ١: ٢١٣،

وبدنة المجدد ١: ٣٥٨، وشرح فتح البدر ٢: ٢٣٩، وشرح حديثه عن إهدان ٢: ٢٣٩، والمعني

لأن قدامة ٣: ٣٢٤، ٥١٦، وكذا الأخر ١: ١٤٢، ومعني المخرج ١: ٥٢٢

(٢) السنن ١: ٢١٣، والمجموع ٧: ٤١٤، وشرح فتح البدر ٢: ٢٣٨، والمبسوط لميرحسي ٢

١١٨، والمعني لأبن قدامة ٣: ٣٢٥، ٥١٧، والهداية ١: ١٦٤، والسبب ١: ٢٠٢، وبدنية المجدد

١: ٣٥١، (٣) المعني ٣: ٣٢٣، ٥١٧، وبوط ١: ٣٨٤

(٤) الام ٢: ٢١٨، والمجموع ٧: ٣٨٦، ٤١٤، وبدنية المجدد ١: ٣٥٨، وشرح فتح البدر ٢: ٢٤١،

وشرح حديثه عن إهدان ٢: ٢٣٩، وسنن في الحديث ١: ٢١٣، والمعني لأن قدامة ٣: ٣٢٤،

وبوط ١: ٣٨٢، وكذا الأخر ١: ١٤٢

(٥) شرح فتح البدر ٢: ٢٤١، وسنن في الحديث ٢: ٢٤٥، والمجموع ٧: ٤١٤، وبدنية المجدد ١

٣٥٨، وشرح حديثه عن إهدان ٢: ٢٤١، وسنن في الحديث ١: ٢١٣، والمعني ٣: ٣٢٥،

والسبب ١: ٢٠٢، والمبسوط ٢: ١١٩.

أحدهما: بدنه، ولاخر: شاة (١).

وقال مالك: يقصد ما بقي منه، وعنه أن يأتي ما يطواف وسعي، لأنه يمضي في فاسده، ثم يقضى ذلك عمل عمرة، ويحرج في الحل، فيأتي بذلك (٢).

دليلنا: إجماع عروقه، ونصب نسي هذه لمسألة على وجوب بوقوف المشعر، فكل من قل بذلك أو بعد فله.

وروي عن ابن عباس أنه قال: من وطأ بعد تحنن - وهي نعصها بعد الرمي - فحجته تام، وعليه بدنة (٣).

مسألة ٢٠٤: إذا وطأ بعد وطء، رمه بكل وطء كقصره، وهي بدنة، سواء كفر عن الأول أو لم يكفر.

وقال شافعي: إن وطأ بعد أن كفر عن الأول وحسب عنه الكفارة، قولاً واحداً، وهل هي شاة أو بدنة على قوس.

وإن كان قبل أن يكفر عن الأول فصلا ثلاثه قوس.

أحدها: لا شيء، عنه، والثاني: شاة، وثالث: بدنة (٤).

١- مجمع ١: ٤٤٤، فتح ١: ٤٠١، ٢: ٤٠٢، ومعني ١: ٥٢٢، ومعني ٢: ٥٢٢، ٣: ٥٢٢.

٢- ٥٠٩، وسنن ١: ٢٢٦، وسنن ٢: ٣٥٨، شرح ١: ٦٦٦.

٣- (١) مجمع ١: ٤٠١، وسنن ١: ٢٢٦، وسنن ٢: ٣٥٨، شرح ١: ٦٦٦، وسنن ٢: ٣٥٨، وسنن ٣: ٥٢٢.

٤- (١) مجمع ١: ٤٤٤، وسنن ١: ٢٢٦، وسنن ٢: ٣٥٨، ومعني ١: ٥٢٢، ومعني ٢: ٥٢٢، وسنن ٣: ٥٢٢.

وبداه المجتهد: ٣٥٨.

٢- مؤيد ١: ٣١٤، وسنن ١: ٣٢٦، وسنن ٢: ٣٢٦، وسنن ٣: ٣٢٦، وسنن ٤: ٣٢٦، وسنن ٥: ٣٢٦.

٢١٢، وسنن ١: ٣٢٦، وسنن ٢: ٣٢٦، وسنن ٣: ٣٢٦، وسنن ٤: ٣٢٦، وسنن ٥: ٣٢٦.

(٣) للوطأ: ١: ٣٨٤، حيث ١: ١٥٥، والشرح الكبير ٢: ٣٢٦، ٣: ٣٢٦.

٤- مجمع ١: ٤٠١، ومعني ١: ٥٢٢، وسنن ١: ٣٢٦، وسنن ٢: ٣٥٨، وسنن ٣: ٥٢٢.

٥٢٢، وفتح العريض ٧: ٤٧٢، وبداهة المجتهد ١: ٣٥٩.

دليلاً: طوهر لأوامر التي وردت بأن من كفر وهو محرم فعليه كفارة، ولم يفضلوا (١).

ونفساً به فانه الشافعي: أنه ان كان كفر عن الأوب لومته بكفارة، وان كان قبل أن يكفر فعليه كفارة واحدة، كان قوداً، لأن لأصل برائة بدعة.

مسألة ٢٠: من أقصد حجة وحب عليه الحق من قابل وفان لشافعي مثل ذلك في المنصوص عليه (٢).

ولأصحابه قول آخر، وهو أنه على سرحي (٣).

دليلاً: إجماع الفرق، وأحدهم اني تضمنت أن عليه الحق من قابل (٤)، وطريقة لأحبط تقتضي ذلك، ولا قد أنه حق لاسلام على الفور (٥)، وهذه حجة الاسلام.

وأيضاً فلا خلاف أنه مأمور بدست، ولأمر عند يقتضي الفور (٦)، وهذا المذهب دل عمر، وابن عباس، وابن عمر (٧).

مسألة ٢٠٦: إذا وطأه وهي محرمة فوجب كفارتان، وان أكرهها

(١) انظر مثلاً لكاي: ٣٧٤ الحديث ٥٧٥، والذهب ٥: ٣١٧ و ٣٣١ حديث ١٠٩٣، ١٠٩٧ و ١١٤٠ وغيرها

(٢) مجموع ٧: ٣٨٤، ٢: ٢١٨، شرح كبير ٣: ٣٢٣، وكلمته لأحد ١: ١٢، ومعني مجمع ١: ٥٢٣، وسراج عموم ٤٤٤، وسنده محمد ١: ٣٦، وقع خبر ٧: ٤٧٢

(٣) مجموع ٧: ٣٨٤، ومعني مجمع ١: ٥٢٣، وكلمته لأحد ١: ١٢٢، وقع خبر ٧: ٤٧٣

(٤) كثيرة جداً: كـ ٤: ٣٧٣ و ٣١٦ و ٣١٦، لأحد ٢: ٥٠٦ و ٥٠٦، على حوت،

والتهذيب ٥: ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩، الأحاديث ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨

على التوالي أيضاً

(٥) نظر لمائة ٢٢ (٦) نص عدة لأصول ١٥ (صحة عي)

(٧) مجموع ٧: ٣٨٥، وسراج كبير ٣: ٣٢٣، ومعني لأحد ٣: ٣٨٣

كأن جميعاً عليه، وإن طوعته لزمه واحدة، ولزمته لا حرج.

وفان الشافعي: كفره واحدة يتحممها الروح، ولم يفضل (١).

وه قول آخر أن على كل واحد منهما كفارة (٢).

وهي من يتحملها وجهان:

أحدهما عليه وحده، والثاني: على كل واحد منهما كفارة، فإن

أخرجهما الزوج سقط عنها (٣).

دليلاً: إجماع المرفقة، وأبهرهم (٤)، وصريفة لا احتياط.

مسألة ٢٠٧: إذا وجب عليهما الحج في المستقبل، ودلعا إلى

الموضع الذي واقعه فيه فرق بينهما. وه قال شافعي بقاء (٥).

واختلف أصحابه على وجهين:

أحدهما هي واحدة، والثاني: مستحقة (٦).

وقال مالك « واحدة (٧).

(١) لا ٢ ٢١٨، مجموع ٧ ٣٩٥، وبداية المجتهد ١: ٣٥٩، والمعني لأس قدامة ٣: ٣٢٧،

وسبح نقود ٤٤٤، ومعني إجماع ١ ٥٢٢، وفتح مغرب ٧ ٤١٥، وحرر الرزق ٣ ٣٢٥،

وبداية الأوطار ٥ ١٤.

(٢) لمجموع ٧ ٣٩٥، ومعني إجماع ١ ٥٢٣، ومعني لأس قدامة ٣ ٣٢٣، والفتح الرزقي

(٣) ٢٣٤: ١١١.

(٤) من نكالي ٤ ٣٧٤، حديث ٧٥٥، ولقد ٥ ٣١٧ و ٣٣١، حديث ١٩٣، و ٩٦ و ١١٤٠.

(٥) مجموع ٧ ٣٩٩ و ٤١٥، و ١٤٥٩، شرح فتح مغرب ٢ ٢٤١، وشرح المعنى

على هذه ٢ ٣٤٠، وشرح إجماع ٢ ٥٦، وأسس شرح ٢ ١١٩، والشرح بكر ٣

٣٢٤، ومعني لأس قدامة ٣ ٣٢٤، ورشد ١ ٢٢٧، وفتح مغرب ٧ ٤٧٦.

(٦) لمجموع ٧ ٣٩٩ و ٤١٥، وفتح المغرب ٧ ٤٧٦، ومعني إجماع ١ ٥٢٣، ورشد ساري

٢٢٧

(٧) مدونه بكر ١ ٤٥٤، وبوط ١ ٣٨٢، وبداية المجتهد ١ ٣٥٩، ومجموع ٧ ٤١٥، وشرح

وقال أبو حنيفة: لا أعرف هذه العرفة (١).
 دليلنا: إجماع بفرقة، وأحارهم (٢) وطريقة الاحتياط أيضاً تقتضيه،
 وروى ذلك عن س عاص، ومن عمر (٣) ولا مخالف لهما.
 مسألة ٢٠٨: إذا وطئ المحرم سباً، لا يفسد حقه.
 وقار أبو حنيفة: يفسد حقه مثل العمدة (٤)، وهو أحد قوبي
 الشافعي (٥).

وانثني: لا يفسد وهو أصح القولين (٦).
 دليلنا: إجماع بفرقة، ونصاً الأصل برؤية الدمة.

فتح المديح ٢: ٢٤١، وموسم السرحي ٢: ١١٠، ومعنى لاس في مده ٣: ٣٢٤، وشرح كبر
 ٣: ٣٢٤، ومجموع ١: ١٩١، وشرح كبر ٢: ٢٢٦، ومعنى حديث ٢: ٥٧، وفتح تحرير ٧
 ٤٧٦

(١) سنن عبد بن ٢: ٥٧، ومجموع ٧: ٤١٥، ومده بن محمد ٣: ٣٥٩، وشرح فتح المديح ٢: ٢٤١،
 وشرح المده بن محمد ٢: ٢٤١، وموسم السرحي ٢: ١١٠، ومعنى ٧: ١٩١، وشرح
 الكبير ٣: ٣٢٤، والمعنى لاس قدامة ٣: ٣٨٥.

(٢) اضافة لمصدر السبعة في مده ٢: ٢٠٦، ومن (٤) بعد كوفي ١: ٢٧٣ حديث أو ٢:
 ٤، والتهذيب ٣: ٣١٧، حديث ١: ١٠٩٢، وغيرها كثير.

(٣) قال سوي في مجموع ٧: ٤١٥ «ومن قال بحرق عمر من خطب، وعثمان، ومن
 عباس، وسعيد بن المسيب، واسحق وابن المبرك».

(٤) متاوى الهندية ١: ٢٤٤، وشرح فتح المديح ٢: ٢٤١، واللبوط السرحي ٢: ١٢١، والفتح
 في المناوي ١: ٢١٣، وشرح كبر ٣: ٣٢٢، والمعنى لاس قدامة ٣: ٣٣٩، والهدية ١: ١٦٥،
 وبدائع الصنائع ٢: ٢١٧، واللباب ١: ٢٠٣، وفتح العزيز ٧: ٤٧٨.

(٥) مجموع ٧: ٣٩٤، وفتح تحرير ٧: ٤١١، ومده بن محمد ١: ٣٥٩، وشرح الكبير ٣: ٣٢٢،
 ومعنى لاس قدامة ٣: ٣٣٩.

(٦) مده بن ١: ١٦٥، وفتح المديح ٢: ٢١١، ومجموع ٣: ٣٩٤، وشرح فتح المديح ٢: ٢٤١،
 وشرح مده بن محمد ٢: ٢٤٠، واللبوط السرحي ٢: ١٢١، والشرح الكبير ٣: ٣٢٢،
 والمعنى لاس قدامة ٣: ٣٣٩، وفتح تحرير ٧: ٤١١.

وَأُصْأَ رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالسَّيِّئَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (١)، وَهَذَا خَطَأً.

مَسْأَلَةٌ ٢٠٩: إِذَا وَصَّ الْمَحْرَمُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لَا يَفْسِدُ حَقَّهُ، تُرْسٌ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ (٢).

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا تُرْسٌ أَفْسَدَ الْحَقَّ (٣).

دَلِيلُنَا: إِجْمَاعُ بَعْضِ بَعْزَةٍ، وَأَيْضاً إِسْدَادُ الْحَقِّ يَحْتَجُّ إِلَى دَبِيلٍ، وَالْأَصْلُ صَحَّتْهُ، لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ صَحِيحاً، وَيَسَّرَ عَلَى مَقُولِهِ دَبِيلٌ.

مَسْأَلَةٌ ٢١٠: مَنْ أَصْحَبْنَا مِنْ قَالِ: إِنَّ إِيَّانَ السَّهْمَةَ، وَتَوَاطُؤَ رَحِمَتِهَا وَالسَّاءِ، وَابْتِغَاءُ فِي دَرَاهِمٍ، كَلَّ ذَلِكَ يَتَعَنَّقُ بِهِ فَمِنْ ذَلِكَ (٤). وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ (٥).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَتَعَنَّقُ الْفَسَادُ إِلَّا بِالْوُطْءِ فِي الْفُلِّ مِنَ الْمَرْأَةِ (٦). وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِيَّانَ السَّهْمَةَ لَا يَفْسِدُ، وَبُوطْءُ فِي بَدَنِ عُنَى

(١) حَبِيبٌ عَمْرُو بْنُ حَبِيبٍ فِي مَعْرِفَةِ الْكَلِمَاتِ وَتَرْغِيمِهَا إِلَى مَعْنَاهَا، ص ١٠٩، مَجْلَد ١، ص ٦٥٩.

(٢) مَالِكٌ (١٦)، وَبِهِ فِي مَعْنَى ٤، حَدِيثُ ٣٣، وَبِهِ فِي ١٠، حَدِيثُ ٣٥٦، وَبِهِ فِي ٣٥٧.

وَالْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِيِّ ٢: ١٩٨، وَكَرَّرَ الْعَمَالَ ١٧: ١٥٥، حَدِيثُ ٣٤٥٣٩، وَمَا بَعْدَهُ.

(٣) الْمَجْمُوعُ ٧: ٤١١، وَلَا م ٢: ٢١٨، وَفَتْحُ الْعَرَبِ ٦: ٤٨٠، وَشَرْحُ فَحْشِ الْعَدِيرِ ١: ٢٣٧.

٢٣٨، وَمَعْنَى ٣: ٣٣١، وَبِهِ فِي مَعْنَى ١: ٣٥٩، وَبِهِ فِي ٧: ٢٥٥.

(٤) مَوْطُوعٌ ١: ٣٨٣، وَبِدَايَةُ مَعْنَى ١: ٣٥٩، وَبِهِ فِي لَابِنِ مَعْنَى ٣: ٣٣١، وَفَتْحُ الْعَرَبِ ٧:

٤٨٠، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٣: ٣٢٨.

(٥) سَمِعْتُ سَوَاحِلَ أَحْمَدَ بْنِ الْكَلْبِيِّ فِي تَعْلِيلِهِ ٢٠٣، وَبِهِ فِي تَوْصِيَةِ (مِنْهُمْ) حَوَامِجُ الْمَعْنَى (٦).

(٥) مَجْمُوعُ ٧: ٤١١، وَلَا م ٢: ٢١٨، وَمَعْنَى لَابِنِ مَعْنَى ٣: ٣٢٧، وَشَرْحُ الْكَلِمِ ٣: ٣٢٧.

وَمَعْنَى عَدَجٍ ١: ٥٢٢، وَكَمَايَةِ الْأَحْيَارِ ١: ١٤٣، وَلِلنَّهْجِ الْقَوْمُ: ٤٤٣.

(٦) مِنْهُمْ الصَّبُوقُ فِي الْمَعْنَى ٧٩، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ حَمَاقُكَ دُونَ الْفَرْجِ فَطَلَتْ بَدَنَهُ وَلَيْسَ

عَلَيْكَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ قَابِلٍ».

روايتين، المعروف أنه يفسده (١).

دليلاً على الأول: طريقة الاحتياط، وعلى الثاني براءة لده

مسألة ٢١١: من أفسد عمره كان عنه بده، وبه قال الشافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: شاة (٣).

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢١٢: يقرن على تفسير إذا أفسد حقه بمره بده، وبس عنه

دم يقرن

وقال الشافعي: إذا ودم يقرن - على تفسيره فيمن جمع بين

والعمره في الإحرام - بمره بده وحده بالوطء، ودم يقرن على (٤).

وقال أبو حنيفة: يسقط دم يقرن، ويحب عنه شاة، شاة يفسد

الحج وشاة بافساد العمره (٥).

دليلاً: إجماع الفرق، وبراءة لده، ولأن قد نسا فساد ما يقربونه في

(١) الفتاوى الهندية ١: ٢٤٤، وشرح فتح القدير ٢: ٢٤٠، وشرح العناية على الهداية ٢: ٢٤٠.

ومعنى لا يفسد به ٣: ٣٢٧، ودم يقرن ٣: ٣٢٢، ودم يقرن ٢: ٢٢١، ودم يقرن ٢: ٢٢١.

٢١٦، وإرشاد الساري: ٢٢٦، والمجموع ٧: ٤٢١، وفتح المبرر ٧: ٤٧١.

(٢) المجموع ٧: ٣٨٩، وفتح المعين ٦٣، والوجيز ١: ١٢٦، ومعنى يفسد ١: ٥٢٢، وشرح

حق ١: ١٦٩، وكذا في أحد ١: ٤٥١، وفتح المبرر ٢: ٢٢١، ودم يقرن ٢: ٢٢١.

والوطء ٤: ٥٨، وشرح فتح القدير ٢: ٢٤١.

(٣) مسبو ٤: ١٩، وشرح فتح القدير ٢: ٢٤١، ودم يقرن ١: ٢١٢، والهداية ١: ١٦٥.

والمجموع ٧: ٤١٤.

(٤) مجموع ١: ١١٣، وفتح المبرر ٧: ٤١٦، ومعنى يفسد ١: ٥٢٣، ومعنى لا يفسد

٣: ٤٩٩.

(٥) فتاوى هندية ١: ٢٤٥، ومسبو ٤: ١١٩، وفتح المبرر ٢: ٢٢١، ومعنى لا يفسد

قدمه ٣: ٤٩٩، والمجموع ٧: ٤١٦، وفتح المبرر ٧: ٤٧٦، ودم يقرن ٢: ٢٢١.

كيفية القراء (١).

مسألة ٢١٣: من وجب عليه دم في إفساد الخبز فم يحد، فعليه نقرة،
 وإن لم يحد فسمع شاة على الترس، وإن لم يحد فقيمة الدية درهم،
 وشرب بها طعمه يتصدق به، وإن لم يحد صام عن كل مد يوماً

ونص الشافعي على مثل ما قلناه (٢).

وفي أصحابه من قال: هو مخير (٣).

دليلاً: جماع الفرق، وأحدهم (٤)، وضريفة لاحتياط.

مسألة ٢١٤: من نحر ما يحب عمه في حق وقرى اللحم في الحرم لا
 يجزئه. وبه قال الشافعي (٥).

وقال بعض أصحابه: يجزئه (٦).

دليلاً: قوله تعالى: «... يحلها إلى أبيه» (٧) وهذا مذهبنا، وعليه
 جماع الفرق، وطريقه لاحتياط يقتضيه

مسألة ٢١٥: إذا نحر في حرم، وقرى سحماً في الحن، لا يجزئه، وبه قال

(١) تقدم ذلك في المسألة ٢٢٩ من هذا الكتاب فلاحظ.

(٢) الام ٢: ٢١٨، ومجموع فرق ٦٩، ومجموع ٧: ٤٠١، وفتح سين: ٦٣، وكفاية الأحيار
 ١٤٥: ١، والوجيز ١٣١: ١، ومعنى المحتاج ٦: ٥٢٣، والمهاج القويم: ٤٤٤، وفتح العزيز ٨: ٧٦.

(٣) المجموع ٧: ٤٠١، والوجيز ١٣٢، وفتح العزيز ٨: ٧٨.

(٤) أحبارهم الدالة على الترس كشده ونحوه في الألفاظ انظر على سبيل المثال: الكافي ٤: ٣٨٥
 باب كفارات ما أصاب المحرم من الوجوه، عليه ٢: ٢٣٣ حديث ١١١٢، ومهذب ٥:
 ٣٤١، الأحاديث ١١٨٣ و ١١٨٦ و ١٦٢٦ وغيرها.

(٥) الوجيز ١: ١٣٧، ومجموع ٦: ٥٠٠، وكذبه لأحبار ١: ١٤٦، ومعنى المحتاج ١: ٥٣٠، وفتح
 العزيز ٨: ٨٦، والمهاج القويم: ٤٥٣.

(٦) مجموع ٦: ٥٠٠، والوجيز ١: ٣٧، وفتح العزيز ٨: ٨٦، ومعنى المحتاج ١: ٥٣٠.
 (٧) الخن: ٣٣.

الشافعي قولاً واحداً (١).

وكذلك الإطعام، ولا يجزئ عنه إلا لمس كس احرم. وبه قال الشافعي قولاً واحداً (٢).

وقل مالك في بلحم مثل قولنا، والإطعام: كلف شيء (٣).
وقال أبو حنيفة: إذا فرق لحم أو أضعف المأكس في غير الحرم أحراه (٤).
دليلنا: طريقة الاحتياط.

مسألة ٢١٦: من وجب عليه هدي في إحرام الحج فلا يجره إلا متى،
وإن وجب عليه في حرم العمرة فلا يجره إلا مكة.
وقال باقي الفقهاء: أي مكان شيء من الحرم يجزئ (٥)، إلا أن شافعي
يستحب مثل ما قلناه (٦).

دليلنا: حجاج المرفة، وصريحه الاحتياط.

مسألة ٢١٧: من قصد الحج وأراد أن يقص، أحرم من التمتع. وبه قول

(١) المجموع ٥٠٠ ٧، ومعنى من أراد الحج ٣٠٥ ٥، وشعر القرطبي ٣١٦ ٦، وكفاية الأحيار ١:
١٤٦، ومقدمة ١ ١٨٦، وشرح فتح مبدع ٢ ٢٦٣، وسبب الحدس ٢ ٩٠، وسحر نوادر
٣ ٣٩٤، وفتح القريب ٣٩.

(٢) الام ٢: ٢١٧، والمجموع ٧: ٤٩٩، وكفاية الأحيار ١ ١٤٥، وفتح العزيز ٨ ٨٦، والنهاج
القوم: ٤٥٣، وفتح القريب: ٣٩، وبداية المجتهد ١: ٢٦٥.

(٣) بدوئه الكبرى ١ ٤٣١، والمعنى لمن قدمه ٣ ٥١٩، ومعنى عرضي ٦ ٣١٦، وبداية المجتهد
١ ٣٦٥.

(٤) الفتاوى مبدع ١ ٢٦٢، ومعنى لابن قدامة ٣: ٥٨٨، واللباب ١: ١٢٤، والمبسوط ٤: ١٣٦،
ومقدمه ١ ١٨٦، وسنن الحافظ ٢: ٩٠، وشرح فتح القدير ٢: ٢٦٣، والبيحر الرخا ٣:
٣٩٤، وفتح العزيز ٨ ٨٨.

(٥) مجموع ٥٠٠ ٧، ومعنى ٦ ٢٣٥، وشرح فتح مبدع ٢ ٣٢٣، وسبب الحدس ٢ ٩٠،
ومعنى من قدمه ٣ ٤٦٥، وبداية المجتهد ١: ٣٦٥، والمبسوط ٤: ١٣٦، والوجه ١ ١٣٢.

(٦) مجموع ١ ٥، ونوادر ١ ١٢٣، والنهاج القوم: ٤٥٣، وفتح العزيز ٨ ٨٨.

أبو حنيفة قول: لا يلزمه إن كان أحرم فيه فسد من قبل الميقات (١).
 وقول شافعي: يلزمه من موضع اندي كان أحرم منه (٢).
 دليلنا: نأ قد سبقنا أن لإحرام قبل الميقات لا يعقد، وهو إجماع المذاهب،
 وأخبارهم عامة في ذلك (٣)، فلا تتخذ على مذهب هذه المسألة.
 مسألة ٢١٨: إذا أرد قضاء العمرة التي أفلسها أحرم من الميقات.
 وبها شافعي مثل قوله في الحج، بأعظ الأمرين (٤).
 وقول أبو حنيفة: يحرم من أدنى الحرم، ولا يلزمه لميقات (٥).
 دليلنا: ما قصاه في المسألة لا أولى سواء.
 مسألة ٢١٩: من فاته حجت سقط عنه نواحي الحج، بوقوف عرفات،
 ومشعر، ومي، وزمى. وعليه طواف وسعى، فيحصل له إحرام، وطواف،
 وسعي، ثم يحل بعد ذلك، وعليه لقضاء في العاقل، ولا هدي عليه.
 وفي أصحابنا من قال: عليه هدي.
 وروى ذلك في بعض الروايات (٦).

(١) البحر الرخاوي ٣: ٣٢٤، وفتح العزيز ٧: ٤٧٥.

(٢) معجم بري ٦٩، والمجموع ٧: ٣٩، والمعني لابن قدامة ٣: ٣٨٤، وفتح العزيز ٤: ٤٧٤، ووجوه ١.

١٢٦، وفتح موم ٤٤٤، وحرر ٣: ٣٧٤، وكذا لأحرار ١٢، ومعني لفتح ١.

٤٧٤

(٣) انظر من لا يخفى عليه ٢: ١٩٠، ومواهب لإحرام، ونكدي ١: ٣١٨، ومواهب

الإحرام، والتهدب ٥: ٥٥، حرم ١٦٦، ومعه

(٤) معجم بري ٦٩، والمجموع ٧: ٣٩٠، ومعني لابن قدامة ٣: ٣٨٤، وفتح العزيز ٤: ٤٧٤،

ووجوه ١: ١٢٦، وفتح موم ٤٤٤، وحرر ٣: ٣٧٤، وكذا لأحرار ١٢، ومعني لفتح ١: ١٤٢،

ومعني لفتح ١: ٤٧٤

(٥) البحر الرخاوي ٣: ٣٢٤، وفتح العزيز ٧: ٤٧٥

(٦) الكوا ٤: ٤٧٥، حديث ١، تهذيب ٥: ٢٩٥، حديث ١٠٠٠، والاستبصار ٢: ٣٠٧، حديث

ومثله قال الشافعي: إلّا في الحق، فاته على قولين: إلّا أنه قال: لا يصير حجة عمرة، وإن فعل أفعال العمرة، وعليه إقصاء وشة (١).
 وبه قال أبو حنيفة، ومحمد، إلّا في فصل، وهو أنه لا هدي عليه (٢).
 وقال أبو يوسف تنفب حجته عمرة، مثل ما قلده (٣).
 وعن مالك ثلاث روايات:
 أولها: مثل قول الشافعي.
 وثانية: يحلّ بعمل عمرة، وعليه أهدي دون لقضاء.
 والثالثة: لا يحلّ، بل يقيم على إحرامه، حتى إذا كان من قابل أتى بالحق، فوقف وأكمل الحج (٤).
 وقال مربي: يمضي في فاته، فأنى يكفر به يأتي به الحاخ، إلّا بوقوف (٥).
 فحاشا ساقين في النواع.
 دليلنا: إجماع المرفقة، ولأنّ لم يرم تنواع مع القواب محتاج إلى دليل، وكذلك البقاء، وإسقاط القضاء يحتاج إلى دليل، وقد وجوب أهدي بطريقة الاحتياط تقتضيه.
 مسألة ٢٢٠: من فاته الحج وكانت حجة الاسلام، فعليه قضاؤها على الفور في سنة الثبة. وبه قال الشافعي، وهو ظاهر مذهبه (٦).

(١) المجموع ٨ ٢٨٦ و ٢٩٠، وكفاية الأحبار ١ ١١٣، وسبح نبرير ٨ ٤٨، والوجيز ١ ١٣١، وسراج الوقاح ١٧٢.

(٢) سباب ١ ٢١٤ - ٢١٥، والمبوط ٤ ١١٤ - ١١٥، وندوة عهد ١ ٣٤٥، ٣٦، والمجموع ٨ ٢٩٠، وفتح العزيز ٨: ٥٤.

(٣) المبوط ٤ ١٧٤ - ١٧٥، واللباب ٩: ٢١٥، والمجموع ٨ ٢٩٠.

(٤) المدونة ٩: ٣٧٤، والشرح الصغير ١ ٣٠٥، ومش البع، وبعه نذكرت ١ ٣٠٥، والمجموع ٩: ٢٩٠.

(٥) مختصر المربي ٧، ومجموع ٨: ٢٩.

(٦) المجموع ١ ٣٨٩ و ٢٨٥، وكفاية الأحبار ١ ١٤٢، وسبح ١ ١٣٦، وفتح العزيز ٧: ٢٩٠.

وفي أصحابه من قال: على التراخي (١).

دليلاً: ما ينسأه من أن حجة الإسلام على عبوره، ويصعب فهو مأمور بهذه الحجة، ولأمر عبداً على العبور (٢)، وصريقة الاحتياط نصاً تقتضيه، وما ذكره مروي عن عمر، وابن عمر (٣) ولا يحذف لهما.
مسألة ٢٢١: على الرواية التي ذكرها، أن من وثقه الحج عليه هدي، لا يجوز تأخيرها إلى القبل (٤)، وهو أحد قوي الشافعي (٥).
والثاني: أن له ذلك (٦).

دليلاً: طريقة الاحتياط، لأنه إذا أتى به رتب دعوته بلا خلاف.
مسألة ٢٢٢: من دخل مكة لحاجة لا تتكرر كالتجارة، والرسالة، وزيارة الأهل، أو كان مكبراً فخرج سحره ثم عاد إلى وطنه، أو دخلها للمقام، فلا يجوز له أن يدخلها إلا مرة واحدة. ورواه ابن عباس، وأبو حنيفة، وهو قول الشافعي في الام (٧).

ولأبي حنيفة مفصل فقال: هذا من كتب دهره قبل موته، وأما من كانت داره في المواقب أو دونه فله دخولها غير إجماع (٨).

٤٧٣، وسراج لوهاج ١٦٦، ومعني مجروح ١ ٥٢٣ و ٥٢٧

(١) المجموع ٦ ٣٨٤ و ٢٨٥، ونوحد ١ ١٢٦، وفتح معاني ١٠٣

(٢) عدة الاصول ٨٥ (طبعة معني)

(٣) مجموع ٧ ٣٨٤، وكلمة الأخير ١ ١٤٣، ومثل الصلاة ٢ ٧٦٥

(٤) قدمت الاشارة إلى في نسخة ٢١٩ فلاحظ

(٥) الام ٢ ١٦٦، ونوحد ١ ١٣١، وفتح تحرير ٨ ٨٣، ومعني مجروح ٥٣١

(٦) نوحد ١ ١٣٢، وكلمة الأخير ١ ١٤٣، وفتح تحرير ٨ ٨٣

(٧) الام ٢ ١٤٢، ومعني المجروح ١ ٤٨٤، واهدائه ١ ١٣٦، ومجموع ٧ ١٦، وعمدة القاري

١٠ ٢١٥، ونسب الحديث ٢ ٧، وشرح فتح المبدع ٢ ١٣٢، وسدس الصائغ ٢ ١٦٤،

والمعني لابن قدامة ٣: ٢٢٦ و ٢٢٨، والشرح الكبير ٣ ٢٢٣

(٨) المجموع ٧: ١٦، وعمدة القاري ١٠: ٢٠٥، وتبيين الحقائق ٢: ٧، وفتح التقدير ١: ١٣٢،

بغير دخول مكة بغير إحرام من يكرر دخوله ٣٧٧

و يقول لآخر لما فعى أن ذلك مستحب غير واجب (١) فإنه في عامه
كتبه ، وبه قال ابن عمر ، ومالك (٢).

دليلاً: إجماع سبعة ، وطريقة الاحتياط ، والأخبار الواردة في هذا المعنى
وظاهرها يقتضي الإيجاب (٣).

مسألة ٢٢٣: من يكرر دخوله مكة من الخطأ والرهرة ، حاربه دخوها
بغير إحرام. وبه قال الشافعي (٤).

وقد ل بعض أصحابه: أن شافعي فيه قولاً آخر ، وهو أنه يرم هؤلاء في
السنة مرة (٥).

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة ، وإيجاب ذلك تحت إن دليل
مسألة ٢٢٤: من يجب عليه أن لا يدخل مكة إلا محرماً ، فدخلها محلاً ، فلا
قصاء عليه. وبه قال الشافعي على قوله: أنه واجب أو مستحب (٦).

وقال أبو حنيفة: عليه أن يدخلها محرماً ، فإن دخلها محلاً فعليه قصاء ، ثم
ينظر ، فإن حث حجة الإسلام من سنة فهد من أن عليه قصاء ، لكنه سقط

واللهي لأين قدامة ٣- ٢٢٦ فصل ٢٢٧٩.

(١) الام ٢: ٤٢ ، و مجموع ١٦٧ ، وعمدة المربي ١١٠ ٥٠٢ ، ومن جملته ٢٠٧ ، وشرح

الصالح ٢: ١٦٤ ، واللهي لأين قدامة ٣: ٢٢٦ فصل ٢٢٧٩

(٢) مدونه بكرى ١: ٣٧٧ ، و مجموع ١٦٧ ، وعمدة المربي ١١٠ ٢٠٥ ، واللهي لأين

قدامة ٣: ٢٢٦ فصل ٢٢٧٩ ، والشرح الكبير ٣: ٢٢٣

(٣) مدونه بكرى ٤: ٣٢٦ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥

٢٤٥ - ١٦٥

(٤) الام ٢: ٤٢ ، و مجموع ١٦٧ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥

بوقاح ١٥٨ ، وعمدة المربي ١١٠ ٢٠٥ ، واللهي لأين قدامة ٣: ٢٢٦ (٥) مجموع ١٦٧

(٦) جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و مجموع ١٦٧ ، والام ٢: ١٤٢ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥ ، و جملته ١١٠ ٢٠٥

قدامة ٣: ٢٢٦ ، والشرح الكبير ٣: ٢٢٤.

الفصاء إستحصان، وإن لم يحج من سنة إستقر عليه الفصاء (١).
 دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، وإيجاب الفصاء يحتاج إلى دلالة.
 مسألة ٢٢٥: من أسلم وقد حاور الميقات، فعليه الرجوع إلى ميقات،
 وإلحرام منه، فإن لم يفعل، وأحرم من موضعه، وحج، ثم حجة، ولا يلزمه دم.
 وبه قال أبو حنيفة والمزني (٢).

وقال الشافعي: يرمه دم قولاً واحداً (٣).
 دليلنا: أن الأصل براءة الدمة، فمن شغلها شيء فعليه الدلالة.
 مسألة ٢٢٦: إحرام الصبي عندما جازر صحيح، وإحرام العبد صحيح بلا
 خلاف، ووافقنا الشافعي في إحرام الصبي (٤).
 فعلى هذا إذا بلغ الصبي، واعتق العبد قبل التحص، فيه ثلاث مسائل: إقامته
 أن يكمل بعد فوات وقت الوقوف، أو بعد بوقوف وقيل فوات وقته.
 وإن كمل بعد فوات وقت الوقوف، مثل أن يكمل بعد طلوع فجر من يوم
 البحر، مصيب على الإحرام، وكان الحج تطوعاً، ولا يجري عن حجة الإسلام بلا
 خلاف.

وإن كمل قبل الوقوف، تعين إحرام كل واحد منهما بالعرض، وأحراه عن

(٢) مسوط ٤: ١٧٢، ومندوب هدية ١: ٢٥٣، وبدائع صباغ ٢: ١٦٥، والمعني لابن قدامة
 ٣: ٢٢٩، والشرح الكبير ٣: ٢٢٤، والمجموع ٧: ١٦.

(١) مختصر ابن ربي ٧: ٧٠، والمجموع ٧: ٦١، ونصير القرطبي ٢: ٣٧١، ومندوب هدية ١: ٢٥٣،
 والمعني لابن قدامة ٣: ٢٢٨، ومعني لمحمد ح ١: ٤٧٤، والشرح الكبير ٣: ٢٢٣، والبحر الرخا
 ٣: ٢٩٠.

(٣) لا ٢: ١٣٠، ومختصر ابن ربي ٧: ٧٠، والمجموع ٧: ٦١، ومعني المحتاج ١: ٤٧٤، وبدية محمد
 ٣: ٢٢٣، والشرح الكبير ٣: ٢٢٣، والبحر الرخا ٣: ٢٩٠.

(٤) لا ٢: ١٣٠، والمجموع ٧: ٢٢، والبحر ١: ١٢٣، وبدائع صباغ ٢: ١٢١.

حجة الاسلام. وبه قال الشافعي (١).

وقال أبو حنيفة: الصبي يحتاج إلى تحديد إحرام، لأن إحرامه لا يصح عنه، وبعد يمضي على إحرامه تصوعاً، ولا ينقض فرضاً (٢).

وقال مالك: يصي والعند معاً يصيب في الخنق، ويكون بطوعاً (٣) دللنا: إجماع الفرقة وأحبارهم، ونه لا يثبتون في هذه المسألة. وهي منصوبة لهم، وقد ذكرناها ونصوصها في كتاب مقدم ذكره (٤).

مسألة ٢٢٧: وإن كان بلوع والعنق بعد الوقوف وقبل فوت وقته، مثل أن كملاً قبل صلوع محر، رجع إلى عرفت وشعر بتمكيبها، وإن لم يتركها رجع إلى شعر ووقف وقد أحرقها، وإن لم يعود إليها أو إلى أحدهما فلا يجزئها عن حجة الاسلام.

وقال الشافعي: إن عدد إلى عرفات، فوفيا قبل صلوع محر، فاحكم فيه كما لو كملاً قبل الوقوف وأنه يجزئها، وإن لم يعود إلى عرفت لم يجزئها عن حجة الاسلام (٥).

وحكي عن ابن عباس أنه قال: يجزئها عن حجة الاسلام (٦).

(١) نظر لام ٢ ١٣٠، وعمدة القاري ٢١٨ ١١، ومعني لاس قدمه ٣ ٢٠٤، وشرح كبير

٣ ١٦٩، وتفسير القرطبي ٢: ٣٧٠، وبدائع الصانع ٢ ١٢١.

(٢) عمدة القاري ١٠ ٢١٨، ومجموع ٦ ٥٨، ومعني لاس قدمه ٣ ٢٠٤، وتفسير القرطبي ٢: ٣٧٠، وبدائع الصانع ٢: ١٢١.

(٣) معني لاس قدمه ٣ ٤ ٣، وشرح كبير ٣ ١٦٩، وعمدة القاري ١٠ ٢١٨.

(٤) انظر بهذيب ٥ ٥٠٥، حديث ١٣، والاستبصار ١٤٨ ٢٢، حديث ٤٨٤ و٤٨٥، ومن لا يتحضره الفقيه ٢: ٢٦٥، حديث ١٢٨٩، والكنز ٤ ٢٧٦، حديث ٨.

(٥) الام ٢ ١٣٠، مختصر القاري ٧، والمجموع ٧ ٥٦، ومعني لاس قدمه ٣ ٢٠٤، وتفسير القرطبي

٢ ٣٧٠، وفتح العزيز ٧ ٤٢٩، ومعني المحتاج ١: ٤٦٢، واللوحي ١: ١٢٣.

(٦) سب هذا القول قدمه في المعني ٣ ٢٠٤، والشرح الكبير ٣ ١٦٨، إلى ابن عباس وما

دليلك: جمع المعرفة، ونهه لا نخشعون في أن أدرك المشعر فقد أدرك الحج، ومن فاته فقد فاته الحج (١).

مسألة ٢٢٨: كل موضع قلد أنه محرر عن حجة الاسلام، وإن كان متمتعين برمهم به سمع، وإن لم يكونا متمتعين لم يدرهمهم دم. وقال شافعي: عنهم دم. وقد في موضع آخر لا يسب في أن عيها دعاً (٢).

وقال أبو إسحاق: على قولين (٣).
وفان نوسعيد لا يصحري، ونو لطيف بن سمة لا دم، قولاً واحداً (٤).

دليلنا في متمتع: قوله تعالى: «من تمتع بالعمرة إلى حج فما يسير من هـ» (٥) وم يقصر وغير لمع، ولأصل سرعة دم، وشملها بحتح في دليل.

مسألة ٢٢٩: لا يعمد، حره بعد إلا نادى سيده. وبه قول داود ومن تابعه (٦).

وقد جميع الفقهاء: يعمد، وله أن يمسح عليه حقه، ولأفصل أن

سورتي في مجموع ٧، ٦١، ٥ رسمي في فتح العزيز ٧، ٢٩٩، سببه في المعاصي بن صريح فلاحظ.

(١) انظر جمعه ٦٧، وكذا في در إصلاح خدي ١٩٦، والهدية ٢٧٣، وهديب ٥ ٢٨٩ حديث ٩٨١، والكافي ٤ ٤٧٦ حديث ٣، ٦٠، وألفقه ٢: ٢٤٣ حديث ١١٦١، ١١٦٥.
(٢) الام ٢ ١٣٠، ومختصر سري ٧٠، ومحرر ١٢٣، والمجموع ٧ ٥٩، وفتح العزيز ٧ ٤٢٩.
وتنص لقرضي ٢ ٣٧، ونوعي لابن قدامة ٣: ٢٢٨، والشرح الكبير ٣، ٢٢٣.

(٣) انظر مجموع ٧ ٥٩، وفتح العزيز ٧ ٤٢٩.

(٤) المجموع ٧: ٥٩، وفتح العزيز ٧: ٤٣.

(٥) لقوله ١٩٦ (٦) المص ٧ ٤٣، والمجموع ٦ ٤٣، والبحر ربح ٣ ٢٨١.

لا يفسخه (١).

دليلاً: قوله تعالى: «عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء» (٢) والاحرام من حجة ذلك، ومن أحرار فعليه الدلالة، وعليه إجماع بفرقة وأحارهم (٣).

مسألة ٢٣٠: بعد إذ أفسد حجه، وكان أحراراً دون مولاه، برمه م يرم الخ، ويحب على مولاه إيداعه فيه إلا بعتديه، فإنه باختيار من أن يقدي عنه، أو يأمره بالصيام.

ول كان بعد إيداعه وحرامه رخص، لا يتصور معه الإفساد.

وقال جميع الفقهاء: أن الإفساد صحيح في الموضعين معاً (٤).

وقال أصحاب الشافعي أن المصوص أن عليه الفضة (٥)، ومن أصحابه من قال: لا قضاء عليه (٦).

دليلاً على وجوب الفضة: إذا كان ردده سببه طريقة لاحتصاص، وعموم الأحرار فمن أفسد حجه أن عليه الفضة، وهي مساوئة له، لأنها حكمت بصلحة بخرمه.

ومما إدام يكن ردده فقد بنا أن إحرامه رخص (٧).

مسألة ٢٣١: إذا أدن به سبب في إحرامه، وأفسد، وجب عليه أن ردده له في القضاء.

ولشافعي فيه وجهان:

(١) لم ٢ ١١٢، ومختصر بري ١٠، ومجموع ٦ ٤٣، والمعنى من مقدمه ٣ ٢٠٥، وشرح

كبير ٣ ١١٣، ومبسوط شرحي ٤ ١٦٥، وسحر برخر ٣ ٢٨١

(٢) التحل ٧٥٠، (٣) انظر التهذيب ٥: ٤ حدث •

(٤) الام ٢: ١١٢، ومعي المحتاج ١: ٥٣٥، والمعنى لابن قدامة ٣: ٢٠١

(٥) الام ٢: ١١٢ و ١٣٠، ومختصر المزي ٧٠، والمجموع ١: ٥١

(٦) لمجوع ٧: ٥١، ومعي المحتاج ١: ٥٣٥، والبحر الرشد ٣: ٣٢٠

(٧) تقدم في المسألة السابقة

أحدهم: به معه منه (١)، ولآخر: يس له ذلك (٢).

دليلاً: أنه إذا دل له في ذلك لزمه جميع ما يتعلّق به، وما يتعلّق به قصء ما أفسده.

مسألة ٢٣٢: إذا أفسد العد حنّاه، ولزمه قصء على ما قصاه، وعتمه سيئ، كان عليه حنّة الإسلام وحنّة القصء، ويجب عليه لبداة حنّة الإسلام، وبعد ذلك حنّة قصء. وبه قال شافعي (٣).

وهكذا بقول في الصبي إذا منع، وعبه قصء حنّاه، وبه لا يقضي قبل حنّة الإسلام، فإن أتى حنّة الإسلام كان القصء دقياً، وإن أحرم بالقصء إنعقد لحنّة الإسلام وكان القصء دقياً في دمه. وإذا تحلّ من حنّة كان أفسدها، وتحلّ منها ثم أعتق.

وأما أن عتق قبل التحلّ منه، فلا فصل بين أن يفسد بعد العتق أو قبل العتق، فإنه عصي في فسده، ولا تجزئه المساعدة عن حنّة الإسلام، وإذا قصي، وإن كان لو سلمت التي أفسدها من الفساد أجراه عن حنّة الإسلام فالقصء يجزئه عنه، مثل أن أعتق قبل فوات وقت الوقوف، ووقف بعده. وإن كان لو سلمت لم تجزئه عن حنّة الإسلام فالقصء كذلك، مثل أن يعتق بعد فوات وقت الوقوف، فيكون عليه القصء وحنّة الإسلام معاً.

وهذا كنهه ووق، ولا ما قاله من العتق قبل التحلّ (٤)، فإن معتق قبل الوقوف بالمشعر، وإن كان بعده لا يتعلّق به فساد الحج أصلاً، فتكون حنّاه دمة، ولا أنّها لا تجزئه عن حنّة الإسلام على حال.

(١) الأم ٢: ١١٢، والمجموع ٧: ٤٣، والموسمي المحتاج ١: ٥٣٥، والتهاج القوم: ٤٥٠.

(٢) المجموع ٧: ٥١، والتهاج القوم: ٤٥٠.

(٣) الأم ٢: ١١٢، والمجموع ٧: ٥٣، ونوحي ١: ١٢٣، ونهج المرير ٧: ٤٢٧.

(٤) الأم ٢: ١١٩، والمجموع ٧: ٥١ و٥٣، وعمدة العاري ١٠: ٢١٦.

دليلاً: ما قدمناه من أن من لحق المشرك فقد حقه الخلع، ومن لم يخلع فقد فاته، فهذه التفرعات يقتضيها كنهها.

مسألة ٢٣٣: إذا أدب لولي لعنه في الإحرام، ثم بداله، وأحرم العبد قبل أن يعلم به عن ذلك، صحح إحرامه. وسنرى مسجده عنه. ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما فساه (١)، والآخر: أنه ثبت. بناءً على مسألة الوكيل إذا عره قبل أن يعلم، فإن له فيه قولان (٢).

دليلاً: أن هذا إحرام صحيح انعقد دون سوء، لأن علمه بالأذن كان حصلًا ولم يعم سبي، فيجب أن يصح. لأن لمع من ذلك يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٣٤: إذا أحرم العبد بدين سيده، لم يكر لسيده أن يخلعه منه. وبه قال الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة: له أن يخلعه منه (٤).

دليلاً: طريقة الاحتياط، ولأن هذا إحرام صحيح، وحوار تخلعه منه يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٣٥: من أهل بحثنا إسعق إحرامه سواحدة منها، وكان وجود الأخرى وعدمها سواء، ولا يتعلق بها حكم، ولا يجب قصوها ولا تعدية.

وهكذا، من أهل نعمتين، أو تحفة ثم ادخل عليها أخرى، أو سعة ثم

(١) الام ٢ ١١٧، والمجموع ٧ ٤٤، ومعي ٢٣ ٢٠٥، ومعي لمع ١ ٥٣٥.

(٢) لمع ١ ٤٤، ومعي لمع ١ ٥٣٥.

(٣) الام ٢ ١١٢، والمجموع ٧ ٤٣، والشرح الموضح ١٧٢، ومعي لمع ١ ٥٣٥، ومباح المع ٤٥، والمعي لابن قدامة ٣ ٢٥.

(٤) بدائع الصنائع ٢: ١٨١، والفتاوى المدة ١: ٢٦٤، والمعي لابن قدامة ٣: ٢٠٥، والمجموع ٧:

دحر عليه حرى. وسكلام فيه راد عليه كسكلام فيه سوء. وبه قال لشافعي (١).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: بعقد احرامه بختين وكثر، وبعمرتين وأكثر، لكنه لا يمكنه المضي فيها (٢).

ثم احتموا، فقال أبو حنيفة وعمره: يكون محرماً به ما لم يأخذ في السير، وإذا أخذ فيه رتقت إحديهما ونقب لآخرى، وعنده قصاء التي رتقت والمهدي، فلا ولو حصر قبل السير تحلّ منها هديين (٣).

وقال أبو يوسف: ترتق إحديهما عقب الأعمد، وعنده قصاؤه وهدي، وتبقى الأخرى يمضي فيها (٤).

دليلنا: أن إعمد واحدة مجمع عليه، وما رد عليها ليس عليه دليل، والأصل سره بدمه، ولأنهما على أن لمضى به لا يمكن، من أوجب لقضاء في واحدة فعليه الدلالة.

مسألة ٢٣٦: الإستنحر لسحخ حائر، فإذا صار الرحن معضوباً حاراً أن يستأخر من يحج عنه، ونصح الإحارة وتبرم، ويكون للأحير أحرته، وذو فع الحج عن المكثري، وقع عن المكثري، وسقط مريض به عنه.

(١) الام ٢: ١٣٦، ومختصر انري: ٧٠، والمجموع ٧: ٢٣٦، وفتح العزيز ٧: ٢٠٣، والمغني لابن

قدامة ٣: ٢٥٥، والشرح الكبير ٣: ٢٦١.

(٢) البوط ٤: ١٧٧، والفتاوى الهندية ١: ٢٢٣، وتبيين الحقائق ٢: ٧٥، وفتاوى قاصيحي ١:

٣٠٢، والمغني لابن قدامة ٣: ٢٥٥، والشرح الكبير ٣: ٢٦١، وفتح العزيز ٧: ٢٠٣.

(٣) البوط شرحي ١: ١٧٧، وفتاوى هندية ١: ٢٢٣، وفتاوى قاصيحي ١: ٣٠٢، وفتح

صانع ٢: ١٦٠، وهدية ١: ١٨، وسين الحنفى ٢: ١٥، وسين لابن قدامة ٣: ٢٥٥،

والشرح الكبير ٣: ٢٦١.

(٤) فتاوى قاصيحي ١: ٣٠٢، وفتح الصانع ٢: ١٧، واللبوط ١: ٦٥ و٦٠، وسين

الحنفى ٢: ٧٥، والمجموع ٧: ١٤٧.

فوجه ابدلالة أنه قال: ثم حج عن شرمه. وعند أبي حنيفة لا يحج عنه (١).

وروى ابن عباس أن امرأة من حثعم سألت النبي صلى الله عليه وآله فقالت: إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يمسك عنى براحة، فهل ترى أن أحج عنه؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله: «نعم» فقالت: يا رسول الله فهل يبعه ديك؟ قال: «نعم كما لو كان عنه دين فقصيته بعه» (٢).

وهو يدل على ما قبله من ثلاثة أوجه:
أحدها: أنها سألت عن البينة عنه؟ فقال: تجوز.
ولثاني: قالت: يبعه؟ قال: نعم، فأحرره أن الحج سققد ويبعه، وعندهم يبعه ثواب سققة.

وبالثالث: أنه شفه رددش، في أنه يبعه ويسقط به قصده عنه.
وروى عنه الله بن أبي رافع عن عيسى بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وصل من يبحر فحدثه امرأة من حثعم فقالت: إن أبي شيخ كبير قد قعد، ودركته فريضة الله على عباده في حج، ولا يستطيع أداءها، فهل يحج عنه أن أؤديه عنه؟ قال: «نعم» (٣).

وهو يدل على أنها سألت عن إخراج عنه دابة؟ فقال: نعم.
مسألة ٢٣٧: إذا صحت لأجرة فلا يحج إلى نفس لموضع يدي بحرم منه.

وللشافعي فيه قولان:

(١) المعنى ٣، ١٩٦، ١١٠، ١١٠ (٢) من الكبرى ٤، ٣٢٨

(٣) رواها البيهقي في مسنده الكبرى ٤، ٣٢٩، وحذلقا في بعض النسخة ورواه من نحوه

في مسنده ٢: ٩٧٠ حديث ٢٩٠٧ عن عبد الله بن عباس.

قال في الام وسعه المزي: لا يصح: لا بأن يقول يحرم من موضع كذا وكذا (١).

وقال في الاملاء: يحرم عنه من مئة مئة المستأجر، وهو أصح القولين عندهم (٢).

دليل: أنا قد تنبأ أن لإحرام قبل لبيقات لا بحور (٣)، وإذا ثبت فلا يصح إحرامه لو شرطه عليه قبل ذلك.

ولأنه إذا ثبت الأقوى ثبت الآخر، لأن أحد لا يقض.

وأيضاً روى صروس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «هذه لمواقب لأهلها، ولكن اتقوا عليهن من غير أهلها من أرد حتماً أو عمرة» (٤).

وهذا عام في كل أحد، ما لم يكن أو عمر مائة.

مسألة ٢٣٨: إذا قال الإنسان: أول من ينجح عي فله مائة، فبدرجته فتح عنه استحقاق المائة. وبه قال الشافعي (٥).

وقال المزي: لا يستحق المائة، وله أجرة المثل (٦).

دليلنا: أن هذا شرط وحرأ، وسبي صلى الله عليه وآله قال: «المؤمنون

(١) لام ٢ ١٢٤، ومختصر المزي ١١، ومجموع ٦ ١٥١٢٣١، ونوحد ١ ١١١، وفتح تحرير ٧ ٥١.

(٢) لمجموع ٧ ١٥١٢٣١، ونوحد ١ ١١١، وفتح التحرير ٧ ٥١.

(٣) راجع المسألة ٦٢.

(٤) رواه بخاري في صحيحه ٢ ١٦٥، ومسلم في صحيحه ٢ ٨٣٨ حديث ١١، وبنسائي في مسنده ٥ ١٢٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٥ ٢٩ باختلاف في بعض ألفاظه.

(٥) لام ٢ ١٢٩، ومجموع ٧ ١٢٢ و ١٥١٣٢، ونوحد ١ ١١١، ومعني تحتج ١: ٤٧٠، وفتح العريض ٧: ٥١.

(٦) مختصر المزي ٧١، ومجموع ٧ ١٢٢ و ١٥١٣٧، ونوحد ١ ١١١، وفتح تحرير ٦ ٥.

عند شروطهم» (١) وليس في الشرع منع منه.

مسألة ٢٣٩: إذا أحرم لأخر الحج عن المستأجر، انعقد عتق أحرم عنه، وإن فسد لأخر، حج يعقب عن المستأجر، وإن وصار محرماً بحجة عن نفسه وسدة، فعنه قصدها عن نفسه. والحج راق عنه بمنزلة حر، يبرمه أن يحج عنه فيما بعد إن كانت الحجة في يدته، ولم يكن له فتح هذه الاحارة، لأنه لا دليل على ذلك.

وإن كانت معينة بمسح الإحارة، وكذا على المستأجر أن يستأجر من يوثق عنه. وبه قال الشافعي، إلا أنه قال: إن كانت الحجة في الذمة وكان المستأجر حراً، أن يفتح عنه، وإن كان متأم بكن لبون فسخه (٢) وقد مرى إذا أفسدها لم تصب إليه بل أفسد حج عمره، فيمضي في فاسدها عن المستأجر، وعن الآخر بدنة، ولا قضاء على واحد منهما (٣).
دليلاً على استنده أنه ستأجره على أن يحج عنه حجة صحيحة شرعية، وهذه وسدة غير شرعية، فحج لا يجزئ.

وقت تخوير الفسخ عنه فليس في الشرع ما يدر عليه.

مسألة ٢٤٠: إذا استأجر رجلاً رجلاً سح عنه، لم يصح عنها ولا عن واحد منهما، ولا خلاف، ولا يصح عبداً إحرامه عن نفسه، ولا يعقب إليه

(١) روى شيخنا في تهذيب ٦ ٣٦١ حديث ٥٠٣، والاسناد ٣ ٢٣٢ حديث ٨٣٥، حذر صواباً أسنده عن منصور بن ربح عن عبد صالح عنه سلام وفي آخره قال عليه السلام. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أعتق عبد سوطه»
و. والله شيخنا في الكافي ٥ ١٠٤ حديث ٦، طريق آخر عن منصور بن ربح عن عبد أبي الحسن موسى عنه سلام رجلاً إلى من حله وقد يقسم معنى حديث أبي بكر. وفيه قوله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أعتق عبد سوطه» فلاحظ

(٢) لا م ٢ ٢٤١ ٢٥، ومختصر بري ٦١، ومجموع ٧ ٣٤، وفتح المبرور ٧ ٦٦ - ٦٧

(٣) لمجموع ٧: ١٣٤، وفتح المبرور ٧: ٦٦ - ٦٧.

وقال الشافعي: يتقلب الإحرام إليه (١).

دليلنا: أن انقلاب ذلك إليه يحتاج إلى دليل، ونص ذلك من سيرة الإحرام سنة، فإدائهم يوعى نفسه فقد تحرد عن سنته، وقد حرد عن سنته فلا يحريه.
مسألة ٢٤١: إذا أحرم لأخر عن نفسه وعن من استأجره، لم يستعده الإحرام عنها، ولا عن واحد منها.

وفان الشافعي يستعده دون المسأخر (٢).

دليلنا: ما قدمناه في المسألة الأولى.

مسألة ٢٤٢: إذا أفسد حتى فعله القضاء، وقد تنسب القضاء فاقصده، فإنه يلزمه القضاء ثانياً.

وفان الشافعي: لا يلزمه قضاء شيء (٣).

دليلنا: عموم الآخر، ووردة في أن من أفسد حتى كان عليه القضاء (٤).

ولم يفتضوا.

مسألة ٢٤٣: إذا أحرم أو حصر من الإحرام، لا يستحق شيئاً

من الإحرام وعنه جمهور أصحاب الشافعي (٥).

وفان الأصطحرى ونصريي سنة المرمضة (٦) حتى صدوا بس من عن

الحق فرجعوا، أنه يستحق عن الآخر بقدره سمن (١)

(١) الام ٢: ١٢٥، والمجموع ٧: ١٣٨.

(٢) الام ٢: ١٢٥، والمجموع ٧: ١١٨ و ١٣٨، وفتح العزيز ٧: ٣٦.

(٣) المجموع ٧: ٣٨٩، ومعني المحتاج ١: ٥٢٣، وفتح العزيز ٧: ٤٧٣.

(٤) راجع لمسألة ٢٠٥.

(٥) ١٢٤٣-١٢٤٤، والنحو ٣: ٣٠٥، ٣: ٣٠٥، ٣: ٣٠٥.

(٦) انظر حوادث سنة ٢٩٤ من الكامات ١: ١٠٤، ١: ١٠٤، ١: ١٠٤، وفتح

القدر ٢: ١٢٧، وفتاوى قاصحات ١: ٣٠٣.

(٧) مختصر المري: ٧١، والمجموع ٧: ١٣٧، وفتح العزيز ٧: ٧٢.

وور أصحاب الشافعي: انه فتننا من قبل نفوسهم، إلا أنهم حزره
على مذهب الشافعي (١).

دليلاً: لا إحارة انه وقعت على فعل حج، وهذا لم يفعل شيئاً منه،
فيجب أن لا يستحق إحارة، ومن أوجب له ذلك فعبه الدلالة.
و يقول في هسي م وقد اصرفي، لأنه كمن سؤجر على فعل حج
سؤجر على قطع مقة، وهذا قد قطع قطعة منه، فيجب أن يستحق الإحارة
بحسبه

مسألة ٢٤٤: إذا مات أو أحصر بعد إحرام سقصب عنه عهده حج، ولا
يلزمه رد شيء من الإحارة، وبه قال أصحاب الشافعي (٢)، إن كان بعد
الفرار من لأركان، كمن نخل سطوف، ولم يقو على لميب عى ولرمي.
ومهم من قال: يرد قولاً واحداً (٣).

ومهم من قال: على قولين (٤).

وان مات بعد أن فعل بعض لأركان، وبقي بعض، قد في الام: له
من الإحارة بقدر ما عمل (٥)، وعليه أصحابه (٦)، وهذا لا يسحق
شيئاً (٧)، فالمسألة على قولين.

دليلاً: إجماع عرفة. وان هذه المسألة منصوصة به، لا يختلفون فيها.

مسألة ٢٤٥: إذا أحرم الأخير ومات، فقد قبل أنه سقط حج عنه.

(١) المجموع ٧: ١٣٧ و ١٥٥: ٨٤.

(٢) لا ٢: ١٢٤، والمجموع ٧: ١٥٥، ١٣٦ و ١٥٥، وفتح التحرير ٧: ٧٢.

(٣) المجموع ٧: ١٣٧ و ١٥٥، وفتح التحرير ٧: ٧٢.

(٤) المجموع ٧: ١٣٦ و ١٥٥، وفتح التحرير ٧: ٧٠.

(٥) الام ٢: ١٢٤، والمجموع ٧: ١٣٦ و ١٥٥، وفتح التحرير ٧: ٧٠.

(٦) مختصر لمري ١١، والمجموع ١: ١٣٦، وفتح التحرير ٨٣، وفتح التحرير ٧: ٧٠.

(٧) الام ٢: ١٢٤، والمجموع ٧: ١٣٦، وفتح التحرير ٧: ٧٠.

إذا استأخره لسمع عنه ففرد أو أفرد ٣٩١

ول كذا أحرم عن نفسه فلا يجوز أن يفتنه في غيره.

وللشافعي فيه قولان:

قوله في تقديم: يجوز له الساء عليه، وسنة عنه غيره، ولا آخر: أنه لا يصح ذلك (١).

دليلنا أن حور ذلك يحتاج إلى دلالة، لأن الأصل في الشريعة أن لا تحري عدة، لا عن واحد، من أحده عن اثنين فعليه دلالة.

مسألة ٢٤٦: إذا استأخِرَ رجلاً على أن يخبر عنه مثلاً من أبيه، فوُثِّقَ لأخيه الميثاق، ثم أحرم عن نفسه بأعمرة، فمحل من حقه عن المستأخر، فإن كانت حجة حقه من الميثاق صحت، وإن حثها من مكة وهو متمكن من الرجوع إلى أبيهات لم تحره، وإن مكته صحت حقه، ولا يلزمه دم.

وقال شافعي مثلاً، إلا أنه قال: حثته صحيفه، فدر على الرجوع أو لم يقدر، ويبرمه دم، لإحلاله الرجوع إلى أبيه (٢).

دليلنا: أنه استأخره على أن يخبر من يثبت بنيه، وقد حث من عمره فقد فعل غير ما أمر به، وجرت عنه حجاج، في دليل، وقد مع شتمه فلا خلاف فيه في حرثه، وإن حث عليه حجاج، في دليل.

مسألة ٢٤٧: إذا استأخره لسمعه عنه، ففرد أو أفرد، لم تحره عنه.

وقوله في دفعي: أن قرب عنه أخرا (٣) على تفسيره في حجاب

(١) المجموع ٧: ١٥١٣٦ و ٨٣

(٢) الأم ٢: ١٢٥، ومختصر القرافي: ٧١، والمجموع ٧: ١٢٨، وسنن ٣: ١٩٠، وشرح الكبير ٣: ١٩٠.

١٩٠، وفتح العزيز ٧: ٥٤

١٣ زاد ٢: ٢٥، ومختصر القرافي: ٣٣، وسنن ٣: ١٩٠، وشرح الكبير ٣: ٩١، وفتح

وهل يرث من الأجرة بقدر ما ترك منها من العمل؟ وجهان (١).
 وإن أقرده عنه، فإن أتى بالحج وحده دون العمرة، فعليه أن يرث من
 الأجرة بقدر عمل العمرة (٢).

وإن حج وعمر بعد الحج، فإن عد إلى الميت فأحرم بها منه فلا
 شيء عليه، وإن أحرز بالعمرة من أدنى الحن فعليه دم (٣)
 وهل عليه أن يرث من الأجرة بقدر ما ترك من عمل العمرة؟
 وجهان (٤).

دليلاً: أن من ذكرناه م يأت عما ستأخذه عنه وأتى بغيره، فمن قول أنه
 يحري عنه فعليه بدلالة، وليس في شرع ما يدت عليه.
 مسألة ٢٤٨: إذا ستأخذه بالأفراد، فتمتع، فقد أحرأه.
 وقان للشافعي: أن كان في كلامه ما يوحي التحجير أحرأه ولا شيء
 عليه، وإن لم يكن ذلك في كلامه وقعت العمرة عن الأحر، وحج عن
 استأخره، وعنه دم لأجل أنه بالأحره من الحج من لم يصب (٥).
 وفي وجوب رث الأجرة بقدر ما ترك من عمل الحج طريقان (٦).
 دليل: إجماع مدنفه، فإن هذه المسألة مصوصة لهم.
 مسألة ٢٤٩: إذا أوصى أن يحج عنه نفوذاً، صححت الوصية.
 وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: الوصية باطنة (٧). والثاني: صحيحة (٨).

(١) و(٢) و(٣) المجموع ٧: ١٣٣.

(٤) الأم ٢: ٢٥ والمجموع ٧: ١٣٣، وفتح العزيز ٧: ٦٣.

(٥) الأم ٢: ١٢٥، والمجموع ١: ١٣٣، وفتح العزيز ٦: ٦٤، والمجموع ١: ٣٣.

(٦) الأم ٢: ١٢٢، والمجموع ١: ١١٤، وفتح العزيز ٦: ٦٤، والوحيد ١: ١١٠.

(٨) المجموع ٧: ١١٤، والوحيد ١: ١١٠، وفتح العزيز ٧: ٤٠.

دليلاً: قوله تعالى: «فمن بذل بعد سمعه فإنها تمت على لسان يبدلوه» (١).

ونص إجماع الصفة دليل عليه، وأنه لا يختلفون فيه.

مسألة ٢٥٠: إذا قال: حج عني سقطت، أو عني ما سقوت، كانت الإحارة باطلة، وإن حج عنه ربه أحرة منت. وبه قال الشافعي (٢).
وقال نوحيفة: لإجارة صحيحة (٣).

دليلاً: أن هذه إحارة مبهمة، ومن شرط الإحارة أن يذكر معوض عنها.
مسألة ٢٥١: من قال: أو من يحج عني فله مائة، كانت حجة صحيحة.

وقال المزني: إجارة فاسدة (٤).

دليلاً: أن هذا شرط وحرء محض، ولا مانع يمنع من ذلك، فيسعي أن يكون صحيحاً.

مسألة ٢٥٢: إذا قال: حج عني أو عمر بدته، كان صحيحاً، في حج أو عمر استحق المنة.

وقال الشافعي: الإحارة باطلة، لأنها مبهمة، فإن حج أو اعتمر

(١) البقرة ١٨١.

(٢) لأن ٢ ١٢٩ ١٣٠، ويختصر إمامي ٧١، ومجموع ٧ ١٢٣ و ١٥ ٣٢، ومعني المحتج ١.

٤٦٠، وفتح المبرور ٧ ٥٢.

(٣) بده في المسألة (٢٣٦) لاشارة إلى قول أبي حنيفة في عدم حوار الإحارة على الحج، فإذا فعل

كانت الإحارة رخصة، وقد فعل لأخيه موسى بن بكر بن أبي حج عن أخيه، ويكون

مستكره في ثوب نفسه، وقد فعل مع أخيه شيعة، وكان صحيحاً لإحارة أخيه

منه على عهد الرسول.

(٤) مجموع ٧ ١٢٢، ونحوه ١١١، وفتح المبرور ٧ ٥١ ٥٢.

استحق اجرة المثل (١).

دليلنا: ان هـ تخير بين الحج والعمرة بخره معسومة، وليس محجوب، ولا مبيع يبيع عنه، فمن ادعى البيع فعليه الدلالة.

مسألة ٢٥٣: إذا قال: من يبيع عني فدية عبد، أو دينار، أو عشرة درهم كان صحيحاً، وبكوبه مستأجر مخير في إعصائه أيها شاء.

وقول الشافعي: عقد بطل، فإن حج سحق اجرة المثل (٢).

دليلنا: ما فده في مسألة الأولى سوء، من أنه تخير وليس محجوب، فمن ادعى ذلك فعليه الدلالة.

مسألة ٢٥٤: من كان عليه حجة الإسلام وحجة الدر لم يحركه أن يبيع الدر فس حجة لا سلام، فإن حلف وحج سنة الدر بقلب إلى حجة الإسلام.

وقال شافعي بقلب إلى حجة لا سلام (٣).

وهكذا الخلاف في الأخير، إذ استأجره، وكان معصوماً سحج عنه حجة الدر لا بقلب إلى حجة لا سلام. وعند الشافعي بقلب (٤).

دليلنا: قول لبي صلى الله عليه وآله: «الاعمال بالنيات» (٥) وطهرها يعتصم بمطاعة لأعمال لبيات، فمن قال بقلب إلى غيرها فعليه الدلالة.

(١) الام ٢: ١٢٩، ومختصر اربع ٧، والوجيز ١: ١١١، والمجموع ٧: ١٢٣، وفتح العزيز ٧: ٥١.

(٢) الوجيز ١: ١١١، والمجموع ٧: ١٢٣ و ١٥٨، وفتح العزيز ٧: ٥٢.

(٣) الام ٢: ١٣٠، والمجموع ٧: ١١٧، والوجيز ١: ١١١، وفتح العزيز ٧: ٣٤.

(٤) الام ٢: ١٣١، والمجموع ٧: ١١٧ و ١١٨، وفتح العزيز ٧: ٣٥.

(٥) تهذيب ١: ١٨٦ حديث ٥١٨ و ٥١٩، وألمالي الشيخ لشمس ٢: ٢٣١، ومصحح البخاري

١: ٢، ومسنّد أحمد بن حنبل ١: ٢٥، وسنن البيهقي ٧: ٣٤١.

مسألة ٢٥٥: إذا استأخره سحق عنه، فاعتمر عنه، أو بعتمر فحج عنه، لم يقع ذلك عن المحجوج عنه، سواء كان حياً أو ميتاً، ولا يستحق عنه شيئاً من الاجرة.

وقال الشافعي: ان كان لمحجوج عنه حياً وقعت عن لأخر، وإن كان ميتاً وقعت عن المحجوج عنه، ولا يستحق شيئاً من الاجرة على حال (١).
 دليلنا: أنه من فعل من استأخره فيه، بل حذف ذلك، من دعوى خلافه يجزي عنه فعليه الدلالة.

مسألة ٢٥٦: إذا كان عليه حنظل حجة الاسلام وحجة بدر وهو معصوب، حر أن يسأخر رجلاً لسحق عنه في سنة واحدة. وبه قال الشافعي (٢).

وفي أصحابه من قال: لا يجوز ذلك، كما لا يجوز أن يمسح الحنظل في سنة واحدة (٣).

دليلنا: أن منع من ذلك يحتاج إلى دليل، وليس كذلك هو نفسه، لأن ذلك مجمع على المنع منه.

مسألة ٢٥٧: إذا أتى متمتع بأفعد العمرة من طواف والسعي والخلق، ثم أحرم بسحق وأتى بأفعدته جمعاً، ثم ذكر أنه طواف أحد الطوافين، ثم العمرة أو حنظل غير طهارة، ولا يدري أيهما هو، فعليه أن يعيد الطواف بوضوء، ويعيد بعده السعي، ولا دم عليه.

وقال الشافعي: يرمي بأفعد الأثرين، فمعرض أن كان من طواف العمرة يعيد طواف والسعي، ويأخذ حنظل الحنظل عليها، وعليه دمان،

(١) الام ٢: ١٢٤ و ١٢٩، والمجموع ٧: ١٣٤.

(٢) الام ٢: ١٣١، والمجموع ٧: ١١٧، وفتح المريد ٧: ٣٦.

(٣) المجموع ٧: ١١٧، وفتح المريد ٧: ٣٦.

وان كان من طواف الخنخ فعليه أن يعيد لطوافه ولسعاه، وعليه دم (١).
 دليلنا: أن إعادة طوافه ولسعاه مجمع عليه، والزام لدم يحتاج إلى
 دليل، والأصل براءة الدمة.

مسألة ٢٥٨: إذا قتل المحرم صيداً لرمه الحراء، سواء كان ذاكرًا
 بلا حرم عامداً إلى قتل الصيد، أو كان ناسياً للاحرام محطاً في قتل الصيد،
 أو كان ذاكرًا بلا حرم محطاً في قتل الصيد، أو ناسياً للاحرام عامداً في
 نفس. وله قال أبو حنيفة، ومالك، وشافعي، وعامة أهل العلم (٢).
 وقال محمد: إنما يجب الحراء في قتل صيد إذا كان ناسياً للاحرام، أو
 محطاً في قتل الصيد، وأما إذا كان عامداً فيها فلا حرم عليه (٣).
 وقال داود: إنما يجب الحراء على من عمد دون حصى (٤).
 دليلنا على فريقين، جمع الفرق، وطريقه الاحتمال.
 وعنى محمد قوله تعالى: «ومن فتنه منكم متعمداً فحراء مثل ما قتل من
 صيد» (٥).

وعنى داود مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «قال: «في
 الضيع كبش إذا أصابه لمحرم» (٦) ولم يفرق.

(١) المجموع ٧: ٢٣٨، وفتح المبرور ٧: ٢٣١

(٢) لام ٢: ١٨٢ و٢٠٧، ومختصر عربي ١: ٤٧١ والمجموع ٧: ٤٣٨، ونوح ١: ١٢٨، والمختل ٧: ١٥، ٢: ٢٧١، وسنن ٤: ٩٦، وعلمة القاري ١٠: ١٦١، والمعي لأبي قدامة ٣: ٥٤١،
 ومختصر عربي ٦: ٣٠٦، و... ٢: ٢٠٢، والمعني ٢: ٥٣٤، ونوح ١: ١٢٦، وفتح
 ٣: ٣٢، وفتح المبرور ٤: ٢٤، وسنن ٣: ٣١، وشرح ٣: ٣٥٢

(٣) مختل ٧: ٢١٥، وحكمه غير صحيح من ٤: ٤٧١، وسنن القاري ١٠: ١٦١، ومختصر
 القرطبي ٦: ٣٠٨، والمجموع ٧: ٣٢٠.

(٤) مختل ٧: ١٩٤ و٢١٤، وسنن القاري ١٠: ١٦١، والمعني لأبي قدامة ٣: ٥٤١، ومختصر

القرطبي ٣: ٣٠٧، وبذلية المجتهد ١: ٣٤٦، والشرح الكبير ٣: ٣٥٢

(٦) من السيق ٥: ١٨٤.

(٥) المائدة ٩٥

مسألة ٢٥٩: إذا عاد إلى فعل الصيد، وجب عليه الجراء ثانياً. وبه قال عامة أهل العلم (١).

وروي في كثير من أحاديثنا أنه إذا عاد لا يجب عليه الجراء، وهو ممن ينتقم الله منه (٢)، وهو مدي ذكرته في سبعة (٣)، وبه قال دود (٤).
 دليلنا: على الأول قوة معاني: ومن قتله منكم متعمداً فجرأ مثل ما قتل من سمه (٥) ولم يفرق بين الأول وثاني، وقوله بعد ذلك: ومن عاد فينتقم الله منه (٦) لا يوجب سقاط جراء، لأنه لا يمتنع أن يكون بالعادة ينتقم الله منه وإن لزمه الجراء.

وإذا ما شائي، فطريقته لأحرر حتى ذكره في الكتاب (٧)، ويمكن أن يستدل بقوله: «من عاد فينتقم الله منه» (٨) ولم يوجب الجراء، وبفوي ذلك أن لأصل براءة بدمه، وشعبها يحتاج إلى دليل.

مسألة ٢٦٠: إذا قتل صيداً، فهو محتر بين ثلاثة أشياء، بين أن يرحم مثله من السم، وبين أن يقوم مثله درهمه ويشتري به طعاماً ويتصدق به، وبين أن يصوم عن كل مدي يوماً.

ول كان الصيد لا مثل به وهو محتر بين شئين، بين أن يقوم بصيد ويشتري شحمه طعاماً ويتصدق به، أو يصوم عن كل مدي يوماً، ولا يجوز

(١) بحش ٧ ٢٢٨، ومسنون بحش ٦ ١٠٣، وحكمه عاد إلى لاس عرو ٢ ٦٧٥، وأحكام القرآن لمخصص ٢ ٤٧٥، ولأه ٢ ٨٣، ومجموع ٦ ٣٢٣، ومده بحش ١ ٣٤٦، والبحر برحار ٣ ٣١٣.

(٢) نهديب ٥ ٤٦٦، حديث ١٦٣٣، ولا يصح ٢ ٢١، حديث ٦٢ (٣) نهديب ٢٢٦، (٤) غرائب القرآن مصوع ٣ من جمع ١٠ ٣٩، والمجموع ٧ ٣٧٣، وبحر الزخار ٣ ٣١٣، (٥) واللائحة ٩٥.

(٦) نهديب ٥ ٣٧٢ و٤٦٧، حديث ١٢٩٧، ولا يصح ٢ ١٦٣٣، والاصبصار ٢ ١ ٢٢٦، (٨) اللائحة ٩٥.

مسألة ٢٦١: ماله مثل، مخصص عليه عددا، وقد فصله في نهاية وتهذيب الأحكام وغيرهما (١).

وقال الشافعي: ما قصب الصخار فيه مثل، مثل البدة في سعة، والقرة في حمار وحش، والثدة في بطي وأعر، فإنه يرجع إلى قوهم فيه، وما لم يقصو فيه شيء يرجع إلى قول عدس (٢).

وهل يجوز أن يكون أحدهما عددا أم لا؟ لأصحابه فيه قولان (٣).
دليلا: إجماع القرة، وأحبارهم (٤) وعنه عملهم، فإن فرض أن يحدث ما لا يصح فيه، رجعت فيه إلى قول عدلين على ما يقتضيه ظاهر القرآن (٥).
مسألة ٢٦٢: في صغار أولاد الصيد صغار أولاد المثل. وبه قال الشافعي (٦)، وأبو حنيفة: لا أن أن حيثة يوجب عقبة (٧).

(١) ٢٢٢: ٢٢٢، ٢٢٣: ٢٢٣، ٢٢٤: ٢٢٤، ٢٢٥: ٢٢٥، ٢٢٦: ٢٢٦، ٢٢٧: ٢٢٧، ٢٢٨: ٢٢٨، ٢٢٩: ٢٢٩، ٢٣٠: ٢٣٠، ٢٣١: ٢٣١، ٢٣٢: ٢٣٢، ٢٣٣: ٢٣٣، ٢٣٤: ٢٣٤، ٢٣٥: ٢٣٥، ٢٣٦: ٢٣٦، ٢٣٧: ٢٣٧، ٢٣٨: ٢٣٨، ٢٣٩: ٢٣٩، ٢٤٠: ٢٤٠، ٢٤١: ٢٤١، ٢٤٢: ٢٤٢، ٢٤٣: ٢٤٣، ٢٤٤: ٢٤٤، ٢٤٥: ٢٤٥، ٢٤٦: ٢٤٦، ٢٤٧: ٢٤٧، ٢٤٨: ٢٤٨، ٢٤٩: ٢٤٩، ٢٥٠: ٢٥٠، ٢٥١: ٢٥١، ٢٥٢: ٢٥٢، ٢٥٣: ٢٥٣، ٢٥٤: ٢٥٤، ٢٥٥: ٢٥٥، ٢٥٦: ٢٥٦، ٢٥٧: ٢٥٧، ٢٥٨: ٢٥٨، ٢٥٩: ٢٥٩، ٢٦٠: ٢٦٠، ٢٦١: ٢٦١، ٢٦٢: ٢٦٢، ٢٦٣: ٢٦٣، ٢٦٤: ٢٦٤، ٢٦٥: ٢٦٥، ٢٦٦: ٢٦٦، ٢٦٧: ٢٦٧، ٢٦٨: ٢٦٨، ٢٦٩: ٢٦٩، ٢٧٠: ٢٧٠، ٢٧١: ٢٧١، ٢٧٢: ٢٧٢، ٢٧٣: ٢٧٣، ٢٧٤: ٢٧٤، ٢٧٥: ٢٧٥، ٢٧٦: ٢٧٦، ٢٧٧: ٢٧٧، ٢٧٨: ٢٧٨، ٢٧٩: ٢٧٩، ٢٨٠: ٢٨٠، ٢٨١: ٢٨١، ٢٨٢: ٢٨٢، ٢٨٣: ٢٨٣، ٢٨٤: ٢٨٤، ٢٨٥: ٢٨٥، ٢٨٦: ٢٨٦، ٢٨٧: ٢٨٧، ٢٨٨: ٢٨٨، ٢٨٩: ٢٨٩، ٢٩٠: ٢٩٠، ٢٩١: ٢٩١، ٢٩٢: ٢٩٢، ٢٩٣: ٢٩٣، ٢٩٤: ٢٩٤، ٢٩٥: ٢٩٥، ٢٩٦: ٢٩٦، ٢٩٧: ٢٩٧، ٢٩٨: ٢٩٨، ٢٩٩: ٢٩٩، ٣٠٠: ٣٠٠، ٣٠١: ٣٠١، ٣٠٢: ٣٠٢، ٣٠٣: ٣٠٣، ٣٠٤: ٣٠٤، ٣٠٥: ٣٠٥، ٣٠٦: ٣٠٦، ٣٠٧: ٣٠٧، ٣٠٨: ٣٠٨، ٣٠٩: ٣٠٩، ٣١٠: ٣١٠، ٣١١: ٣١١، ٣١٢: ٣١٢، ٣١٣: ٣١٣، ٣١٤: ٣١٤، ٣١٥: ٣١٥، ٣١٦: ٣١٦، ٣١٧: ٣١٧، ٣١٨: ٣١٨، ٣١٩: ٣١٩، ٣٢٠: ٣٢٠، ٣٢١: ٣٢١، ٣٢٢: ٣٢٢، ٣٢٣: ٣٢٣، ٣٢٤: ٣٢٤، ٣٢٥: ٣٢٥، ٣٢٦: ٣٢٦، ٣٢٧: ٣٢٧، ٣٢٨: ٣٢٨، ٣٢٩: ٣٢٩، ٣٣٠: ٣٣٠، ٣٣١: ٣٣١، ٣٣٢: ٣٣٢، ٣٣٣: ٣٣٣، ٣٣٤: ٣٣٤، ٣٣٥: ٣٣٥، ٣٣٦: ٣٣٦، ٣٣٧: ٣٣٧، ٣٣٨: ٣٣٨، ٣٣٩: ٣٣٩، ٣٤٠: ٣٤٠، ٣٤١: ٣٤١، ٣٤٢: ٣٤٢، ٣٤٣: ٣٤٣، ٣٤٤: ٣٤٤، ٣٤٥: ٣٤٥، ٣٤٦: ٣٤٦، ٣٤٧: ٣٤٧، ٣٤٨: ٣٤٨، ٣٤٩: ٣٤٩، ٣٥٠: ٣٥٠، ٣٥١: ٣٥١، ٣٥٢: ٣٥٢، ٣٥٣: ٣٥٣، ٣٥٤: ٣٥٤، ٣٥٥: ٣٥٥، ٣٥٦: ٣٥٦، ٣٥٧: ٣٥٧، ٣٥٨: ٣٥٨، ٣٥٩: ٣٥٩، ٣٦٠: ٣٦٠، ٣٦١: ٣٦١، ٣٦٢: ٣٦٢، ٣٦٣: ٣٦٣، ٣٦٤: ٣٦٤، ٣٦٥: ٣٦٥، ٣٦٦: ٣٦٦، ٣٦٧: ٣٦٧، ٣٦٨: ٣٦٨، ٣٦٩: ٣٦٩، ٣٧٠: ٣٧٠، ٣٧١: ٣٧١، ٣٧٢: ٣٧٢، ٣٧٣: ٣٧٣، ٣٧٤: ٣٧٤، ٣٧٥: ٣٧٥، ٣٧٦: ٣٧٦، ٣٧٧: ٣٧٧، ٣٧٨: ٣٧٨، ٣٧٩: ٣٧٩، ٣٨٠: ٣٨٠، ٣٨١: ٣٨١، ٣٨٢: ٣٨٢، ٣٨٣: ٣٨٣، ٣٨٤: ٣٨٤، ٣٨٥: ٣٨٥، ٣٨٦: ٣٨٦، ٣٨٧: ٣٨٧، ٣٨٨: ٣٨٨، ٣٨٩: ٣٨٩، ٣٩٠: ٣٩٠، ٣٩١: ٣٩١، ٣٩٢: ٣٩٢، ٣٩٣: ٣٩٣، ٣٩٤: ٣٩٤، ٣٩٥: ٣٩٥، ٣٩٦: ٣٩٦، ٣٩٧: ٣٩٧، ٣٩٨: ٣٩٨، ٣٩٩: ٣٩٩، ٤٠٠: ٤٠٠، ٤٠١: ٤٠١، ٤٠٢: ٤٠٢، ٤٠٣: ٤٠٣، ٤٠٤: ٤٠٤، ٤٠٥: ٤٠٥، ٤٠٦: ٤٠٦، ٤٠٧: ٤٠٧، ٤٠٨: ٤٠٨، ٤٠٩: ٤٠٩، ٤١٠: ٤١٠، ٤١١: ٤١١، ٤١٢: ٤١٢، ٤١٣: ٤١٣، ٤١٤: ٤١٤، ٤١٥: ٤١٥، ٤١٦: ٤١٦، ٤١٧: ٤١٧، ٤١٨: ٤١٨، ٤١٩: ٤١٩، ٤٢٠: ٤٢٠، ٤٢١: ٤٢١، ٤٢٢: ٤٢٢، ٤٢٣: ٤٢٣، ٤٢٤: ٤٢٤، ٤٢٥: ٤٢٥، ٤٢٦: ٤٢٦، ٤٢٧: ٤٢٧، ٤٢٨: ٤٢٨، ٤٢٩: ٤٢٩، ٤٣٠: ٤٣٠، ٤٣١: ٤٣١، ٤٣٢: ٤٣٢، ٤٣٣: ٤٣٣، ٤٣٤: ٤٣٤، ٤٣٥: ٤٣٥، ٤٣٦: ٤٣٦، ٤٣٧: ٤٣٧، ٤٣٨: ٤٣٨، ٤٣٩: ٤٣٩، ٤٤٠: ٤٤٠، ٤٤١: ٤٤١، ٤٤٢: ٤٤٢، ٤٤٣: ٤٤٣، ٤٤٤: ٤٤٤، ٤٤٥: ٤٤٥، ٤٤٦: ٤٤٦، ٤٤٧: ٤٤٧، ٤٤٨: ٤٤٨، ٤٤٩: ٤٤٩، ٤٥٠: ٤٥٠، ٤٥١: ٤٥١، ٤٥٢: ٤٥٢، ٤٥٣: ٤٥٣، ٤٥٤: ٤٥٤، ٤٥٥: ٤٥٥، ٤٥٦: ٤٥٦، ٤٥٧: ٤٥٧، ٤٥٨: ٤٥٨، ٤٥٩: ٤٥٩، ٤٦٠: ٤٦٠، ٤٦١: ٤٦١، ٤٦٢: ٤٦٢، ٤٦٣: ٤٦٣، ٤٦٤: ٤٦٤، ٤٦٥: ٤٦٥، ٤٦٦: ٤٦٦، ٤٦٧: ٤٦٧، ٤٦٨: ٤٦٨، ٤٦٩: ٤٦٩، ٤٧٠: ٤٧٠، ٤٧١: ٤٧١، ٤٧٢: ٤٧٢، ٤٧٣: ٤٧٣، ٤٧٤: ٤٧٤، ٤٧٥: ٤٧٥، ٤٧٦: ٤٧٦، ٤٧٧: ٤٧٧، ٤٧٨: ٤٧٨، ٤٧٩: ٤٧٩، ٤٨٠: ٤٨٠، ٤٨١: ٤٨١، ٤٨٢: ٤٨٢، ٤٨٣: ٤٨٣، ٤٨٤: ٤٨٤، ٤٨٥: ٤٨٥، ٤٨٦: ٤٨٦، ٤٨٧: ٤٨٧، ٤٨٨: ٤٨٨، ٤٨٩: ٤٨٩، ٤٩٠: ٤٩٠، ٤٩١: ٤٩١، ٤٩٢: ٤٩٢، ٤٩٣: ٤٩٣، ٤٩٤: ٤٩٤، ٤٩٥: ٤٩٥، ٤٩٦: ٤٩٦، ٤٩٧: ٤٩٧، ٤٩٨: ٤٩٨، ٤٩٩: ٤٩٩، ٥٠٠: ٥٠٠، ٥٠١: ٥٠١، ٥٠٢: ٥٠٢، ٥٠٣: ٥٠٣، ٥٠٤: ٥٠٤، ٥٠٥: ٥٠٥، ٥٠٦: ٥٠٦، ٥٠٧: ٥٠٧، ٥٠٨: ٥٠٨، ٥٠٩: ٥٠٩، ٥١٠: ٥١٠، ٥١١: ٥١١، ٥١٢: ٥١٢، ٥١٣: ٥١٣، ٥١٤: ٥١٤، ٥١٥: ٥١٥، ٥١٦: ٥١٦، ٥١٧: ٥١٧، ٥١٨: ٥١٨، ٥١٩: ٥١٩، ٥٢٠: ٥٢٠، ٥٢١: ٥٢١، ٥٢٢: ٥٢٢، ٥٢٣: ٥٢٣، ٥٢٤: ٥٢٤، ٥٢٥: ٥٢٥، ٥٢٦: ٥٢٦، ٥٢٧: ٥٢٧، ٥٢٨: ٥٢٨، ٥٢٩: ٥٢٩، ٥٣٠: ٥٣٠، ٥٣١: ٥٣١، ٥٣٢: ٥٣٢، ٥٣٣: ٥٣٣، ٥٣٤: ٥٣٤، ٥٣٥: ٥٣٥، ٥٣٦: ٥٣٦، ٥٣٧: ٥٣٧، ٥٣٨: ٥٣٨، ٥٣٩: ٥٣٩، ٥٤٠: ٥٤٠، ٥٤١: ٥٤١، ٥٤٢: ٥٤٢، ٥٤٣: ٥٤٣، ٥٤٤: ٥٤٤، ٥٤٥: ٥٤٥، ٥٤٦: ٥٤٦، ٥٤٧: ٥٤٧، ٥٤٨: ٥٤٨، ٥٤٩: ٥٤٩، ٥٥٠: ٥٥٠، ٥٥١: ٥٥١، ٥٥٢: ٥٥٢، ٥٥٣: ٥٥٣، ٥٥٤: ٥٥٤، ٥٥٥: ٥٥٥، ٥٥٦: ٥٥٦، ٥٥٧: ٥٥٧، ٥٥٨: ٥٥٨، ٥٥٩: ٥٥٩، ٥٦٠: ٥٦٠، ٥٦١: ٥٦١، ٥٦٢: ٥٦٢، ٥٦٣: ٥٦٣، ٥٦٤: ٥٦٤، ٥٦٥: ٥٦٥، ٥٦٦: ٥٦٦، ٥٦٧: ٥٦٧، ٥٦٨: ٥٦٨، ٥٦٩: ٥٦٩، ٥٧٠: ٥٧٠، ٥٧١: ٥٧١، ٥٧٢: ٥٧٢، ٥٧٣: ٥٧٣، ٥٧٤: ٥٧٤، ٥٧٥: ٥٧٥، ٥٧٦: ٥٧٦، ٥٧٧: ٥٧٧، ٥٧٨: ٥٧٨، ٥٧٩: ٥٧٩، ٥٨٠: ٥٨٠، ٥٨١: ٥٨١، ٥٨٢: ٥٨٢، ٥٨٣: ٥٨٣، ٥٨٤: ٥٨٤، ٥٨٥: ٥٨٥، ٥٨٦: ٥٨٦، ٥٨٧: ٥٨٧، ٥٨٨: ٥٨٨، ٥٨٩: ٥٨٩، ٥٩٠: ٥٩٠، ٥٩١: ٥٩١، ٥٩٢: ٥٩٢، ٥٩٣: ٥٩٣، ٥٩٤: ٥٩٤، ٥٩٥: ٥٩٥، ٥٩٦: ٥٩٦، ٥٩٧: ٥٩٧، ٥٩٨: ٥٩٨، ٥٩٩: ٥٩٩، ٦٠٠: ٦٠٠، ٦٠١: ٦٠١، ٦٠٢: ٦٠٢، ٦٠٣: ٦٠٣، ٦٠٤: ٦٠٤، ٦٠٥: ٦٠٥، ٦٠٦: ٦٠٦، ٦٠٧: ٦٠٧، ٦٠٨: ٦٠٨، ٦٠٩: ٦٠٩، ٦١٠: ٦١٠، ٦١١: ٦١١، ٦١٢: ٦١٢، ٦١٣: ٦١٣، ٦١٤: ٦١٤، ٦١٥: ٦١٥، ٦١٦: ٦١٦، ٦١٧: ٦١٧، ٦١٨: ٦١٨، ٦١٩: ٦١٩، ٦٢٠: ٦٢٠، ٦٢١: ٦٢١، ٦٢٢: ٦٢٢، ٦٢٣: ٦٢٣، ٦٢٤: ٦٢٤، ٦٢٥: ٦٢٥، ٦٢٦: ٦٢٦، ٦٢٧: ٦٢٧، ٦٢٨: ٦٢٨، ٦٢٩: ٦٢٩، ٦٣٠: ٦٣٠، ٦٣١: ٦٣١، ٦٣٢: ٦٣٢، ٦٣٣: ٦٣٣، ٦٣٤: ٦٣٤، ٦٣٥: ٦٣٥، ٦٣٦: ٦٣٦، ٦٣٧: ٦٣٧، ٦٣٨: ٦٣٨، ٦٣٩: ٦٣٩، ٦٤٠: ٦٤٠، ٦٤١: ٦٤١، ٦٤٢: ٦٤٢، ٦٤٣: ٦٤٣، ٦٤٤: ٦٤٤، ٦٤٥: ٦٤٥، ٦٤٦: ٦٤٦، ٦٤٧: ٦٤٧، ٦٤٨: ٦٤٨، ٦٤٩: ٦٤٩، ٦٥٠: ٦٥٠، ٦٥١: ٦٥١، ٦٥٢: ٦٥٢، ٦٥٣: ٦٥٣، ٦٥٤: ٦٥٤، ٦٥٥: ٦٥٥، ٦٥٦: ٦٥٦، ٦٥٧: ٦٥٧، ٦٥٨: ٦٥٨، ٦٥٩: ٦٥٩، ٦٦٠: ٦٦٠، ٦٦١: ٦٦١، ٦٦٢: ٦٦٢، ٦٦٣: ٦٦٣، ٦٦٤: ٦٦٤، ٦٦٥: ٦٦٥، ٦٦٦: ٦٦٦، ٦٦٧: ٦٦٧، ٦٦٨: ٦٦٨، ٦٦٩: ٦٦٩، ٦٧٠: ٦٧٠، ٦٧١: ٦٧١، ٦٧٢: ٦٧٢، ٦٧٣: ٦٧٣، ٦٧٤: ٦٧٤، ٦٧٥: ٦٧٥، ٦٧٦: ٦٧٦، ٦٧٧: ٦٧٧، ٦٧٨: ٦٧٨، ٦٧٩: ٦٧٩، ٦٨٠: ٦٨٠، ٦٨١: ٦٨١، ٦٨٢: ٦٨٢، ٦٨٣: ٦٨٣، ٦٨٤: ٦٨٤، ٦٨٥: ٦٨٥، ٦٨٦: ٦٨٦، ٦٨٧: ٦٨٧، ٦٨٨: ٦٨٨، ٦٨٩: ٦٨٩، ٦٩٠: ٦٩٠، ٦٩١: ٦٩١، ٦٩٢: ٦٩٢، ٦٩٣: ٦٩٣، ٦٩٤: ٦٩٤، ٦٩٥: ٦٩٥، ٦٩٦: ٦٩٦، ٦٩٧: ٦٩٧، ٦٩٨: ٦٩٨، ٦٩٩: ٦٩٩، ٧٠٠: ٧٠٠، ٧٠١: ٧٠١، ٧٠٢: ٧٠٢، ٧٠٣: ٧٠٣، ٧٠٤: ٧٠٤، ٧٠٥: ٧٠٥، ٧٠٦: ٧٠٦، ٧٠٧: ٧٠٧، ٧٠٨: ٧٠٨، ٧٠٩: ٧٠٩، ٧١٠: ٧١٠، ٧١١: ٧١١، ٧١٢: ٧١٢، ٧١٣: ٧١٣، ٧١٤: ٧١٤، ٧١٥: ٧١٥، ٧١٦: ٧١٦، ٧١٧: ٧١٧، ٧١٨: ٧١٨، ٧١٩: ٧١٩، ٧٢٠: ٧٢٠، ٧٢١: ٧٢١، ٧٢٢: ٧٢٢، ٧٢٣: ٧٢٣، ٧٢٤: ٧٢٤، ٧٢٥: ٧٢٥، ٧٢٦: ٧٢٦، ٧٢٧: ٧٢٧، ٧٢٨: ٧٢٨، ٧٢٩: ٧٢٩، ٧٣٠: ٧٣٠، ٧٣١: ٧٣١، ٧٣٢: ٧٣٢، ٧٣٣: ٧٣٣، ٧٣٤: ٧٣٤، ٧٣٥: ٧٣٥، ٧٣٦: ٧٣٦، ٧٣٧: ٧٣٧، ٧٣٨: ٧٣٨، ٧٣٩: ٧٣٩، ٧٤٠: ٧٤٠، ٧٤١: ٧٤١، ٧٤٢: ٧٤٢، ٧٤٣: ٧٤٣، ٧٤٤: ٧٤٤، ٧٤٥: ٧٤٥، ٧٤٦: ٧٤٦، ٧٤٧: ٧٤٧، ٧٤٨: ٧٤٨، ٧٤٩: ٧٤٩، ٧٥٠: ٧٥٠، ٧٥١: ٧٥١، ٧٥٢: ٧٥٢، ٧٥٣: ٧٥٣، ٧٥٤: ٧٥٤، ٧٥٥: ٧٥٥، ٧٥٦: ٧٥٦، ٧٥٧: ٧٥٧، ٧٥٨: ٧٥٨، ٧٥٩: ٧٥٩، ٧٦٠: ٧٦٠، ٧٦١: ٧٦١، ٧٦٢: ٧٦٢، ٧٦٣: ٧٦٣، ٧٦٤: ٧٦٤، ٧٦٥: ٧٦٥، ٧٦٦: ٧٦٦، ٧٦٧: ٧٦٧، ٧٦٨: ٧٦٨، ٧٦٩: ٧٦٩، ٧٧٠: ٧٧٠، ٧٧١: ٧٧١، ٧٧٢: ٧٧٢، ٧٧٣: ٧٧٣، ٧٧٤: ٧٧٤، ٧٧٥: ٧٧٥، ٧٧٦: ٧٧٦، ٧٧٧: ٧٧٧، ٧٧٨: ٧٧٨، ٧٧٩: ٧٧٩، ٧٨٠: ٧٨٠، ٧٨١: ٧٨١، ٧٨٢: ٧٨٢، ٧٨٣: ٧٨٣، ٧٨٤: ٧٨٤، ٧٨٥: ٧٨٥، ٧٨٦: ٧٨٦، ٧٨٧: ٧٨٧، ٧٨٨: ٧٨٨، ٧٨٩: ٧٨٩، ٧٩٠: ٧٩٠، ٧٩١: ٧٩١، ٧٩٢: ٧٩٢، ٧٩٣: ٧٩٣، ٧٩٤: ٧٩٤، ٧٩٥: ٧٩٥، ٧٩٦: ٧٩٦، ٧٩٧: ٧٩٧، ٧٩٨: ٧٩٨، ٧٩٩: ٧٩٩، ٨٠٠: ٨٠٠، ٨٠١: ٨٠١، ٨٠٢: ٨٠٢، ٨٠٣: ٨٠٣، ٨٠٤: ٨٠٤، ٨٠٥: ٨٠٥، ٨٠٦: ٨٠٦، ٨٠٧: ٨٠٧، ٨٠٨: ٨٠٨، ٨٠٩: ٨٠٩، ٨١٠: ٨١٠، ٨١١: ٨١١، ٨١٢: ٨١٢، ٨١٣: ٨١٣، ٨١٤: ٨١٤، ٨١٥: ٨١٥، ٨١٦: ٨١٦، ٨١٧: ٨١٧، ٨١٨: ٨١٨، ٨١٩: ٨١٩، ٨٢٠: ٨٢٠، ٨٢١: ٨٢١، ٨٢٢: ٨٢٢، ٨٢٣: ٨٢٣، ٨٢٤: ٨٢٤، ٨٢٥: ٨٢٥، ٨٢٦: ٨٢٦، ٨٢٧: ٨٢٧، ٨٢٨: ٨٢٨، ٨٢٩: ٨٢٩، ٨٣٠: ٨٣٠، ٨٣١: ٨٣١، ٨٣٢: ٨٣٢، ٨٣٣: ٨٣٣، ٨٣٤: ٨٣٤، ٨٣٥: ٨٣٥، ٨٣٦: ٨٣٦، ٨٣٧: ٨٣٧، ٨٣٨: ٨٣٨، ٨٣٩: ٨٣٩، ٨٤٠: ٨٤٠، ٨٤١: ٨٤١، ٨٤٢: ٨٤٢، ٨٤٣: ٨٤٣، ٨٤٤: ٨٤٤، ٨٤٥: ٨٤٥، ٨٤٦: ٨٤٦، ٨٤٧: ٨٤٧، ٨٤٨: ٨٤٨، ٨٤٩: ٨٤٩، ٨٥٠: ٨٥٠، ٨٥١: ٨٥١، ٨٥٢: ٨٥٢، ٨٥٣: ٨٥٣، ٨٥٤: ٨٥٤، ٨٥٥: ٨٥٥، ٨٥٦: ٨٥٦، ٨٥٧: ٨٥٧، ٨٥٨: ٨٥٨، ٨٥٩: ٨٥٩، ٨٦٠: ٨٦٠، ٨٦١: ٨٦١، ٨٦٢: ٨٦٢، ٨٦٣: ٨٦٣، ٨٦٤: ٨٦٤، ٨٦٥: ٨٦٥، ٨٦٦: ٨٦٦، ٨٦٧: ٨٦٧، ٨٦٨: ٨٦٨، ٨٦٩: ٨٦٩، ٨٧٠: ٨٧٠، ٨٧١: ٨٧١، ٨٧٢: ٨٧٢، ٨٧٣: ٨٧٣، ٨٧٤: ٨٧٤، ٨٧٥: ٨٧٥، ٨٧٦: ٨٧٦، ٨٧٧: ٨٧٧، ٨٧٨: ٨٧٨، ٨٧٩: ٨٧٩، ٨٨٠: ٨٨٠، ٨٨١: ٨٨١، ٨٨٢: ٨٨٢، ٨٨٣: ٨٨٣، ٨٨٤: ٨٨٤، ٨٨٥: ٨٨٥، ٨٨٦: ٨٨٦، ٨٨٧: ٨٨٧، ٨٨٨: ٨٨٨، ٨٨٩: ٨٨٩، ٨٩٠: ٨٩٠، ٨٩١: ٨٩١، ٨٩٢: ٨٩٢، ٨٩٣: ٨٩٣، ٨٩٤: ٨٩٤، ٨٩٥: ٨٩٥، ٨٩٦: ٨٩٦، ٨٩٧: ٨٩٧، ٨٩٨: ٨٩٨، ٨٩٩: ٨٩٩، ٩٠٠: ٩٠٠، ٩٠١: ٩٠١، ٩٠٢: ٩٠٢، ٩٠٣: ٩٠٣، ٩٠٤: ٩٠٤، ٩٠٥: ٩٠٥، ٩٠٦: ٩٠٦، ٩٠٧: ٩٠٧، ٩٠٨: ٩٠٨، ٩٠٩: ٩٠٩، ٩١٠: ٩١٠، ٩١١: ٩١١، ٩١٢: ٩١٢، ٩١٣: ٩١٣، ٩١٤: ٩١٤، ٩١٥: ٩١٥، ٩١٦: ٩١٦، ٩١٧: ٩١٧، ٩١٨: ٩١٨، ٩١٩: ٩١٩، ٩٢٠: ٩٢٠، ٩٢١: ٩٢١، ٩٢٢: ٩٢٢، ٩٢٣: ٩٢٣، ٩٢٤: ٩٢٤، ٩٢٥: ٩٢٥، ٩٢٦: ٩٢٦، ٩٢٧: ٩٢٧، ٩٢٨: ٩٢٨، ٩٢٩: ٩٢٩، ٩٣٠: ٩٣٠، ٩٣١: ٩٣١، ٩٣٢: ٩٣٢، ٩٣٣: ٩٣٣، ٩٣٤: ٩٣٤، ٩٣٥: ٩٣٥، ٩٣٦: ٩٣٦، ٩٣٧: ٩٣٧، ٩٣٨: ٩٣٨، ٩٣٩: ٩٣٩، ٩٤٠: ٩٤٠، ٩٤١: ٩٤١، ٩٤٢: ٩٤٢، ٩٤٣: ٩٤٣، ٩٤٤: ٩٤٤، ٩٤٥: ٩٤٥، ٩٤٦: ٩٤٦، ٩٤٧: ٩٤٧، ٩٤٨: ٩٤٨، ٩٤٩: ٩٤٩، ٩٥٠: ٩٥٠، ٩٥١: ٩٥١، ٩٥٢: ٩٥٢، ٩٥٣: ٩٥٣، ٩٥٤: ٩٥٤، ٩٥٥: ٩٥٥، ٩٥٦: ٩٥٦، ٩٥٧: ٩٥٧، ٩٥٨: ٩٥٨، ٩٥٩: ٩٥٩، ٩٦٠: ٩٦٠، ٩٦١: ٩٦١، ٩٦٢: ٩٦٢، ٩٦٣: ٩٦٣، ٩٦٤: ٩٦٤، ٩٦٥: ٩٦٥، ٩٦٦: ٩٦٦، ٩٦٧: ٩٦٧، ٩٦٨: ٩٦٨، ٩٦٩:

وقال مالك: يجب في الصعور الكسر (١).

دليلاً: قوله تعالى: «وجزاء مثل ما قتل من شعب» (٢) ومثل صغير صغير، وعليه جمع العرق، وطريقة براءة الدمة تدل عليه.

مسألة ٢٦٣: إذا قتل صبي «عور أو مكسوراً» فالأفضل أن يخرج الصحيح من الخمر، وإن أخرج مثله كان حائراً. وبه قال الشافعي (٣).
وقال مالك: يفديه بصحيح (٤).

دليلاً: قوله تعالى: «وجزاء مثل ما قتل من شعب» (٥) ومثل الأعور يكون أعور، ومثل المكسور مكسور.

مسألة ٢٦٤: إذا قتل ذكراً حراً أو عبداً دنيئاً، وإن قتل أنثى حازناً يفديه بذكر، وإن فدا كل واحد منهما عبداً كان أفضل. وبه قال الشافعي وأصحابه إلا في فداء الأنثى بالذكر، فإن في أصحابه من قال: لا يجوز أن يفدي الأنثى بالذكر (٦).

١. بده مجلد ١، ٣٥، وسعة المصنف ١، ٣٠٠، وحري ٢، ٣٧٦، ومجموع ٧، ٤٣٩، وفتح
مربوب ٧، ٥١، ومعني لابن قدامة ٣: ٥٤٩، وشرح الكبير ٣: ٣٦٤، والمجلد ٧: ٧٣٢،
وفتح ربوي ١، ٢٥٩ (٢) المائة: ٩٥

(٣) الأم ٢، ٢٠١ و ٢٧، ومختصر لمربي ٧١، ومجموع ٧، ٤٣٢، ووجيز ١، ١٢٨، وكفاية
الأخبار ١، ٤٥، وفتح مربوب ١، ٥٠، ومعني شرح ١، ٥٢٦، وفتح نفوس ٤٤٧، ومعني
لابن قدامة ٣: ٥٤٩، والشرح الكبير ٣: ٣٦٤، والفتح الربوي ١، ٢٥٩

(٤) تحري ٢، ٣٧٦، وسعة المصنف ١، ٣٠٠، ومعني لابن قدامة ٣، ٥٤٩، وشرح الكبير
٣، ٣٦٤، ومجموع ٧، ٤٣٩، وفتح العرف ٧، ٥٠، وفتح ربوي ٤، ٢١، وفتح ربوي ١، ٢٥٩
(٥) المائة: ٩٥

(٦) الأم ٢، ١٩٣ و ٢٠٧، ومختصر لمربي ٧١، ومجموع ٧، ٤٣٢، ووجيز ١، ١٢٨، وكفاية الأخبار
١، ١٤٥، وفتح نفوس ٤٤٧، ومعني شرح ١، ٥٢٦، وفتح مربوب ٧، ٥٠، والشرح الكبير
٣، ٣٦٤

في المحرم اذا حرج صيداً ٤٠١

دليلاً: عموم لأحبار الواردة في حديث، وقوله تعالى: «فحرء مثل ما قتل من الصيد» (١) ونحن نعلم أنه أراد مثل في الحقيقة، لأن الصفات لا حراً تراعى، ألا ترى أن نوباً عديدة من صيد ما لا تراعى فعمد المراد قدس.

مسألة ٢٦٥: إذا حرج المحرم صيداً، فإنه يصم ذلك الحرج على قدره. وبه قال كافة العلماء (٢).

ودهب داود وأهل الظاهر إلى أنه لا يصم حرج الصيد، ولا إتلاف أبعاضه.

دليلاً: إجماع العروة، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢٦٦: إذا رمه أرش الحراج، فمزم للصيد صحيحاً ومعيباً، وإن كان ما بينهما مثلاً عشر، ألزم عشر مثله. وبه قال الميرزا (٣).

وقال شافعي: يلزمه عشر قيمة المثل (٤).

دليلاً: قوله تعالى: «فحرء مثل ما قتل من الصيد» (٥) ومثل لا يدحس في القيمة بالاتفاق بيننا وبين الشافعي.

مسألة ٢٦٧: إذا حرج صيداً، فعاب عن عيبه، لرمه خراء على الكهان. وبه قال مالك (٦).

(١) - ص ٩٥

(٢) الام ٣: ٧، ٢، ومختصر بري ١١، والمجموع ٦: ٤٣٢، وسعي لأين مقدمه ٣: ٥٥٠، ونصوى عليه ١: ٢٤٨، و٢: ١٠١، ١٠٢، وفتح صديع ٢: ٢٠٥، وفتح عزيز ٧: ٥٠٦، والشرح الكبير لأين قداسة ٣: ٣٦٧.

(٣) مختصر بري ١١، والمجموع ٦: ٤٣٢ - ٤٣٣، وفتح عزيز ٧: ٥٠٦.

(٤) الام ٢: ٢٠٧، ومختصر الميرزا ٧١، والمجموع ٧: ٤٣٢ - ٤٣٣، وسعي ١٢٩، وفتح عزيز ٧: ٥٠٦، ومضي المحتاج ١: ٥٢٧.

(٥) المائدة ٥: ٢١٥، شرح الكبير (٦) المدونة الكبرى ١: ٤٣٣، والخروشي ٢: ٣٦٨، وبلغة الصافي ١: ٢١٥، شرح الكبير

وقال الشافعي: لا يرمه الخراء على كذب، وضوم بين كونه صحيحاً محروحاً، ويدم حار، ويرم م سبها (١).

دليلاً: رجم الفرقة، وأحذرهم، وهذه مصوصة لم (٢) وطريقه الاحتياط تقتضي ما قلناه.

مسألة ٢٦٨: حراء ائصد على تنجيز بين اخرج المثل، أو سعه وشراء طعام وصدق به، ومن الصوم عن كل مد يوم. وبه قال جمع الفقهاء (٣).

وروى عن ابن عباس وابن سيرين أنها قلا: وحبوب الخراء على الترتيب، فلا يجوز أن يضم مع قدرة على إخراج المثل، ولا يجوز أن يصوم مع القدرة على الاطعام (٤).

وحكى أبو ثور عن الشافعي أنه قال في القديم مثل هذا (٥).
ودهب إليه قوم من أصحابنا (٦).

دليلاً: قوله تعالى: «أفجرء مثل ما قتل من النعم، يحكم به ذو عدل منكم» - في قوله - أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صاعاً (٧) و(و)

(١) (٢) ٢٠١، والمجموع ١: ٤٣٥، ومعنى صحيح ١: ٥٢٦، وفتح تحرير ٦: ٥٠٨، وشرح

الكبير ٣: ٣٦٨. (٢) قرب الاسناد: ١٠٧، ولتذويب: ٣٥٩؛ حديث: ١٢٤٦

(٣) (٤) ٢٠٧، ومختصر بري ١١، والمجموع ٧: ٤٢٧، ٤٣٢-٤٣٣، وسورة ٤: ٨٤، وعمدة

التقاضي ١٠: ١٦٣، ومعنى (٥) ٣: ٥٥٧، ومعنى ٧: ٢٩، وفتح (٦) ري ٤: ٢١.

وكذا (٧) ١: ٤٥، وحريص ٢: ٣٧٤، وبه حديث: ٣٤٦، وفتح تحرير ٦: ٤٩٩.

٣٣ ٣ ١

(٨) معني (٩) ٣: ٥٥٧، والمجموع ٧: ٤٣٨، والشرح الكبير ٣: ٣٣٩، والمعنى ٧:

١٢٣١، وبدائع الصنائع ٢: ٣٠٠.

(٩) (١٠) ٤٢٧، وعمدة تقاضي ١: ١٦٣، وفتح تحرير ٧: ٥٠٠، ومعنى ٧: ٢٢٣٠.

(١١) (١٢) في مادة «٢٦» من العلامة في حجب ١ «وهو مذهب» شرح في حقه ومن

إني عقيل وابن يابوم واليد للترقي». (١٣) (١٤) ٩٥.

للتحجير بلا خلاف بين أهل الدسار، ثم دُعي بترتيب فعمه الدلالة.

مسألة ٢٦٩: المثل الذي يقوم هو الخراء. وبه قال الشافعي (١).

وقال مالك: يقوم الصيد المقتول (٢).

دليلنا: قوة تعالى: «وخرأ» مثل ما قل من سمع (٣) والقراءة بالحذف
توجب أن يكون خراء بدلاً عن المثل من اسمه، لأن تعديده مثل ما قتل
من النعم.

مسألة ٢٧٠: ما به من يرم قيمته وقت الإخراج دون حل الإللاف،
وما لا مثل له يرم قيمته حال الإللاف دون حل الإخراج، وهو صحيح
من مذهب الشافعي (٤).

ومنهم من قال: ما لا مثل له على قولين:

أحدهما: الأعسار حال الإخراج (٥)، وثاني: مثل ما قناه (٦).

دليلنا: أن حل الإللاف وجب عليه قيمته، والأعسار بذلك دون حل
الإخراج، لأن قيمة قد استقرت في دمه.

مسألة ٢٧١: لحم لصيد حرام على المحرم، سواء صاده هو أو غيره، قتله

(١) الإللاف ٢٠١٧، ومختصر مربي ١٠١، وسواء ٤٠٤، ومعنى ٢٢٣، وعمدة القاري ١

١٦٣، ومجموع ١٠٤٣، ومختصر مربي ٣٩٦، ومختصر مربي ٣٤٦، والوجيز ١٢٨

وسرا- وقح ١٠٤٣، ومجموع ٢٣٩، وقح مربي ١٢٩، وكفاه لأحد ١٤٤

وقح القريب: ٣٩

(٢) ندوة بكبرى ١٤٣٣، وعمدة ١٢٩٩، وحاشي ٢٣٧٤، ومعنى ٢٢٣

وعمدة القاري ١٢٣، ومعنى ١٢٣، فمد ٣٥٨، والمجموع ٤٢٨، وبداية المجتهد ٢٩

٣٤٦، وقح مربي ٥٠ (٣) مد ٩٥

١٤١، الوجيز ١٢٨، وكفاه لأحد ١٤٥، ومجموع ٤٢٨، وقح مربي ٥٠٠

معنى مخرج ٥٢٩، وعمدة القاري ١٢٣

٢١٤٥، ومجموع ٢٢٩، وقح مربي ١٠١

هو أو غيره، ذن فيه أو لم يذن، أعار عليه أو لم يعر، وعلى كل حال. وهو مذهب جماعة من الفقهاء ذكروهم غير معتبر.

وقال شافعي: ما يفتنه نفسه أو بأمره أو يشير إليه أو يذن عليه أو يعطى سلاحاً لئلا يذنب يقتله به، محرم عليه أكله، سواء كانت الدلالة عليه يستعنى بها أو لا يستعنى. وكذلك ما صطبد له بعينه أو بعير علمه فلا يحل أكله (١).

وما صطاده غيره ولا أثر له فيه، ولا صيد لأجله، فحج به أكله (٢). وقال أبو حنيفة: أنه يحرم عليه ما صاده نفسه، وما به أثر لا يستعنى عنه، بأن يذنب عليه ولا يعلم مكانه، أو دفع إليه سلاحاً يحتاج إليه. فاما إذا دلت عليه دلالة صاهرة لا يحتاج إليها، أو دفع سلاحاً لا يحتاج إليه، أو شره به ويسعى عنه. فلا يحرم عليه، وكذلك ما صيد لأجله لا يحرم عليه (٣).

دليلاً: إجماع هرة، وصرقة لاحية، ويمكن أن يستدل بهوله تعالى: «وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حره» (٤) والمراد به المصيد عند أهل التفسير.

مسألة ٢٧٢: المحرم إذا ذبح صيداً فهو ميتة، لا يجوز لأحد أكله، وبه

(١) الام ٢: ٢٠٨، وعمدة القاب ١: ١٦٩ و١٧٧، والمغني لابن قدامة ٣: ٢٩٢، والمجموع ٣٠٣: ٣٢٤، والوجيز ١: ١٢٧، وفتح العزيز ٧: ٥٨، والفتح نرباني ١١: ٢٥٠.

وسر الحديث ٢: ٦٨

(٢) عمدة القاب ١: ١٦٩ و١٧٧، والمغني لابن قدامة ٣: ٢٩٢.

(٣) مسود ٤: ٨١، وعمدة القاري ١٠: ١٦٩، والمهداية ٦: ١٧٤، وتبيين الحقائق ٢: ٦٨.

والدب ١: ٢١، والمجموع ١: ٣٢٤، والوجيز ١: ١٢٩، وفتح العزيز ٧: ٥٨.

(٤) الب ١: ٩٦

قال أبو حنيفة، والشافعي في الجديد (١).

وقال في القديم، والإماماء: ليس ميتة، ولكن لا يجوز له أكله (٢).

دليلنا: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢٧٣: يحرم أو المحل إذا ذبح صد في الحرم كان ميتة لا يجوز

لأحد أكله. يرى أصحاب الشافعي من قال فيه قولان (٣)، ومنهم من قال:

إن هذا ميتة قولاً واحداً (٤).

دليلنا: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢٧٤: إذا شرب من صد قتلته سرقه قسمه. وبه قال أبو

حنيفة (٥).

وقال لشافعي: إذا شرب من صد البهي فقتله لم يدرمه بذلك

شيء (٦).

دليلنا: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢٧٥: إذا ذبح على الصد، فقتله المدلول، سرق الذاب القداء،

(١) مسوط ٤: ٨٥، ومجموع ٧: ١٤١، وس ١: ٢١، وبحر ١: ١٣٨، ومعني لاس ١: ١٠٥.

(٢) ٢٩٥، وبدائع الصنائع ٢: ٢٠٤، وسين الحقائق ٢: ٦٧، وفتح العزيز ٧: ٤٩٤، وأهديه

١: ١٧٧، والبحر الزخار ٣: ٣١٢، ومغني المحتاج ١: ٥٢٥، وعمدة القاري ١٠: ١٦٤.

(٣) الوجيز ١: ١٢٨، ومعني لاس ١: ٢٩٥، ومجموع ١: ٣٠٤، وفتح العزيز ٧: ٤٩٤، وبه

حقائق ٢: ٦٧، والبحر الزخار ٣: ٣١٢.

(٤) الوجيز ١: ١٢٨، ومجموع ٧: ٢٩٧، وس ١: ٣٠٤، وفتح العزيز ٧: ٤٩٤.

(٥) الوجيز ١: ١٢٨، ومجموع ٧: ٢٩٧، وس ١: ٣٠٤، ومغني المحتاج ١: ٥٢٥، وعمدة القاري ١٠: ١٦٤.

(٦) مسوط ٤: ٨٦، وعمدة القاري ١٠: ١٦٤، وأهديه ١: ١٧٧، وسين الحقائق ٢: ٦٧.

وبدائع الصنائع ٢: ٢٠٣، ومجموع ٧: ٣٣٠.

(٦) لاس ٢: ٢٠٧، ومجموع ٧: ٣٣٠، ووجيز ١: ١٢٩، وفتح العزيز ٧: ٤٩٤، وبدائع

صنائع ٢: ٢٠٤.

وكذلك يدون في كل محرم، وفي حرم، سواء كان دلالة طهره ورصته.
فإن أعاره سلاحاً فليس به صيد، فلا يصح لأصحابه فيه، ولأصل برءة
الدنة.

وقال الشافعي: لا يضمن جميع ذلك (١)
وقال أبو حنيفة: يجب عليه حرء إذا دنا عن صيد دلالة ناطقه، وإذا
أعاره سلاحاً لا يضمن عنه، وأما إذا دنا عن صيد دلالة طهره، أو أعاره
سلاحاً يستغنى عنه، فلا جزاء عليه (٢).

دليلاً: إجماع المرفقة، وطريقة الاحتياط.
مسألة ٢٧٦: إذا أمسك محرم صيداً، فحاء محرم آخر فتمتته، لم يكن
واحد منهما الفداء كاملاً.

وقال الشافعي: حرء واحد، وعلى من يجب فيه وجهان:
أحدهما: يجب على الدافع. ولآخر: يكون بينهما سمك والدافع (٣).
دليلاً: إجماع المرفقة، وطريقة الاحتياط.
مسألة ٢٧٧: صيد لحرم مصموم فلا خلاف بين الفقهاء، إلا داود،
فإنه قال: لا يضمن (٤).

(١) الام ٢: ٢٠٨، والمبسوط ٤: ٧٩، والمعني لابن قدامة ٣: ٢٨٨، والمجموع ٧: ٣٠٠ و ٣٣٠،
ولوجيه ١: ١٢٧-١٢٨، ومعني مجروح ١: ٥٢١، وشرح فتح مديح ٢: ٢٥٦، وندائع الصنائع
٢: ٢٠٣، وتبيين الحقائق ٢: ٦٣، وفتح العزيز ٧: ١٩١
(٢) الميسر ٤: ٧٩-٨٠، والباب ١: ٢٠٦، وشرح فتح القدير ٢: ٢٥٨، وتبيين الحقائق ٢:
٦٣، وندائع الصنائع ٢: ٣٣٠، والمجموع ٧: ٣٣٠، وفتح تحرير ٧: ٤٩٢.
(٣) الام ٢: ٢٠٩، والمجموع ٧: ٤٣٧، وفتح تحرير ٧: ٤٩٤، والبحر ١: ١٢٩، والمعني لابن
قدامة ٣: ٥٦٢
(٤) فإن من حرم في معنى ٧: ٢١٧ «لا يلزم فاسد الصيد حظاً أو ناسباً لأحراره شرع صوم،
ولا عرامة هدي، أو اطعام أصلاً».

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢٧٨: صيد الحرم إذا تجرد عن الإحرام يُصمر، وإن كان يفتن محرماً تصاعف الحراء، وإن كان محلاً لرمه حراء واحد.

وقال الشافعي: صيد الحرم مثل صيد الإحرام محترمين ثلاثة أشد من نخل، والإطعام، وصوم. وفيه لا مثل له بين الإطعام، والصوم (١).
وقد أُوحيق: لا مدخل للصوم في صمان صيد الحرم (٢).

دليلاً: إجماع الفرق، وصيغة الاحتياط.

مسألة ٢٧٩: محن إذا صد صيد في سحر وأدحبه الحرم، ممنوع من قتله، وإذا قتله لرمه الحراء. وبه قال أبو حنيفة (٣).

وقال الشافعي هو ممنوع، وإذا قتله فلا حراء عليه (٤).

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٢٨٠: شجر الذي يسته الآدميون في العادة إذا أُنس الله الآدميون أو أُنس الله تعالى فلا صمان في قطعه، وأما ما أُنس الله تعالى في الحرم، فيحب الصمان بقطعه، وإن أُنس الله تعالى في الحن فقطعه آدمي وأدحبه في الحرم، فأنبته، فلا ضمان على قاطعه.

وقال الشافعي: شجر حرم مصموم على المحن والمحرم إذا كان عامياً غير

(١) المجموع ٦: ٤٩١، وفتح المبرور شرح بوجز ٧: ٥٠٩، وبوجز ١: ١٢٩، وفتح شرح

١٤٨، وكدة الأخبار ١: ١٤٦، ومعني بحج ١: ٥٢٤، وسورة ٤: ٩١.

(٢) المبسوط ٤: ٩٧، وانبأ ١: ٢١١، ونسب حقيق ٣: ٦٨، والمجموع ٧: ٤٩١، وفتح

المبرور شرح الوجيز ٧: ٥٠٩، والشرح الكبير ٣: ٣٧١، والمداية ٦: ١٧٤.

(٣) المبسوط ٤: ٩٧، ٩٨، وبدائع الصانع ١: ٣٠٨، وفتح من الهدية ١: ٢٥٠، ٢٥١.

وتيسر الحقائق ٢: ٦٩، وبدائع الصانع ١: ٣٤٧، والمجموع ٧: ٤٩٢، وفتح مبرور ٧: ٥٠٩.

(٤) قد النووي في المجموع ٧: ٤٩١ «حراء التصرف فيه ببيع وبيع والأكل وغيرها ولا حراء عليه».

مؤد، وأما الياس والمؤذي كالعوص وعمره فلا ضمان في قطعه (١).
وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان في قطعه، لكنه مجموع منه (٢).
دليلاً: إجماع لفرفة، على التحصيل الذي ذكرناه، وأحد من مشروحة
بذلك ذكرناها في الكتاب الكبير المذكور (٣).
مسألة ٢٨٩: في الشجرة بكسرة نقرة، وفي الصعرة شاة. وبه قال
الشافعي (٤).

وقال أبو حنيفة: هو مصمون باسمه (٥).
دليلاً: إجماع لفرفة، وطريقه الاحتياط.
وروي عن ابن عباس أنه قال: في الدوحة نقره، وفي خلة شاة (٦).
والدوحة الشجرة الكسرة، وخلة صغيرة.

(١) الإ ٢ ٢٠٨، والمجموع ٧ ٤٩٤، ومعنى لاس قدومه ٣ ٣٦٢ و ٣٦٦ و ٣٦٦، وفتح يعرير ٧
٥١٠، وفتح بك سيعود ٢ ٢٠٥، وكده الأحرار ١ ١٤٦، وعنده ٤ ١ ٨٩،
وشرح كبير ٣ ٣٧٨ و ٣٨٠، وسير سلام ٢ ٢٢٥، وسيل الأوطر ٩٤
(٢) معنى ٧ ٢٦، ومجموع ٦ ٤٩٥، ومعنى لاس قدومه ٣ ٣٦٦، وفتح بك سيعود ٢
٢٠٥، وشرح كبير ٣ ٣٨٠ (٣) يهتد ٥ ٣٧٩ حدث ١٣٢٢، ٣٣٢
(٤) الإ ٢ ٢٠٨، ومختصر بري ١ ١٧١، والمجموع ٧ ٤٩٦، وسبحن خير المطوع في دس مجموع
١ ٥٢١، ومعنى لاس قدومه ٣ ٣٦٨، وفتح يعرير ٧ ٥١٠، وسيل الأوطر ٥ ٩٤، وفتح
بك سيعود ٢ ٢٠٥، ومعنى عديج ١ ٥٧، وفتح عديج ١ ٥٧٠، وعنده ٤ ١ ٨٩، وفتح
لباري ٤٤: ٤.

(٥) شرح فتح القدير ٢ ٢٨، وفتح ١ ٣١١، وفتح ١ ٢٥٧، وأبسط بسرحي
٤ ١٠٤، وفتح الصانع ٢ ٢١٠، والهدية ١ ١٦٥، والمجموع ٧ ٤٩٦، ومعنى لاس قدومه
٣ ٣٦٨، ومعنى ٧ ٢٦١، وسيل الأوطر ٥ ٩٤، وفتح بك سيعود ٢ ٢٠٥، وسيل احتل
٢: ٧٠، وفتح الباري ٤٤: ٤، ونداه المجتهد ١: ٣٥٣.

(٦) حكاه ابن قدامة في المعنى ٣ ٣٦٦، والروزي في مجموع ٦ ٤٤٧، وروفي في فتح يعرير ٧
٥١١، وبعقلاني في تلخيص خير ٧ ٥٢١، والرتضى في البحر ربحار ٣ ٣١٥

وعن ابن الزبير أنه قال: في الكبيرة نمره، وفي الصغيرة شاة (١)، ولا محال فيها.

مسألة ٢٨٢ لا بأس بالرعي في حرم، وله ثواب الشفيعي (٢).

وقال أبو حنيفة: لا يجوز (٣).

دليلنا: إجماع الفرقة، والأصل الإباحة.

وفي حربه إلا عطف دواب. وفيه حرج. لأن الدس من عهد
النبي صلى الله عليه وآله في يومه هذا يرفعون بأنهم في الحرم، ولم ينكر
منكر عليهم.

مسألة ٢٨٣: لا رأس في خراج حصي الخرم، ونزاه، وأحدره.

وَوَر الشَّعْمِي: لَا حُورَ دَائِمٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ لَا حُورَ عَلَيْهِ (٤).

وقت: اليرام (٥) سبب من أحد ر' حرم، وابي عمل، له فعل
مه (٦).

دلیل: ان لأصل (رحمة، ومعجزة) دليل.

٥٢١-٧

[illegible]

(٣) شرح فتح المكي ٢، وعبود بن يحيى ٤، و١٠٥ في سنة ٦٨٣ هـ وب
حد من ٢ إلى ١٠ في عبود بن يحيى ٢، و١٢ في سنة ٧٢٢ هـ، وعبود بن يحيى ٢، و١٠
١٩٥، فتح الملك المعبود ٢: ٧، والمجهر الزر ٣: ١١٣، وعبود بن يحيى ٢، وفتح
الملك ٥٢٧

٥٧

مسألة ٢٨٤: مفرد واقرون عند سواء، وفيه رف امارك المفرد
سوى اهدى، وقد ثبت ذلك، وقد قتل صمد لومه حراء وحده، وكذا
الحكم في الناس والطيب وغير ذلك.

وقال شافعي: يرمم القرون والمفرد حراء وحده (١) - على تفسيره في
القارن -.

وقال أبو حنيفة: يرم القارن جزاء آن (٢) في جميع ذلك.
دسسا، جمع اعرقه، ولأن شاة الاحرام لا يحمده، وقد ثبت
ذلك من الخلاف، لأن أر حممه في ذلك على إجماعها
وأيضا قوله تعالى: «ومن فتنه مكه معمد حراء مثل ما قتل من
النعم» (٣) ولم يقل: مثل، ولم يفرق.

مسألة ٢٨٥: إذ شترك جماعة في قتل صمد، لزم كل واحد منهم حراء
كمن. وبه قال في سابعين حسن البصري، وشافعي، وإسحق، وفي
فقهاء الثوري، ومالك، وأبو حنيفة وأصحابه (٤).

ودهب قوم في أنه يرمم اجمع حراء واحد، روي ذلك عن عمر، ومن
عمر، وعبد الرحمن بن عوف، وبه قال في بعض عطاء، والزهري، وحماد،

١ حذف رف ١٢، وجمع ٤٣٦ و ٤٤٠، وعلى ٢٣٦، وفتح مبرر ١ ١ ٥٠٩، وهدى

١٧٦: ٤، والبيوط ٤: ٨١، وتبيين الحقائق ٢ ٧، وشرح فتح البدير ٢ ٢٨٢.

(٢) سباب ٢١١: ٤، والبيوط ٤: ٨١، والمجذبه ١٧٦، والمتاوى مسنده ١ ٢٤٩، وشرح مع

بصير ٢ ٢٦٣، وعسر ١ ٢٣٦، وجمع ١ ٣ ٤٠٠، وسان خلد ث ٢، وفتح

لمبرر ١ ٥٩

(٣) - مس ١٥

١٤، وجمع ٣٥٠، وسان ٤ ١ ١، وشافعي ١ ٣ ٢١٩، وعلى ٧ ٢٣٧.

١٥ - فتح مبرر ٢ ٢ ٣ ١٠، وجمع لاحكام خلد ٦ ٣١٣، وبيدة المجتهد

٣٤١، وشرح حبه ٣ ٣٦٩، ويدافع عنه ٢ ٢٠٢، وفتح المبرر ٧: ٥٠٨.

وفي الفقهاء الشافعي، وأحمد، وإسحاق (١).

دللتنا: إجماع الفرق، وطريقه لا احتياط.

مسألة ٢٨٦: المحرم إذا قتل صيداً ممنوكاً عبره لرمه لخرأ لله تعالى، وعمة ماله. وبه قول أبو حنيفة والشافعي (٢).

ودعيت ماله، والمربي في أن الخراء لا يجب في قتل الصيد مملوكه بحال (٣).

دللتنا: قوله تعالى: «ومن فيه منكم متعمداً فخرأ مثل ما قتل من العم» (٤) ولم يفضل.

مسألة ٢٨٧: يجب في قتل الحمام على المحرم نذرة، وفي فرجه وبدشه صغير. وبه قول الشافعي، وقول القساس أن يجب فيه فسمته، وبكتي أوجبت فيه شاة إتباعاً للصحابة (٥).

وقول أبو حنيفة: يجب فسمته، نذرة على نذره في أن الصيد مضمون بالقيمة (٦).

(١) الأم ٢: ٢٠٧، والمجموع ٦: ٤٢٤، ومسود ٤: ٨١، ومعنى ٦: ٢٣٧، ومختصر مري ٦: ١٢، ومعنى ٦: ٣٠٥، ٥: ٥٦٢، — ٦: ٣٠٩، ٣: ٣١٩، ٦: ٣١٣، وبدشه المهدى: ٣٤٨، وفتح العزيز ٧: ٥٠٨.

(٢) المجموع ٦: ٣٣، ٤: ٤١٤، ومختصر مري ١٢: ١٠٢، ومسود ٤: ١٠٣، ٤: ١٠٤، وأحمد ١: ١٧٥، وبدشه نصيب ٢: ٣٠٢، ونسود ١: ٢٤٨، وفتح العزيز ٣: ٣١١، وفتح العزيز ٧: ٤٨٦، والمهاج القوم ٤: ٤٤٥، ومعنى إجماع ١: ٥٢٥.

(٣) المدونة الكبرى ١: ٤٤٠، والمجموع ٦: ٣٣٠، وفتح العزيز ٦: ٤٨٦، وسحر الزخار ٣: ٣١١.

(٤) الأم ١٢: ١٩٥، ١٢: ١٩٧، ومختصر أثري ٧٢، والمجموع ٦: ٤٣١، ٤: ٤٤٠، وفتح العزيز ٧: ٥٠١، والمجموع عموم ٤: ٤٤١، والجامع لأحكام القرآن ٦: ٣١١، وبدشه محمد ١: ٣٥٠، والمعني ١: ٩٥، قدامة ٣: ٥٥٦، وبيل الاوطار ٥: ٩٥.

(٦) مسود ٤: ٨٢، وبدشه المهدى ١: ٣٥٠، والمجموع ٧: ٤٤٠، والجامع لأحكام القرآن ٦: ٣١٠، والمعني لابن قدامة ٣: ٥٥٦.

مسألة ٢٩٠: الدجاج مخشي سن يصيد، ولا يجب فيه الحزاء.

وقال الشافعي: يجب فيه الجزاء (١).

ومما لأهلي فلا خلاف أنه غير مصوم.

دليلنا: إجماع الفرق، وثبته مصوصه (٢)، ولأصل برءة الدمة يدت عنه أيضاً.

مسألة ٢٩١: يد نفر الصيد إلى أحرم سائرات، لا يمكنه.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قدمه (٣)، وذأحر نعمت، وبه التصرف فيه جميع أنواع التصرف إلا بالقتل (٤).

دليلنا: عموم لأحرر ما سعة من صيد، وتصرف فيه (٥)، وطريقة الاحتياط تقتضيه.

مسألة ٢٩٢: يد أحرم الإنسان ومعه صيد، رن يمكنه عنه، ولا يرون

يمكنه عما يمكنه في منزله وبلده.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: يرون ملكه، ولا فرق بين أن يكون في يده أو سته. والثاني: أن

ملكه لا يزول (٦).

(١) مجموع ٧ ٢٩٦، وذكر أن حكمه في محو ١ ٢ ٣ : صيد دجاج حشي حره

(٢) انظر الكافي ٤: ٢٣٢ حديث ٣٠٢.

(٣) المجموع ٧ ٣٦٦، وأبو حنيفة ١ ١٢٨، ومعنى صحيح ١ ٥٢٥، وفتح المبرور ٧ ٢٩٦

(٤) مجموع ٧ ٣٠٩، وفتح المبرور ١ ٤٢٦، ومعنى صحيح ١ ٥٢٥

(٥) نظر مرسومه شيخ تصف عدس سره ٢ حديث ٣٦٢ ٥ حديث ١٢٥٠، ١٢٥٠

(٦) مجموع ٧ ٣١٣، ومعنى (أن قدمه ٣ ٥٢٤) وفتح المبرور ٧ ٤٩٥، وفتح المبرور ٧ ٤٩٥

٤٤٥، ومعنى (أن حكمه مبرور ٦ ٣٢٣)، ومعنى صحيح ١ ٥٢٥، وفتح المبرور ٧ ٤٩٥

وقال ذلك وأبو حنيفة تروى عنه الدابة هذبة. ولا تروى عنه اليد الحكيمة (١).

دليلنا: إجماع عروة، وثبها مصوصه هه على التفصيل الذي قلناه (٢)، والذي قلناه من روى منكعه عمّا معه مجمع عليه، ومعدّب عنه ليس عليه دليل.

مسألة ٢٩٣: خرد مصصون بالخرد، فإذا قتله محرم لرمه خرد. وبه قول عمر، وابن عباس، وهو مذهب الشافعي (٣).
وروي عن أبي سعيد الخدري أنّه قال: الخرد من صيد البحر، لا يجب به الجزاء (٤).

دليلنا: قوله تعالى: «وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حره» (٥) والخرد من صيد البر مشاهدة، وثبت أنّه من صيد البر، ثبت أنّه مصصون إجماعاً.
مسألة ٢٩٤: في قتل الخرداة ثمرة. وروي ذلك عن عثمان (٦).

(١) مسوط ١، ٨٩، وندوة الكبرى ١، ٤٣٩، ٤٤٠، وفتح مبدئ ٣٥١، والمعنى لاس
فداه ٣، ٥٦٤، وهدية ١، ١٧٤، وندوة ج ٢، ٢٠٢، وندوة ج ٢، ٦٦، وشرح
فتح عدير ٢، ٢٧٧، وعرشي ٢، ٣٦٤، وجمع لأحكام عرب ٦، ٣٢٣، وفتح العزيز ٧،
٤٩٥.

(٢) بكري ٤، ٢٣٨، حديث ٢٧، وهدية ٥، ٣٦٢، حديث ٢٥٩، و ١٢٠.

(٣) ٢، ١٩٦، ٩٩، مجموع ١، ٤٢٤، ٤٣٦، ٤٤٠، وهدية ج ١، ١٦٤، وندوة
المجدد ١، ٣٥١، ونحو ٧، ٢٢٩، ومعنى لاس فده ٣، ٥٤٥، وشرح الكبير ٣، ٣١٦.

والمختصر الرتبة: ٧٢، ومعنى المحتاج ١، ٥٢٥، وفتح العزيز ٧، ٤٩٠.

(٤) المبني لابن قدامة ٣: ٥٤٤، والشرح الكبير ٣، ٣١٦، ومجموع ٧، ٣٣١، وفتح العزيز
١١، ٢٦٤.

(٥) الدابة ٩٦.

(٦) روى الشافعي في ٢، ٢٠٢، عن عمر، وكذا الشافعي في مسوط ٤، ١١،
والمبني في عمدة القاري ١٠: ١٦٤، وابن حزم في المحلى ٧: ٢٢٩.

ولشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قصه (١)، ونسبني: لا يلزمه شيء (٢).

دليلاً: عموم الأحكام الواردة في هذا المعنى (٣).

مسألة ٢٩٩: إذا قتل الأسد، لزومه كسب على من رواه بعض

أصحابنا (٤)، وقد ثبت وعنده من سماعه في آخره عنه، سواء كان أو لم يكن.

وقال شافعي: لا حرج في ذلك بحال (٥).

وقال أبو حنيفة: إذا صلب السبع على محرمة قصده لم يدرمه شيء (٦).

وإن قتله من غير صول لزومه الجزاء (٧).

دليلاً: أن الأصل براءة دمته، ولا يفتق سبب شيء إلا بدليل، وهو

أوحشاه من الكسب وجمع عرقه، وحريفة لا تحتص.

مسألة ٣٠٠: الصبي لا كفارة في قتله، وكذلك السبع الأسود بين يدي

والضبع.

وقال الشافعي: فيها الجزاء (٨).

(١) الام ٢: ١٩٩، والرجز ٦: ١٢٧، والمجموع ٧: ٣١٩ و ٣٢٥ و ٣٣٧.

(٢) الام ٢: ١٩٩، والمجموع ٧: ٣٢٥ و ٣٣٧ ومعنى تخارج ٥٢٤١.

(٣) نصر بك في ٤: ٣٨٩، وكذا في ٤: ٣٨٩، وعنده من سماعه في آخره عنه، سواء كان أو لم يكن.

(٤) نصر بك في ٤: ٢٣١ حديث ٢٦، وعنده من سماعه في آخره عنه، سواء كان أو لم يكن.

(٥) الام ٢: ٢٠٨، ومختصر بري ١٠٢، وكذا في ١٠: ١٤١، والمجموع ٣٣١، وفتح
البر ٧: ٤٨٨، وموسم ٤: ٩٠، وبيّن حديث ٢: ٦٦.

(٦) المبسوط ٤: ٩٠، و ٢: ٢٠٩، وبيّن حديث ٢: ٦٧، وفتح العزيز ٧: ٤٨٨.

(٧) المبسوط ٤: ٩٠.

(٨) الام ٢: ٩٢، ومختصر بري ٧١، والمجموع ٧: ٤٢٣، وسجدة ١٢٠، وكذا في ١٢٠.

دليلاً: جمع مرفقة، ولأصل برءه بدمه، وأيضاً من يصنع عدداً محرم الأكل، وسدّد عنه فيما بعد (١)، وقد ثبت ذلك، فكل من قال بذلك قال: لا جزاء فيه.

مسألة ٣٠١: إذا أرد انحره تحصى صيد من شكة، أو حناسة، أو فح وما أشبه ذلك، فإب دلتحصن برمه حره.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قدسه والثاني: لا حره عليه (٢).

دليلاً: عموم لآحه روردة في وجوب الحراء عن من قتل الصيد متعمداً (٣) ولم يفرقوا.

مسألة ٣٠٢: إذا نتف المحرم ريش طائر أو جرحه، وبني تمتعاً عن ما كان، بأن تخامل وأهدت نفسه، فإن أوقع نفسه في نر أو ماء أو صدم حائطاً، فعليه صمد ما حرحه، وإن امتنع وعاب عن العين وجب عليه ضمانه كاملاً.

وفال شافعي مثل ما قدسه، إلا أنه قال: داء عس العين يقوم بين كونه صحيحاً ومعيماً، وإن كان له مثل أرم من قسني المش، وإن لم يكن له مثل ألزم ما بين القيمتين (٤).

١: ١٤٥، وفتح العزيز ٧: ٤٨٩.

(١) يأتي ان شاء الله في كتاب الاطعمة للأئمة.

(٢) ٢٠١، ١٩٩، وجميع ٧: ٢٩٧، ووجع ١٢٥، وفتح العزيز ٧: ٤٩٧، والسر برحار.

٣: ٣١١، ومغني المحتاج ١: ٥٢٤.

(٣) عود روى في هديب ٢٥: ٣٧٢ حديث ١٢٩٧ و٣٤١ حديث ١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و

غيره، وجميع ٢: ٣١٠، ووجع ١٢٥، وفتح العزيز ٧: ٤٩٧، والسر برحار.

(٤) ١: ٢، وجميع ٧: ٢٣٥، وفتح العزيز ٧: ٤٨٦، و

كفاية الأحبار ١: ١٤١، واللعني لابن قدامة ٣: ٥٥٥.

دليلاً: إجماع الفرق، فإن هذه المسألة منصوص عليها (١)، وطريقة الاحتياط تقتضيه، وإن فعل ما قدمه تبرا ذمته بغيره.

مسألة ٣٠٣: إذا جرح الصيد، فحده آخر قصده، يرم كثر واحد منها بعداء.

وقال الشافعي: على المخرج القيمة ما ين كونه صحيحاً ومعيباً، وعلى الثاني الجزء (٢).

وفي أصحهما من قول مثل ما قلناه، وفيه ليس بشيء (٣).

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقه الاحتياط

مسألة ٣٠٤: إذا جرح لصد، فصر غير مسمع بعد جرح والفس، ثم عاب عن بعين، رماه الجراء كملأ. وفيه قال أبو اسحق من أصحاب شافعي (٤). وقال باقي أصحابه: غلط في ذلك.

والمصوص للشافعي أنه لا يلزم صمان جميعه، وإنما يصح الحياية بي وجدت منه، وهو النتف والجرح (٥).

دليلاً: إجماع الفرق، وأخبارهم (٦)، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٣٠٥: يتولد بين ما يحب فيه الجراء وما لا يحب، مثل سبع

(١) بهدب ٥: ٣٥٨ حديث ١٢٤٥ ومعه، ولاسعر ٢: ٢٠٠ حديث ٦٦٩ و٧٠٠، ومن

لا يصره الفقه ٢: ٢٣٣ حديث ١٩١٣، والكافي ٤: ٣٨٦ حديث ٦ وغيرها.

(٢) الام ٢: ٢٠٠، والمجموع ٧: ٤٣٤، وفتح المبر ٧: ٥٠٧

(٣) مجموع ٧: ٤٣٤، والوجيز ٩: ١٢٩، وفتح المبر ٧: ٥٠٧

(٤) مجموع ٧: ٤٣٥، والوجيز ٩: ١٢٩.

(٥) الام ٢: ٢٠٠، والمجموع ٧: ٤٣٥، ومختصر المبر ٧٢، وألعي لاس مداه ٣: ٥٥٥، والشرح

نكير ٣: ٣٦٨.

(٦) بهدب ٥: ٣٥٩ حديث ١٢٤٦ و١٢٤٨، والاستبصار ٢: ٢٠٥ حديث ٢٩٩، ومن

لا يصره الفقه ٢: ٢٣٣ حديث ١٩١٣، وقريب الامتاد ١٠٧.

وهو مؤند من نصع وشدت، واستؤند من احمر اسوحي وحمار لأهي،
لا يجب بقتله الجزاء.

وعند جميع الفقهاء: يجب به الجزاء (١).

دليلاً: أن الأصل براءة الدمة، ولا يس على وجوب حراره قد ه.
مسألة ٣٠٦: حويج من نصر كـ رن، وعصر، والشهس، والعهد
وعو دك، والنصع من سناء كنمر، ولعهد وعبر دك لأحرء في قس
شيء منه.

وقد قدم ان في رواية أصحابنا في لأسد كشت (٢)

ووب شفعي: لأحرء في شيء منه (٣).

وقال أبو حمزة: يجب حرء في جميع دك إذا دت، فلا حرء فيه، و
يجب حرء قبل الأمرين، به عمة أوالده، ولا سمر أكثرهم (٤).
دليلاً: ان الأصل براءة دمة، فس عتق عنه شيء فعنه أدلانه.
مسألة ٣٠٧: صيد لمدينة حرء صطياده. ووب قبل السفعي (٥).

(١) لام ٢ ١ ٢، وعصر بر ٢، مجموع ١ ٢٩٧، ووجز ١ ١٢٦، ومعني صح ١
٥٢٤، وفتح العزيز ٧: ٤٨٩.

(٢) تقدم في المسألة ٢٩٩.

(٣) لام ٢ ٢ ٢٠٨، وعصر بر ١ ١٢، وعمة د ١ ١١٢، ومجموع ٧ ٣٣٣، ووجز
١ ١٢٦، وكده لأحر ١ ١٤٢، وفتح العزيز ١ ٤٩٦، ومعني لاس قد ه ٣ ٣٤٥، ومجموع
٩٠ ٤ مبرحي.

(٤) مسعود ٤ ٩٣ ٩٢، ومعني ٦ ٣٣٣، وسد ب ١ ٢٠٨، وهده ١ ٧٢، وشرح
العاية ٢: ٢٥٦، وفتح الياري ٤. ٤٠، وفتح العزيز ٧: ٤٨٨.

(٥) المجموع ١ ٤٩٧، وعمة د ١ ١٠ ٢٢٩، ومعني لاس قد ه ٣ ٣٦، والنوحي
١ ١٢٩، وفتح العزيز ١ ٥١٣، ومعني صح ١ ٥٢٩، وشرح بك ٣ ٣٨٣، ووجز
أرجار ٣: ٣٩٩.

وقال نُوحيفة: ليس بمحرم (١).

دليلاً: إجماع بفرقة، وطريقة الاحتياط.

و روي عن علي عليه السلام أن لبي صنتي الله عنه وآله قال: «المدينة

حرام من عمر (٢) أن ثور، ولا يضر صيدها ولا يحتل خلالها، ولا يعصد

شعرها إلا رجلاً يعلقه بغيره» (٣).

مسألة ٣٠٨: إذا اصعد في المدينة، لا يجب عليه الخراء.

وللشافعي فيه قولان:

قال في مديم. عليه الخراء، والخراء أن يسب مد عليه مدعى الله ثد.

فيكون لمن يسلبه (٤).

وفيه قول آخر: أنه يكون للمساكين (٥).

وقال في الجديد: لا خراء عليه (٦).

دليل: أن الأصل براءة مدعه، فعلى من شغفه شيء تدليس.

(١) عمدة القاري ١/ ٢٢٩، ومجموع ١/ ٤٨١، معني لأشقدمة ٣/ ٣٧، وشرح الكبير

٣٨٣: ٣، وفتح العزيز ٥١٤.٧، والبحر الزخار ٣: ٣١٩.

(٢) وفي بعض الأحاديث «عمر» و «١٠» و «٢» كتب حديثه في بعض الكتب.

(٣) روى أبو داود في مسنده ٢/ ٢١٦ حديث ٣٤٢ بسنده عن علي بن عبد الله بن سنان عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا يضر صيدها ولا يحتل خلالها ولا يعصد شعرها»

وهو قوله «لا يضر صيدها» أي لا يضر ثورها ولا يضر صيدها ولا يحتل خلالها ولا يعصد شعرها

يعني في مسنده الكبير ٥/ ١٩٦ وفيه غير هذا وعصه شعر

(٤) بحر ١٣٠، ومجموع ١/ ٤٨١ - ٤٨١، وشرح العزيز ٦/ ٣١٦، ومعني المحتاج ١/ ٥٢٩.

و فتح العزيز ٥١٤، معني لأشقدمة ٣/ ٣١٧، وشرح العزيز ٣/ ٣٢١.

(٥) بحر ١٣٠، ومجموع ١/ ٤٨١ - ٤٨١، وفتح العزيز ٥١٤، وشرح العزيز ٣/ ٣٢١.

(٦) بحر ١/ ١٢٧ - ١٢٨، ومجموع ١/ ٤٨١، معني لأشقدمة ٣/ ٣١١، وشرح العزيز

٣/ ٦٦، معني المحتاج ١/ ٥٢٩، وفتح العزيز ٧: ٥١٤.

مسألة ٣٠٩: صيد وَح (١) - وهو بلد باليمن - غير محرَّم، ولا مكروه.
 قال الشافعي: هو مكروه. (٢) وقال أصحابه: طهر هذا للذهب أنه
 أراد بذلك كراهية تحريم (٣).

دليلاً: الأصل الإباحة، فمن مع منه فعله دلالة، وبصق قوله
 تعالى: «وَدَّ حَسَنٌ فَاَصْبَدُو» (٤) وهذا إباحة، فمع ذلك يحتاج إلى دليل.
 مسألة ٣١٠: إذا بلغ قيمة مثل صيد أكثر من ستين مسكياً، بكل
 مسكين نصف صاع، لم يرمه أكثر من ذلك، وكذلك لا يرمه أكثر من ستين
 يوماً من الصوم، هذا في العامة، وفي سفرة ثلاثين مسكيناً وثلاثين يوماً،
 وفي اظني عشرة مساكين وثلاثة أيام، ولم يعتد أحد من الفقهاء بذلك.
 دليلاً: إجماع الفرق، وأحاديثهم (٥).

مسألة ٣١١: إذا عجز عن صيام شهرين، وعن الإطعام، صام ثمانية
 عشر يوماً، وفي سفرة تسعة أيام، وفي الحمام ثلاثة أيام، ولم يقل بذلك
 أحد من الفقهاء.

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط، وبرءة بدمه، وما ذكرناه

(١) قال حموي في معجم البلدان ٥: ٣٦١ هو بلد في اليمن في سنة ٣٠٠ حديثاً
 في باب كراهية من الصيد ويقع الشجر بوح من طريف وكديث كل من ذكره له مسألة
 من أنه في طريف ولم عهد لأحد قول أنه في نفس وقت عدم دسوس.

(٢) مجموع ٧: ٤٨٣، وبحث ١: ١٣، وفتح العزيز ٧: ٥١٨، والبحر المختار ٣: ٣٢٠.

(٣) قال النووي في مجموع ٧: ٤٨٣ (وهو طبع شيخ أبو حامد وناوردي ولفاقي أبو طيب
 وشمسي ومنتصف والسوي وبنو وخمهور من أصحابنا في طريقين، دنوا ومراد
 الشافعي بالكراهة كراهة تحريم).

وقال من عداه في المعنى ٣: ٣٧٣ و صاحب شافعي هو محرم (٤) المائة ٢

(٥) كمال ٤: ٣٨٦ حديث ٣ و٥، والهدية ٥: ٣٤٣ حديث ١١٨٥، وبقية ٢: ٢٣٣.

جمع عليه، ويرتد على ذلك من عليه دليل في حال العجز.
مسألة ٣١٢: ما يجب فيه المثل أو عقيمة إذا قتله المحرم في حرم
تضاعف ذلك عنه، وإن قتله المحرم في الحرم لرمه القيمة لا غير، ولم يفصل
أحد من الفقهاء ذلك (١).

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.
مسألة ٣١٣: إذا كان يصد ويصدأ في الحرم، يحرم صطبه ده، وهو يعتبر
ذلك، أحد من الفقهاء.

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.
مسألة ٣١٤: روى أصحابنا أن محرم إذا أصاب صيد في بين الحرم
والحرم رمه عداء، (٢) ولم نقل بذلك أحد من الفقهاء.

دليلاً: إجماع الفرق، وطريقة الاحتياط.
مسألة ٣١٥: لا يجوز لمحصر أن يتحلل إلا هدي وبه قول لسفعي (٣).
وقال مالك: لا هدي عليه (٤).

دليلاً: طريقة الاحتياط، وأيضاً قوله تعالى: «إلا حصرتم فما استيسر

(١) النظر للمجموع ٧: ٤٩٠، وبدنه مجلد ١: ٣١٧، ومعنى لاس قدمه ٣: ٣٤٩، والذباب

٢١١، وبيحر الخار ٣: ٣١٥

(٢) كافي ١: ٢٣٢ حديث ١، وسهيب ٥: ٣٦١ حديث ١٢٥٥، ولا يصح ٢: ٢٠٧
حديث ٧٠٥.

(٣) لام ٢: ١٥٩ و ١٦٩، ومجموع ٨: ٢٥٢، وألف ١: ٢١٤، وسمرقندي ٢: ٣٧٣،
وبدنه مجلد ١: ٣٤٣، ورجز ١: ١٣٠، وكفاه الأجر ١: ١٤٤، ومعنى الجمع ١: ٥٣٤،
والعقبي لاس قدمه ٣: ٣٧٦

(٤) لمدينة الكبرى ١: ٣٦٦ و ٤٥٠، وسمرقندي ٢: ٣٧٣، وبدنيه مجلد ١: ٣٤٣،
والمجموع ٨: ٣٥٤، وبدنه لاس ١: ٣٠٦، وحريش ٢: ٣٨٩، ومعدنات ابن رشد
١: ٢٩٥، وفتح العزيز ٨: ١٣، واللغوي لابن قدامة ٢: ٣٧٤.

مكاه، (١) والحدیث من حلق، وهذا نص

مسألة ٣١٧: إذا أحصره عدو، حار له التحلل، سواء كان مفرداً أو قارباً أو متمتعاً، أو معتمراً، وانه قال جميع فقهاء، (٢) إلا مسكاً، فانه قال: ان كان معتمراً لم يكن له التحلل (٣).

دليلنا: عموم الآية، وقول السي صني بالله عليه وآله والحدیثية (٤).

مسألة ٣١٨: إذا كان مسكاً من الست، ومصدوداً عن الوقوف بعرفة، حار له التحلل أيضاً، وانه قال لشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة ومالك: سببه ذلك (٦).

دليلنا: عموم الآية، وهو قوله تعالى: «ان احصرتم فما استيسر من الهدي»

ولم يفصل.

مسألة ٣١٩: مصدود عن الحج أو العمرة، إن كتب حقه لاسلام أو عمرته، برمه لفصاء في القبل، وان كان تصوعاً لا يلزمه الفصاء.

لله صلى الله عليه وسلم من صلبه، وانه سببه بوجع ودمار في ظهونه (١٨) هجرية اسد لقادة ٢، ٣٧١، طبقات ابن سعد: ٤٥٣.

(١) صحيح البخاري ٥، ١٦١، ١٦٢، وسنن أبي داود ٥، ٥٠٥، وسنن ترمذي ٣، ٣٨٧.

(٢) لا ٢، ١٥٨، ١٦١، وسنن أبي داود ٣، ٣١٤، والوجيز ١، ١٣٠، ومسند ٤، ١٠٩.

والمجموع ٨، ٣٥٥، وفتح العزيز ٨: ٣.

(٣) أمهات الكبرى ١، ٣٦٥، ٣٦٦، وسنن أبي داود ٣، ٣٧٤، وعمدة القاري ١٠، ١٤٢.

وغيره ٢، ٣٨٨، ويجمع ذلك ١، ٣٦١، ٣٦٢، وفتح ٤، ١٠٩، والمسند ٤، ١٠٩، والمجموع ٨، ٣٥٥.

(٤) انظر المسألة السابقة: ٣١٦.

(٥) الام ٢، ١٦٢، والمجموع ١، ٣٥٥، وسنن أبي داود ١، ٥٣٧، وسنن أبي داود ٢، ٣٧٩.

والوجيز ١، ١٣١، وفتح العزيز ٨، ٦، وحكمه لقول ابن تيمية ١، ١٢٣.

(٦) الباب ١، ٢١٤، وفتح العزيز ٢، ٣٠٢، والمجموع ٨، ٣٥٥، وسنن الكبرى ١، ٣٦٥.

والمسند ٤، ١١٤، وفتح العزيز ٨، ٦٠ - ٦١.

وقال شافعي . لا قضاء عليه بالتحلل ، وإن كانت حجة تطوع أو عمرة تطوع لم يلزمه قضاءها بحال ، وإن كانت حجة الاسلام أو عمرة الاسلام وكانت قد استقرت في ذمته قبل هذه السنة ، وقد خرج منها بالتحلل فكأنه لم يصعب ، فتكون باقية في ذمته على ما كانت عليه ، وإن كانت وحلت عليه في هذه السنة ، سقط وجوبها ولم تستقر في ذمته ، لأننا يثبت أنه لم يوجد جميع شرائط الحج (١) .

فعلى قومه التحلل بالحصر لا بوجوب قضاءه بحال .
وقول أبو حنيفة : إذا تحلل لمحصر لزمه القضاء ، وإن كان أحرم بعمرة تطوع قضاءها ، وإن أحرم بحجة تطوع وحصر تحلل منه ، وعليه أن يأتي بحج وعمرة .

وإن كان فرق بينهما فاحصر ، فتحلل ، برمته حجة وعمرتان ، عمرة لأجل العمرة ، وعمرة وحجة لأجل الحج .

وعني على مذهبه : إذا أحرم بحجتين فإنه يعقد بهما ، وإنها يترفع عن أحدهما إذا أحدي سير ، وإن أحصر قل أن يسير ، تحلل منهما ، ويلزمه حجتان وعمرتان (٢) .

دليلاً على ذلك أن وجوب القضاء على كل حال يحتاج إلى دلالة ، وما ذكرناه مقطوع به .

وأيضاً قالني صني الله عليه وآله حرج عام الحديدة في ألف واربعمائة

(١) الإ ٢ ١٦٢ و ٢١٨ ، ومجموع ٨ ٣٥٥ ، ومحصر لربي ٧٢ ، والخبير ١ ١٣٠ ، ومعني

المحتاج ١ : ٥٣٧ ، والفتي لابن قدامة ٣ : ٣٧٥ ، والشرح الكبير ٣ ٥٢٦

(٢) مسعود سرخسي ٤ ١٠٩ و ١٧٧ ، والعمدة ١ ٢٢٣ و ٢٥٥ ، وتذوي فاصحان

١ ٣٧١ و ٣٥٣ و ٤٣٧ ، ومجموع ٢ ١٦٠ ، ومجموع الأحكام ٢ ٣٧٦ ، ومعني لابن

قدامة ٣ : ٣٧٥ ، والشرح الكبير ٣ ٥٣٦ ، ونبأه المجتهد ١ : ٣٤٣ و ٣٤٨ ، والمجموع ٨ : ٣٥٥ .

من أصحابه محرم من عمرة، فحصره العدو، فتحلوا، فلما كنت في السنة ثمانية عاد في نصر معدودين، فلو كان القضاء قد وجب على حرهم لأحبرهم بذلك وعلوه، ووقعوا لمن ملأ عاماً أو حصاً.

مسألة ٣٢٠: حصر الحصر، مثل الحصر العام سوء.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل ما قلناه. والثاني: أنه يجب لمصاء في الفحل (١).

دليلاً: ما قلناه في المسألة الأولى، وذلك لأصل براءة دمه.

مسألة ٣٢١: المحصر بالعدو: دال على هدي أو يقدّر على شره،

لا يجوز له أن يتحلل، ويبقى هدي في دمه، ولا يتنفل إلى الإطعام ولا إلى الصوم.

وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: مثل مقدمه، أنه لا يتنفل إلى بدل.

والثاني: وهو الصحيح عندهم، أنه يتنفل إلى بدل، وداق لا يتنفل،

يكون في ذمته (٢).

وله في حور التحلل قولان منصوصان

أحدهما: أنه يبقى محرماً إلى أن يهدي. والثاني: وهو لأشبه أنه يتحلل،

ثم يهدي إذا وجد (٣).

(١) الام ٢: ١٦٦ و ٢١٨، والمجموع ٨: ٣٠٦، والوجيز ١: ١٣١، ومغني المحتاج ١: ٥٣٧، وفتح العزيز

(٢) الام ٢: ١٦٦، والوجيز ١: ١٣٢، وحكم الأمر: محقق ص ١٠٦، ونفسه بكم ٥: ١٤٨

١٤٩، والمجموع ٨: ٢٩٩، ومغني المحتاج ١: ٥٣٤، وفتح العزيز ٨: ١٤ و ٨١

(٣) الام ٢: ١٦٦، والوجيز ١: ١٣٠، وأحكام القرآن للمصاوي ١: ٢٨٠، ونفسه بحر الرعي ٥

١٤٩، والمجموع ٨: ٢٩٩، ومغني المحتاج ١: ٥٣٤، وفتح العزيز ٨: ١٥، ومختصر بري ٧٢

ودا في حور لا تنفع، فإن في مختصر الحج: يستقل إلى صوم
العدس، (١) وفي في الام، يستقل إلى لاضعام، (٢) وفيه قول ثالث: أنه
مختبر في الإطعام والصيام (٣).

دلتنا: على ما قلناه: قوله تعالى: «فإن حصرتم فما تيسر من
هدي» (٤) وعنده، واردة التحلل، في تيسر من هدي، قال: «ولا تحلقوا
رؤسكم حتى يبلغ هدي علقه» (٥) فمع من التحلل إلا بعد أن يبلغ هدي
علقه، وهو يوم سحر، ولم يذكر البدن، ولو كان له بدل ذكره، كما أن سكر
الأذى لما كان له بدل ذكره.

مسألة ٣٢٢: المختصر يمرض بخوله النحر، غير أنه لا يحل له النساء حتى
يطوف في القاس، أو يأمر من يصوف عنه، وبه قال أبو حنيفة، (٦) إلا أنه لم
يعتد طواف نساء. وبه قال ابن مسعود (٧).

ودعت قوم إلى أنه لا يجوز له التحلل، بل سقى على إحرامه أبدأ أي أن
ثني به، فإن فيه الحج تحلل بعمره. وبه قال مالك وشافعي وأحمد (٨).
وروي ذلك عن جماعة من الصحابة كبن عباس، وابن عمر، وابن

(١) الام ٢ ٦١، وجميع ٨ ٢٩٩، ومعني لا مقدمة ٣ ٣٧٩، وجميع عموم ٤٥١، وفتح

العرير ٨ ٨ (٢) لا ٢ ١٦١، وعبر الكثير ٥ ١٤٩، وجميع ٨ ٢٩٩.

(٣) لا ٢ ١٦١، وأحكام العرب بمحمد ص ١ ٢٨، وجميع ٨ ٢٢٩، ومختصر بري ٦٢

وفتح العرير ٨: ٨٠. (٤) البقرة: ١٩٦. (٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) الف وي الحمد ١ ٢٥٥، وفداوي وصباح ١ ٣٠٥، وأحكام العرب لابن بري ١ ١٢٠.

والوسط ٤ ١٠٧، وكتاب ١ ٢١٢، وجميع تصحيح ٢ ١٧٧، وفتح العرير ٨ ٩

(٧) معني لا مقدمة ٣ ٣٨٢، وبداهة المجتهد ١ ٣٤٥، وشرح كبير ٣ ٥٣٨

(٨) معني لا مقدمة ٣ ٣٨٢، وألروض الأربع ١ ١٥٣، وجميع لأحكام العرب ٢ ٣٧٤، وعنده

عربي ١١ ٤٤٠، وجميع ٨ ٣١٠، ونوحي ١ ١٣٠، ولا ٢ ٢١٩، وبسيط ٤ ١٠٧،

ومعني المحتاج ١: ٥٣٤، وبداهة المجتهد ١: ٣٤٤.

الشافعي (١).

وقال بعض أصحابه: أنه لا تأثير للشرط، وليس تصحيح عدهم.
والسألة على قول واحد في القديم، وفي الجديد على قولين، وبه قول أحمد
واسحاق (٢).

وقال الزهري، ومالك، وابن عمر: الشرط لا يبعد شيئاً، ولا يتعلق به
التحلل (٣).

وقال أبو حنيفة: المريض له ينحلق من غير شرط، فإن شرط سقط عنه
المهدي (٤).

دليلاً: جماع عرفة، ولأنه شرط لأجمع فيه الكتاب ولا السنة، فيجب
أن يكون حثراً، لأن أجمع فيه يحتاج إلى دليل، وحديث صاعقة بسب
الزبير (٥) يدل على ذلك.

روى عنه ابن المسيب صني الله عليه وبه دخل على ضبعة بنت
زبير فقالت: يا رسول الله صني الله عليه وبه أني أريد الحج، وأنا شاككة،

وسنة حديث محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو شك في شرط، كما ذكره نوو

(١) مجموع ٨ ٣٥٣، يعني لأن فدية ٣ ٢٤٩، وحتى ١ ٤ ١، ووجه ١ ١٣٠، ومن

روى ٥ ٣٧، ومن سبي ٥ ٢٢٢، وجمع لأحكام عمر ٢ ٣٧٥

(٢) مجموع ٨ ٣٥٣، وغير فدية ٣ ٢٤٩، ومن حديث سبي ١٢٣، ومن لاوطر

٥ ٣٧، والجمع ١ ٤ ١، وجمع لأحكام ٢ ٣٦٥، وسند ١ ١٤٦

(٣) يعني لأن فدية ٣ ٢٤٩، وجمع ١ ١٤ ١٥، ومن لاوطر ٥ ٣٧، ومن سبي ٥

٢٢٢، وجمع لأحكام عمر ٢ ٣٦٥، وسند ١ ١٤٦

(٤) لمقي لأين فدية ٣: ٢٤٩

(٥) من حديث محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو شك في شرط، كما ذكره نوو

وسلم روضة القاديين عمر روضة عمر النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم وعن روحها وروى عنها

عن ابن عمر بن الخطاب، وهو شك في شرط، كما ذكره نوو وسند ١ ٣٦٢، وجمع لأحكام ١٢ ٤٣٢

س للرجل أن يبيع روحه من حقته الاسلام ٤٣١

فقار ابي صلي الله عليه وآله. « حرمي واشترطي أن تحتني حيث
حيستني » (١) وهذا نص.

مسألة ٣٢٤: إذا شرط على ربه في حاد لإحرامه، ثم حصل الشرط
وراد يتحلل، فلا بد من نية سحتل، ولا بد من الهدي.

ويشفعى فيه فولان في سيرة هدي معه (٢).

دليلا: عموم لانة في وجوب هدي على محصر، وطريقة الاحتياط

مسألة ٣٢٥: ييس للرجل أن يبيع روحه الحرة من حقته الاسلام
وحيث عليها. وبه من مالك، ونوحيقه، ويشفعى في اختلاف الحديث (٣).

وقال في مديم والحديد به معها من ذلك (٤)

وقال أصحابه: ولا يؤل لا يبي على مدهه، وهو قول عريب (٥).

دليلا: أن الحج على صورة، فدا نسب ذلك وليس لأحد معها من
ذلك، لأن حوار ديت يفتح ن دليل، ولأن الله في أنها أحر ذلك فهو
أن الحج على التراخي.

وأيضا روي عن النبي صلى الله عليه وآله. رواه تهريرة، أن النبي
صلى الله عليه وآله قال: « لا تبيعوا إماء الله عن مساجد الله فاد حرجن

(١) السنن الكبرى ٥: ٢٢٩، وسنن أبي داود ٣: ٢٧٨ حديث ٩٤١، وصحيح مسلم ٢: ٨٦٨

حديث ١٠٦ وما بعده، وسنن النسائي ٥: ١٦٧.

(٢) مجموع ١: ٣٥٢، وأحد ١: ١٣، وفي تحرير ١: ١٤٩، وفي تحرير ١: ١٤٩، وفي

الاحتجاج ١: ٥٣٤، والسراج الوهاج ١: ١٧١، والمهاج القويم ٤٢٣

(٣) اختلاف الحديث (الام) ٨: ٥١٤، والمجموع ٨: ٣٢٧، وسعي لابن قدامة ٣: ١٩٥، وفتح

لعرين ٨: ٣٦، وفتح الباري ٤: ٧٦، والبوط ٤: ١١٢.

(٤) مجموع ١: ٣٢٧، وفتح ١: ١٣٠، وسنن داود ٥: ١٧، ومختصر ترمذي ٧٣، وفتح ١: ١١٢

٤: ٧٧، والبوط ٤: ١١٢

(٥) مجموع ٨: ٣٢٨.

فبحر حسن ٤٦ (١) (٢) وهذا في سائر المساجد، ومسجد لأعظم
مها.

مسألة ٣٢٦: ليس للمرأة أن تحرم تصوعاً، إلا بدد روحها، فإن أحرمت
بغير دمه كان به منعها منه ولشافعي في حور إحرامها قولان (٣)، وفي
المنع منه قولان (٤).

دليلاً: - حور ذلك يحتاج إلى دليل، وإذا لم يقض إحرامها فاسع من
ذلك لا يحتاج إلى دليل، لأنه فرع على ثبوته.

مسألة ٣٢٧: ليس للأوس، ولا لواحد منها مع بولد في حجة
الإسلام، أمر بلا خلاف.

وعندنا أن الأفضل أن لا يحرم إلا برصاصه في تصوع، ولا بدد وأحرّم
لم يكن لها ولا لواحد منها منعه.

وقال الشافعي: هما مع من ابتداء لأحرام قولاً واحداً (٥).
وبدد وأحرّم كان لها ويكفي واحد منها مع على قولين (٦).
دليلاً: - مع من ابتداء الأحرّم، والمنع بعد الاستعداد يحتاج إلى
دليل، ولا دلالة بمنع منه، والأصل برؤية الدمة.

مسألة ٣٢٨: شرائط وجوب الحج على امرأة هي شرط وجوبه على

(١) معاتب في تاركات الطبعة. انظر النهاية ١: ١٩٩ (مادة نقل).

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٤٣٨، وسنن أبي داود ٢٩٣، وسنن ابن ماجه ١٥٥ حديث

(٣) الوجيز ١: ١٣٠، والمجموع ٨: ٣٣٣، وفتح العزيز ٨: ٣٦ و٤٠.

(٤) اختلاف الحديث (الام) ٨: ٥١٤، ٣.

(٥) الام ٢: ١٦٣، والمجموع ٨: ٣٤٨، والوجيز ١: ١٣١، وفتح العزيز ٨: ٤٢، وانهاج لقوم:

٤٤٩.

(٦) الام ٢: ١٦٣، والمجموع ٨: ٣٤٩، وفتح العزيز ٦: ٤٣، وانهاج لقوم ٤٤٩.

وأى صحبه هذا وهو: ليس بشرط في وجوب، لكنه شرط في الأداء والفرض والتفعل عنه سواء (١).

دليلاً: إجماع المرفقة، وقوله تعالى «وبه على من حج حجت من استطاع إليه سبيلاً» (٢) ولم يذكر مشروفاً، وبقي شروط مجمع عليها، أكثره أوردته في كتاب المقدم ذكره (٣).

مسألة ٣٢٩: حرم للمرأة أن تخرج في حجة الإسلام وإن كانت معتدة، في عدة كانت، ومع انعقاد كلهم من ذلك (٤).

دليلاً: إجماع المرفقة، وعموم الآية، وأنه لم يذكر فيه أن لا يكون معتدة، فمن منع من في هذه حجة فعليه دليل.

مسألة ٣٣٠: إذا حج حجة الإسلام، لم يرد، ثم عاد إلى الإسلام، عتد بتلك الحجة، ولم يجب عليه غيرها.

وكذلك كل ما فعله من أعمال معتد بها، وعنه أن يقضى جميع ما تركه قبل عودته إلى الإسلام، وسواء تركه حال إسلامه أو حال رده، وأنه قال الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة ومالك: إذا نسى حدث وجوب حجة الإسلام عنه، كأنه ما كان فعلها، وكفى كل فعله قبل ذلك فقد حط عنه وبطل، و تركه فلا يقضيه، سواء تركه في حال إسلامه أو حال رده، ويكون ككافر.

(١) كتاب ١٠٧.

(٢) مائدة ٤٠١، وانظر الاستبصار ٢: ١٨٦، وقرب الإسناد ١٣٠.

(٣) ص ٨، مجموع ٣٣٧، وفتح حريز ٨، ١١، ومسعود ٤، ١١، ومعنى رده قدامة ٣: ١٩٦،

وشرح أكثر ٣: ١٧٧، ص ٣٩، وفتح حريز ٣: ٢٨٦.

(٥) الآ ١: ١٠، ٧، مجموع ١٩٩، ٣٥٤، ونحو ٦: ٢٧٧، وحكم عمر ٣: ٤٨، ومعنى

حج ١: ١٣٠، وفتح حريز ١٠٣، وفتح حريز ٧: ٤٧٩، ٥.

المعومات عشرة أيام من أول ذي حجة، آخرها غروب شمس من يوم البحر، وهو قلوب على غنيته السلام. ومن عدا من. ومن عمر، ومن قال الشافعي (١).

وقال مالك: ثلاثة أيام أولها يوم البحر، فحصى أول شريق وزنيه من المعدودات والمعلومات (٢).

وقال أبو حنيفة ثلاثة أيام، أولها يوم عرفة وآخرها أول شريق، فحصى أول استريق من معدودات ومعلومات (٣).

وقال مالك: لا في المعلومات (٤).

وقال أبو حنيفة: لا يح حشر في غير معومات. وهو في التبريق.

وروي عن أبي عبد الله السلام، أربعة أيام أولها يوم عرفة (٥).

ومن سعد بن حشر معدودات هي المعلومات (٦).

دليل: حرج عرفة، ومن هذه المسألة منصوبة هم (٧).

وأيضاً خلاف اسمهم يدل على اختلاف أوقافهم. لأنهم لو كانوا شيئاً واحداً، أو اختلف في بعض ما استحق اسمهم مختلفين، وهذا أصل الحقيقة.

(١) تفسير القرطبي ١٢: ٤٣، وسبحر ١: ١٣٢، ومجموع ٨: ٣١١، والمعنى لأن من ٤٠ ٣

٤٦٤، وفرق ١٠: ١١، وحكمه في ٣: ٢٣٣، ومن سبيل ٥: ٢٢٨، ويجمع

١: ١٣٢، ويحصر في ٧٣، ومجموع ١: ٣١١، ويهدد ٥: ١٠، حديث ١٧٣٦، وفتح

عرب ٨: ٩٩

(٢) مداهم ١: ٤٢٢، والمعنى ٣: ٤٦٤، ومجموع ٨: ٣٨١، وتفسير القرطبي ١٢: ٤٣، وفتح

عرب ٨: ٨٩. (٣) المجموع ٨: ٣٨١، وفتح عرب ٨: ٨٩

(٤) مداهم ١: ٤٢٢، ومجموع ٨: ٣٨١، والمعنى لأن مداهم ٣: ٤٦٤

(٥) المجموع ٨: ٣٨١.

(٦) المعنى لأن قدامه ٣: ٤٦٤، وتفسير القرطبي ١٢: ٤٣.

(٧) فرق الأسد ١١، ورواه يصف في حديث ١٨١ حديث ٧٣٦

مسألة ٣٣٣: يجوز عند الدبح في اليوم الثالث من أيام التبريق، وله قال الشافعي (١).

وقال أوحيفة ومالك: لا يجوز، لأنه ليس من المعنويات (٢).
دليلنا: إجماع الفرقة.

وروي عن سي صتي لله عنه وآله أنه سبي عن صدم أيام تبريق،
وقال: أنها أيام أكل وشرب (٣).

ويقال: وقال: «أنها أيام أكل وشرب وذكر ودبح» (٤).
ثبت بذلك أن الثالث من أيام الذكر ولدبح معاً، وعد أي حصة أن
لثالث ليس من أيام الذكر ولا لدبح (٥).

مسألة ٣٣٤: إذا قال: لله عني هدي، أو أن أهدي، أو أهدي هدياً
عنه أن يهدي، من الإسن أو غير الوعم. وله قال أوحيفة. وهو أصح
قولي الشافعي (٦).

وقال في تقديم والإملاء: والدر يلزمه مبيع اسم أهدي عنه فن
أكثر (٧).

(١) لام ٢ ٢١٦، والمجموع ٨ ٣٨١ و ٣٩٠، وسنة مجله ١ ٤٢٢، ونحوه ١ ١٣٢. ومعني
لأن قدمه ٣ ٤٦٤، وتفسير عيسى ١٢ ٤٣، وحكام عرب مجلد ٣ ٢٣٤، وتشرح
بكتير ٢: ٥٥٦.

(٢) مجموع ٨ ٣٨١ و ٣٩٠، وسنة مجله ١ ٤٢٢، وتفسير عيسى ١٢ ٤٣، وتشرح بكتير ٢
٥٥٦.

(٣) شرح معاني الآثار ٢ ٢٤٤، وسنة محمد بن حسن ١ ١٦٦ و ١٧٤ و ٣ ٤١٥ و ٤٥١.

(٤) شرح معاني الآثار ٢: ٢٤٤ وفيه: «أنها أيام أكل وشرب وذكر الله».

(٥) شرح معاني الآثار ٢: ٢٤٨.

(٦) لام ٢ ٢١٦، والمجموع ٨ ٣٥٦ و ٤٦٥، وسنة ١ ٢١٦، وسنن ٤ ١٣٦، وحكام

لقرآن بخصاص ٣ ٢٤٤، وسنة ابن هبة ١ ٢٦٢، وبعبر ١ ١٥٠، ويختصر التبريق ٧٣

(٧) الام ٢: ٢٥٧، والمجموع ٨: ٤٦٥.

دليلنا: أن ما ذكرناه مجمع على إجرائه وما ذكره ليس عنه دليل ولا
رواية أن الهدي لا يقع، لا على يدك والنعم (١)
ويصنف قوله تعالى: «ثم استسمر من هدي» (٢) لاختلاف أنه يتناول
النعم دون غيرها.

مسألة ٣٣٥: سدماء المسلفة بالإحرام كدم التمتع، والفراس، وحراء
صيد، وما وجب تركه معطورات لإحرام كاسساس، والطيب وغير
ذلك أن احصر حرمه أن يحرّم كونه في حلق أو حرم، د لم يتمكن من
إنفاذه بلا خلاف.

وان لم يحصر فعدد ما يجب تركه حرم الخنخ على اختلاف أنواعه، لا يجوز
دحه إلا بمعى، وما يجب تركه حرم العصرة المفردة لا يجوز دحه إلا بمكة فبإتة
الكعبة بالخزوة.

وقد الشافعي: فيه ثلاث مسائل: ١ حرّم في الحرم وقرى الحرم في الحرم
أحرأه بلا خلاف سهم، و ٢ حرّم في الحرم وقرى الحرم في الحرم لم يجز عنده
حلاف لأبي حنيفة (٣)، و ٣ حرّم في الحرم وقرى الحرم في الحرم، وان كان
تعيّز بمجرى، و ٤ فرقه طرياً في الحرم فعلى وجهين (٤).

دليلنا: إجماع الصرقة، وطريقة الاحتياط، وان ما ذكرناه لاختلاف في
إجرائه، وما ذكره ليس عليه دليل.

مسألة ٣٣٦: ما يجب عليه من الدماء باسدر، فان قيده سدم أو بصفة برفه

(١) انظر نهدي ٥ ٢٠٦ حديث ٦٨٨ و٦٩٠، والكافي ٤ ٤٨٧ حديث ١.

(٢) البقرة ١٩٦.

(٣) حديث ١ ٢١٨، ومعنى لائق فدانة ٣: ٥٨٨، وفتح العزيز ٨: ٨٨.

(٤) لا ٢ ٢١٧، وكذا في لأخبار ١ ١٤٦، والمجموع ٧ ٤١٨ و٥١٠، ومعنى المحتاج ٩:

٥٣٠، وفتح العزيز ٨ ١٦٩ و١٧١، وسراج مؤيد ١٧١، ومعنى لائق فدانة ٣ ٥٨٨.

في موضعه الذي عتبه بلا خلاف. وإن أُطلق فلا يجوز عبداً، لا عمكة قبله الكعبة بالحررة، ولا بحري، لا من لعمه على ما تقدم لتول فيه. وقد شفعني في لطلق: كدماء الحق إن كان محصراً فحسب بخل، وإن لم يكن محصراً فبعبه المسائل الثلاثة (١).

دليلاً: إجماع الفرقة، وأخبارهم (٢)، وصريفة لاجتماع مسألة ٣٣٧: قد ساق هدي من الإبل والفرس من ستة أن يفندهم بعللاً، ويشعرها في صفحة سدهم الأيمن، وهو أن يشق المكاب محددة حتى يسيل الدم وشهد ويرى، وروى ذلك عن ابن عباس، وإن عمر، ولا يحذف منها فيه. وروى مالك، ونو يوسف، ومحمد، وشافعي (٣). غير أن مالكاً وأنا يوسف قالاً: لا شيء من سدهم الأيسر (٤). وقال أبو حنيفة: يفندهم ولا يشعرها. وفي إشعار مئنة وندعة (٥). دليلاً: إجماع الفرقة.

وأيضاً روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة في مكة، ثم دعا سديته - (وفي بعضه سديته) - وأشعرها من صفحة سدهم الأيمن، ثم سب الدم عنها - (وفي بعضه سب الدم عنها، وفي بعضه بيده، وفي بعضه ناصبه) - ثم أتى سراحته، فمعد عبيده واستقرت به على

(١) الام ٢: ٢٥٩، والمجموع ٦: ٤٩٩ - ٥٠٠. وقد سقطت الإشارة إلى ما في نسخة من نسخة فلاحظ.

(٢) التهذيب ٥: ٢٣٩ حدث ٨٦. (٣) الام ٢: ٢١٦، والمجموع ٨: ٣٥٨ و ٣٥٩، واللمعي لأبي داود ٣: ٥٩١، وسديته عهد ١: ٣٦٤، وموطأ مالك ١: ٣٧٩، وأصل ٧: ١١٢، وفتح الباري ٣: ٥٤٣، ومختصر بري ١: ٦٣ وعمدة القاري ١١: ٣٨، وفتح العزيز ١: ١٣.

(٤) المجموع ٨: ٣٥٩، واللمعي لأبي داود ٣: ٥٩٢، وعمر ٧: ١١٢. (٥) مسوط ١: ١٣٨، وفتح - بري ٣: ٥٤٤، على ٧: ١٠١، والمجموع ٨: ٣٥٨، وبعي لأبي داود ٣: ٥٩١، وفتح العزيز ٨: ٦٣.

البيداء، أهل بالحج (١).

وروى عروة، عن مسور بن محزمة ومروان بن أبي قحافة: حرج رسول الله صلى الله عليه وآله عام الحديبية، فلما كان يدي خبطة قيد اهدي وأشعره (٢) وهذا في الصحيح.

مسألة ٣٣٨: العلم يستحب تفهده. وبه دل الشافعي (٣).

وقد مات وأبو حنيفة: لا بعد العم (١).

دليلنا: حمى التفرقة، وضريبة لاحية ط.

وروی حریفان: کہ ہدیہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم
مقدمہ (۵) و ہذا فی السنن.

وروی ملک، عن سرہیم، عن رسولہ، عن عائشہ، عن رسول اللہ
صنی علیہ وآلہٖ و سلم، عن عبدی بن مسعود (۶) و هذا فی صحیح

(أ) من ٢٠٠٢ إلى ١٩٩٠، حبيب ٥٢ أ و ١٧٥٣، ونقص من ٥ ٧٢ و ١٧٤.

والسبب الكبير ٥: ٢٣٢ باختلاف معنى اللفظ.

(۲) صفحه عدد ۲ و ۳، و ۷ و ۸، و ۹ و ۱۰ در سال ۱۴۶۵ هجری قمری ۲۳۲

ومين النساء ٥ ١٦٩.

(١٢) مختصر بري ١٤، وحمود: ١، ٣٥٧، ٣٦٠، ویدیه: ١٦٦، محمد: ١٤١، ١٠

١١، وفتح الباري ٣: ١٢٦، وإرشاد الباري ٣: ٢٢٠

(۱) در عهد ا ۱۳۶۲ هـ در سنه ۱۲۹۱ و پس حدس ۲۰۹۲ و حدس ۷

١١٧، و'عمود ٣٦٠، وفيه من رموز ٢٤، وعموده ١٨، في وصف = ٣

١٣٧ : ٥٤٢ و، شـ د — ي ٣ - ٢٣٠ و، مـ { نـ فـ هـ و ١٠٩١ و، سـ جـ } ١٣٧

(٥) الامور من بعد في القصر . بغيره : و قد . بوعده برحمن روجل عن في بكر وعمر

[illegible]

بر همدی می یازید - جعفری و غیره - م - ص ۵۷۱ - بابا نیکو ۱ - ۳۴۲

(٦) سن ١٤٦٦ هـ ١٩٤٥ م. وانظر تصحيح المصنف ٢ ٩٥٨ حديث ٣٦٥ و ٣٦٦.

وصحیفہ خرمدر ۳ ۲۵۲ حدیث ۹۰۹، و سیر نکبری ۵ ۲۳۲، و سیر بس احاد ۲

۳۱، ۱-حلیت ۳۰، ۹۶.

مسألة ٣٣٩: عندما يصبر محرماً بأحد ثلاثة أشياء: سببه، والتقليد، والإشعار، ولا بد في ذلك من النية.

وقال الشافعي: يصبر محرماً بمجرد النية، وهو قول الجماعة (١).
وروي عن ابن عمر، وابن عباس أنه يصبر محرماً بنفس التقيد (٢).
وحكيما عن أبي حنيفة أنه لا يصبر محرماً بمجرد نية، وإنما يعقد حرامه بالثبوت أو سوق هدي (٣)، مثل ما فساه، وحالف في الإشعار.
دليلاً: إجماع عرفه، ولأن ما ذكرناه لأحلاف فيه أنه يعقد به الإحرام، وما قالوه ليس عليه دليل.

مسألة ٣٤٠: عند أن من يصدق هدياً من أي من الآفاق، يوعده أصحابه يوماً يقدونه فيه أو شعروبه، ويختبئ هو وحسه المحرم، وإذا كان يوم وافقهم عن محرمه أودعته يختبئ مما أحرم منه. وروي ذلك عن ابن عباس (٤)، وحالف جميع الفقهاء في ذلك (٥).

دليلاً: إجماع العرفه، وأيضاً الأصل حوار ذلك، والمع يحتج في دليل.
مسألة ٣٤١: يجوز اشتراط سبعة في ندبة واحدة، أو مرة واحدة أو نقرتين إذا كانا متقربين، وكسوا أهل حول واحد، سوء كانوا متمتعين

(١) المجموع ٦/ ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٨/ ٣٦٠، وفتح مبرور ٦/ ٢٠١، ونوحد ١/ ٢١٦، ومعي محد

١/ ١٦٨، وسوسوط ٤/ ١٣٨، وشرح من ٣/ ٢٣٦، وشرح فتح ١٥٦، وشرح مجموع

٤١٣، ونداء لمجد ١/ ٢٢٦، وفتح مبرور ٣/ ٢٩٤، (٢) المجموع ٨/ ٣٦٠

(٣) نيبات ١/ ١٨٠، وفتح مبرور ١/ ٢٢٢، وسوسوط ٤/ ١٣٨، وشرح مبرور ٢/ ٩٠،

والمجموع ٦/ ٢٠٢ و ٢٠٥، ونوحد ١/ ١١٦، وفتح مبرور ١/ ٢٠٢، وشرح مبرور ٣/ ٢٣٦،

ونداء لمجد ١/ ٣٢٦.

(٤) صحيح البحر رتي ٢/ ٧٠، وسوسوط ٥/ ٢٣٤، وفتح من ٣/ ٥٤٥، وشرح معدي

لآثار ٢/ ٢٦٤، وفتح من ١/ ١٤، وصحيح من ٢/ ٩٥٩ حديث ٣٦٩

(٥) انظر المجموع ٨/ ٣٦٠

أوقريين أو مفردس، أو بعضهم مفرداً وبعضهم ذريعاً أو متمتعاً، وبعضهم مفترصين وبعضهم متطوعين، ولا يجوز أن يكون مصهم يريد تنحيم. وبه قال نوحيفة إلا أنه لم يعتز أهل حون وحده (١)

وقال الشافعي مثل ذلك إلا أنه أجاز أن يكون مصهم يريد تنحيم (٢).
وقال مالك: لا يجوز الإشراك إلا في موضع واحد، وهو كذا متطوعين (٣).

وقد روى ذلك صاحب بصاً (٤)، وهو الأوجه.
دليلاً: على الأول: حار حار، روى عنه عن حار قال: كنت تمتع عني عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وتترك سبعة في المرة أو البذنة (٥).

ومر روه أصحابنا أكثر من أن نحصى (٦).
والثاني: قد رواه أصحابنا، وطريقة الاحتياط تقتضيه (٧).

(١) الحد ١ ٢١٧، وهو (٣) ٥٩٥، وفتح على مفعول ٣ ٢٩، ومجموع ٨ ٣٩٨، وأمسك ١ ١٤٤، وسقط في ١ ٣٣٨، وفتح مفعول ٨ ٦٦، وسقط الأوطار ٥: ١٨٧.

(٢) الحد ٢ ١٥٩ و ٢١٧، ومجموع ١ ٣٣٨ و ٤٢٢ وفتح على مفعول ٣ ٢٩، ومجموع مرق ٧٤، وفتح المربع ٨: ٦٥، والمبوط ٤: ١٤٤.

(٣) فتح الحد مفعول ٣ ٢٩، ومفعول ١ ٤٦٩، ومفعول ١ ٣٤، ومعني لاس مفعول ٣ ٥٩٤، ومجموع ٨ ٣٩٨، ومفعول ٢ ٣٨٧، ومفعول ١ ٤٨.

(٤) الكافي ٤: ٤٩٦ حديث ٢.

(٥) صحيح منه ٢ ٩٥٦ حديث ٣٥٥، خلاف يسن في سقط وروي عن حار حديث حرق في هذا الباب بمقتضى صدر ٢ ٩٥٥ حديث ٣٥٥، وموطأ ٢: ٤٨٦ حديث ٩.

(٦) الكافي ٤: ٤٩٦ حديث ٢٥٣، والتهذيب ٥: ٢٠٨ حديث ٦٩٧ و ٧٠٤، والامتنع ٢: ٢٦٦ حديث ٩٤٠ و ٩٤٩، والفتاوى ٢: ٢٩٤ حديث ١٤٥٢ و ١٤٥٥.

(٧) الكافي ٤: ٤٩٦ حديث ٢.

مسألة ٣٤٢: إذا دبح الإبل، أو بحر سمير، أو لعم لم يجزه، وكان حراماً أكله.

وقال شافعي: حالف ستة وأحره (١).

وقال مالك: ان دبح الإبل لم يحل أكلها، مثل ما قساه (٢).

دليلاً: إجماع، الفرقة، وصريفة، الاحنياط.

مسألة ٣٤٣: ستة في البدن أن تنحروهي فائقة. وبه قد جمع الفقهاء (٣).

وقال عطاء: ينحرها بركة (٤).

دليلاً: قوله تعالى: «ودكروا اسم الله عليها صوف فاد وحيت حوبها فكلوا منها» (٥).

قال ابن عباس: «صواف» أي معقونة إحدى يديها، وفوه: «وحيت حوبها» (٦) أي سقطت على حوبها (٧).

(١) الام ٢ ٢١٧ و ٢٣٩ و ٢٥٧، والمجموع ٩ ٨٤ ٨٥، ومختصر سري ٧٤، وندبة محمد ١٩: ٤٣٠.

(٢) بدو الكسرى ٢ ٦٥ ومفردات س يشد ١ ٣٢٤، وندبة محمد ١ ٤٣٠، وعمدة القاري ١٠: ٤٧، والمجموع ٩: ٩٠.

(٣) الام ٢ ٢١٧، ومختصر سري ٧٤، والمجموع ٨ ٤٠٨، والنداب ١ ٢١٨، وندبة محمد ١ ٣٦٦ و ٤٣٠، وسنن ٤ ١٤٦، وشرح الكبر ٣ ٥٥١، والمعني ٣ ٤٦٢، وحكم الفرقان لاس انصري ٣ ١٢٧٨، وعمدة الفري ١٠ ٥، وجمع الاحكام لمران ١٢ ٦٣، وارشاد الساري ٣: ٢٢٦، والفتح الرباعي ١٣: ٥٥.

(٤) شرح الكبر ٣: ٥٥١، والمعني لاس فدايه ٣ ٤٦٢، وعمدة الفري ١٠ ٥٠، والجامع لاحكام القرآن ١٢: ٦٢. (٥) و(٦) الحج: ٣٦.

(٧) عمدة القاري ١٠ ٥١، واحكام القرآن لمختص ٣ ٢٤٤، ولس الكسرى ٥ ٢٣٧، والدر المنثور ٤: ٣٦٢، وارشاد الساري ٣: ٢٢٦.

وقال محمد: سقطت على ذراع (١) ورجع صوفه ذبل على ما قساه.

وروى حارث بن عيسى صنى الله عليه وآله وأصحابه كذبوا يبحرون بيده معمولة اليسرى، وهي وثمة عن ما بقي من وثمة (٢).

مسألة ٣٤٤: عن الحر بن أبي جهم، ولم يعمركم مكة، قال حارث لا يجزيه، وبه قال مالك (٣).

وروى الشافعي سنة ما عده، وإن خالف حرأه (٤).
دللتنا: أن ما ذكرناه بحر بلا حلف، وما ذكرناه بس على حرأه دلل، وذمته مرتنة فلا تبرأ إلا بدليل.

مسألة ٣٤٥: الهدى سواحب وهو سرم الحرم بأركان محصور من الناس، ونصيب، ووضء، وحلق لشعر، وقتل بفسد وغير ذلك، أو سدر لا يحل له أن يأكل منه، ويحور أن يأكل من هدي تمتع. وبه قال أبو حنيفة (٥).

وقال الشافعي: لا يحور لأكل من جميع ذلك، ولا من دم التمتع، لأن

(١) أحكام القرآن لنحصاصي ٣: ٢٤٤، والدر المنثور ٤: ٣٦٢

(٢) سنن أبي داود ٤٩: ٢٠٢، حديث ١٦٧٠، سنن بكر بن ٥: ٢٣٧، و ٤: ٣٦٢

(٣) سنة ما عده ١: ٣٥٥ و ٣٦٥، وفتح ٣: ٥٥٢، وبعث الله ٣، وحرشي

٣٧٩ - ٣٨٠

(٤) الإجماع ٢: ٣٦١، وفتح ١: ٥٠١، و ١٩ و ٣١، وخصر لم ي ١٤، وفتح الحرم ٨

٨٥، وبعث الله لم ي ١٠: ٤٨، وفتح ١: ٥٣، وبعث الله لم ي ١: ٣٦٥، وفتح

وفتح

(٥) التلخيص ١: ٢٧، ومبين الحقائق ٢: ٨٩، والمجموع ٨: ٤١٩، وبداية المجتهد ١: ٣٦٧،

والمختار ١: ٢٠١، وحكم غير أن لا ي ٣: ١٢٩، وحكم القرآن لم ي ٣: ٢٣٦،

وفتح لم ي ٣: ٥٥٨، والتلخيص ١: ٢٧٥، والمختار ٣: ٥٨٣، وفتح الحرم ٣: ٣٩٤.

دليلاً قوله تعالى: «وَكُنُوا مِنْهُمْ ذُفُرًا» (١) فهي ثلاثة
 حدس، والمستحب شربة سبعة في ذلك، وهو جرح الفرقة.
 مسألة ٣٤٧: إذا شرب الكحل لم يصح شيئاً. وهو قول أبي العباس (٢)
 وقول الباقر من أصحاب النبي: يصح، وهو على وجهين:
 أحدهما: القدر الذي لو صدق به حرمة، ويتلى قدر المستحب، وهو
 إما النصف أو الثلث على قولين (٣).

وقول «وَحَامِدُ الْأَسْمَرِيِّ» يقول قول أبي العباس، وهذا التعرُّيع على
 قول شافعي في الدر المنثور، وسط أصحاب فقلوا من مسألة أو مسألة.
 دليلاً: أنه متصوِّع به في الأصل، فيولم بفعله كصم، من أوجب
 صمان بعد ذلك فعله بدلالة، لأن الأصل براءة دمه.
 مسألة ٣٤٨: قد ذكر أن ما يجب للدر المصنوع لا يجوز له لأكل منه،
 سواء كان على سبيل المحاربات أو وحسناً. وهو مذهب قوم من أصحاب
 الشافعي (٤).

وفي أصحابه من قال وعليه أكثرهم: أن ما وجب للدر مطلق
 المذهب أن يأكل منه (٥).
 وقال مالك: يأكل من الكحل إلا ما وجب بالدر، ولم يقصص ما وجب
 عن إتلاف صيد، وحلق شعر (٦).

(١) الحج: ٣٦.

(٢) المجموع ٨ ٤١٦، وشرح لشرح لكتاب ٣ ٥٨٨. (٣) المجموع ٨ ٤١٦.

(٤) المجموع ٨ ٤١٣، ٤١٤، ومختصر لمربي ١٤، وأحكام القرآن لاس نعري ٣ ١٢٧٨،
 وسبح الموء ٤٥٧ ٤٥٨، ودرية مجتهد ١ ٣٦٦ ٣٦٧، والمعي لاس هدامة ٣ ٥٨٣.

وشرح جامع لأحكام القرآن ١٢ ٤٦-٤٧، وفتح القوم ٤٥٨.

(٥) المجموع ٨ ٤١٤-٤١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٢ ٤٦-٤٧.

(٦) المجموع ٨ ٤١٩، ودرية المجتهد ١ ٣٦٦-٣٦٧، والجامع لأحكام القرآن ١٢ ٤٤، والمعي

وقر أبو حنيفة: لا يأكل من الكَلِّ إلّا من دم تمتنع والقرن (١) مثل ما قلناه.

وأصل الخلاف أنّ دم تمتنع عنداً وعند أي حصة نسك، وعند الشافعي جبران.

دليلاً: إجماع بفرقة، وأيضاً قوله تعالى: **وَمَنْ ذَبَحَ حَيْدَةً مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ** لله - ي فوه - فكلوا منها، (٢) وهذا عام، وإذا ثبت حور لأكل، ثبت أنه نسك، لأنّ أحداً لا يفرق.

مسألة ٣٤٩: إذا ضلّ أهدي الواحش في أهله، فعنه أخرج بدله، وإن عاد الضالّ يستحب له إخراجُه أيضاً، ويجوز له بيعه إن شاء أولاً، وإن شاء آخراً.

وقال الشافعي مثل ذلك، إلّا أنه قال: إن عاد الضالّ حرحه أيضاً (٣).

دليلاً: أن يحبب ذلك حجاج بن دينار، والوحيب عليه أحدهم بالاتفاق.

مسألة ٣٥٠: لا يجوز أن يتولى ذبح هدي والاصحية أحد من الكفار، ولا اليهود، ولا المجوس، ولا نصراني. ووقف الشافعي في المجوس، وكره في اليهودي والنصراني وأجازه (٤).

لأنّ قوله ٣٨٣ وحكمه من: **لَا يَحِلُّ لَهُ** ١٢٧٩، وعمدة المصنف ١٠ ٥٦، وشرح الكبير ٣: ٥٨٣

(١) الباب ٦: ٢٩٧، والمجموع ٨: ٤١٩، وأحكام المعاش: **لَا يَحِلُّ لَهُ** ١٣، وبداية المجتهد ١: ٣٦٧، والجامع لأحكام القرآن ١٢: ٤٦٦، وعمدة المصنف ١٠ ٥٦، ومجمع برناني ١٣: ٥٧، والبحر الرخاوي ٣: ٣٩٤. (٢) الحج ٣٦.

(٣) مجموع ٨: ٣٧٩، ومعنى لاس قدامة ٣: ٥٦٦، وشرح الكبير ٣: ٥٧٧

(٤) الإلهام ٣: ٢١٧ و ٢٢٤، والمجموع ٨: ٤١٥، ٤١٠، ٤١٢، وكذا لاخير ٢: ١٤٠

دليلنا: ن دسحه أهس بكتب عرم دحه، ونحس بدت عى دت في
 درنح، (١) ود نت دت و أحد لا يفرق
 مسأله ٣٥١: دا بدرهد بعسد ران مكه عه، و يقطع تصرفه فيه،
 ولا يجوز له بيعه وأخرج بدله. و به قال سافعي (٢).

وقال أبو حنيفة: له اخراج بدله (٣).

دليلنا: طريقة لاحتياط، ولأن لدل يحتاج ن دلس.
 وروى سافعي عن عبد الله (٤) عن أبيه قال: أهدي عمر بن الخطاب
 خيخاً فأعطى بها ثلاثمائة دينار، وأتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال:
 يا رسول الله في أهديت خيخاً، وأعطيت بها ثلاثمائة دينار، فأشعها وأشعري
 ثمنها بدنأ، فقال: «لا، انحرها» (٥).

مسأله ٣٥٢: يد نحس مد احرمه، فقتل صيداً، أو حق شعراً، أو وصى
 ما يفسد خيخ، لرمه الحراء نفس حصده، وليس عليه فيما عده شيء.
 ولشافعي في جميع ذلك قولان.

أحمد: عليه حصده. وشافعي: لا حصده عليه (٦).

دليلنا: على نه لاسرمة فيما عده الصيد. ن الأصل برعة الدمة، وشغلها
 يحتاج الى دليل.

(١) يأتي في كتاب الصيد والدبابة مسألة «٢٣».

(٢) لا ٢ ٢٥٧، ومجموع ٨ ٤٦٧، ونسخت لاس قدمه ٣ ٥١، ومصحح تروبي ١٣ ٣٦.

(٣) نسب ١ ٢١٩، ونسخت أحمد بن ٢ ٩١، والمجموع ٨ ٣٦١، ونسخت لاس قدمه ٣ ٥٨٠.

(٤) هو سافعي بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، تقدمت ترجمته فلا حاجة.

(٥) سنن أبي داود ٢: ١٤٦ حديث ١٧٥٦.

(٦) مجموع ١ ٣٠١ و ٣٤١، ومعني عدخ ١: ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣.

وقوله صلى الله عليه وآله «ارفع يده عن ثلاثه: نكته، محبوب حتى يفريق» (١).

وأما صدد، فذكره من أن حكمه اعمد ونسب سوء يوحه (٢).
مسألة ٣٥٣: مسح بمكي، وتمتع، ومن حرم من دونه أهله،
إذا أرد الخت أن يحرم ويخرج من مكي، ولا يمس بعد حرمه. وبه قال
الشافعي (٣).

وقال أبو حنيفة المسح من حرم وسقي. وإذا أرد الخروج إلى مكي
خرج محرماً (٤).

دليلنا: عمل الله نفع، وصرعه راح ط، وأب دكره لاحتلاف في
حوره.

مسألة ٣٥٤: إذا رمى حلال صده وقف وفوته في الحن ورثه في
الحرم من الحن، وصدت رأسه فتمسه، فعنه حراء. وبه قول الشافعي (٥).

وقال أبو حنيفة: لأجزاء عليه (٦).

دليلنا: جمع التفرقة، وصرعه راح ط.

مسألة ٣٥٥: إذا حلب بن صده صمه. وبه قول الشافعي (٧).

وقال أبو حنيفة: ب نقص بالحلب ضمه، وإلا لم يضمن (٨).

(١) صحيح البخاري ٧: ٥٩، ومن ابن ماجة ١: ٦٥، ومي ٢: ٥٠٠، ومي ٢: ٥٠٠.

ابن حنبل ١: ١١٨، ومن السائي ٦: ١٥٦، وحسن ١: ١٢٠، وسليمان ١: ١٢٠.

(٢) انظر للسلة (٢٥٨).

(٣) الام ٢: ٢١١، والمجموع ٧: ١٨١. (٤) السوط للرحبي ٦: ٣٢٦.

(٥) حنبل ١: ١٢٩، والمجموع ٤: ٤٤٣، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧.

(٦) مسند ٤: ٣٠٤، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧.

(٧) المجموع ٧: ٣١٩، ومي ٢: ٤٣٦، ومي ٢: ٤٣٦، ومي ٢: ٤٣٦.

(٨) حنبل ١: ٢٩٠، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧، ومي ٢: ٥٢٧.

دليلنا: إجماع الفرقة، وطريقة الاحتياط.

مسألة ٣٥٦: قال الشافعي: يكره أن يعاد لمن لم يحج: «ضرورة» بقوله عليه سلام: «لا ضرورة في الإسلام» (١).

ويكره أن يعاد لحجة الوداع: حجة الوداع، لأن الوداع المفارقة والعزم على أن لا يعود (٢).

ويكره أن يعاد للمحرم وصمر مع: صمر، بل يستحب كل واحد منهما باسمه (٣).

ويكره لمن طاف ناسيت أن يضع يده على فيه (٤).

ويكره أن يقار شوص، ودور، بل يقاب. طواف، وطوافان (٥).

ولا أعرف لأصحاب نصاً في كراهة شيء من هذه المسائل، بل ورد في أخسرهم لفظة ضرورة، ولفظة شوط وأشواط، (٦) ولأولى أن تكون على أصل لإباحة، لأن الكراهة تحتاج إلى دليل.

مسألة ٣٥٧: قال الشافعي: يستحب لمن حج أن يشرب من سيّد السعدية، الذي لم يشهد، ولم يتغتر، لأن سيّ صلي الله عليه وآله رخص لأهل سقية العرس برك البيت من حين إسقيته، وأنه يشرب الشيف (٧).

ولا أعرف لأصحابنا في هذا نصاً، والأصل براءة الذمة.

(١) من سبهي ٥، ١٦٤، ومن في ٢، ١٤، حديث ٧٢٩، ومجموع ٦، ١١٩، ومسند

أحمد بن حنبل ١: ٣١٢. (٢) المجموع ٨: ٢٨١. (٣) من التبري ٥، ١٦٤.

(٤) المجموع ٨: ٤٦. (٥) الأم ٤، ١٧٦، والمجموع ٦، ١١٩، ٨، ٥٥.

(٦) كثيره من في ٤، ٣٠٥، ٤٢٩، حديث ٢١٠، ١٢، ١٤، وسببه ٢، ٢٤٨.

حديث ١١٩٣، ١١٩٤، والهدية ٥: ٨٧، ١٣٤، ١٣٥، حديث ٢٩٠، ٤٤١، وحديث ٤٤٥،

والإسبصار ٢: ١٧٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٠، حديث ٥٧٢، ٧٨٣، ٧٨٥، ٨٣٥.

(٧) مجموع ٨، ٢٧، ومن سبهي ٥، ١٤٧، ومن التبري ١، ٥١١.

مسألة ٣٥٨: مكة أفضل من المدينة. وبه قال الشافعي، وأهل مكة، وأهل لعنة أجمع (١)، لا ماكنة وبه قال، المدينة أفضل من مكة. وبه قال أهل المدينة (٢).

دليلاً: جمع الفرقة، فنهى روى أن صلاة في المسجد الحرام عشرة آلاف صلاة (٣)، وصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله ثمان صلاة، فذلك على أن مكة أفضل.

وروى عن بن عباس قال: لما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة تنعت اليه فقال «أنت أحب بلادى والله تعالى، وأنت أحب البلاد إلى، وبولا أن قومك أحرصون عليك لما خرجت» (٤).

وروى حيز بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «صلاة في مسجد أبي أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا

(١) مجموع ٧ ٦٩، ٤٧٠، ونحو ٧ ٢٧٩، وفتح باب لمعود ٢ ٢٣٧، وعمدة البحري ١٠ ٢٣٥.

(٢) فتح باب لمعود ٢ ٢٣٦، ومجموع ٧ ٤٧٠ و ٨ ٤٧٦، وعمدة البحري ١٠ ٢٣٥ ونحو ٧ ٢٧٩.

(٣) كذا في نسخة مصممة، وفي بعض النسخ المصنوعة عن بعض نسخ خطبة «ألف صلاة» وبعد ملاحظته بمصدر حديثه عن ابن عمر لا يحدث به غيره من أهل المدينة في مسجد حرام بعد من غيره من أهل المدينة، وفي بعضها بعد «ألف صلاة» في مسجد النبي صلى الله عليه وآله والذي بعد صلاة فيه ألف صلاة في غيره من المساجد بغير أنك في ٤ ٥٢٦ حديث ١٦٥٥ وألفه ١ ١٤٦ حديث ٦٧٩، وبه بعده وثوبان بعد ٥ حديث ١، وللهيب ٦ ٣٦ حديث ٥٨.

(٤) روى بن ماجه في مسنده ٢ ١٠٣٧ بسنده عن عبد الله بن عدي عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم وهو على ناقته، واقف بأحرورية يقول: «والله أنك خير أرضي الله، وأحب أرضي الله، التي والله لولا أنني أخرجت ما خرجت» ونحوه في سنن الدارمي ٢ ٢٣٩.

المسجد الحرام» (١).

وروى حابران السي صتي لله عنه وآله قال: «صلاة في مسجد الحرام أفضل من ثلثي صلاة في مسجد» (٢) وما يكون هذا بوصف يكون أفضل.

مسألة ٣٥٩: تسحب لمن أورد الخروج من مكة أن يشتري بدرهم تمراً ويتصدق به (٣). وما أعرف لأحد من الفقهاء ذلك.
دليلاً: إجماع الفرق، وصريحة الاحتياط.

مسألة ٣٦٠: يكره للمحرم أن يسي غيره إذا بداه، ولم حد لأحد من الفقهاء كراهية ذلك.

دليلاً: إجماع الفرق، وصريحة الاحتياط. وأحاديثهم ذكرهم في كتاب المقدم ذكره (٤).

(١) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٨٠، ورواه مسلم في صحيحه ٢: ١٠١٢ حديث ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٨ و ٥٠٩ عن ابن عمر بن أبي هريرة وهكذا البيهقي في سننه ٥: ٢٤٦، وكذا الدارمي ١: ٣٣٠، وأيضاً ابن ماجه ٤٥٠ باب ١٦٥

(٢) سنن ابن ماجه ١: ٤٥ حديث ٤٠٦ وفيه زائدة «عروض الحرمين»

(٣) سنن أبي داود ٤: ٣٣٢ (باب دخول مكة) وضع بدرهم تمراً ويتصدق به ليكون كفارة دخول مكة في حرمت مكة لا يعلم

(٤) انظر: التهذيب ٢: ٨٦، حديث ١٣٤٨، والكافي ٤: ٣٦٦ حديث ٤، وألغية ٢: ٢١١ حديث ٩٦٤ و ٩٦٥

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآ	الصفحة
أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	احرة ١١٠، ٤٣	٥١ و ١٨
وآتوا الصدقات للمعقر والمساكين	سورة ٦٠	١٥٥
ثم آتوا بصيام الى الليل	نمرة ١٨٦	٢١٢ و ٢٠٤
		و ٢٧٣ و ٢٢٠
ثم محنتها الى البيت العتيق	الحج: ٣٣	٣٧٢ و ٣٥٦
خذ من اموالهم صدقة	التوبة ١٠٣	١٥٧ و ١٢٥ و ٥١
شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن	نمرة ١٨٤	١٦١
عبداً ممنوكة لا يقدر على شيء	سج ٧٥	٣٨١
فإذا حللتم فاصطادوا	المائدة ٢	٤٢٢
فاقرؤا ما تيسر من القرآن	مرم ٢٠٠	٣٢٢
و اقرؤا ما تيسر منه	مرم ٢٠	٣٢٢
وامساك بمعروف أو تسريع بإحسان	نمرة ٢٢٩	٣١٨
فان أحصرتم فاستيسروا من الهندي	سورة ١٩٦	٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٩
فجزء مثل ما قتل من العم	المائدة ٩٥	٣٩٨ و ٤٠٠ و ٤٠١
		و ٤٠٢ و ٤٠٣
فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر	الحج: ٣٦	٤٤٦ و ٣٤٧
ولا جناح عليه أن يطوف بها	البقرة: ١٥٨	٣٣٠

٤٣٨	بشرة: ١٩٦	فما استيسر من الهدي
٣٥٦	سورة: ٢٠٣	من تعجل في يومين فلا إثم عليه
٣٨٠ و ٢٧٢ و ٢٧١	البقرة: ١٩٦	فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر...
٢٠٥ و ٢٠٣ و ١٦٥ و ٦٤	سورة: ١٨٥	من شهد منكم الشهر فليصمه
٣٠٨	البقرة: ١٩٦	من كان مكم مريضاً أو به أذى
٢٧٩	البقرة: ١٩٦	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
١٢٩	الاعلى: ١٤-١٥	قد أفلح من تزكى • وذكر اسم ربه فصلى
١٨٥	اعطاف: ٧	لا يكلف الله نفساً إلا ما آتتها
١٨٥	سورة: ٢٨٦	لا يكلف الله نفساً إلا ما وسعها
١٤٤ و ٧٢	النساء: ١٢	من بعد وصية يوصي بها أو دين
٦ و ٥	الانعام: ١٤١	وأتوا حقه يوم حصاده
٣٢٧	البقرة: ١٢٥	واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى
٣٦٥ و ٣٣٣ و ٢٦٣ و ٢٤٥	البقرة: ١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله
١١٩ و ١١٦	البقرة: ٢٧٥	وأحل الله البيع وحرم الربوا
١١٩ و ١١٧ و ٩١	الانفال: ٤١	واعلموا أنها عنتم من شيء فإن لله حمه
١٢٢ و ١٢١		
٤٤٧	الحج: ٣٦	والثمن جعلناها لكم من شعائر الله
٣١٨	البقرة: ٢٢٨	وتعولتن أحق بردهن في ذلك
٤١٤ و ٤٠٤	الأنعام: ٩٦	وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً
٢٨٠	البقرة: ١٩٦	وسعة إذا رحمت
١٩٧	البقرة: ١٨٤	وعلى الذين يعيقونه فدية طعم
٤٧	البقرة: ٦٠	وفي سبيل الله
١٨١	البقرة: ١٨٦	وكنوا واشربوا حتى ينبت لكم
٢٢٩	البقرة: ١٨٦	ولا تأسروهن وأنتم عاكفون

ولا تخفوا رؤسكم	اسمره. ١٩٦	٣٠٨
ولا ياب الشهداء إذا مادعوا	البقرة: ٢٨٢	٢٣٦
ولله على الناس حج البيت	س. عمره. ٩٧	٢٥٠ و ٢٤٨ و ٢٤٧ و ٢٤٥
		٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٤٤
وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين	سنة. ٥	٢٧١ و ٤٩
وما حمل عليكم في الدين من حرج	حج. ١٨٠	٤١٥ و ٣٥٥ و ٣٢٤
وما لأحد عنده من نعمة تجرى	الذيل: ١٩	١٦٢
ومن عاد فينتقم الله منه	المائدة: ٩٥	٣٩٧
ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل	المائدة: ٩٥	٣٩٦ و ٣٩٧ و ٤١٠ و ٤١١
ومن كان منكم مريضاً أو على سفر	نشره. ١٨٦	٢٠٧ و ٢٠١
ويؤتون الزكاة	المائدة: ٥٥	٥١
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم صيام	نشره. ١٨٣	١٦١
يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت	العدة. ١٨٩	١٧٠

فهرس الأحاديث النبوية

٩٢	استفوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة
٢٤١٧	أثنى مصدق رسول الله (ص) قال: ...
٢٩٢	أتاني جبرئيل وأمرني أن أمر أصحابي بأمن معي...
٣١٥	إحتجم النبي (ص) وهو محرم
٤٣١	أحرمي واشترطي: أن تحبني حيث حبستني
٤٢٤	أحضر مع رسول الله (ص) ما خدسه فحرره البدية
١	أدبعت لرسول الله عشرة وواحدة فميتت ثلاث
١٤	إذ بلغت خمسا وعشرين فميتت محاض
١٧٢	إذ رأيت الهلال فصوموا وإذا...
٣٦	إذ سمع من ثمة ارجس أربعين ولا شيء فيه
٣٤٦	إذ نبخ ولا حرج
٣٤٦	زهر ولا حرج
٢٤٧	لإستطاعة: الراد والراحلة
١٩٤	وعتق رقبة
٢٢٨	واعتكف وصم
٣٩٤ و ١٦٢	الأعمال بالنيات

- ٢٥٦ لأعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى
- ٢٦٨ أما أتني سقت الهدي وقربت
- ١٣٨ أمر رسول الله (ص) بصدقة الفطرة من الصغار والكبار
- ١٨٠ أمرنا بأن نصوم يوم الشك بثبوت أنه من شعبان
- ٢١١ إن شاء تابع وإن شاء فرق
- ٢٥٠ إن الاستطاعة هي الزاد والراحلة
- ٣٢٨ إن الله تعالى كتب عليكم السعي
- ١٩٤ و ١٨٧ إن رجلاً أفطر في شهر رمضان و امره رسول الله
- ٣٤٥ إن رسول الله (ص) أرسل إلى سبعة من الأنبياء
- ٤٤٠ إن رسول الله (ص) أهدى غنماً مفقوداً
- ٣٠٤ إن النبي (ص) أدهن وهو عزم بزيت
- ٣٥٥ إن حى (ص) حلف على وسعة من سري
- ١٤٩ إن سى (ص) فرض صدقة الفطرة صدء من تمر أو صدء
- ١٣٣ إن سى (ص) فرض صدقة الفطرة عن الصغير
- ١٢٩ إن سى (ص) فرض صدقة من رمضان صدقة صدء
- ٢١٢ إن النبي (ص) سى عن صيام خمسة أيام في السنة
- ٤٤٤ إن سى (ص) وأصحبه كبروا بحروب بعده معتوه
- ٤٥١ أنت تحت بلادى الله تعالى وأنت تحت بلادى
- ٢٥١ أنت ومالك لأبيك
- ٤٩ إنما لأعمال بالنيات
- ٢١١ إنه نهى عن صيام هذين اليومين
- ٤٣٧ إنها أيام أكل وشرب
- ٢٧٦ إنها أيام أكل وشرب فلا يصومن أحدهما
- ٤٣٧ إنها أيام أكل وشرب وذكر وذبح

- ١٤٩ بني لأرى مثنين من سمراء الشام تعدل صاعاً
 ٢٨٢ بني لتدت رأسي، وقلدت هدي، فلا أحل حتى ...
 ١٥٣ أوصاعاً من أقط
 ٢٠٢ أولئك العصاة
 ٣٤٣ أيها الناس عليكم محصى الخذف
 ٣٤٣ بأمثال هؤلاء فارموا
 ٤٣٥ بل مرة، وما زاد فهو تطوع
 ٢٦٨ ما أهللت؟
 ٣٣٥ تم أفه فصني لصهره فأمه فصني العصر
 ٣١٣ الخاخ أشعث أغبر
 ٢٦٣ خنخ والعمره فريضة لا يضرك بأيها بدأت
 ٨٩ حالاني رسول الله (ص) وعائناً من ذهب
 ٣٤٠ جمع رسول الله (ص) من المغرب والعشاء لأجرة
 ٣٢٥ و٣٣٩ خذوا عني مناسككم
 ٤٤٠ حرج رسول الله (ص) عام حديبية فعمد ك... الخديفة
 ٤٢٦ حرج عام الحديبية في ألف وأربع مائة ...
 ٣٥٠ حطب النبي (ص) يوم النحر ...
 ٣٥٥ حطبه رسول الله (ص) مني أوسط آدم بشرق
 ١٦٨ دخل علي رسول الله (ص) فابعدت شيء
 ٣١١ و١٩٦ رفع عن أمي ثلاث: الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
 ٣٠٠ رفع عن أمي ثلاث: السب واللعن وما استكرهوا عليه
 ٣٧٠ و٢٢٩ و٢١٦ و١٨٦ رفع عن أمي حطاً وأسهل ما استكرهوا عليه
 ٤٤٩ و٤١ رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلع
 ٤٤٩ و٢١٩ رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفقه

- ١٥٤ و ١٥١ صاع من تمر أو صاع من زبيب
- ٧٦ صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهم
- ٣٤١ الصلاة أمامك
- ٤٥٢ صلاة في المسجد الحرام فصل من معنى صلاة في مسجد
- ٤٥١ صلاة في مسجد فصل من معنى صلاة في غيره
- ٤٣٩ صلى الظهر يدي حسنة، ثم دعا بدنته وشعرها
- ١٧١ لصوم جنة من النار
- ٢٠٥ و ٢٠٣ و ١٧٣ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
- ٣٣٧ عرفة كذب موقف، ويتعو عن ودي غيره
- ٩٣ و ٨٢ عتوب لكم عن صدقة الخيل والريق
- ١٦٨ عبدك شيء؟
- ٢٩٦ باب م عند بعض فئس حفين
- ٣٣٤ فحطت الناس... وأقام...
- ١٠٣ فرص رسول الله (ص) ركة العطرة في رمضان صدقة...
- ١٤٠ فرص رسول الله (ص) صدقة العطرة في رمضان طهيرة.
- ٢٨٩ فما كنت صائماً في حجت وصع في عمرتك
- ٣٤ في أربعين سنة شه
- ١٠٤ في أربعين من العم شه
- ١٧ في خمس من الأمان شه
- ٧٩ و ٥٦ في الرقة ربع العشر
- ٥٢ و ٣٣ في سائمة الغنم الزكاة
- ٣٩٨ و ٣٩٦ في الصبح كبش إذا أصابه المحرم
- ١٢٢ و ١٢٠ و ١١٧ في الزكاة أحسن
- ٢٦ في كل أربعين سنة

- ٥٥ في كل خمس دينار إذا كانت رابعة
- ٥ في المال حق سوى الزكاة
- ٧٣ و ٦٧ فيما سقت السماء العشر
- ٦٣ فيما سقت السماء والعمل والسيل العشر
- ٩٥ كـ رسول الله (ص) أمر أن يخرج الزكاة من الذي يفتت سبع
- ٦١ كـ رسول الله (ص) يفتت عبد الله بن ربيعة حارس
- ٤٤٠ كان هدايا رسول الله (ص) غنماً مقلدة
- ١٤٩ كـ يخرج - إذا كان فيه رسول الله (ص) من صفه
- ٢٢٨ لا اعتكاف إلا بصوم
- ٤٤٨ لا، إنجرها
- ٨٣ لا واحد من كسر نسا، ولا شمس من الوري
- ٦٦ لا تسعوا بذهب بذهب، ولا أنقصه بفضه
- ٤٣١ لا تصوموا إمام الله عن مساجد الله
- ٢٩٤ لا تسف برء خرم، ولا من تخمير
- ٧٢ و ٥٩ لا زكاة في شيء من الخمر حتى يبيع خمسة وسبع
- ٨٧ و ١٢ و ٣٢ و ٣٧ و ٣٥ و ٤٤ و ٥٧ و ٥٨ و ٨٧ لا زكاة في مال حتى يحول عنه حوب
- ١٠٦ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٦ لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول عبد ربه
- ٢٢ لا زكاة في مال المكاتب
- ٤٢ لا ضرورية في الإسلام
- ٤٥٠ لا يجمع بين متعرق ولا يفرق بين مجمع
- ٣٧ لا يلبس المحرم القميص ولا الأقبية
- ٢٩٨ لا يترك المحرم ولا يترك ولا يخطب
- ٣١٦ لا يترك المحرم ولا يترك ولا يشهد
- ٣١٧

- ثم بعد رسول الله (ص) بعد من مرة في أحد من كن
ثلاثين من القرو... ١٨
- لو سئيت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ٢٨٢ و ٢٦٨
- لو سئيت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ٢٦٧
- لو كنت على بنت ربي أكنت قاضيه عنها؟ ٢٠٩
- ليس على امرء في روث خمس روث من ثياب صدقه ٣٦
- ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة ١٣١
- ليس في الإبل العوامل شيء ٥٣
- ليس في الخصروات صدقة ٦٣
- ليس في البقر العوامل شيء ٥٣
- ليس في السخال زكاة ٢٧
- ليس في شيء من الخبث زكاة غير هذه الصدق ٥٣
- ليس في العوامل شيء ٥٣
- ليس في المال حق سوى الزكاة ٣٢
- ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ١٣
- ليس في مال المستفيد زكاة ٢٣
- ليس فيما أنبتت الأرض من الخضر زكاة ٦٣
- ليس فيما دون خمس أواق صدقة ٧٦ و ٧٥
- ليس في روث خمس وفي من روث صدقه ٨٦ و ٧٦
- ليس في روث خمسة أوسق من الخمر صدقة ٧٣ و ٥٩
- ليس في روث عشرين مثقال من ذهب صدقة ٨٦ و ٨٤
- ليس فيها شيء ١٩
- ليس من البر الصيام في السفر ٢٠٢
- ما سقت البعاء فيه العشر، وما بقي منصح... ٥٩

- ١٨١ ما شئت ٤. حد مدعنى و٥٤
- ٢٨٩ ما كنت تصنع في حثك
- ١٢٠ ما وجدته في قرية غير مسكونة أوفى خربة
- ٤٢١ المدينة حرام من غير الى ثور
- ٢٥٨ من أراد الحج فليعجل
- ١٧٤ من أصبح حافلاً صومه
- ١٨٢ من افطر في رمضان فعمه من ملى بعد شر
- ١٩٥ من افطر يوماً من شهر رمضان لغير رخصة
- ٣٤٢ من ترك المبيت بالمزدلفة فلاح له
- ٣٣٩ من ترك سكا فعمه دم
- ٣٣٣ من جمع حج وعمره فعمه صوم
- ١٧٨ من ذرعه فيء وهو صائم فليس عليه قضاء
- ٩٠ من شرب في آنية الفضة إتيا يجرجر في بطنه...
- ١٨٦ من صام ثم نسي فأكل وشرب فليتم
- ١٩١ من غمّل غمّل قوم لوط فاقتلوه
- ٢١١ من كان عليه صوم من رمضان فليسرده
- ١٦٤ و١٦٨ من لم يأكل فليصم، ومن أكل فليمسك
- ٢٨٠ من لم يجد الهدي فليصم ثلاثة أيام في الحج
- ٢٧٠ من لم يسق هدياً فليحل، وليجعلها عمرة
- ٢٠٩ من مات وعليه صيام صام عنه ولته
- ٢٥٨ من ملك زاداً وراحلة تبليه إلى الحج ولم يحج...
- ٣٨٨ و٣٨٧ و١١٥ المؤمنون عند شوطهم
- ٣٣٥ النبي جمع بين استنصر وعصر عرفه شراب
- ٣٨٦ نعم (إن في شح كبيره فعد)

فهرس أحاديث الأئمة عليهم السلام ٤٦٣

- ٢٤٩ نعم. (إن فريضة الله في الحج على عباده...) .
- ٢٦٤ نعم، جهاد لا قتال فيه، الحج والعمرة
- ٢٤٩ نعم، كما لو كان عليه دين تقضيه نفعه
- ٣٨٦ نعم، كما لو كان عليه دين فقضته نفعه
- ٣٦٠ نعم، به حج ولك آخر
- ٣٦٠ نعم، وبك آخر
- ٢١٢ هي رسول الله (ص) عن سنة الله يوم تقضى يومه
- ٤٣٧ هي عن سنة رسول الله (ص)
- ٢٧٥ هي عن سنة الله أيام: يوم الفطر والأضحى...
- ٢٤ هي عن أخذ من المراضع، وأمرنا أن نأخذ الجذع والثنية
- ١٧ هي عن أخذ من المراضع، وأمرنا أن نأخذ الجذع من السنة
- ٣٨٥ ويحك من شهرة؟ .. حج عن نفسك
- ٣٣٦ يا أهل مكة لا تعصروا في من ربه ترد
- ١٣٧ يخرجوه عن نفسه وعن ممنوكه
- ٧٢ و٦١ يحرص كما يحرص النحل ثم تؤدى زكاته
- ٣٥٢ يكبر مع كل حصاة

فهرس أحاديث الأئمة عليهم السلام

- ٢٦٣ إتمامها أن تحرم بها من دويبة أهنت
- ١٤٨ إذا أخرجت شيئاً في الصدقة فلا ترد
- ١٤٣ إذامات اخوان في مدة الخياركان
- ٢٤٩ إن شئت فحقه رجلاً يحج عنك
- ١٠٠ إن طلب برأس المال فصاعداً
- ٥٧ إن كان قربة من الزكاة فعليه الزكاة

- ١١٧ إن الأرض خمسها لنا وخمس
- ٢٧٦ إن رسول الله (ص) قد يرمي كذا وسرب
- ٢١ إن في كل دابة من سبع وسبعة من كل ربع من ستة
- ١٩٢ إن من سمي حكمة حكمه يجمع
- ١١٣ إن من سرق من مال المغم بمقدار ما يصيبه
- ٢٩٣ إن هؤلاء يطوفون ويسمعون ويلتوت
- ٢٩ إنزل ماءهم من غير أن تخلط أموالهم
- ٢٦٨ إهلالاً كإهلال رسول الله
- ٥١ ثياباً تيسر يخرج منه
- ٧٤ إن دمي استرى من مسمة أحد مني خمس
- ٣٣٣ حججت مع رسول الله (ص) فطاف طوافين
- ٧٧ الركاة في تسعة أشياء: الذهب والفضة
- ١٠١ الركاة في الدراهم والدنانير...
- ١٤٩ صاع من طعام
- ٢٠٦ صلاة العيد لا تقضى
- ٣٠ فإذا بلغت ستاً وعشرين فقها بنت غناض
- ١٤١ المقطرة على كل من اقتات قوتاً
- ١٥ فلا تدخلن عليه دخول متسلط واحمل الخيار
- ٧ في خمس قلانص شاة، وليس فيما دون
- ٢١ في كل أربعين شاة شاة، وليس فيما دون
- ١٩ في كل ثلاثين بقرة تباع حولي
- ١٤٢ قبل الصلاة يوم الفطر
- ٩٦ كل عرص فهو مردود إلى الدراهم والدنانير
- ٩٨ كل ما عدا لأحد من التسعة مردود إلى الدينار والدراهم

- ٢٩٧ كن من ليس ما لا يحل له سبه، أو كس... فعنه فدية
- ١٤٠ لا. (سأله عن سبه لينة انحصر عنه فصره ٩)
- ٥١ لا بأس. (سأله عن الرجل يعطي عن زكاته)
- ٧٠ لا تشتروا من أرض السواد شيئاً
- ٤٤ و ١٣ لا زكاة حتى يحول عليه الحول
- ٨٨ لا زكاة في الحلّي
- ٢٠ لا شيء عليه في زيادتها حتى تبلغ خمسين
- ١٣٩ لا، قد خرج الشهر
- ٢٤١ لا نذر إلا ما أريد به وجه الله
- ١٧١ لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي
- ١١٢ عطية عمر حرم يعرفه سبه، ه هي كس م ه
- ٩ سس في ليس شيء حتى تبلغ خمسة، ود سبع
- ٣٠٥ ما أخال أحداً يعلتنا بأسه
- ١٠٧ من أعطي مالاً للمضاربة فاشترى أباه
- ٥٥ وضع أمر مؤمن (ح) عن الحين عذق الرعة
- ١٤ وليس عن استف شيء، ولا عن كسور شيء
- ٦ هذا من الصدقة، يعطي المسكين القبضة
- ٧٠ هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولمن يدخل في

فهرس الموضوعات

كتاب الزكاة

في المال حق سوى الزكاة المعروضة

في زكاة الإبل

مقدار النصاب في الإبل

حكم الزائد على النصاب في الإبل

حوار أخذ ابن لبون بدلاً عن بنت مخاض

حكم من فقد بنت مخاض وابن لبون معاً

لا تحب الزكاة إلا بعد حلول الحول

الوقف فيمادون النصاب وما راد عليه

الخيار للساعي عند أخذ زكاة الإبل

عده وكيف صدق حب له صدق صحبه عدد دفع زكاة

حوار أخذ المخاض بدل الجذعة

حوار أخذ البعير المهزول بدل الشاة

تؤخذ الزكاة من غالب عثم أهل البلد

لروم أداء الزكاة عند حلول الحول

في زكاة البقر

حد النصاب في البقر

حكم الزائد على النصاب في البقر

- ٢٠ التحجير حائرين ثلاث مستات أو أربع نابع
في زكاة الغنم
- ٢١ حذ النصاب في الغنم
- ٢٣ لاركاة في السخال مالم يحل عليها الحول
- ٢٤ المأخوذ من الغنم الخنق والشي
- ٢٥ في تقرب من ويغير صاحبه
- ٢٥ فوجد من رب الله بنى
- ٢٦ د يولد مائة مائة مائة لا يجب فيها شيء
- ٢٧ د يولد مائة مائة مائة لا يجب مائة مائة
- ٢٨ لاركاة في صغر مائة حتى حول عليها حول
- في آداب الزكاة
- ٢٨ لا يجوز لمن لم يركب من مائة حرم مع وجود مسجده
- ٢٩ الحار من مائة حرم مائة في أي مائة شاء
- ٢٩ قول دعوى رب المال في المال الركوي
- ٣٠ وحول مائة في مائة
- ٣١ لا تجب الزكاة على المال المصوب أو المسروق
- ٣١ حكم من غل ماله حتى لا تؤخذ منه الصدقة
- ٣٢ حكم المتعلب إذا أخذ الصدقة
- ٣٣ حكم المتولد بين الظباء والغنم
- ٣٤ لاركاة في السخال حتى يحول عليها الحول
- ٣٥ لا تأثير للخلطة في الزكاة
- ٣٧ إذا كان لرحل ثمانون شاة في موضعين
- مسائل متفرقة في الزكاة
- ٣٧ حكم النصاب الواحد بين شريكين

- ٣٨ نصاب الخول عند بيع بعض النصاب قبل حلول حوله
- ٣٨ سقوط الزكاة عن المال عند نقصانه عن الحد
- ٣٩ حكم مرقق النصاب في بلدين أو أكثر
- ٤١ واجب الزكاة في مال الصبي والمحرم تركه صفة
- ٤١ حكم المكاتب عند حصوله النصاب
- ٤٢ المكاتب اذا كان في عيلة مولاه لزمه فطرته
- ٤٢ إذا ملك المولى عبده مالاً فإنه لا يملكه
- ٤٣ لا يجوز تقديم الزكاة قبل حلول الخول
- ٤٤ اذا نسب الساعي لأهل بيت من غير مساهمة
- ٤٥ اذا نسب الساعي بمسألتها جميعاً
- ٤٥ حكم التعجيل بالزكاة
- ٤٦ اذا عطل زكاته لغيره ثم حال عليه الخول
- ٤٦ اذا عطل له وهو محتاج
- ٤٦ اذا دفع به وهو في الخول مؤسراً فمقر عند حلول حوله
- ٤٧ حكم التعجيل بالزكاة
- ٤٧ من عطل زكاته ودفع أكثر مما عنده
- ٤٨ جواز احتساب ما دفعه قبل حلول الخول
- ٤٨ انقطاع الخول عند موت المالك
- ٤٩ النية شرط في الزكاة
- ٤٩ محل النية حال الاعطاء
- ٥٠ جواز اخراج القيمة في الزكاة كلها
- ٥١ يجوز ان يتولى الانسان اخراج زكاته بنفسه
- ٥١ سوم الماشية شرط في وجوب الزكاة
- ٥٣ لازكاة في الماشية المعوقة او العاملة

- ٥٤ لا ركة في حبوب لا في الأبل واليعر والعم
٥٥ عدم انقضاء الحول بامدال المال الزكوي
٥٦ انقاص النصاب قبل حلول الحول مكروه
٥٧ لزوم الزكاة في المال المتفرق فراراً من الزكاة
٥٧ بدء حول تركة من حين الملك بالعقد
٥٨ اذا رهن جارية أو شاة فحملت بعد الرهن
في زكاة العلات
٥٨ لا ركة في شيء من ثياب حتى يبلغ منه وسع
٥٩ مقدار اصاع والمذ
٥٩ لا زكاة فيما نقص عن النصاب
٦٠ لا تجب الزكاة في العلات اذا كان بين خليطين
٦٠ حول الحوص على ركة
٦١ وجوب تركة منه ستة دراهم
٦٤ لا ركة في الربوب
٦٤ لا ركة في العسل
٦٥ الخبث وسعير حسب النصاب حد منه
٦٧ كل مؤنة تلحق بالعتات على رب المال
٦٧ حكم الأرض التي تسقى مبيعاً وغير مبيع
٦٧ حكم الأرض لمفتوحة عنه
٧١ أخذ العشر من الثمار مرة واحدة
٧٢ حكم المكاتب اذا كانت له ثمار أو زروع
٧٣ اذا استأجر أرضاً كان العشر على مالك الزرع
٧٣ وجوب الخمس في الأرض العشرية
٧٤ ادفع بعني أرضه من مسدود وجب على مسدود عشر

- ٧٤ إذا اشترى ثغلي من ذمي أربصاً رمته الحرية
- في زكاة الدراهم والدنانير
- ٧٥ لا زكاة في دراهمه ودرهمه ما نقصت من النصاب
- ٧٦ حكم الدراهم المحمول عليها إذا بلغت النصاب
- ٧٧ لا زكاة في سبائك الذهب وفضة
- ٧٧ حكم أركاة في الأواني والآلات عبوة بفضة أو ذهب
- ٧٨ لا زكاة في الجاه فرس محلى بالذهب أو الفضة
- ٧٨ لا يجوز إخراج الزكاة من الدراهم الزائفة
- ٧٩ حكم خبز سدي فسمه نفع البضعة فلا بد من درهم
- ٧٩ لورن هو المعتر في زكاة الذهب والفضة
- ٨٠ لا زكاة في مال الدين
- ٨١ حكم المرتد عن النصاب في درهمه ودرهميه
- ٨٣ حكم المرتد قبل حلول الحول
- ٨٣ مقدار نصاب الذهب والفضة
- ٨٥ لا يجوز ضم الذهب للفضة في النصاب
- ٨٦ وجوب أركاة في غير من أول حوول في آخره
- ٨٧ لا زكاة في المصاع من الذهب والفضة
- ٨٩ حكم اسعمن اذهب، واعضة في تحبة الأشء
- ٩٠ لا يجوز ستمه بآوى ذهب وفضة ولا زكاة فيها
- ٩٠ الخمس فيما يخرج من البحر إلا السمك
- في زكاة مال التجارة
- ٩١ لا زكاة في مال التجارة
- ٩٣ لحكم عند من قال زكاة مال التجارة
- ٩٤ من شرب عرصاً مسخرة كـ حوول بضعة حوول لأخص

- ٩٥ تعلق الزكاة بالقيمة في أموال التجارة
- ٩٦ الزكاة على من ملك عرصاً للتجارة
- ٩٦ حكم من ملك سبعة شجرة في ور حوب ومك بعده شهر
- ٩٧ مسائل ثلاث فيمن اشترى عرصاً للتجارة
- ٩٩ حكم من باع سلعة قبل حلول الحول
- ٩٩ عدم اعتبار نقد البلد في شراء السلعة
- ١٠٠ عدم نقص حوب لأصل داد د نر بد نر
- ١٠١ حريان الحول من حين شراء العرض
- ١٠١ محرد ستة غيرك فيه لأغلاب أسعة من منه محرد
- ١٠٢ مصاب يرعى في أو حوب ن آحره
- ١٠٣ من ك في ن م نك أسعة نر منه قصره
- ١٠٤ حكم من ملك مالاً فتوالى عليه الزكاتان
- ١٠٤ الخيار لرب المال عند احراج الزكاة
- ١٠٥ حكم من دفع مالاً لآخر للمضاربة
- ١٠٦ مصار ممت ربع من حين صهوه في أسعه
- ١٠٦ حكم من عليه دين يحيط بأمواله الزكاتية
- ١٠٩ حكم من عليه دين وعنده عقار وأثاث بقي به
- ١٠٩ حكم من تصدق ببعض المال ركوى قبل حلول حوب
- ١١٠ حكم من تصدق بماله كله بعد حلول الحول
- ١١٠ الرهن يمنع وجوب الزكاة على الراهن
- ١١١ حكم الزكاة في اللقطة
- ١١٢ حكم من أكرى داراً ربع سن مئة دين ومعجه
- ١١٣ حوازقسمة العنيفة في دارالحرب
- ١١٣ نوان سرركن في نر سن سن فقي ممت هم

- ١١٤ حكم من ملك من مال الغنيمة نصيباً
- ١١٤ حكم من ملك نصيباً قباعه قل احوال بالخيار
- ١١٥ حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها
- ١١٦ يكره للانسان أن يشتري ما أخرجه في الصدقة
ما يجب فيه الخمس
- ١١٦ وجوب الخمس في المعادن كلها
- ١١٨ الخمس يتعلق بجميع أرباح التجارات
- ١١٨ وقت وجوب الخمس في المعادن
- ١١٩ لا بأس ببيع تراب المعادن وتراب الصياغة
- ١١٩ عدم مراعاة النصاب في خمس المعادن
- ١٢٠ الخمس في معدن المكاتب
- ١٢٠ الخمس فيما يملكه النعمي من المعادن
- ١٢١ استحق سريث مع عرج مع عرج من معدن
- ١٢١ مراعاة النصاب في خمس الركاز
- ١٢٢ لبقة تلزم على المعادن
- ١٢٢ الخمس في الدراهم المضروبة في الجاهلية
- ١٢٢ وجوب خمس على الكبر يدب عنه شر اسلامي
- ١٢٣ حكم من وجد ركازاً في ملك مسلم أو ذمي
- ١٢٣ حكم من وجد ركازاً في دار استأجرها
- ١٢٤ في مصرف الخمس من الركاز والمعادن
- ١٢٤ ليس للامام رد ما أخذه من مال على صاحبه
- ١٢٤ يجب على واجد الركاز اظهاره واخراج خمسة
- ١٢٥ على الامام الدعاء لصاحب الركاة

كتاب زكاة الفطرة

- ١٢٩ زكاة الفطرة فرض
- ١٣٠ وجوب ركة الفطرة على كل من لعقل ومن يعونه
- ١٣٠ العبد لا تجب عليه الفطرة
- ١٣١ وجوب الفطرة على السيد اذا ملك عبده عبداً
- ١٣١ حكم زكاة الفطرة على المكاتب
- ١٣٢ الفطرة تتحمل على الزوج بالزوجة
- ١٣٣ في زكاة الضيف
- ١٣٣ فطرة الولد الصغير على والده اذا كان معسراً
- ١٣٤ الولد الصغير الموسر لزم أباه نفقته وفطرته
- ١٣٤ حكم ولد دكت صغير مشرد مصب
- ١٣٥ نوال المعسر نفقته وفطرته على ولده
- ١٣٦ حكم ابودالكبير اذا كان معسراً
- ١٣٦ حكم المملوك الغائب
- ١٣٦ حكم المملوك المعضوب
- ١٣٧ وجوب حرج فطرة عن المملوك وروحه كراهة
- ١٣٨ اجبار المشرك على بيع عبده اذا أسلم
- ١٣٨ فطرة تتحمل بالزوجة
- ١٣٩ حكم من ولد له مولود له العبد
- ١٤٠ حكم العبد الذي من شركتي
- ١٤٢ حكم من دفع عبداً قبل هلال شوال قبل من يلايه
- ١٤٣ الدين لا يمنع من وجوب الفطرة
- ١٤٤ حكم من مات قبل هلال شوال وعنده دين
- ١٤٥ حكم من أوصى بعبده ومات قبل أن يبل شوال

- ١٤٥ داء ب الموصي والموصى له قبل ان يقبل بوصته
- ١٤٦ حكم من وهب لعبيره عدل قبل ان يهل شول
- ١٤٦ عى من نخب ركه فطرة
- ١٤٧ حكم من كان عادماً وقت الوجوب
- ١٤٧ فطرة على لروح بارو حبة وان كانت موسرة
- ١٤٨ كرهة أحد العصر فطرته
- ١٤٩ مقدار ركه فطرة
- ١٥٠ حوار حراج مقدار الركبة من الخس أوقمته
- ١٥٠ يسحب في فطرة مما علب على قوت البد
- ١٥١ لافرق بين اخراج اعلى الجنس أو أدونه
- ١٥١ لا يجزي في الفطرة الدقيق والسويق
- ١٥٢ وجوب الفطرة على المسلمين كافة
- ١٥٢ لا يجوز لأهل البادية حرج اعطره أفط أولساً
- ١٥٣ حكم فطرة العبد الذي بين شريكين
- ١٥٣ حكم من حرج فطرة بدن الخطه شعراً
- ١٥٤ مصروف زكاة الفطرة
- ١٥٥ استحباب حل الزكوة الى الامام
- ١٥٥ وقت اخراج الفطرة
- ١٥٦ مقدار الصاع المعتبر في الفطرة
- ١٥٦ الركاة لا تسقط بالوفاة بعد حلول الحول
- كتاب الصوم
- ١٦١ في تفسير آية الصوم
- ١٦٢ بشرط لسة في اصوم
- ١٦٣ أقسام الصوم

- ١٦٤ ضروب الصوم المعين
- في أحكام الصوم
- ١٦٦ وقت نية الصوم
- ١٦٧ في جواز نية صيام الناقله باراً
- ١٦٩ حكم من نوى الصوم في النهار
- ١٦٩ علامة شهر رمضان
- ١٧٠ في صوم يوم السبت
- ١٧١ حكم من رأى الهلال قبل الزوال أو بعده
- ١٧٢ لا يقبل في رؤية هلال رمضان شهادة مذهبين
- ١٧٣ لا يقبل في هلال شوال إلا شاهدان
- ١٧٤ حكم من أصبح حياً في شهر رمضان
- ١٧٤ حكم من شئت في طلوع الفجر
- ١٧٥ حوار الجماع قبل طلوع الفجر عمد رمي يمينه
- ١٧٦ حكم من شئت ما يخرج من بين يديه
- ١٧٧ حكم العبارة الدقيقة والنقص العليط للصائم
- ١٧٧ حكم من شئت ريقه وهو صائم
- ١٧٨ حكم من شئت معمد
- ١٧٨ من كان له رمضان بعد أن صام من شعبان
- ١٧٩ النية صيام يوم السبت
- ١٨٠ حكم من عمد حنة ليلة السبت من رمضان
- ١٨٠ حكم من كان شاكراً في المحرم أو كحل
- ١٨١ حكم من جامع في شهر رمضان معمد
- ١٨٢ يجب في الجماع كفارتان
- ١٨٣ حكم من وطأ نائمة أو أكرهها

- ١٨٣ حكم من روى امرأة في شهر رمضان
 ١٨٤ لكفرة لا تسقط فضاء الصوم
 ١٨٤ من عحر عن الكفارة بكل حال سقطت عنه
 ١٨٥ الأكل والشرب والجماع ناسياً لا يعطر
 ١٨٦ كفارة من أفطر في شهر رمضان
 ١٨٧ يجزي في كفارة اعتق أي رقة عدا كفارة من حفظ
 ١٨٨ استحباب كون الرقة سليمة من الآفات
 ١٨٨ لصوم في الشهرين يجب أن يكون متتابعاً
 ١٨٨ مقدار ما يطعم المسكين
 ١٨٩ حكم من تلبس بالصوم ثم وجد الرقة
 ١٨٩ عدم تكرار الكفارة بتكرار مفسد الصوم
 ١٩٠ حكم من كل دس وعقداته فصرجه مع
 ١٩٠ حكم من لاط في شهر رمضان
 ١٩١ حكم من أتى بهيمة في شهر رمضان
 ١٩٢ تعدد الكفارة بتعدد المفسد في كل يوم مرة
 ١٩٣ حكم من كل أوشرب معمداً في صوم بدر أو رمضان
 ١٩٤ حكم من أفطر يوماً من شهر رمضان
 ١٩٥ حكم المكروه على الإفطار
 ١٩٦ حكم الحامل والمرضع في شهر رمضان
 ١٩٧ حكم القبة للصائم
 ١٩٨ حكم من وطأ دون الفرج وهو صائم
 ١٩٨ حكم من كرر النظر فأنزل وهو صائم
 ١٩٨ اد نوى لصوم فأصبح معفى عليه
 ٢٠١ حكم الصائم في السمر

- ٢٠٢ حكم من قدم من سفره وهو مضطر
 ٢٠٢ اذا نذر صيام يوم بعينه وجب عليه صومه
 ٢٠٣ د أصبح يوم السبت مضطراً صهر من رمضان
 ٢٠٣ حكم الصبي اذا بلغ أثناء النهار من رمضان
 ٢٠٤ لا يجوز الإفطار من حين صومه من شجرة من تمر في شهر
 ٢٠٤ من رأى هلال شهر رمضان لزمه صومه
 ٢٠٥ حكم من وثق في يوم كذب في الهلال وحده
 ٢٠٥ كيفية ثبوت هلال شوال

في قضاء الصوم

- ٢٠٦ في وجوب الإفطار د فمب سنة برؤية هلال
 ٢٠٦ حكم من فاته صوم رمضان لعذر أو غيره
 ٢٠٧ حكم من مات وعيه قضاء شهر رمضان
 ٢٠٨ حكم من أخر قضاء رمضان لعذر ثم مات
 ٢٠٩ حكم من أخر قضاءه لغير عذر ثم مات
 ٢٠٩ حكم ما راد على عام في تأخير القضاء
 ٢١٠ جوار القضاء متمراً

آداب الصوم

- ٢١١ لا يجوز صيام العدين
 ٢١١ لا يجوز الصوم أيام التشريق
 ٢١٢ حكم من أكل ما لا يؤكل باختياره
 ٢١٣ حكم من أكل البرد النازل من السماء
 ٢١٣ الحقة بالماءيات تقطر
 ٢١٤ حكم الدواء الواصل الى الجوف من الجرح
 ٢١٥ كراهية السعوط للصائم

- ٢١٥ حكم المصمصة للصائم
٢١٦ حكم من لا طريق له الى معرفة شهر رمضان
٢١٩ حكم من وطأ أول النهار وجرّ آخره
٢١٩ حكم من سافر آخر النهار من رمضان
٢٢٠ عدم كراهية السواك للصائم
٢٢٠ حكم من تلبس بصوم التطوع
٢٢١ من أفطر يوماً نذر صومه من غير عذر
٢٢١ حكم المرنس بالماء متعمداً
٢٢١ حكم من أفطر يوماً كما يعضه من رمضان
٢٢٢ حكم من تعمد البقاء على الجنابة
٢٢٢ من أجنب ونام حتى طلع الفجر
٢٢٢ من نوى في أثناء النهار أنه قد ترك الصوم
٢٢٣ حكم من كان عليه شهران متتابعان

كتاب الاعتكاف

- ٢٢٧ لا يفتد الاعتكاف إلا في مسجد لأربعة
٢٢٧ لا يصح الاعتكاف إلا بالصوم
٢٢٩ حكم من باشر امرأته حال اعتكافه
٢٢٩ إذا وطئ المعتكف ناسياً
٢٢٩ حكم من نذر الاعتكاف شهراً
٢٣٠ حكم من نذر الاعتكاف يومين
٢٣٠ حكم من نذر الاعتكاف عشرة أيام متبعة
٢٣١ إذا أذن لزوجته الاعتكاف لا يجوز له منها
٢٣١ حكم من نذر أن يعتكف شهر رمضان
٢٣٢ من أراد اعتكاف العشر الأواخر من رمضان

- ٢٣٢ لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام
٢٣٣ لا يصح الاعتكاف إلا في أربعة من أركان
٢٣٤ من نذر الصلاة في مسجد معين لزمه الوفاء
٢٣٤ عدم جوار الأكل خارج المسجد
٢٣٤ جوار الخروج لعيادة المريض وزيارة الوالدين
٢٣٥ يجوز للمعتكف الخروج للأذان
٢٣٥ عدم بطلان الاعتكاف بخروج لأداء صلاة
٢٣٦ في لزوم الخروج إذا تعين عليه الشهادة
٢٣٦ بطلان الاعتكاف بالسكر وبالارتداد
٢٣٧ حكم من نذر الاعتكاف عشرة أيام متتابعة
٢٣٨ حكم المعتكف إذا وطأ في الفرج نهاراً
٢٣٨ عدم انعقاد الاعتكاف بالنذر ليوم واحد
٢٣٩ حكم من نذر الاعتكاف ثلاثة أيام متتابعة
٢٤٠ لا يجوز استعمال الطيب للمعتكف
٢٤٠ حكم المعتكفة إذا ماتت زوجها أو طلقها
٢٤٠ عدم بطلان الاعتكاف في خروج لعسل سدين
٢٤٠ لا يصح الاعتكاف ممن لا تجب عليه الجمعة
٢٤١ حكم من نذر الاعتكاف أيام
٢٤١ حكم من نذر الاعتكاف في المسجد الحرام

كتاب الحج

- ٢٤٥ ليس من شرط وجوب الحج الإسلام
في تفسير الاستطاعة
٢٤٥ من شروط وجوب الحج الرجوع إلى الكفاية
٢٤٦ من لم يجد الراد وانراحلة لا يجب عليه الحج

- ٢٤٦ حكم المستطيع بذنه
- ٢٤٨ اذا وجد الراد والراحلة ولازوجة له
- ٢٤٨ استئانة الحج عن العاجر
- ٢٥٠ اذا استطاع بمن يطيعه بالحج
- ٢٥٠ الاستطاعة حال الابن
- ٢٥١ لحكم في ذلك الاستدانة
- ٢٥١ حراء الحج عن العليل
- ٢٥١ حكم المعضوب الذي لا يرجي زواله
- ٢٥٢ جواز الوصية بالحج تطوعاً
- ٢٥٣ لا يجوز نقل النية بعد الاحرام للمنايب
- ٢٥٣ ذا حرم من من صحح في حجه دسامة
- ٢٥٣ الاعمى يتوجه اليه فرض الحج
- ٢٥٣ حكم من مات بعد ان يستمرعه فرض الحج
- ٢٥٤ من لا طريق له إلا البحر
- ٢٥٥ من مات وعيه حج ودين
- ٢٥٥ من وجب عليه الحج لا يجوز له ان يخرج من عمره
- ٢٥٦ من سار في حج ولم يحج حجه الاسلام
- ٢٥٦ يجوز بعد الحج عن غيره من الاحرار
- ٢٥٧ وجوب الحج على الفور دون التراخي
- ٢٥٨ في أشهر الحج
- ٢٥٩ لا يعقد الاحرام بالحج إلا في أشهر الحج
- ٢٦٠ جميع السنة وقت العمرة المستولة
- ٢٦٠ يجوز ان يعتمر في كل شهر
- ٢٦١ لا يجوز ادخال الحج على العمرة

- ٢٦٢ العمرة فريضة مثل الحج
أنواع الحج وهدي التمتع وبدله
- ٢٦٤ القارن مثل المفرد سواء
- ٢٦٤ لا يعتمد الإحرام من قرن من حج وعمرة
- ٢٦٥ نساء الإحرام بمنتهى الحج من حواف مكة
- ٢٦٦ لمفرد إذا أراد أن يحرم بالعمرة بعد حج
- ٢٦٦ التمتع أفضل من القران والافراد
- ٢٦٨ حج أسبعي صلى الله عليه وآله
- ٢٦٩ دم التمتع بسك
- ٢٦٩ انتمتع إذا حرم بالحج رمه دم
- ٢٦٩ في حوزة حرام الحج
- ٢٧٠ حكم من أتى بالحرم في منتهى الحج
- ٢٧٠ إذا أحرم التمتع من مكة بالحج
- ٢٧١ حكم من أحرم بالتمتع بعد سنة ولا يمكنه الرجوع
- ٢٧١ نية التمتع لا بد منها
- ٢٧٢ فرض المكّي القران والافراد
- ٢٧٢ انتمتع فرض من يس من حصره تسجد الحرة
- ٢٧٣ وجوب الدم على من أحرم بالحج متمتعاً
- ٢٧٣ لا يجوز إخراج هدي من الحرم راحة
- ٢٧٤ إذا أحرم بالحج وجب الهدي
- ٢٧٤ لا يجوز لصيام بدل الهدي اختياراً
- ٢٧٥ لا يجوز الصيام أيام التشريق في الحج
- ٢٧٦ لا صوم في أيام التشريق
- ٢٧٧ من تلتص بالصوم ثم وجد الهدي

- ٢٧٧ اذا أحرم بالحج ولم يصم، ثم وجد الهدي
 ٢٧٨ حكم من صام ثلاثة أيام من شهر
 ٢٧٩ صوم السبعة أيام بعد الرجوع الى أهله
 ٢٨٠ صوم الثلاثة متتابعة والسبعة متفرقة
 ٢٨١ يستحب الاحرام بالحج يوم التروية
 ٢٨١ اذ أفرد الحج عن نفسه
 ٢٨٢ اذا أكمل المتمتع أفعال العمرة تحلل منها

مسائل المواقيت

- ٢٨٣ في مواقيت الحج
 ٢٨٤ من جاوز الميقات مريداً لغير النسك
 ٢٨٥ حكم محاور مكة في رجب وعمره
 ٢٨٥ حكم من جاوز الميقات محلاً

آداب الاحرام

- ٢٨٦ عدم جواز الاحرام قبل الميقات
 ٢٨٦ مواضع استحباب الغسل
 ٢٨٧ يكره أن يتطيب للاحرام قبل الاحرام
 ٢٨٩ وقت التلثة
 ٢٨٩ لا ينعقد الاحرام بمجرد النية
 ٢٩٠ حكم من أحرم كاحرام غلان وتعين له
 ٢٩٠ حكم من أحرم ونسى بماذا أحرم
 ٢٩١ التلبية فريضة ورفع الصوت بها ستة
 ٢٩٢ لا يلبس في مسجد عرفة
 ٢٩٢ لا يلبس في حال الطواف
 ٢٩٣ في صيغة النسبة

محرمات الاحرام ومكروهاته

- ٢٩٤ لا يجوز للمرأة لبس القفازين
 ٢٩٥ كراهية اختضاب المرأة للاحرام
 ٢٩٥ من لا يجد الثعلين لبس الخفين
 ٢٩٦ حكم من كان معه نعلان وشمشك
 ٢٩٦ حكم من لبس الخفين لمضوع مع وجود نسجين
 ٢٩٧ حكم من فقد الميزرو وجد سراويلاً
 ٢٩٧ حكم من لبس القباء
 ٢٩٨ لا يجوز للمحرم لبس السواد
 ٢٩٨ وجوب كشف الرأس عند الإحرام
 ٢٩٩ حكم من حل على رأسه مكتلاً
 ٢٩٩ اذا لبس المحرم ثم صر ساعة ثم لبس شيئاً آخر
 ٣٠٠ حكم المحرم اذا وطئ ناسياً
 ٣٠٠ حكم من لبس ناسياً في حال احرامه
 ٣٠١ وجوب القضاء على من لبس متعمداً
 ٣٠٢ حكم من طيب كل العضو أو بعضه
 ٣٠٢ تعلّق الكفارة بالسك وغيره اذا استعمله المحرم
 ٣٠٣ عدم تعلّق القضاء في شيء يريد ان يرمى
 ٣٠٣ أقسام الدهن
 ٣٠٤ حكم من أكل طعاماً فيه شيء من طيب
 ٣٠٥ العصفروالحناء ليسا من الطيب
 ٣٠٦ حكم من مسح طيباً ذا كراً لاحرامه
 ٣٠٦ الطيب اليابس المسحوق اذا مسح المحرم
 ٣٠٦ لافدية على من مسح خلوق الكعبة

- ٣٠٧ كراهية القعود للمحرم عبدالمطارين
 ٣٠٧ يكره للمحرم أن يحمل الطيب في حرفة وشمع
 ٣٠٨ لا يجوز للمحرم أن يخلق رأسه مع الاختيار
 ٣٠٨ لا فداء على من خلق أقل من ثلاث شعرات
 ٣٠٩ من قلم أظفار يديه لزمه فدية
 ٣١٠ راقم غيره ظفر واحد يصدق به من طعم
 ٣١١ حكم المحرم إذا خلق أو قلم ناسياً
 ٣١١ يجوز للمحرم أن يخلق رأس المحل
 ٣١٢ لا يجوز للمحل أن يخلق رأس المحرم بحال
 ٣١٢ حكم المحرم إذا خلق رأس محرم آخر
 ٣١٣ كراهية الاكتحال بالاثمد للنساء والرجال
 ٣١٣ لا يجوز للمحرم الارتماس في الماء
 ٣١٤ يكره للمحرم أن يدل ذلك بدنه عند الغسل
 ٣١٤ يكره للمحرم أن يغسل رأسه ويحطمي وهد
 ٣١٥ يكره للمحرم أن يحتجم
 ٣١٥ عقد النكاح باطل حال الاحرام
 ٣١٦ حكم من نكح منه عند نكاح من وقع في حرام لا حرم له
 ٣١٦ إذا اختتما في حال وقوع الاحرام
 ٣١٦ حكم المحرم إذا عقد على نفسه عامداً
 ٣١٧ لا يجوز للمحرم أن يشهد على النكاح
 ٣١٧ تنفره من زوجة دلاطه و كذا عند حرام حرم
 ٣١٨ للمحرم أن يراجع زوجته إذا طلقها
 ٣١٨ سمح له أن يتصل بشرب نفسه و كذا نكح فوق رأسه
 ٣١٩ كراهية النظر في المرأة للمحرم

- ٣١٩ يجوز للمحرم غسل ثيابه وثياب غيره
آداب دخول مكة والطواف وركعتاه
- ٣١٩ في وقت دخول مكة
- ٣١٩ في الأدعية المخصوصة عند الدحول
- ٣٢٠ في رفع اليدين عند مشاهدة الكعبة
- ٣٢٠ استحباب استلام الحجر
- ٣٢٠ استحباب استلام الأركان الثلاثة
- ٣٢١ استحباب استلام لركن اليماني حال الطواف
- ٣٢١ عدم كراهية قراءة القرآن في الطواف
- ٣٢٢ في تسمية الطواف بطواف وشوط
- ٣٢٢ لا يجوز الطواف إلا على طهارة
- ٣٢٣ حكم من طاف وأحدث في خلاله
- ٣٢٤ حكم من طاف على غير ظهور وعاد إلى بلده
- ٣٢٤ في حدة الطواف
- ٣٢٤ حكم من تباعد عن البيت في حال طوافه
- ٣٢٥ حكم من طاف منكوساً
- ٣٢٥ في كمية الطواف
- ٣٢٦ حكم الطواف راكباً
- ٣٢٦ من طاف وطهره إلى الكعبة
- ٣٢٧ في وجوب ركعتي الطواف
- ٣٢٧ استحباب الصلاة خلف المقام
- في أحكام السعي بين الصفا والمروة
- ٣٢٨ السعي سبعة أشواط
- ٣٢٩ الصعود على الصفا والمروة غير واجب

- ٣٣٠ حكم من حتم السعي في الصفا
- في أعمال العمرة
- ٣٣٠ أفعال العمرة خمسة
- ٣٣١ في هدي المتمتع
- ٣٣١ حكم من ليس على رأسه شيء من الشعر
- ٣٣١ متى يقطع المتعمر التلبية
- ٣٣٢ أفعال العمرة لا تدخل في أفعال الحج
- ٣٣٤ د حاصب سمعة من سرح من فعل 'عمره
- مسائل الوقوف بعرفة وأمر دلفة
- ٣٣٤ خطبة يوم عرفة قبل الأذان
- ٣٣٤ ج جمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة
- ٣٣٥ حكم صلاة المسافرين إذا أتم الإمام صلاته
- ٣٣٦ الجمع بين الصلاتين واجب في عرفة
- ٣٣٦ في حد الموقف
- ٣٣٧ في كعبية الوقوف
- ٣٣٧ في وقت الوقوف
- ٣٣٨ في حد الوقوف
- ٣٣٩ حكم من وقف قبل غروب الشمس حتى غابت
- ٣٣٩ ج جمع بين صلاتي المغرب والعشاء بمردعة
- ٣٤٠ لمغرب والعشاء لا يصلحان إلا بالمزدلفة
- ٣٤١ أووقوف بالمزدلفة ركن
- ٣٤٢ حكم من فاتته عرفات وأدرك المشعر
- آداب الرمي والوقوف بعنى
- ٣٤٢ عدم إحزاء الرمي بمعير الحجر

- ٣٤٣ عدم إحزاء الرمي بحصاة قدرمي بها
- ٣٤٤ إذا رمى حصاة فوقع على شيء فتنحرت فوقع في رمي
- ٣٤٤ في آخر وقت الوقوف بالمزدلفة
- ٣٤٤ وقت لمستحب لرمي جرة لعقبة
- ٣٤٥ في أعمال متى
- ٣٤٦ في حكم أكل الهدي الواجب
- ٣٤٧ جوار لأكل من هدي المتطوع به
- ٣٤٧ متى يقع التحلل من احرام العمرة
- ٣٤٨ في وقت التحلل من احرام الحج
- ٣٤٩ يعطى المعتمر التلبية إذا دخل الحرم
- ٣٤٩ استحباب الخطبة بمنى يوم النحر بعد الزوال
- ٣٥٠ في حوار تقديم صواف وسعي قبل خروج منى
- ٣٥١ في وقت رمي منى الشريق
- ٣٥١ وجوب سرنب في رمي الجمار
- ٣٥٢ إذا سعى وحده من الحصيات ولا يدري من أى حصاة
- ٣٥٢ إذا رمى سبع حصيات دفعة واحدة
- ٣٥٢ إذا أخر الرمي حتى يمضي أيام الرمي
- ٣٥٣ حكم من فاته رمي يوم حتى غربت الشمس
- ٣٥٤ في حوز المبيت بمكة لأهل السقاية والرعاة
- ٣٥٥ يستحب للإمام أن يحط بمني يوم النحر الأول
- ٣٥٥ في وقت ليل لأول
- ٣٥٦ في من فاته رمي يوم
- ٣٥٦ من رمى موفاته ستة يومه
- ٣٥٧ من رمى حمرة واحدة بأربع عشرة حصاة

- ٣٥٧ من و به حصاه و سكر حتى خرج ثمة الشرب
٣٥٨ من برث برمي في لاربعة ثمة قصه من و
٣٥٨ لدم على من ترك المبيت عنى بلاعذر
٣٥٩ مستحاب نزول المحصب

في احرام الصبي والنيابة عنه

- ٣٥٩ يصح ان يحرم عن الصبي
٣٦٠ اذا قتل الصبي الصيد لزم وليه الفداء عنه
٣٦٠ حوار احرام الام عن ولدها الصغير
٣٦١ اذا احرم الولي بالصبي
٣٦١ اذا حمل الانسان صبياً فطاف به
٣٦١ الصبي اذا وطأ في الفرج عامداً
٣٦٣ صمان مايتلمه الصبي المحرم من الصيد

طوافا الوداع والنساء

- ٣٦٣ استحب طواف الوداع، ووجوب صوف النساء

في أحكام الحج الفاسد

- ٣٦٣ من وطأ في الفرج قبل الوقوف بعرفة
٣٦٤ من وطأ بعد الوقوف بعرفة
٣٦٥ وجوب المصي في الحج الفاسد
٣٦٥ اذا وطأ في الفرج بعد التحلل الأول
٣٦٦ حكم من كرر الوطاء
٣٦٧ من أفسد حجه وجب عليه الحج من قابل
٣٦٧ اذا وطأها وهي محرمة فالواجب كفارتان
٣٦٨ حكم من وجب عليه الحج في المستقبل
٣٦٩ اذا وطأ المحرم ناسياً

- ٣٦٠ اذا وطأ المحرم فيما دون الفرح
 ٣٧٠ اتين الهيمة واللواط يفسد الحج
 ٣٧١ البدنة على من أفسد عمرته
 ٣٦١ القارن اذا فسد حجه لزمه بدنة

في مسائل الهدي

- ٣٧٢ من وحب عليه دم ولم يجد
 ٣٧٢ حكم من محر في الحل وفرق اللحم في الحرم
 ٣٧٢ اذا نحر في الحرم وفرق اللحم في الحل
 ٣٧٣ في مكان محر اهدي

أحكام قضاء الحج والعمرة

- ٣٧٣ من أفسد الحج ورد به عصى حرم من سب
 ٣٧٤ اذا رد قضاء عمرة لم يفسد حرم من سب
 ٣٧٤ من فاته الحج سقط عنه توابع الحج
 ٣٧٥ قضاء الحج على الفور دون التراخي
 ٣٧٦ من فاته حج عنه هدي لأخيه حرم من سب
 ٣٧٦ حكم من دخل مكة لحاجة لا تتكرر
 ٣٧٧ حكم من يكرر دخول مكة من حطة ويرده
 ٣٧٧ حكم من دخل مكة محلاً
 ٣٧٨ من أسلم وقد حاوز الميقات

في أحكام حج المملوك

- ٣٧٨ جوز إحرام الصبي والعبد
 ٣٧٩ ان كان سبوع واعتق بعد وفوف وفوف فواف وفوه
 ٣٨٠ يرد لصبي ولعبد به عده حرة حتى يهر عن حقة لأبيه
 ٣٨٠ لا ينعقد إحرام العبد إلا بإذن سيده

- ٣٨١ حكم العبد اذا أفسد حبه
 ٣٨١ إذا أذن له السيد في الاحرام وأفسد حبه
 ٣٨٢ إذا أفسد العبد حبه لزمه القضاء
 ٣٨٣ إذا أذن المولى لعبده في الاحرام ثم بدا له
 ٣٨٣ ليس للسيد أن يحل احرام عبده اذا أحرم باذنه
 النية والاستئجار للحج
 ٣٨٣ من أهل محبتين انعقد احرامه بواحدة منها
 ٣٨٤ في جوار الاستئجار يصح
 ٣٨٦ اذا صحت نية ولا يصح أن يحل من يجره منه
 ٣٨٧ حكم من قال أول من يحج عني فله مائة
 ٣٨٨ إذا أحرم الأجير عن نفسه وعن من أحرم عنه
 ٣٨٨ إذا استأجر رجلان رجلاً ليحج عنهما
 ٣٨٩ إذا أحرم الأجير عن نفسه وعن من استأجره
 ٣٨٩ إذا انعقد الحج فعليه القضاء
 ٣٨٩ حكم الأجير ادمات أو أحصر قبل الاحرام
 ٣٩٠ ادمات الأجير أو أحصر بعد الاحرام
 ٣٩٠ إذا أحرم الأجير عن نفسه ومات
 ٣٩١ إذا استأجر رجلاً أن يحج عنه من موضع معين
 ٣٩١ إذا استأجره ليتمتع عنه ففقرن أو أقرده
 ٣٩٢ إذا استأجره للأفراد فتمتع
 ٣٩٢ إذا وصى أن يحج عنه تطوعاً
 ٣٩٣ حكم من قال حج عني نعمت
 ٣٩٣ إذا قال أول من حج عني فله مائة
 ٣٩٣ إذا قال حج عني أو اعتمر به

- ٣٩٤ ذوال من تحت بني قننه عند دومة ر وعشره دراهم
- ٣٩٤ حكم من كان عليه حقة الاسلام وحقة النذر
- ٣٩٥ اذا استأجره ليحتج به فاعتمرعه
- ٣٩٥ من كان عليه حجتان وهو معصوب
- ٣٩٥ من ذكر به طاف حد صوب من نعمة أو حنط مرصعة
- في جزاء الصيد وقطع الشجر
- ٣٩٦ اذا قتل المحرم صيداً لزمه الجزاء
- ٣٩٧ من عاد الى قتل الصيد لزمه الجزاء ثانياً
- ٣٩٧ اذا قتل صيداً فهو مختار بين ثلاثة أشياء
- ٣٩٩ حكم ماله مثل من الصيد
- ٣٩٩ في صغار أولاد الصيد صغار أولاد المثل
- ٤٠٠ الفصل في اخراج الصحيح عن المغيب
- ٤٠٠ من قتل ذكراً جازاً ينفذه ماثنى وبالعكس
- ٤٠١ في المحرم اذا جرح صيداً
- ٤٠١ ذلومه رس خرح قوم صيد صحبه ومعه
- ٤٠١ اذا جرح صيداً فعد عن صيده رمة اخرى على النكر
- ٤٠١ جزاء الصيد على التخيير
- ٤٠٣ لمثل الذي يقوم هو الجزاء
- ٤٠٣ م به مثل سرم قيمته وقت ذل حرج
- ٤٠٣ لحم الصيد حرام على المحرم
- ٤٠٤ لمحرم اذا ذبح صيداً فهو ميتة
- ٤٠٥ اذا ذبح صيد المحرم كان ميتة
- ٤٠٥ اذا أكل المحرم من صيد قتله لرمه قيمته
- ٤٠٥ اذا دل المحرم على الصيد فقتله المدلول

- ٤٠٦ اذا أمسك محرم صيداً قتلته محرم آخر
- ٤٠٦ صيد الحرم مضمون
- ٤٠٧ صيد الحرم اذا تجرد عن الاحرام يصمن
- ٤٠٧ المحل اذا صاد صيداً في الحل وأدخله الحرم
- ٤٠٧ لاضمان في الشجر الدثي ينبت الآدميون
- ٤٠٨ في الشجرة الكبيرة ثمرة وفي صغيرة - هـ
- ٤٠٩ لا بأس بالرعي في الحرم
- ٤٠٩ لا بأس باخراج حصي الحرم وترايه واحجاره
- ٤١٠ حكم المرد والقارن في الجزاء
- ٤١٠ اذا اشترك جماعة في قتل صيد
- ٤١١ الجزاء على المحرم اذا قتل صيداً مملوكاً لغيره
- ٤١١ يجب على المحرم اذا قتل الحمام شاة
- ٤١٢ رمى صيد وهو في حل فدخل الحرم وحرم الصيد
- ٤١٢ ذك - اضر على عصي شجرة صيد في الحرم
- ٤١٣ الدجاج الخبيث ليس بصيد
- ٤١٣ إذا انتقل الصيد الى الحرم بالميراث لا يملكه
- ٤١٣ اذا أحرم لانسان ومعه صيد
- ٤١٤ الخراد مضمون بالجزاء
- ٤١٤ في قتل الخراة ثمرة
- ٤١٥ حكم من قتل الجرود اذا انقرش بالطريق
- ٤١٥ يرض لنعام اذا كسره المحرم
- ٤١٦ اذا كسر المحرم بيضة فيها قرخه
- ٤١٦ اذا باص الطير على فراش محرم
- ٤١٧ اذا قتل المحرم الأسد لزمه كشش

- ٤١٧ الصنع لا كفرة في قتله
- ٤١٨ إذا أراد المحرم تخليص صيد من شبكة فقات
- ٤١٨ اذ نفع المحرم ريش طائر أو جرحه
- ٤١٩ اذا جرح لصيد فحاده آخر فقتله
- ٤١٩ اذا جرح لصيد فصار غير ممتنع
- ٤١٩ حكم المتودبين ما يجب فيه الجزاء وما لا يجب
- ٤٢٠ لاجزاء في قتل شيء من جوارح الطير
- ٤٢٠ صيد المدينة حرام
- ٤٢١ لاجزاء في صيد المدينة
- ٤٢٢ صيد وجم غير محرم ولا مكروه
- ٤٢٢ اذا بلغ قيمة مثل الصيد أكثر من ستين مسكياً
- ٤٢٢ اذا عجز عن صيام شهرين
- ٤٢٣ ما يجب فيه من التمسك به عند عدمه في حرمه عند غيبه
- ٤٢٣ اذا كان الصيد قاصداً الى الحرم يحرم اصطباؤه
- ٤٢٣ حكم الحرم في صيد الصيد في الحرم
- الصيد والحصر
- ٤٢٣ لا يجوز للمحصور ان يتحلل إلا هدي
- ٤٢٤ اذا أحصره العدو جاز أن يدبح هديه مكانه
- ٤٢٥ اذا أحصره العدو حازله التحلل
- ٤٢٥ من كان مسكياً من سبب بمصيده عن الوقوف في الحرم
- ٤٢٥ من أحصر عن حجة الاسلام عليه القضاء من قابل
- ٤٢٧ لحصر الخاص وانعدم سواء في الحكم
- ٤٢٧ لا يجوز للمحصر أن يتحلل بغير هدي
- ٤٢٨ المحصر بالمرض جاز له التحلل

- ٤٢٩ حواز الاشتراط حال الاحرام
- ٤٣١ اذ شرط على تة في حة لاحرام تة حصل شرط
- ٤٣١ يس للرجل أن منع زوجته من حجة الاسلام
- ٤٣٢ ليس للابوين منع انولد من حجة الاسلام
- ٤٣٢ شرائط وجوب الحج على الرجل والمرأة سواء
- مسائل متفرقة في الحج
- ٤٣٤ دا رتد بعد أن حج حجة الاسلام
- ٤٣٥ حكم المسلم اذا ارتد بعد احرامه
- ٤٣٥ الأيام المعدودات هي: أيام التشريق
- ٤٣٧ في حواز الذبح يوم - - - من - - - سرق
- ٤٣٧ حكم من نذر هدياً
- ٤٣٨ في الدماء المتعقة بالاحرام
- ٤٣٨ مايجب عليه من الدماء بالنذر
- ٤٣٩ من السنة التقبيل أو إشعار الهدي
- ٤٤٠ استحباب تقليد الغم
- ٤٤١ مى صدر لانسان محرماً
- ٤٤١ من يخذ هدياً يواعد أصحابه يوماً يقتدونه فيه
- ٤٤١ في حواز اشتراك سعة في بدنة
- ٤٤٣ حرمة نحر البقر وذبح الإبل
- ٣٤٣ انسنة في البدن أن تنحروهي قائمة
- ٤٤٤ محل النحر للحاج منى وللمعتمر مكة
- ٤٤٤ اهدي الواجب هو ما يلزم المحرم بارتكاب محذور
- ٤٤٥ اهدي المتطوع به يستحب أن يأكل ثلثه
- ٤٤٦ من أكل الكل لم يصمن شيئاً

- ٤٤٦ ما يجب بذل المطلق لا يجوز له الأكل منه
- ٤٤٧ إذا صلّ الهدي الواجب في الذمة فعليه إخراج
- ٤٤٦ لا يجوز أن يتولى ذبح الهدي أحد من الكفار
- ٤٤٨ من نذر هدياً بعينه زال ملكه عنه
- ٤٤٨ حكم المجنون بعد الإحرام إذا ارتكب ما يفسد حجه
- ٤٤٩ المستحب للمكي والمتمتع إذا أراد الحج - يحرم ويخرج إلى مي
- ٤٤٩ إذا رمى حلال صيداً من الحرم
- ٤٤٩ إذا حلب لبن الصيد ضمنه
- ٤٥٠ حرمه عند رمي فعي - عند رمي صوره - وحجته - و
- ٤٥٠ يستحب عند رمي من حج - يستحب عند رمي من
- ٤٥١ مكة أفضل من المدينة
- ٤٥٢ يستحب تصديق من هب حرم من - حرمه من ماله
- ٤٥٢ يكره للمحرم أن يلي غيره إذا ناداه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحسبى الله على نعمته بسى الله وعلى آله أكل الله

لقد قامت مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية
بمهم بشرفة ثلاثية في محراب خمر لعمري وإهداء برث الإسلامي و
بكم سرداً مضمون مشهور بها

من الكعب الى سم طبعها احراً

- | | |
|--|---|
| ١- الامثل في تفسير كتاب الله عز وجل | د. يوسف عبد الله من نفعه |
| ٢- الخزانة الأولى | بإشراف ناصر مكارم الشيرازي |
| ٣- الخدائق الناصرة ج ١ | = الشيخ يوسف البحراي |
| ٤- الخدائق الناصرة ج ٢ | = = = |
| ٥- فوائد الاصول | = الشيخ مرتضى لاهاي |
| ٦- قواعد الاحكام | = الكاظمي الخراساني |
| ٧- قواعد الاحكام ج ٢ | = الكاظمي الخراساني |
| ٨- الصلاة ج ١ و ٢ (تقريرات بحث في الفقه) | = الشيخ محمد المؤمن |
| ٩- الوصية في الميراث | = السيد عبد الله الخواري لأملي |
| ١٠- مجمع بقاءه و سره | = شيخ محمد حسيني |
| ١١- قاعدة لا ضرر وإفاعة القديس | = محسن الشيخ محسن العراقي |
| ١٢- معالم الدين وملاد المجتهدين | والشيخ حل بقاء الاشتهاري وآغا حسين البروي |
| ١٣- من المصاحف | = شيخ احمد بن محمد |
| ١٤- أدب الخميني وحاشيته | = الشيخ حسن بن الشهيد الثاني |
| ١٥- مذهب ب... .. | محقق لجنة التمهيد في مؤسسة النشر الاسلامي |
| | = الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني |
| | حسن علي اكبر المعاري |
| | = الشيخ احمد صابري اقمداي |
| | = ابن هادي الخميني |
| | محقق الشيخ محسن العراقي |







